

هذه الحواشي الشريفه * والتحقيقات المنيفه * تأليف الجيهنذ
التحرير * والعالم العلامة الشهير * الشيخ سيدى علي
التسولى على شرح شيخ الشيوخ * وخاتمة اهل
الرسوخ * سيدى محمد التاودى على المتن الذى
طار ذكره فى الآفاق * المشتهر بلاميته
الزقاق * المحتوى على كثير مما جرى
به العمل فى النوازل الفقهيه *
على مذهب امام دار الهجرة
النبييه * على صاحبها
افضل الصلاة وازكى
التحيات *

أمين



طبعة أولى

بالمطبعة التونسية الرسمية بحاضرتها الحمية

سنة ١٢٠٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* وعلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

الحمد لله الذي هدانا للإيمان والاسلام * واسر عبادة المؤمنين في كتابه وعلى لسان نبيه عليه افضل الصلاة وازكى السلام * بالوفاء بالعقود * والوقوف عند الحدود * وشرائع الاحكام * والصلاة والسلام على سيدنا محمد قطب دائرة الكون في البدء والاختتام * وعلى آله واصحابه الذين عزروهم ونصروهم وقاموا بنصرة الدين من بعده احسن قيام * اما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه * الراجي عفو في سره ونجواه * علي بن عبد السلام التسولي البسراوى المدعو امديدش اسبل الله عليه رداء تقواه * واكرم متقلبه ومشواه * لما كانت لامية ابى الحسن علي الزقاق * اقبلت الطلبة على تدريسها وقراءتها لاختصارها وكثرة فوائدها وتبصدي لشرحها غير واحد من متاخرى الائمة الحذاق * وكان افضل شروحها لتحقيقا * واولاها بالصواب تدقيقا * مع ايجاز وبسط عبارة * وابدع ترتيب وحسن

بسم الله الرحمن الرحيم
نحمدك اللهم ونشكرك * ونشني
عليك ونذكرك * ونستعينك
ونستغفرك * ونومن بك ولا
نكفرك * ونقول ممثلا لامرك *
ومتشبها باذيال نبيك * اللهم
صل على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد كما صليت على
سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد كما
باركت على سيدنا ابراهيم انك
حميد مجيد عدد خلقك ورضي
نفسك وزنت عرشك ومداد
كلماتك وسلم تسليما مثل ذلك
وبعد فهذا ان شاء الله تعالى
تعليق وجيز على لامية الزقاق
يحمل بقفلها * ويوضح مشكلها *

اشارة

ويبين مجملها * من غير اكنار ممل * ولا اختصار مخمل * والله اسأل ان ينفع به

اشارة * على الاطلاق * شرح شيخ شيوخنا العالم الخريز * وذى
 العلم الغزير * وحيد عصره * شرقا وغربا * وفريد عصره * عجميا
 وعربيا * الحائز قصبة السبق في مضمار الكمال من اهل عصره
 باتفاق * شمس الدين سيدى محمد التاوى * افاض الله علينا
 وعلى المسلمين من بحر علومه ما تقر به العين يوم التنادى *
 دعنى القريحة الجامدة الى جمع ما كنت قيدته على شرحه
 عند اقرائنا به مرارا عديدة مما يوضح مشكله ويحل مقفله فاجبت
 الى مطلوبها * وبادرت بالاسعاف الى مرغوبها * حرصا على كمال
 الفائدة * والتقاط نكتة زائدة * ليكون تذكرة لى * وتقريبا لافهام
 المبتدئين مثلى * ولتعلم ايها الاخ ان الانسان محل الخطا والنسيان *
 فقد يظهر له صوابا ما هو من قبيل الهذيان * فاعرف الرجال
 بالحق ولا تعكس فان لكل زمان رجال * ولرجال كل زمان حرمة
 وبال * ولا تعرف الرجال الا بالحق الواضح في مباحث الاستدلال *
 وفي الجامع الصغير للامام السيوطى همة العلماء الدراية وهمة
 السفهاء الرواية اخرجهم ابن عساكر عن الحسن مرسل مشيرا
 لصاحب هذا الشرح بصورة تـ وللانام الخطاب بصورة ح المهمة
 وللشيخ خليل بصورة خ المعجزة وللشيخ ميارة بصورة م او بصورة
 الشـ واصرح بغيرهم وربما تكلمت في بعض المسائل مع شراح
 خليل او غيرهم وقصدى بذلك ايضا الحق لمن انصف * ومذاكرة
 من كان من اولى الالباب بقوله اتصف * كما قال الفائل
 ولله قوم كلما جئت زائرا وجدت قلوبا كلها ملئت حلما
 اذا اجتمعوا جاءوا بكل فضيلة ويزداد بعض القوم من بعضهم علما
 فان كان ما ابديته صوابا فمن الله والا فهو ما لا يستغرب مثله
 من هذا الجنس واعوذ بالله ان اقول زورا او اغشى فجورا ومن حسد
 يسد باب الانصاف * ويصد عن جميل الاوصاف * والله اسال

وهو حسبي ونعم الوكيل قال
 حسبما راينا وروينا ووجدناه
 بخطه رضى الله عنه بعد
 البسملة والتسليم يقول علي
 ابن قاسم التميمي الشهير بالزقاق
 لطف الله به بمنه وفضله قال
 الشيخ المنجور كان رحمه الله
 عارفا بالفقه متقنا لمختصر خليل
 كثير الاعتناء والتقييد عليه مشاركا
 في فنون من النحو والاصول
 والحديث والتفسير والتصوف
 دينا فاضلا زوارا للصالحين اخذ
 عن الثوري وغيره من شيوخ
 فاس ووصل الى غرناطة واخذ
 بها عن المواق وتوفى عن سن
 عالية سنة اثنتي عشرة وتسعمائة
 وفي السنة التي قبلها توفى جلال
 الدين السيوطى واليهما يشير
 الكاتب ابو عبد الله الفشتالى
 بقوله

سيوطيهم غيا وزقاق لم يغيب
 عن الحق الا انه لم يبجل
 وشار بقوله لم يبجل الى ما وقع
 من قتل ولد ولدة عبد الوهاب
 ابن محمد بن علي وكان عالما
 جليلا وشهرا بالزقاق لان بعض

اجداده كان لا يعيش له ذكر حتى سكب زق زيت على واحد فعاش ذو الزق

ان يعصمنا من الزلل * ويوفقنا لصالح القول والعمل * وان ينفع
 به كما نفع باصله انه على ما يشاء قدير * وبالاجابة جدير *
 وهو حسبنا ونعم الوكيل قال الناظم رحمه الله (ثناءى
 على المولى) الثناء مختص بالجميل فهو مرادف للحمد على قول
 وعليه درج الناظم لانه قصد متابعة الموالفين وامثال الحديث وهو
 قوله عليه السلام كل امرئى بال لا يبتدا فيه بالحمد فهو ابتراو
 اقطع وفي بعضها كل امرئى بال لا يبتدا فيه بيسم الله النج و قيل
 الثناء بالمدح المدح قاله فى المشارق ولا ينبغي ان يحمل النظم عليه
 لما تقرر من ان المدح اسم من الحمد لخصوص الحمد بالعتلاء وعموم
 المدح فيهم وفي غيرهم فلا يكون الناظم حينئذ ممثلاً للحديث
 المذكور لان كلامه لا اشعار له باخص معين ثم اذا قلنا انه مرادف
 للحمد فلا يرد ما اوردوه من ان لا ابتداء بالحمد يفوت لا ابتداء
 بالبسملة وبالعكس لانه يحمل لا ابتداء فيهما على العرفى الذى
 يعتبر ممتدا من حين الشروع فى الشئ الى حين لاخذ فى المقصود
 او يحمل فى البسملة على الحقيقى وفي الحمدلة على الاضافى بان
 يذكر الحمد عقب البسملة متصلاً بها كما يدل عليه الكتاب العزيز
 فهو مبين لكيفية العمل ثم ان الحمد لغة هو الثناء اى الوصف
 بالجميل على الجميل على جهة التعظيم والتجليل فقول ظم ثناءى
 يتضمن الصيغة التى يودى بها الحمد وهو اللفظ المذكور ويتضمن
 المحامد اى الالاف والواصف ويتضمن الحمد به لان الثناء خاص
 بالجميل كما مر وقوله على المولى هذا هو الحمد والحمد عليه اى
 اصف المولى بالجميل لكونه مولى فالمولى من حيث ان الحمد واقع
 عليه هو محمود ومن حيث ان الملوية باعته على الحمد هو محمود
 عليه فالامور الخمسة التى يتوقف عليها الحمد وهى الصيغة والمحامد
 والحمد والحمد به وعليه كلها يتضمنها كلام ظم واذا كانت الملوية

(ثناءى على المولى) اى ذكرى
 له بالجميل اذ الثناء خاص
 بالخير على المشهور وقيل عام
 للحديث من الثنيم عليه شرا
 وجبت له النار واجيب بانه

هي الباعثة فلا يكون الثناء المذكور إلا على جهة التعظيم والتبجيل
وقد علمت ان الحمد والحمد عليه قد يثنى وقان بالاعتبار كما يفترق
المحمود به والحمد عليه بالاعتبار ايضا في نحو قولك اصف الله
تعالى بالجميل على الجميل اى اصفه بالصفات الجميلة من قدرة
ونحوها لكونه متصفا بها فهي من حيث الوصف بها محمود بها ومن
حيث انها باعثة على الحمد محمود عليها والحمد عرفا فعل ينبى عن
تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً وهو مساو للشكر لغة وبينهما وبين
الحمد لغة عموم وخصوص من وجه فعمومهما باعتبار المورد وعمومه
باعتبار المتعلق والشكر عرفا صرف العبد لجميع ما انعم الله عليه به
من سمع وبصر الى ما خلق لاجله وهو اخص مطلقا من كل واحد
من الثلاثة وقول تـ من باب المشاكلة يعنى المجانسة ولما كان
ثناء اسم جنس اضيف الى معرفة فيفيد العموم فيوهم انه اتى
بجميع الثنات كلها رفع ذلك لايهاى بقوله (ولكن لا احصى) النخ
فكانه يقول وان حصل منى ثناء عليه تعالى فانما ذلك على سبيل
الاجمال وليس فى طاقتى ان اعد احاد ما يستحقه تعالى من الثناء
على التفصيل بل هو تعالى الذى يقدر ان يثنى على نفسه بما يستحق
من المحامد فقولـ ولكن بتشديد النون المفتوحة واسمها ضمير
المتكلم اى ولكنى فحذف الاسم وفتحت النون ولو ابقى النون
مكسورة بعد الحذف المذكور كان اولى والا حصاء العد قال تعالى
واحصى كل شئ عددا اى ليس فى طاقتى احصاء اى عد الثنات
الموفية بما يستحقه تعالى من المحامد فقول تـ موفيا النخ حذف
متعلقه كما ترى وهو جواب عن سوال مقدر وذلك ان ثناء نكرة
والنكرة فى سياق النفي تعم فهي لعموم السلب وذلك يقتضى نفي
العد من اصله مع انه لا يخفى امكان عد افراد كثيرة من افراد
الثناء فاجاب بان التذكير فى ثناء للنوعية اى لا احصى ثناء موفيا

من باب المشاكلة والثناء اسم
مصدر والمولى الناصر والمراد به
الله تبارك وتعالى ومنه ذلك
بان الله مولى الذين آمنوا
وثناءى معمول (اقدم) قدم
للاهتمام واقامة الوزن (اولا)
ظرف له اى قبل الشروع فى
المقصود وان كان قدم البسملة
والتعريف بنفسه جمعا بين
الحديثين واتداء بكتاب الله
العزیز وقال فى المنهج
حمد الاله ربنا يقدم
والقول مهمى لم يقدم اجزم
(ولكن لا احصى) اى لا اعد
(ثناء) عليك موفيا فالتنوين
للاوعية

بما يستحقه فالنفي مساط على القيد فقط دون المقييد وهذا الجواب
اصلا للعالي ثم قال فان قلت ما الدليل على العجز عن ذلك
قلت لما كان الحمد والشكر من النعم المقتضية للحمد والشكر
وهلم جرا الى غير نهاية لم يمكن لاثيان بحمد او شكر موفيين
بجميع النعم اه ولذا قال العائل

لك الحمد مولانا على كل نعمة ومن جملة النعماء قولي لك الحمد
فلا حمد إلا ان تمن بنعمته تعاليت لا يقوى على حمدك العبد
وقد يقل المناسب للقيام بتفسير الاحصاء بالاستيعاب لكن لما كان
العد يستلزم استيعاب المعداد اطلق نفي الملزوم واريد نفي اللازم
وهو الاستيعاب قاله اللهاني ايضا وبالجملة فهما جوابان اما ان
يجعل التنوين للنوعية ويكون النفي مساطا على القيد كما مر واما
ان يجعل من باب نفي الملزوم وادارة نفي لازمه الذي هو الاستيعاب
وهو اقرب وعلى هذا الثاني فلا يحتاج لجعل التنوين للنوعية وقول
ت وقال مالك معناه لا احصى نعمك النحر وعليه فالمراد بالثناء في
النظم النعم من اطلاق اسم اللازم وادارة ملزومه لان نفي استيعاب
النعم يستلزم نفي استيعاب الثناء المرتب عليها وقوله فائني عليك
بها اي تفصيلا (فذوالعلا) مبتدا على حذف مضاف اي فثناء
ذي العلا (تعالى) تنزه عن صفات المحدثات كائن كائناته على
نفسه فما مصدرية ويحتمل ان لا يقدر مضاف في المبتدا وتكون
ما موصولة والكاف زائدة اي فذوالعلا هو الذي اثنى على نفسه
في ازاله بما يستحقه ويحتمل ايضا ان تكون الكاف زائدة وما
مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل اي فذوالعلا من على نفسه
اي ذاته بما يستحقه وهذا يجري في الحديث المذكور فقرأه
انت مبتدا وقوله كما اثبت خبرة على التفصيل المتقدم (وبعده
على احمد الهادي صلاتي) الواو داخلة على صلاتي وهو مبتدا وعلى

وقال مالك معناه لا احصى
نعمك فائني عليك بها (فذو)
الصفات (العلا) جمع عليها
بالضم والقصر ككبرى ونضلى
ودنيا وهو الله (تعالى كما اثنى
عليه) اي على نفسه فالضمير
لذو و اشار لحديث مسلم اللهم
لا احصى ثناء عليك انت كما
اثبت على نفسك (وبعده)
اي الثناء (على احمد الهادي)
اي المرشد وهو من اسمائه
صلى الله عليه وسلم قال تعالى
وانك لتهدى الى صراط مستقيم
(صلاتي)

على الولاء مصدر والى وقصره (٧) ضرورة واتى بالصلاة بعد الثناء اداء لبعض الحق وامثالا للاجر واغتناما للاجر ففى الحديث

احمد يتعلق به وبعده خبر مقدم (وعلى الولاء) حال من الاستقرار فى الخبر ويحتمل ان يكون على الولاء هو الخبر وبعده يتعلق بالاستقرار فيه وعلى كل حال فالجملة معطوفة على جملة ثناءى على المولى وقول ته وامثالا للامر اى لانه ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل امر ذى بال لا يتدا فيه بيسم الله وبالصلاة اى فهو اقطع النخ قال بعض لا يمتد ينبغى للمصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ان يقصد بصلاته طلب زيادة الاكرام والاعظام له لانه صلى الله عليه وسلم اعطى حتى رضى وامثال قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقول ته وقيل والمطلب النخ المطلب اخو هاشم واولاده اختلف فيهم اما بنو هاشم فال اتفاقا وهو صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان (وآله) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا يضاف غالبا إلا لمن له شرف من العقلاء المذكور فلا يقال آل الجزار ولا آل الحجام ولا آل مكة والصحيح جواز اضافته الى الضمير كما فعل الناظم والاكثر ان آله من تحرم عليهم الزكاة واصله اهل فقاتبت الهاء همزة على غير قياس ثم ابدلت الثانية الفا ويصغر على اهيل واويل كذا فى القاموس (والزوجات) وقوله وقد اشار الى ترتيب نكاحهن النخ خديجة بنت خويلد ثم سودة بنت زمعة ثم عائشة بنت الصديق ثم حفصة بنت عمر ثم زينب بنت خزيمة الهلالية ثم هند بنت ابي امية ثم زينب بنت جحش ثم جويرية بنت الحارث الخزاعية ثم رملة ام حبيبة بنت ابي سفيان ثم صفية بنت حيى ثم ميمونة بنت الحارث الهلالية وقوله اسم جمع لصاحب النخ اى لا جمع لصاحب الذى هو مطلق

من صلى على واحدة صلى الله عليه بها عشرا قال ابن عطاء الله من صلى الله عليه مرة واحدة كفاه امر دنياه وآخرته فكيف بمن صلى عليه عشرا فلذا كانت من افضل الاعمال (وآله) اقاربهم المومنون من بنى هاشم وقيل والمطلب وقيل بنو غالب وقيل اتقياء الامة وقيل جميع المومنين وهو الالىق هنا وآل اصله اهل او اول قولان (والزوجات) الطاهرات وقد اختلف فى عدتهن وعدة من دخل بها منهن بعد لا تقاق على انه مات منهن فى حياته خديجة بنت خويلد وزينب بنت خزيمة وتوفى صلى الله عليه وسلم عن تسع وهن المذكورات فى قول ابي الفضل المفسر

توفى رسول الله عن تسع نسوة اليهن تعزى المكرامات وتنسب فعائشة ميمونة وصفية وحفصة تتلوهن هند وزينب جويرية مع رملة ثم سودة ثلاث وست ذكرهن مهذب يعنى فى الجمع والوزن لا فى

ترتيبهن فان سودة هى اول من تزوج بعد موت خديجة رضى الله عن جميعهن وقد اشار

الى ترتيب نكاحهن من قبل خليلي سباء على حلي زين حالة (٨) زها جفنها رمزا صحيحنا مهذبا

والصاحب اسم اجمع لصاحب
بمعنى الصحابي وهو من جتمع
مومنا بالنبي صلى الله عليه وسلم
وهو من عطف عام على خاص
(ثم من تلاعب) اي تبعهم
(باحسان الى يوم لا يتلا) اي
لا اختبار يوم تبلى السرائر وتبدل
ما اكتبته الضمائر (وبعد)
بنيت لشبهها بحيث في قطعها
من الاضافة التي كانت تستحقها
وهي الاضافة الى مفرد قاله
الرضي (فمن في الدين) يتعلق
بقوله (فقه) والفقه لغة العلم
والفهم قال ابو عبيد ليتفقوا في
الدين اي ليكونوا علماء به وقال
عمر ثقها قبل ان تسودوا معناه
تعملوا العلم ما دتم صغارا قبل ان
تصيروا سادة روساء فتستحبوا
والناس معادن خيارهم في
الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا
فقهوا اي اذا تعلموا العلم الذي
يتوصلون به الى عبادة ربهم
وحسن اتباع سنن نبيهم صلى
الله عليه وسلم والدين هنا اخص
منه في قوله صلى الله عليه
وسلم هذا جبريل جاء يعلمكم
دينكم لان المراد ما ذكر وما

الصحة لان الصحابي اخص ومطلق الصاحب اعم انظر شرح
خليل عند قوله وآله واصحابه وقوله من عطف عام على خاص
النخ بل بينهما العموم والخصوص من وجه للأ ان يكون مراده بالنسبة
لعطفه على الزوجات وقوله خليلي سباء على اي سباء على
حلي زين حالة زها جفنها اي حسن وهنات المعنى وقوله رمزا النخ
ليس مرتبطا بما قبله (و بعد) قول ته وهي لاضافة الى مفرد
النخ يعني ان حيث منعت لاضافة الاصلية وهي لاضافة الى المفرد
والزمت لاضافة الى الجمل كما قال ابن مالك . والزما اضافة الى
الجمل . حيث واذا ولاضافة الى الجمل على خلاف الاصل ولما
قطعت بعد عن الاضافة لفظا ونوى معناها بنيت لشبهها بحيث في
مطلق القطع وإلا فبعد منعت هنا الاضافة مطلقا لا الى المفرد فقط
ودخلت الفاء بعدها اما على توهم اما او على تقديرها في الكلام والواو
نايبة عنها كقوله تعالى وربك فكبر والدليل على نياتها انها لا تجمع
معها وقال الدماميني بعد طرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم
معمول لفول محذوف تقديره واقول بعد ما تقدم والمقول محذوف
اي واقول بعد ذلك تنبيه (فمن في الدين النخ) وقوله اذا فقهوا
النخ يمكن ان يقرأ بتخفيف القاف وفتحها مع فتح الفاء ايضا مبني
للفاعل اي فقهوا امر الشريعة وفهموا مسائلها وتدربوا بها يعني مع
العمل بذلك وذلك شامل لما يدخله الحكم والفتوى كالمعاوضات
او الفتوى فقط كالعبادات ويمكن ان يقرأ بضم الفاء وكسر القاف
المشددة اي اذا علموا الفقه فتعلموا وعملوا به وقوله اخص منه في
قوله صلى الله عليه وسلم النخ الدين في الحديث هو مجموع الايمان
والاسلام والاحسان لخبر هذا جبريل جاء يعلمكم دينكم بعد سؤاله
عن هذه الثلاث ولا يخفى ان ما هنا اعم مما في الحديث كما مر
لا اخص كما قال هذا الش وقوله لان المراد ما ذكر اي لان المراد

والعدة والحضانة والبيوع والرهن (٩) والضمان والشركة والاجارة وغير ذلك من الاحكام الشرعية

(مجتبى) مختار فاجتبه ربه

اختارة وهو خبر سن (مراد به)

خبر ثان (خير) مرفوع به مراد

والتنوين للتكثير اى خير كثير

لخير المومن بخير على كل حال

(وللرشد) وهو ضد الغى (اهلا)

اى جعل اهلا للرشد فان عمل

كان خيرا راشدا يشير لقوله صلى

الله عليه وسلم من يرد الله به

خيرا يفقهه فى الدين وانما اذا

قاسم والله معطى الحديث رواه

البخارى فى العلم ومسلم فى

الزكاة من حديث معاوية وعند

الطبرانى يفتهمه فى الدين

ويلهمه رشده (واحكامه) اى

الدين اى قضايا ومسائله

والاحكام جمع حكم والحكم

خطاب الله تعالى المتعلق بافعال

المكلفين بالطلب او بالاباحة

او بالوضع لهما (جلت) اى

عظمت (فذو خطه) ولايته

(بها) اى فيها اى فصاحب

الخطه فى احكام الدين (ان

اقسط) اى عدل (اعلى الناس

قدرا ومنزلا) وكيف لا والله

تعالى يقول واقسطوا ان الله

يحب المقسطين والمقسط العادل

بالدين فى النظم ما ذكره فى الحديث وزيادة وهو ما يتعلق باحكام
الجهاد والنكاح وغيرهما وعليه فصوابه ان يقول اعلم بدل قوله
اخص فان كان المراد بالدين فى الحديث جميع متعلقاته من
احكام العبادات والمعارضات كان الدين هنا مساويا له لا اعم منه
ولا اخص وقوله والتنوين للتكثير الخ اى فهو حيث شذ على حذف الصفة
وقيل اخذ الحديث على ظاهره وان من لم يتفقه لم يرد الله به الخير لخبر
ما استرذله الله عبدا إلا حظرة اى منعه العلم والادب وقوله اى جعل
اهلا للرشد يعنى انه يكون بحيث اذا ورد عليه ما يرشده وسمعه
طلبه انشرح له صدره وقوله رواه البخارى فى العلم اى فى باب
العلم ومسلم فى باب الزكاة (واحكامه) قوله خطاب الله تعالى المتعلق
اى الدال على طلب فعل المكلف او على طلب تركه او الدال
على اباحته او على الوضع للطلب او بالاباحة فالاول كقيموا الصلاة
والثانى لا تقربوا الزنى والثالث كلوا واشربوا ومثال الوضع للطلب
ادوا الصلاة فى وقتها فزال الشمس مثلا وضعه الشارع دليلا على وجوبها
كمروا حول لوجوب الزكاة ووجود الحيض والدين وضعهما الشارع
لعدم وجوبهما ومثال الوضع للاباحة قوله تعالى إلا ما ذكيتم فان
الذكاة وضعها الشارع لحلية المذكى فقله بالطلب الى بدل من
قوله بافعال المكلفين وهو شامل لطلب الفعل وطلب الترك وسبب
العبارة المتعلق بطلب فعل المكلف او تركه ولا بباحة او الوضع لهما
اى للطلب ولا بباحة (قدرا ومنزلا) تمييزان محولان عن الفاعل
اى علا الناس قدرا ومنزله وجملته ان اقسط معترضة ويحتمل ان
يكون اعلى الناس خبر مبتدا محذوف اى فهو اعلى الناس والجملته
جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ذو وقوله ومنه ذكركم اقسط الخ
اى لان اقسط هنا اسم تفضيل وهو انما يصاغ من الثلاثى لقول ابن
مالك * صغ من مصوغ منه للتعجب * الخ وقال فى التعجب

واما القاسط فهو الجائر وقد يجئ الثلاثى بمعنى العدل ومنه ذالكم اقسط عند الله

قال ابو عبيد اى اعدل قال والعدل ما قام في النفوس انه مستقيم لا ينكره مميز وقائما بالقسط اى بالعدل (يظل) هو اى ذو الخطة المقسط فيها (بظل الله) اى يجعل له ظل من حر الشمس يوم تدنو على قدر الميل ويجعل وجهها لما يلي العباد وقيل هو كناية عن جعلهم في كنف الله وسترة يشير لقوله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله بظله يوم لا ظل الا ظله . امام عادل . وشاب نشا في عبادة الله . ورجل قلبه معلق بالمساجد . ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وافترقا عليه . ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال افي اخاف الله . ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه . ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه . رواه البخارى وغيره ونظمها العلامة ابو شامة فقال

وقال النبي المصطفى ان سبعة يظلهم الله الكريم بظله
محب عفيف ناشئ متصدق وبك (١٠) مصل ولامام بعدله

وذيلها ابن حجر بسبعة اخرى فقال

وزد سبعة اطلال غاز وعونه	وصغهما من ذى ثلاث النخ فاقسط في الآية من قسط الثلاثي (يظل)
وانظار ذى عسر وتخفيف حله	بالبناء للفعل ونائبه ضمير ذى الخطة وقوله وارفاد ذى عدم النخ
وارفاد ذى عدم وعون مكاتب	الرفد العطاء اى اعطاء ذى عدم ما يقضى به دينه يقال منعه رفة
وتاجر صدق في المقال وفعله	اى عطاء وليس تكرارا مع ما قبله يليه لان الاول من رب الدين
قال فدل على ان العدد لا مفهوم	وهذا من غير (يجتلى) قوله على منصتها اى كرسيها ومنبرها وقوله
له وزاد القسطلاني عن شيخه	فضيلة ثالثة اى حال ثالثة والحال المؤسسة هي التي لا يستفاد
ابى الخير السخاوى فانها الى	معناها بدونها (لها خطط) قوله والشرطة الكبرى النخ صاحبها هو من
اثنين وسبعين وذكر منها امرأة	له النظر في الجنايات واقامة الحدود على من وجبت اقامتها عليه
مات زوجها وترك لها ايتاما	والصغرى صاحبها هو من وضع لمونة الحكم واصحاب الدواوين
فاقامت عليهم لم تنزوج حتى	

ماتوا اذ بلغوا ان يقوموا بانفسهم واجر ذلك للوالدة (منفردا يرى على منبر من نور) يشير في لقوله صلى الله عليه وسلم ان القسطين على منابر من نور يوم القيامة عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم واهليهم وما ولوا رواه احمد ومسلم في الامارة والنساء عن ابن عمر وبسكون الميم وبابن في اوله ومعنى عن يمين الرحمن انهم في حالة حسنة قال ابو عبيد يقال اتاه عن يمينه اذ اتاه من الجهة الحمودة والعرب تنسب الفعل الحمود والاحسان الى اليمين وضده الى اليسار وقوله وكلتا يديه يمين تنبيه منه على انه لم يرد الجارحة (المحب) بكسر الحاء اى المحبوب وهو المقسط وهو مرفوع نائب عن فاعل يرى (يجتلى) حال لان راى هنا بصرية من اجتليت العروس اذا رايتها مجلوة على منصتها ولا اجتلاء فضيلة ثالثة اذ لا يجتلى الا من يتشوف الى رويته فهي حال مؤسسة لا مؤكدة والله اعلم (لها) اى لاحكام الدين (خطط) جمع خطة وهي الولاية (ست) بستوط التاء لان المعدود مونث

قال ابن سهل اعلم ان للحكام الذين تجرى على ايديهم الاحكام ست خطط اولها القضاء واجلها قضاء الجماعة والشرطة الكبرى والشرطة (١١) الوسطى والشرطة الصغرى . وصاحب مظالم . وصاحب رد وصاحب مدينة . وصاحب

في حبس من امروء بحبسهم وصاحب الوسطى هو من يقيم الحد
اي يباشرة وصاحب الرد هو الذي يحكم فيما استرابه القضاة
وردة عن انفسهم وقيل من يخصص الكتب التي ترفع الى الامير باقل
لفظ واشهر اسم فيوقع الامير في ذلك ما يراه ثم ينفذ الحكم صاحب
الرد (قضاء) قوله الحكم والامر والالزام الخ الظاهر ان هذه بمعنى
واحد اي امر على وجه الالزام فيقال قضى عليه بكذا اي حكم عليه
به او امرة به على وجه الالزام او الزم به كما ان نفاذ الشيء وتمايمه
والفراغ منه بمعنى واحد وكذا الامضاء والارادة شيء واحد ايضا بدليل
قوله ولو كان القضاء امضاء واردة الخ فارادة عطف تفسير قال
القسطلاني يرد بمعنى الامر ومنه قوله تعالى وقضى ربك اي امر
والاعلام ومنه قولك قضيت لك بكذا اي اعلتلك به والوحى ومنه
قوله تعالى وقضينا الى بنى اسرائيل ولا تمسوا ومنه قوله تعالى فاذا
قضيت الصلاة والفعل ومنه فاقض ما انت قاض والارادة فاذا قضى
امرا والموت ومنه ليقض علينا ربك والكتابة ومنه وكان امرا مقصيا
والفصل ومنه وقضى بينهم بالحق والخلق ومنه فقضاهن سبع
سموات قول ته اي حكم عليكم بذلك تعبدوا الخ اي اوجب عليكم
ذلك والزمكم اياه وهو سبحانه قد يوجب الشيء ويريد خلافه
كما اوجب لايمان والزمه للعباد واراد من بعضهم خلافه فلم يقع
منهم وقوله وقال لازهرى الخ اي ابو منصور لازهرى لا الشيخ خالد
شارح ابن هشام وقوله وقال القراني انشاء الزام الخ لا يخفى انه يرد
على القراني ما ورد على ابن راشد لانه مساو له لان معناه انشاء
الاخبار بالزام او اطلاق على ان قوله او اطلاق مستغنى عنه بقوله
الزام لان الاطلاق في المثال المذكور فيه الزام ايضا لمن بيده الارض

سوق اه المراد منه اولها (قضاء)
وهو لغة الحكم والامر والالزام
ونفاذ الشيء وتمايمه والوحى
والاعلام قاله ابو عبيد قال ابن
عرفة قضاء الشيء احكامه
وامضاء والفراغ منه وبه سمي
القاضي لانه اذا حكم فقد فرغ
مما بين الخصمين فالقضاء من
الله حكم على عباده يطيعون به
ويعصون به من ذلك وقضى
ربك ان لا تعبدوا الا اياه اي
حكم عليكم بذلك تعبدوا قال ولو
كان القضاء امضاء واردة لما عبد
احد غيره كما انه قضى بالموت
فليس احد ينجومه لانه قضاء
امضاء وقال لازهرى وقضى
ربك ان لا تعبدوا الا اياه اي
امر ومنه فاقض ما انت قاض
اي امض ما انت مبصم قالوا
انصتوا فلها قضى اي فرغ من
تلاوته وقوله والملائكة وقضى
لامر اي فرغ مما كانوا يوعدون
به وعرفا قال ابن راشد هو
الاخبار بحكم شرعى على وجه

الالزام وقوله على وجه الالزام يخرج الفتوى ويفيد انه خبر في اللفظ واما في المعنى فهو انشاء للزام
الخصمين او احدهما كقوله تحلفان ويفسده البيع او يحلف المطلوب ولا شيء عليه

او الطالب مع شاهدة ويستحق ويرد عليه انه يصدق بحكم (١٢) الصيد وبساتر الخطط الشرعية

وقال القراني انشاء الزام او اطلاق

كالحكم بلزوم الصداق او النفقة
او الشفعة او البيع وكالحكم
بزوال ملك ارض اندرست عن
احياء او صيد احرم صائدة او
ند وملكه آخر وقال ابن عرفة
صفة حكمية توجب لموصوفها
نفوذ حكمه الشرعي ولو بتعديل
او تجريح لا في عموم مصالح
المسلمين فتخرج ولاية الشرطة
واخوانها والتحكيم وخروجه من
عموم الاضافة في قوله نفوذ
حكمه اي نفوذه في كل شيء
حكم به والحكم لا ينفذ حكمه
إلا فيما حكم فيه ولخفائه قال
الخطاب لم يظهر لي وجه خروجه
واورد ان القضاء تعرض له
لاحكام الخمسة ولا شيء من
الصفة بمعرض لها واجيب
بان الصفة المذكورة معروضة
لاحكام باعتبار القبول والطلب
قال ابن عرفة وعلم القضاء اخص
من العلم بفقته لان متعلق فقته
كلي وكذلك فقه الفقيه من
حيث كونه فقيها اعم من فقته
من حيث كونه مفتيا قال فحال
الفقيه من حيث هو فقيه كحال

او الصائد ولو قال اي ابن راشد والقراني انشاء الزام يوجب نفوذه
في كل شيء ولو في تعديل النخ لسما من ذلك وقوله وخروجه من
عموم الاضافة النخ قد يقال التحكيم مما يشمل الحد باعتبار الاموال
ابتداء وانتهاء وباعتبار القصاص والتعديل والتجريح انتهاء حيث
يوافق الصواب كما قال نخ ومضى ان حكم صوابا وحينئذ فالعموم
المذكور لا يخرج التحكيم لانه ينفذ حكمه في كل شيء انتهاء
كالقاضي وهذا وجه استشكل ح وهو ظاهر وقد اجبت عن اشكاله
وعرضته على بعض اشياخي فاستحسنه وهو ان القاضي الذي ثبتت
له تلك الصفة هو بصدد نفوذ حكمه في كل شيء بخلاف الحكم فليس
هو بصدد ذلك بل بصدد نفوذ حكمه فيما حكم فيه فقط فقول ابن عرفة
توجب نفوذ حكمه النخ اي توجب كونه بصدد نفوذ حكمه النخ
وقوله القضاء تعرض له لاحكام الخمسة النخ قضية جزئية موجبة
وقوله ولا شيء من الصفات النخ كلية سالبة تنتج جزئية سالبة وهي
القضاء ليس بصفة وقوله واجيب بان الصفة النخ حاصله ان القضاء
تعرض له لاحكام الخمسة اما باعتبار قبول الانصاف بالصفة واما باعتبار
نفوذ اي تنفيذ الزام وفصله لان نفوذ حكمه بمعنى تنفيذ الزامه وفصله
والفصل والالزام تعرض لهما لاحكام لكن لا ينفذ من ذلك إلا الشرعي
وهو ما عدا الممنوع بل وقارة ينفذ حتى الممنوع حيث التقى ضرران
واحدهما اخف والخطا في النتيجة جاءنا على ما عند هذا الش من
كذب الصغرى اذ ليس القضاء هو الذي تعرض له لاحكام بل قبوله
وطلبه وعلى ما قلناه جاء الخطا من كذب الكبرى لان الصفة المذكورة
تعرض لها لاحكام باعتبار ما توجب من الفصل والالزام كما بيناه فصار
القضاء تعرض له لاحكام ابتداء باعتبار قبوله وطلبه ودواما باعتبار نفوذ
فصله والزامه والله اعلم وقوله وعلم القضاء اخص النخ اي لاحتياجه
لامور والشئ مهمي ازداد قيدا ازداد خصوصا وقوله وايضا فقها

عالم بكبرى قياس الشكل الاول فقط و حال القاضي والمفتي كحال عالم بها مع علمه بصغره القضاء

القضاء والفتوى النخ هذا عين ما قبله فلا ينبغي ان يعطف بايضا فلم
قال لان فتوى القضاء النخ لكان صوابا وقوله الا ترى كيف غفل اسد
ابن الفرات النخ فكان اسد ابن الفرات عالما بالكبرى فخط وهي
كل امرأة يحل وطوها يجوز لو اظنها النظر اعوريتها ونظرها هي اليه
ولم يكن عالما بالصغرى وهي ان نظر هؤلاء الجوارى الى بعضهن
بعضا لا يحل ومثاله ايضا من علم ان كل امرأة ظهر بها حمل تحدد
حيث لا زوج لها ولا سيد وام يعلم خصوص المرأة نفسها فقد تكون
هذه المرأة ثبت غصبها او وطئت بشبهة او جاءت متعانة بغاصبها
او انها وطئت بين الفخذين على ما قالوا من ان الولد يتكون من
ذلك كما اشار له مخ في اللعان بقوله ولاوطء بين الفخذين وهذا
معنى قولهم يلغى طردها ويعمل معتبرها وقوله عن ضييع وقد يحسنها
من لا باع له في الفقه النخ مثله في ح عن ضييع ايضا وتامله مع
قواهم العلم شرط صحة فيه كما قال مخ مجتهد ان وجد وإلا فامثل
مقاد اللهم إلا ان يقال معناه لا باع له في حفظ مسائله ولكن معه
تحصيل لقواعد ومع من الفهم ما يدخل به الجزئيات تحت
كلياتها وإلا فكيف يتأتى له ان يحسنه مع فقد تحصيل القواعد
وعند فهم ما يدخل به جزئيات تلك القواعد وفي اقصية البرزلى
ان امير افرقيمية استفتى اسد ابن الفرات في دخوله الحمام بجواريه
دون سائر له ولهن فاجاب بجوازه لانهن ملكه واجابه ابو محرز
بمنع ذلك قائلا لانه لا يجوز نظرهن الى بعضهن بعضا قال ولهذا
قيل ان ابا محرز كان افقه نفسا وفهما والآخر احفظ ولا فقه افضل
من المحافظ لقوله عليه الصلاة والسلام رب حامل فقه الى من هو
افقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه وفي المدونة قال مالك
ليس علم القضاء كغيره من العلوم ولا اعلم بهذا البلد احدا اعلم
بالقضاء من ابي بكر بن عبد الرحمن وكان اخذ شيئا من علم القضاء

ولا خفاء ان العلم بهما اشق
وايضا فقهها القضاء والفتوى
مبينان على اعمال النظر في الصور
الجزئية وادراك ما اشتملت
عليه من الاوصاف فيلغى طردها
ويعمل معتبرها اه الا ترى كيف
غفل اسد ابن الفرات اذ افق
السلطان بجواز دخوله الحمام
مع جواريه دون سائر عن
نظر بعضهن الى بعض وادركه
غيره فافتاه بالمنع وهو الصواب
وقال في التوضيح وعلم القضاء
وان كان احد انواع الفقه
إلا انه تميز بامور زائدة لا
يحسنها كل الفقهاء وقد يحسنها
من لا باع له في الفقه والقضاء
فرض كفاية لان المرء لا يستقل
بامر دينية ولا بد من تنازع
فناخيج الى من يفصله ولهذا

المعنى جعل السلطان (مظالم) صاحب المظالم هو الذى جعل له اخراج لايدى الغاصبة عما استولت عليه واثبات لايدى المالكه وياخذ بالخبر الشائع والاستفاضة وشهادة اهل الخير وليس له تعديل شاهد فان تكافأت الشهادات عنده وتعدرت الاصلاح رد امرهم الى القاضي يقطع نزاعهم باليمين وقال الماوردى نظر المظالم هو قود المظالمين الى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبه فكان من شرط الناظر فيها ان يكون جليل القدر نافذ الامر قليل الطمع كثير الورع لانه يحتاج الى سطوة الحماية وثبت القضاء وام ينصب لذلك احد من الخلفاء الاربعة واول من انتصب لذلك وافرداه يوما عبد الملك ابن مروان وكان اذا اشكل عليه فيها حكم رده الى قاضيه ابي ادريس لازدى ثم زاد من جور الولاة وظلم البغاة ما لم يكفهم عنه إلا اقوى لايدى فكان عمر بن عبد العزيز اول من ندب نفسه لها فاعاظ فيها حتى قيل له نخشى عليك العواقب فقال كل يوم اخشاه دون يوم القيامة فلا وقته وجلس لها خلفاء بنى العباس وحاصله ان ما وقع من النصب والعدوى والاستطالة ممن لا يقدر على دفعه وردة يرد من قدر على ذلك ووفقه الله تعالى وما ينظر فيه صاحب المظالم رد الغصب السلطانية (١٤) وغيرها والاوقاف العامة والخاصة وتنفيذ ما وقف من احكام القضاء

من ابلان بن عثمان واخذ ذلك ابلان من ابيه عثمان (مظالم)	والناظرين في المحسبة ومراعاة
هو المسمى في عرف الناس اليوم بالقائد وقوله الحماية جمع حام	العبادات الظاهرة كالجمع والاعياد
وهو من يحمى ويمنع الظالم من المظلوم وقوله وتنفيذ ما وقف	(سوق) قال ابن سهل وصاحب
من احكام القضاء اى ما عجزوا عن تنفيذه ينفذه صاحب المظالم	السوق كان يعرف بصاحب
(سوق) قوله ويعدى اليه فيه اى يستنصر به فيه وكذا قوله	المحسبة لان اكثر نظره انما كان
	فيما يجرى في الاسواق من

غش او خديعة ودين وتفقد مكيال وميزان وشبهه وقد سالت بعض من لقيت بعد هل لصاحب السوق ان يحكم في عيوب الدور وشبهها وهل يجوز له ان يخاطب حكام البلد في الاحكام فقال ليس له ذلك إلا ان يجعل له ذلك في تقديمه وقال الماوردى حاصل المحسبة امر بمعروف ظهر تركه ونهى عن منكر ظهر فعله قال تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير الآية قال وهذا وان صح في كل مسلم فان المحتسب فرضه ذلك بحكم الولاية وفي حق غيره فرض كفاية وايضا عليه ان يبحث على المنكرات الظاهرة وعما ترك من المعروف الظاهر ويعزر في ذلك ويتخذ معه اعوانا ويعدى اليه فيه وليس ذلك لغيره قال واعلم ان المحسبة واسطة بين احكام القضاء واحكام المظالم توافق القضاء في الاستعداد اليه وسماعه الدعوى لكن لا على العموم بل في امور مخصوصة وهى ما يتعلق ببخس وتطيف في كيل او وزن وما يتعلق بغش او تدليس في مبيع او ثمن وما يتعلق بمطل وتأخير دين وليس له سماع الدعاوى الخارجة من ذلك من العقود والمعاملات وما يتوقف على ثبوت البينات وقبولها والتخليف وانما ذلك للحكام والقضاة قال ويجب ان يكون حرا عدلا عالما بالمنكرات ذا رأى وخشونة

في الدين وقال غيره يجب ان يكون فقيها في الدين قائما مع الحق نزيه النفس على الهمة معلوم
العدالة ذا امانة وحلم وتيقظ لا يستغفرت طمع ولا تأخذ في الله اومة لائم اقام علي رضي الله عنه حدا
على رجل فقال قتلتني فقال الحق قتلك قال ارحمني قال الذي اوجب عليك الحد ارحم بك مني
ولا يشرب على احد في امر حتى يقدم فيه وراى ابن عائشة رجلا يكلم امرأة في الطريق فقال له ان
كانت محرما فقيس بك وان لم تكن محرما فهو اقبح ويجب ان يمنع الناس من المحكرة في زمن الضيق
قلت وينهى عن بيع الرجل على بيع اخيه ويوجب فاعله وفي الواق نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن التسعير وقال ان الله هو القابض الباسط والمغلى والمرخص وانى لارجوان القى الله وليس لاحد
منكم علي مظلمة ظلمته بها لا في عرض ولا في مال قال ابن رشد الجالب لا يسعر عليه اتقافا وان
كان تسعير لغيره فلا يكون إلا اذا (١٥) كان لالمام عدلا وراة مصلحة بعد جمع وجوه اهل ذلك

السوق عليه (ورد) قال ابن

عرفة عن ابن سهل وانما يحكم
صاحب الرد فيما استرابه
القضاة وردوه عن انفسهم وقال
ابن الحساجب صاحب الرد
هو من يخلص الكتب التي
ترفع الى الامير باقل لفظ واشهر
اسم يعرف في ظهر الكتاب
فيوقع الامير في ذلك ما يراه ثم
ينفذ الحكم صاحب الرد

بعد في الاستعداد اليه اي في الاستنصار به ورفع الدعوى اليه
وقوله ولا يشرب على احد النج الشريب العتاب قال تعلى لا تشرب
عليكم اي لا عتاب اي لا يعاتب احدا في امر حتى يتقدم اليه
فيه وينهاه عنه فح اذا عاد عاتبه بالضرب او السجن وقوله ويجب
ان يمنع الناس من المحكرة يعنى من الشراء للاذخار ولاحتكار ومن
احتكر طعامه وقت الرخاء فحدث غلاء فهل يجبر على اخراجه
قولان ارجحهما عدم الجبر إلا ان لا يوجد في السوق اصلا وكان
فيه فضل عليه وعلى عياله (مصر) قوله والنظر في الاحكام الى
قوله وحماية الحريم اي فيحمى الحريم بان ينتقم ممن يتعرض له

(شرطنة) قال في القاموس

الشرطنة بالضم واحد الشرط كصرد واول كتيبة تشهد الحرب وتنتهي للموت وطائفة من اعوان الولاة
وهذا الاخير هو المراد لانهم قالوا وضع صاحب الشرطنة لمعونة الحكام واصحاب المظالم واقامة الحدود
والتعازير واشخاص الناس لذلك قاله الونشريسي عن ابن امين القرطبي (مصر) يريد ولاية مصر
قال الماوردي واذا قلد الخليفة اميرا على اقليم او بلد كانت امارته على ضربين عامة وخاصة والعامة
امارة استكفاء وهي ان يفوض اليه في ذلك لاقليم او البلد سائر عمله المعهود من تدبير الجيوش وتقريقتهم
في النواحي وتقدير ارزاقهم والنظر في الاحكام وتقليد القضاة والحكام وجباية الخراج والزكاة وتقريقتها
وحماية الحريم واقامة الحدود والامامة في الجمع والجماعات وتسيير الحاج من عمله ومن يسلكه من
غير اهله حتى يتوجهوا معانين عليه والخاصة ان تكون مقصورة على شئ من هذه الامور اذ بها الامامة
الكبرى التي هي اصل لسائر الخطط فحقيقتها على ما في النهاية رئاسة في الدين والدنيا عامة لشخص واحد

وَقَصَدَ الْآمَدِيُّ بِالنَّبْوَةِ قَالَ وَالْحَقُّ أَنَّهَا خِلَافَةٌ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِقَامَةِ الشَّرْعِ وَحِفْظِ
 الْمِلَّةِ تَوْجِبُ اتِّبَاعَهُ عَلَى كَافَّةِ النَّاسِ ابْنُ عَرَفَةَ لِأَقْرَبِ أَنَّهَا صِفَةٌ حَكْمِيَّةٌ تَوْجِبُ امْتِثَالَ مُسْتَطَاعِ أَمْرِ
 مَوْصُوفِهَا فِي غَيْرِ مَنْكَرٍ مِمَّا فِيخْرِجُ انْتِصَاءً وَقَوْلُهُ مُسْتَطَاعُ أَمْرٍ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ أَيْ امْتِثَالَ
 أَمْرِ مَوْصُوفِهَا الْمُسْتَطَاعِ وَعَقْدُهَا مَنْ يَقُومُ بِهَا فِي كِلَامَتِهِ وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ صَدَقَ عَنْهُ لِأَصَمٍّ قَالَهُ الْمَأُورِدِيُّ
 وَهَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ بِالْعَقْلِ لِمَا فِي الطَّبَاعِ مِنَ التَّسْلِيمِ لِزَعِيمٍ يَمْنَعُهُمْ مِنَ التَّظَالُمِ كَمَا قَالَ لَأَفُوهٌ وَهُوَ جَاهِلِيٌّ
 تَهْدِي الْأُمُورَ بِأَهْلِ الرَّأْيِ مَا صَلَحَتْ وَإِنْ تَوَلَّتْ فَبِالْإِشْرَارِ تَنْقُضُ—اد

لَا يَصْلَحُ النَّاسُ قَوْضَى لَا سِرَاقَةً لَهُمْ وَلَا سِرَاقَةً أَذْ جِهَالَهُمْ—————سَادُوا
 أَوْ بِالشَّرْعِ قَوْلَانِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ وَقَالَ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمَلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ (١٦) وَقَالَ سَبِيلَكُمْ بَعْدِي وَلَا فِيلَكُمْ

<p>أَبْرَ بِيْرَةٍ وَيَلِيكُمْ الْفَاجِرُ بِفَجْوَرَةٍ قَاسَمِعُوا وَأَطِيعُوا فِي كُلِّ مَا وَافَقَ الْحَقُّ فَإِنْ أَحْسَنُوا فَلَكُمْ وَأَهْمُ وَإِنْ أَسَاءُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ فَصَلِّ لِأَمَامَةِ وَاجِبَةٍ كَفَايَةِ كَطَلَبِ الْعِلْمِ وَزِيَارَةِ الْكَعْبَةِ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ— أَحَدٌ حَرَجَ أَيْ أَثَمَ مِنَ النَّاسِ فَرِيقَانِ أَهْلُ الْإِخْتِيَارِ وَالْحُلِّ وَالْعَقْدِ وَهُوَ مَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْصَافٍ الْعَدَالَةُ وَالْعِلْمُ الَّذِي يُوَصِّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَنْ</p>	<p>وَيَذُبُّ عَنْ أَعْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ وَيَنْظُرُ فِي مَنْ يَلِي أَحْكَامَ الْحِسْبَةِ وَالْمُظَالَمِ وَالسُّوقِ وَالشَّرْطَةِ قَوْلُهُ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ أَيْ أَمْرٍ مَوْصُوفِهَا الْمُسْتَطَاعُ يَعْنِي الَّذِي تَجِبُ طَاعَتُهُ فِيهِ وَقَدْ يُقَالُ لِحَاجَةٍ لِهَذَا اللَّفْظِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ شَيْئًا فَإِنْ قِيلَ أَخْرَجَ بِهِ الْأَمْرَ الَّذِي تَجِبُ طَاعَتُهُ فِيهِ أَذْ لَا طَاعَةَ لِاخْتِلَافِ فِي مَعْصِيَةِ الْخَاطِئِ قُلْنَا هَذَا خَارِجٌ بِقَوْلِهِ فِي غَيْرِ مَنْكَرٍ وَلَا يُقَالُ أَخْرَجَ بِهِ مِنْ لَا تَجِبُ طَاعَةُ أَمْرِهِ كَمَطْلُوقِ النَّاسِ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا خَارِجٌ بِقَوْلِهِ صِفَةٌ أَذْ لَيْسَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ ثَابِتَةً لِكُلِّ النَّاسِ قَامِلٌ وَقَوْلُهُ وَالشَّجَاعَةُ وَالنَّجْدَةُ الْمُوْدِيَانِ الَّتِي أَنْظَرَ هَلْ هُمَا بِمَعْنَى أَوْ يُقَالُ النَّجْدَةُ هِيَ كَوْنُهُ مِمَّنْ يَأْخُذُ بِالْحَذَرِ فِي شَجَاعَتِهِ لِأَنَّهَا</p>
---	---

يَسْتَحِقُّهَا وَالرَّأْيَ وَالخُبْرَةَ الْمُوْدِيَانِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ مَنْ هُوَ بِالْأَمَامَةِ أَصْلَحُ وَلِلتَّنْذِيرِ أَقْوَمُ
 وَالفَرِيقُ الثَّانِي أَهْلُ الْأَمَامَةِ حَتَّى يَتَنَصَّبَ أَحَدُهُمْ لَهَا وَلَيْسَ عَلَى غَيْرِ هَٰذَيْنِ الْفَرِيقَيْنِ أَثَمٌ وَأَهْلُ الْأَمَامَةِ
 مَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ الْعَدَالَةُ وَالْعِلْمُ وَسَلَامَةُ الْخَوَاسِ وَالْإِصْنَاءُ وَصَحَّةُ الرَّأْيِ الْمُنْقَضِي إِلَى سِيَاسَةِ الرِّعْيَةِ وَتَّنْذِيرِ
 الْمَصَالِحِ وَالشَّجَاعَةِ وَالنَّجْدَةِ الْمُوْدِيَانِ إِلَى حِمَايَةِ الْبَيْضَةِ وَجِهَادِ الْعَدُوِّ وَالسَّابِعُ النَّسَبُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
 قَرَشِيًّا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَمْرَاءِ مِنْ قَرَشٍ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخِلَافَةُ فِي قَرَشٍ مَا
 أَقَامُوا الدِّينَ وَخَالَفَتِ الْخَوَارِجُ وَغَلَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ لَوْ اسْتَوَى قَرَشِيٌّ وَقُبْطِيٌّ فِي شُرُوطِ الْأَمَامَةِ تَرَجَّحَ
 الْقُبْطِيُّ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِعَدَمِ الْجَوْرِ وَالظُّلْمِ قَالَ فِي الْقَصِيدِ وَلَا يَكُونُ بَطَرُ الْفَسْقِ مُعْزَلًا وَتُنْعَقِدُ الْأَمَامَةُ
 بِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ لِأَوَّلِ اخْتِيَارِ أَهْلِ الْعَقْدِ وَالْحُلِّ وَهَلْ يَكْفِي مِنْهُمْ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَوْ لَا بَدَّ مِنْ خَمْسَةٍ لِأَن
 هُوَ جَعَلَهَا شُورَى بَيْنَ سِتَّةِ الْأَعْيَانِ أَحَدُهُمْ وَلَانِ يَبْعَثُ أَيْ بِكَرِّ حَضَرِهَا خَمْسَةَ عَشَرَ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَسَلَامُ

وسالم مولى ابي حذيفة وبشر بن الحارث واسيد بن خضير رضى الله عنهم ولا يتظر غائب على الصحيح
وقيل لابد من اهل العقد والحل في كل بلد فلو عقدوها لواحد ثم ظهر من هو اولى منه فان كان ذلك
لعذر من سفر او مرض مضت الاول والا فتولان واذا انفرد بصفاتها واحد لم يجوز ان يعدل عنه وفي
افتقاره للعقد له قولان واذا عقدت لامام في بلدين فهي للاول ولو في غير بلد الميث وفسخت ان
عقدا بزمان او جهل الاول الثانى مما تنعقد به العهد من الامام الى من يراه اهلا لها اجمع المسلمون على
جواز ذلك الا ان يجعلها لابنه او ابيه فتالثها تصح للاب دون لابن لما جبلت عليه النفوس من
حب الولد بناء على انها حكم على الامة او شهادة لمن لا يشهد له وقبول المعهود اليه المعين شرط واذا
قبل فليس للمولى عزله الا لضرر جرحته والخليفة ان ينص على اهل الاختيار واهل العقد والحل وله
ان يعهد لاثنيين او اكثر على الترتيب كما فعل صلى الله عليه وسلم في غزوة مؤتة قال ان اصيب زيد
فجعفر وان اصيب جعفر فابن (١٧) راحة تنبيه وهل ينعقد العهد بمجرد الاشهاد به او حتى

يحضّر اهل العقد والحل والا

ادوم له لا مطلق الشجاعة التي لا ياخذ معها بالحذر فهذه مذمومة
وقوله الا ان يجعلها لابنه النخ اي فلا اجماع حيثذ وقوله فتالثها
تصح النخ اي واولها يجوز مطلقا لانه امين لامة نافذ الامر لهم وعليهم
فغلب حكم المنصب على حكم النسب ولم يجعل للهمة طريق
على امانته وثانيها لا يجوز حتى يشار فيها اهل الاختيار فيرويه
اهلا لها لان ذلك منه تزكية تجرى مجرى الشهادة وتقليده على
لامته يجرى مجرى الحكم وهو لا يجوز ان يشهد ولا ان يحكم

عبد الله بن تاجر حين احضر

السلام وقاضى لانكحة لاجمى وامرهما ان يبايعا عمر ولد الخليفة فاعتذرا كيف نبايعه ونحن شهدنا بيعة
اخيه احمد والتزمناها وكان الحاجب نبيل فلما راي امتناعهما قال ادخلا دار السلطان واشتغلا بغسله وتكفينه
فلما دخلا احضر الحاجب اهل الحل والعقد وامرهم ان يبايعوا عمر فبايعوه فلما خرج القاضيان وجد
البيعة قد حصلت وكان في انتظار احمد المشهود له بالعهد وهو بقصة خرف الفتنة فبايع القاضيان
وكان ابن عرفة يستصوب فعل الحاجب وامتناع القاضيين اولا ويبيعهما ثانيا رحمة الله على الجميع
الثالث مما تنعقد به البيعة التغلب فان اشتدت شوكته وجبت طاعته ولا تجوز منازعته ارتكابا
لاخف الضررين ولا يشترط حينئذ شئ من الشروط لقوله صلى الله عليه وسلم اسمع واطع وان كان
عبدا حبشيا قال النووي وتتصور امامة العبد اذا ولاه بعض الامة او تغلب على البلاد بشوكته واتباعه
وقال ابن العربي في حديث وان لا ننازع لادراهم يعنى من ملكه لا من استحقه وتجب طاعته
لامير ولا يجوز الخروج عليه ما لم يامر بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال عمر ابن

الخطاب لسويد بن غفلة لعنك لا تلقاني بعد اليوم فعليك بثقوى الله والسمع والطاعة للامير وان كان عبدا حبشيا مجذما ان شتمك فاصبر وان ضربك فاصبر وان اخذ مالك فاصبر وان راودك على دينك فقل طاعة ربي دون طاعة مخلوق مثلي ولا تخرج يدا من طاعة الله وهي وصية جامعة واوحى الله الى بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام انا الله لا اله الا انا ملك الملوك قلوب الملوك بيدي فمن اطاعني جعلتهم عليه رحمة ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة فلا تشغلوا انفسكم بسبهم وادعوني اعطهم عليكم (انجلي) تتميم اى اتضح الامر في الخطط الست وعدّها على ما ذكره المتيطي وابن سهل وغيرهما (واعظمها قدرا) اى واعظم الخطط الست اما الخلافة التي هي اصل جميعها فلا خفاء انها اعظم واجل والمراد اعظم قدرا عند الله تعالى اذا هو عدل (واكمل منظرا) في اعين الناس (قضاء) و اشار به الى قول المتيطي وابن فرحون عن ابن سهل (١٨) ان خطة القضاء اعظم الخطط قدرا

وان اليه المرجع في الجليل والحقير من الاحكام ويختص بالنظر في الجراحات والتدميات ويحتمل واكمل منظرا ان محل نظره اوسع لانفرادة بما يختص به خ وانما يحكم في الرشد وضده والرصية والحبس المعقب وامر الغائب والنسب والولاء وحد وقصاص ومال يتيم القضاة (نعم ان ام قاض) اى اذا ضم الى ولاية القضاء ولاية الخطبة والامامة بالجامع

لوالد ولا ولد وما ياتي من قصة ابن عبد السلام والاجمى يقتضى ان الراجح الاول وقوله ما لم يامر بمعصية النخ اى فاذا امر بقتل نفس او نهب مال بغير حق فلا تجوز طاعته في ذلك فان فعل الامور ذلك فانه يراخذ به فيقتل الامر والامور كما في ق وغيره عند قول خ كمكرة ومكرة وكما قال في الطلاق لا قتل المسلم وقطعه وان يزنى النخ وفي معين الاحكام ومن هدده بقتل او غيره على ان يقتل رجلا او يقطع يده او ياخذ ماله او يزنى بامرأة فلا يسعه ذلك وان علم انه انصى وقع به ذلك اه (واكمل منظرا) قوله ويحتمل هذا لاحتمال هو ما تقدم عن ابن سهل من ان اليه المرجع في الجليل والحقير النخ وقوله ورده تليذه الابى النخ قد يرد

لا اعظم (علا) بسبب ذلك (علا) آخر ومقتضاه حسن اجتماعهما ولا شك انه اهيب ووقع في النفوس قال ابن عرفة والمعروف بيلدنا قديما وحديثا منع امامة قاضى الجماعة او لانكحة امامة الجامع لا اعظم بها وسببهم يعللون ذلك بان القاضى مظنة لعدم طيب نفس المحكوم عليهم به مع تكرار ذلك في الاحاد فيودى الى امامة من هو له كاره ورده تليذه الابى بانه ان كان يحكم بالحق فكراهم له غير معتبرة وهم ظالمون في كرهه وان كان يحكم بالباطل فهو لا يستحق القضاء ولا امامة والله اعلم ولما كانت النفوس تحب الرفعة ومن حسنت نيته قد يرغب في الثواب والاجر وكان في الامر خطر وغرر قال مزهدا في ذلك ومرغباه عنه (ولكن حذرا) بالتنوين مع كسر الحاء اسم مصدر اى احذر كتحذيرا وبفتح الحاء وكسر الراء اسم فعل اى احذر (يا عليما بشرعة) صيغة مبالغة في عالم خصه بالذكر

لان الجاهل يحرم عليه (توقاه) اى اجعل بينك وبين القضاء وقاية بان تدفعه عنك بما امكن (واهرب) منه فان ساقك القضاء اليه وبليت به فاعدل وهو قوله (واعدل ان كنت مبتلى) قال فى الجواهر الحكم بالعدل من افضل اعمال البر واعلى درجات الاجر قال تعالى فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين وقال صلى الله عليه وسلم المتسطون على منابر من نور يوم القيامة ولكن خطرة عظيم لان الجور فى الاحكام واتباع الهوى فيها من اعظم الذنوب واكبر الكبائر قال الله عز وجل واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وقال صلى الله عليه وسلم ان اعق الناس على الله وابغض الناس الى الله وابعد الناس من الله رجل ولاه الله من امرامة محمد شيئاً ثم لم يعدل فيهم فالقضاء محنة ومن دخل فيه فقد ابتلى بعظيم لانه عرض نفسه للهلاك ولذلك قال صلى الله عليه وسلم من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين وفى رواية ابن ابي ذؤيب فقد ذبح بالسكين فلا ينبغي ان يقدم عليه إلا من وثق بنفسه وتعين له او جبره لاما العدل عليه اه كلام ابن شاس واليه اشار الناطم مع زيادة حديث القضاة ثلاثة فقال (تأمل حديث القاضيين (١٩) وثالث) رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة والحاكم

عن بريدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القضاة ما لا يى بان فى كلام ابن عرفة حذف دل عليه السياق ومعناه مظنة لعدم طيب نفس المحكوم عليهم به لمظنة عدم حكمه بالحق لانه الغالب بدليل حديث القضاة ثلاثة ونحوه من كلام لا يمت ولا سيما فيما تاخر من الزمان والظنة لا تقتضى تحقق المتن ففكراتهم لم حيثث فى محلها (توقاه) على حذف العاطف

والحكم فهو فى النار ويؤخذ منه ان الوعيد انما يالحق العالم الجائر او الجاهل الذى لم يؤذن له فى الدخول واما اذا اجتهد العالم واخطا فلا يالحقه الوعيد بل هو ماجور (و) تأمل (قول رسول الله) صلى الله عليه وسلم (يحيى) مضارع حيى (مغلا) يريد قوله صلى الله عليه وسلم ان القاضى يأتى يوم القيامة مغلولته يداه الى عنقه فيطلقهما عدله ويوثقهما جورة واخرج الشيرازى فى اللقاب عن عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال ان القاضى العادل يجاء به يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى ان لا يكون قضى بين اثنين فى ثمرة قط ذكره فى الجامع (وقوله) صلى الله عليه وسلم (فى ذبح بلا مديته) اى من ولى القضاء فقد ذبح بغير سكين قال بعضهم وما اقبل الذبح بالسكين فكيف به بغير سكين (وآية الجن) مبتدا (فيمن) قد (جار تكفى) فى التوقى يريد واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً اى الجائرون (لتعدلا) فالالف بدل من نون التوكيد الخفيفة واللام المكسورة لام الامر (ويروى بتفصيل) اى بصيغة اسم التفضيل (وتو وبغضة وبعد بمن) اى فيمن قد جار) يريد ان اعق الناس على الله الى آخر ما تقدم (اياك والبلا) اى احذر تلاقى نفسك والقضاء

الذى هو بلاء ومحنة والله تعالى اعلم فصل (الا ايها القاضي) ناداه مستفتحا بحرف التنبيه تنبيها على ما هو فيه من مقام الخلافة في الارض ليحكم بالحق ولا يتبع الهوى فيبين له كيفية ابتداء الحكم وبيان المدعى من المدعى عليه وبيان اوجه الدعوى وبيان الدعوى الصحيحة وشروطها فاشار للاول بقوله (لتامر من ادعى) اذا عرفته بكونه جلب الآخر او (٢٠) سبقه او سلم له انه المدعى والا فلا يخص واحدا بكلام ولا

فيرة قال ابن عرفة قال اشهب واذا جلس الخصمان بين يديه فلا باس ان يقول ما لكما او ما خصوصتكما او يسكت لئلا يتبداه فاذا تكلم احدهما اسكت الآخر حتى يسمع من صاحبه ولا يتبدى احدهما فيقول ما تقول او ما لك الا ان يكون علم انه المدعى ولا باس ان يقول ايكما المدعى فان تنازعا في ذلك صرفهما كما قال في التفتة وحيث خصم حال خصم يدعى قاصره ومن يسبق فذلك المدعى وقوله (بدعواه) متعلق بتامر اي لتامره بذكر دعواه والمراد لتامر من ادعى بالكلام او بدعواه متعلق بتحويله في قوله (من عرف واصل تحول) بيان للامر الثاني يعني ان المدعى هو من تحول بدعواه عن الاصل والعرف اي تجردت منهما معا كدعوى الرجل على آخر بدين او انه عبده فان الاصل الحرية وبرائة الذمة فالاول مدع والثاني مدعى عليه ولو اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فقال الراهن عشرة وقال المرتهن مائة نظرت في قيمة الرهن فمن شهدت له منهما فهو المدعى عليه والآخر مدع ولو تنازع الزوجان في شيء من متاع البيت فما شهد العرف فيه انه للرجل كان

اي احذر منه وتوقاه فصل (الا ايها القاضي) قول ت وبيان اوجه الدعوى النخ يعني هو الآتي في قول الناظم فان صحت الدعوى النخ وكيفية ابتداء الحكم هو قول الناظم لتامر وبيان المدعى من المدعى عليه هو قوله من عرف واصل تحول وقوله وبيان الدعوى الصحيحة وشروطها النخ لو قال وبيان شروط صحة الدعوى لكان اقرب واحسن كما ياتي في قوله فان صحت الدعوى النخ وقوله وبدعواه متعلق بتحويل النخ حاصله ان جعلته متعلقا بتامر فهو على حذف مضاف اي بذكر دعواه كما قال وان جعلته متعلقا بتحويله لزم الدر لانه يكون المعنى حينئذ هكذا لتامر من ادعى بالكلام حال كونه تحول بذكر دعواه عن اصل او عرف فتحوله عن الاصل والعرف يتوقف على كلامه وامره بالكلام يتوقف على تحول وحينئذ فالصواب ان بدعواه يتعاق بتامر وان الناظم حذف الواو مع ما عطفت والتقدير لتامر من ادعى بدعواه ومن تحول عن اصل او عرف بالبينه فحذف الموصول وابقى صلته وان جعلت متعلق لتامر محذورا اي بالكلام وبدعواه يتعلق بتحويل فلا بد من هذا ايضا اذ يصير التقدير لتامر من ادعى بالكلام ومن تحول بدعواه عن اصل او عرف بالبينه فلا محيد عن حذف الواو مع ما عطفت على كل حال والباء في بدعواه على الثاني مسببة نعم يحتمل ان الناظم سكت عن يومر بالكلام لان الغالب ان المجالب هو

الرجل مدعى عليه والعكس بالعكس كما يأتي تمامه في قوله ذا المجيب من ادعى النخ قال ابن المسيب من عرف المدعى من المدعى (٢١) عليه فقد عرف وجه القضاء اذ لم يختلفوا فيما لكل وفي التحفة

تميز حال المدعى والمدعى

عليه جملة القضاء جمعا
واعلم ان المدعى يطاق على
معنيين احدهما الجالب وهو
المراد بقوله لتامر من ادعى
والآخر المصطلح عليه المذكور
في كلام ابن المسيب وغيره وهو
من يومر بالبينة وهو المعروف
بانه من تجرد قوله عن مصدق
وذكره المصنف في قوله عن
عرف واصل تحولا لا الذي
يومر بالكلام اولا كما هو ظاهر
كلام المصنف ونخ في قوله
وامر مدع النخ وغير واحد و اشار
للامر الثالث وهو بيان اوجه
الدعوى الاربعة وهي طلب
شيء معين او ما في ذمة معين
او ما يثول الى احدهما بقوله
(فان صحت الدعوى يكون)
الشيء (الذي ادعى) المدعى
(معينا) كثوب او ذابطة او عبد
انسه له (او حقا عليه) اي
على معين بالشخص كدعواك
على زيد بدين او بسلم او
بالجنس كدعواك على قبيلة ان

هو الذي يردا به عند القاضي ويكون المعنى ح لتامر من ادعى
باثبات دعواه حال كونه تحول عن اصل او عرف وهذا اقرب
وقوله وقال ابن المسيب النخ لا يخفى ان معرفتهما تتوقف على معرفة
ابواب الفقه واحكامه وبعد معرفتهما لا بد ان يعرف ما يحكم
به على كل منهما وذلك يتوقف على معرفة مسائل الفقه وقواعد
تنبيه فان تعارض لاصل والعرف فالحكم للثاني قال ابن عبد السلام
وغيره اذا تعارض لاصل والغالب فالحكم للغالب والغالب والعرف
مترادفان وعليه فاذا كانت الدعوى مقارنة للعرف ومخالفة للاصل
كدعوى الزوج على ولي لامة انه غره بحريتها فالاصل عدم الغرور
والغالب عدم رضا الزوج بنكاح لامة فالقول له وكدعوى الزوجة
على زوجها المحاضر عدم لانفاق فهو متمسكة بالاصل وهو بالغالب
فالقول له وكدعوى العبد المحوز بالملك انه حر فهو مدع للاصل مخالف
للعرف على انه قد يقال ان المدعى عليه في هذه المسائل ونحوها
لم يتمسك بالاصل في المعنى لان حاصل معنى دعوى السيد في
لاولى ان الزوج رضى بنكاح لامة والزوجة في الثانية تدعى
تعمير الذمة والعبد في الثالثة يدعى نفي الرق وعداء السيد عليه
والاصل عدم الرضا والتعمير والعداء (فان صحت الدعوى)
حاصله ان الدعوى لا تصح الا بكون المدعى به معينا او في ذمة
معين او يثول لاحدهما معلوما ذا غرض صحيح وكونها معتبرة شرعا
لا تكذبها العادة قال ابن سهل ان كانت في شيء في الذمة بين
قدرة وذكر انه ترتب من بيع ونحوه وان كانت في عقارين محله
من البلد او في شيء من ذوات الامثال بين الكيل والوزن والعدد
او فيما لا تضبطه الصفة فلا بد من بيان القيمة القراني وفي

رجلا منها قتل وليك خطا (او) دعواك حقا (انجلي) ظهر انه (يثول لذا او ذا) اي يثول معين كدعوى
المرأة الطلاق لتحرز نفسها او العبد العتق كذلك او لما في ذمة معين كدعوى المرأة بعد الطلاق انه كان اصاها

المحملي بالذهب قيمته فضة وبالعكس وبهما بما شاء منهما الى آخر ما ياتي عند قوله لكن ان كان مجعلا كلام يمين النخ وهو مستغنى عنه بما هنا فقول ظم يكون النخ يتعلق بصحة وقوله وكان محققا معطوف عليه وغايته انه عطف الفعل على المصدر الذي فيه رائحة الفعل بل هو اصله وضمير كان يعود على الدعوى لا على المدعى به كما فعلت وغايته ان الناظم جرد الفعل من علامته التانيث لكون الدعوى لا فرج لها حقيقة على حد قوله ولا ارض اقبل ابقالها ومحققا اسم مفعول بمعنى المصدر اي وكانت دعوى تحقيق لان التحقيق بمعنى الجزم من صفات الدعوى وبهذا تعلم ما قاله ثم ايضا في التنبيه الثاني من ان يكون يتعلق بدعوى لا بصحة فان قيل كان الصواب ان يحذف الناظم قوله وعليها به صلا ويحذف قوله يكون الذي ادعى معينا الى قوله لذا او ذا النخ فاحدهما يغني عن الآخر لان كون المدعى به معلوما يستلزم تعيين المدعى به ان لم يكن في ذمة ويستلزم علم قدرة وجنسه ان كان في ذمة قلنا الامر كذلك لو اراد الاختصار ولكنه اراد ان يفصل المدعى به الى اقسام الاربعة لزيادة الايضاح ويجعل قوله وعليها به صلا النخ راجعا لخصوص قوله او حقا عليه لان المعين والذي يتول اليه لا يكون الا معلوما بخلاف الحق الذي في ذمة معين او يتول اليه فقد يكون مجهول القدر او الجنس او هما معا فلذا اتى بقوله وعليها به بعد التفصيل المذكور ليكون راجعا لذلك نعم لو حذف التفصيل المذكور واستغنى عنه بقوله وعليها به لكفاه ويكون التقدير هكذا فان صحة الدعوى يكون المدعى به معلوما متميزا في ذهن القاضى والخصمين ذا عرض صحيح ويكون الدعوى محققة معتبرة شرعا لا تكذيبها العادة بالتحقيق والاعتبار والتكذيب من صفات الدعوى وكونه ذا عرض من صفات المدعى به اي

من تعلقاته وعن القسمين عبر رخ بقوله فيدعى بمعلوم محقق ولم يذكر رخ قيد الاعتبار شرعا لان الدعوى على المحجور فيها تفصيل اذ هي تتوجه في نحو الطلاق والقصاص ان كان بالغ كما قال رخ ويجيب عن النصاص العبد وعن الارش السيد وقال ايضا وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه النخ فهي على ثلاثة اقسام قسم لا تسمع فيه عليه كالبيع والشراء والتبض والابراء اذ لا يلزمه ذلك واو مع اليئنة وقسم يلزمه في ماله كالاستهلاك والنصب لكن مع اليئنة دون الاقرار والثالث يلزمه في اليئنة والقرار كالطلاق والقصاص ونحوهما وعن الاولين احتراز الناظم بقوله فيما ياتي ومعتبر شرعا ولم يذكر رخ ايضا قيد التكذيب لان المشهور فيه انها تسمع كما ياتي هذا تحقيق هذا المحل فشد يدك عليه وقوله واثار للدعوى الصحيحة النخ لو قال واثار لشروط الدعوى الصحيحة (وكان محققا) قوله احترازا من نحو اظن النخ قال ابن فرحون عن ابي الحسن المشهور سماعها لان اليمين تجب على المشهور بمجرد دعوى الاتهام وان لم يحقق الدعوى وتوجه اليمين فرع سماع الدعوى وايضا فانه يومر بالجواب لعله يقر فتحصل انها تسمع قطعا (ومعتبر شرعا) قول قد احترازا من دعوى الهبة النخ الصواب حذفه اذ الناظم وغيره من المتأخرين لا يحتزرون عما يجرى على القول الضعيف وانما احترز بها عن القسمين الاولين من اقسام المحجور (ولها به) قوله احترازا من نحوي لي عليك شيء النخ وقال المازري تسمع رخ قال وكذا شيء البساطي وهو الصواب اي لان من اقرب شيء فانه يجب عليه تفسيره كما قال في باب الاقرار والاحسن تفسيره كشيء ومحل الخلاف اذا لم يكن المدعى به من فضلة حساب شهدت به بينة وبقيت تلك الفضلة لا يعلم المدعى قدرها وكذا ان قامت له بينة بحظ في دار لا يعلمون قدره انظر ابن فرحون في

واشار للدعوة الصحيحة
وشروطها وهي خمسة بقوله
(وكان) المدعى به (محققا)
احترازا من نحو اظن ان لي عليك
الفا (ومعتبر شرعا) احترازا من
دعوى الهبة على انها لا تلزم
بالقول او بالوعد ومن الدعوى
على محجور انه باعك او هبك
واما العكس وهو المحجور على
الرشيد فتسمع (ولها به صلا)
اي وصل بما ذكر عليها بالمدعى
به احترازا من نحوي لي عليك
شيء رخ فيدعى بمعلوم محقق
قال ابن عبد السلام لا يقال
المعلوم والحقق مترادفان
فاحدهما يغني عن الآخر لانا
نقول المعلوم راجع للمدعى فيه
بلا بد ان يكون

باب القضاء بالشهادة الناقصة وقوله متميزا في ذهن المدعى النخ هذا التمييز الذي قدمه الناظم في قوله بكون الذي ادعى معينا النخ كما مر التنبيه عليه (وذا غرض) قوله عن المنجور وهذا الشرط يغني النخ لا يخفى ان الامر في هذا بالعكس لان شرط الاعتبار اخص ولاخص يستلزم لاعم تنبيهه قال ح قاعدة المذهب ان كل دعوى او انكرها المدعى عليه انتفع المدعى بنكوله سمعت فيدخل في ذلك من قال للطالب انا عالم بعلمك بفسق شهودك ومن قال لمن طلب استخلافه احلف انك ما احلفتني من قبل فانه لا يحلفه حتى يحلف انه ما احلفه على ما به العمل عندنا فالدعوى هنا ذات غرض صحيح لا تنفع المدعى بالنكول فيها قال وهذا اذا لم يود ذلك الى خرم قاعدة من قواعد الشرع مثل ان يطلب المحكوم عليه من القاضي اليمين انه ما جار عليه او من الشهود انهم لم يكذبوا في شهادتهم فانها دعوى لا تسمع لانها تقصد قواعد الشرع ولا يشاء احد ان يحط منزلة القاضي او الشهود إلا وادعى مثل ذلك فيؤدي ذلك الى الوقوف عن القضاء والشهادة وكذلك المرأة تدعى على زوجها انه طلقها او العبد يدعى على سيده انه اعتقه اذ لا تشاء امرأة او عبد ان تحلف زوجها او سيده كل يوم إلا وفعلت او فعل فان هذه الدعاوى لو اقر بها المدعى عليه انتفع المدعى وانما لم تسمع لما تقدم قلت ما ذكره في القاضي والشهود يقع في هذا الزمان القليل الخير ولا سيما عند العزل فيدعى عليه باخذ الرشوة او الجور والغصب ونحو ذلك وقد قال العبدوسى الدعاوى التي فيها معرة كالسرقة والجور ونحوهما لا تجب فيها اليمين ولا تسمع على من لا يليق به ذلك اتفاقا (مع نفى عادة) قوله من اول الشروط قد علمت مما مر ان اول الشروط هو قوله بكون الذي ادعى النخ وقوله فلو قال عوضا النخ اقرب منه على تسليم ما قاله لو قال فان

متميزا في ذهن المدعى والمدعى عليه وذهن القاضي والحق راجع الى جزم المدعى بانه مالك لما وقع فيه النزاع فهو من نوع التصديق والاول من نوع التصور فلاشترط العلم لا يسمع لي عليه شيء ولاشترط الحق لا يسمع اشك ان لي عليه كذا او اظن او شبهه اه (وذا غرض ان صح) اى لا بد ان يتعلق بها غرض صحيح او حكم احترازا من الدعوى بعشر سمعة وقال الشيخ المنجور وهذا الشرط يغني عن قوله ومعتبرا شرعا وفيه نظر اذ دعوى الهبة او البيع على محجور ذات غرض وليست معتبرة شرعا (مع نفى عادة مكذبة) احترازا من دعوى حاضر ساكت بلا مانع عشر سنين على حائز اجنبى يتصرف

تنبيهان الاول في التمثيل بهذا تسامح لان المراد لم تسمع سماعا يوجب البينة على المدعى واليمين على من انكر لا انه لا يومر بالجواب بل يومر لعله يقر الثاني قوله وكان محققا النسخ هو اول الشروط كما ذكرنا وقوله يكون الذي ادعى متعلق بالدعوى لا بصحة وكان معطوفا عليه كما يوهمه الناظم فلو قال عوضا عن قوله وكان محققا بدعوى محقق ومعتبر النسخ ويكون متعلقا بصحة لتحرر كلامه فاذا استوفيت هذه الشروط (فامر مجيبا) بجواب المدعى (وابطلا) الدعوى من اصلها ولا تامر المدعى عليه بجوابها (اذا اختل شرط) من شروطها واخرجه عنك ابن شاس والدعاوى ثلاث مراتب ثالثها ما قطع بكذبه كمسالة الحياة ثم (٢٥) قال (ذا المجيب من ادعى عليه يرى بالعرف او ما تاصلا)

يعنى ان هذا المأمور بالجواب هو

المدعى عليه وهو من يرى كلامه مصحوبا بالعرف كدعوى من شهد له العرف عند اختلاف في متاع البيت وكمن ادعى عليه بدين او بانه عبدة فانكر لان الاصل الحرية وبرائة الذمة (وذا) اي امرك المدعى عليه بالجواب (بعد الاستعداد من مدع) اي بعد ان يطلب منك المدعى ذلك قال في القاموس استعداد استغاثه واستنصره (وقيل ادلاؤه) اي المدعى بحجته عند القاضي (كاف) في استنطاق المطلوب (ومقصوده) في ذلك (جلا)

صحت الدعوى وكان الذي ادعى معنا الى قوله بدعوى محقق تنبيه بادننى قائل لما قدمناه تعلم انه لا يشترط في صحة الدعوى الا الاعتبار شرعا ويزاد عليه على ما ياتى قريبا ببيان السبب (ومقصوده جلا) قوله وذكر حكاية لآخرين النسخ يعنى انه كان بالبصرة اخوان يتوكلان على ابواب القضاة ولهما فقه فلما ولي عيسى ابن ابان قضاء البصرة اراد ان يعلماه بمكانتهما من العلم فاتيانه فقال له احدهما عند هذا كذا وكذا فقال عيسى للآخر اجبه فقال المدعى عليه ومن اذن لك ان تستدعى جوابى وقال المدعى لم اذن لك في ذلك فوجم عيسى بن ابان اي سكث فقالا له انما اردنا ان نعلمك بمكانتنا من العلم وعرفاه بانفسهما ومعنى وجم سكث عن غيظ كما في القاموس (بيعت ونحو) ظاهرة ان بيان السبب ليس من شروط صحة الدعوى اذ لم يذكره معها وصرح به ح قائلا ببيان السبب ليس شرطا في صحة الدعوى يوخذ ذلك من قول نخ وادمى عليه السؤال من السبب واعترضه طفى قائلا وفيه

ظهر فلا يحتاج الى طلب وهذا هو المذهب واما الاول فحكاية المازرى عن بعض الشافعية ابن مرفعة اذا ذكر المدعى دعواه فمقتضى المذهب امر القاضي خصمه بجوابه دون توقف على طلب المدعى لذلك لوضوح دلالة حال التدامى طيه وفي التبصرة عن المازرى الظاهر من مذاهب العلماء وهو ظاهر الروايات ان للقاضى ان يساله وان لم يقل المدعى للقاضى سلمه اكتفاء بشاهدى الحال والعادة وان كان لاصل انه لا يجب على القاضي ذلك دون اذن المدعى قال وللشافعية فيه وجهان وذكر حكاية لآخرين قال المازرى وهى مناقشة ليس تحتها كبير فائدة (بيعت ونحو) كتزوجت (يكتفى

من ادعى (وحمل على الصحيح ولا يحتاج الى ان يقول بيعا صحيحا ولا بولي وصدائق والمراد ان من ادعى بمال لا بد ان يبين سببه ومن اى وجه ترتب له في ذمة المطلوب ويكفيه ان يقول من بيع (وإلا) يبين المدعى ذلك (فسل) ايها القاضى (عن موجب) لذلك الحق (جار) اى جرى بينهما (انجلى) ظهر ابن حارث يجب على القاضى ان يقول للطالب من اى وجه ترتب لك ما ادعيت فان قال من بيع او سلف او ضمان او تعدد (٢٦) لم يكلفه اكثر من ذلك فان لم يكشف القاضى من وجه ذلك وموجبه

صار كالمخاطب خط عشواء اذا لا يؤمن ان يكون ما يدعيه من وجه لا يجب له به حق اذا فسر فان لم يساله القاضى جهلا او اغفالا فللمدعى عليه السؤال من ذلك فان ابى ان يبينه لم يلزم المطلوب بالجواب وان قال نسيته قبل قواه بغير يمين الباجى القياس عندى يمين ثم يلزم المطلوب ان يقر او ينكر قاله في كتاب ابن سحنون لا يقال كيف يوقف المطلوب والفرض ان الدعوى لم يعلم صحتها لانا نقول ما قبل نسيانه حتى حملت على الصحة واذا صحت الدعوى وامر المدعى عليه بالجواب فلا يخلو اما ان يقر واما ان ينكر او لا يجب

نظر بل صحتها متوقفة على ذلك ففي المجموعة عن اشهب ان ابى المدعى ان يبين السبب ولم يدع نسيانه لم يسأل المطلوب عن شئ ونحوه في كتاب ابن سحنون ووجهه ان السبب الذى بذكره المدعى قد يكون فاسدا لا تترتب به غرامة قال الشيخ بنانى الظاهر ما للشيخ اذ لو كان يئانه من تمام صحة الدعوى ما قبل نسيانه ولبطلت الدعوى اذا لم يذكر ولم يسأل عنه وليس كذلك فيهما اه قلت وفي اعتراضه على طغى نظر ظاهر لان كونه ليس من تمام صحة الدعوى مع علمه به وامتناعه من بيانه يوجب ان يكلف المطلوب بالجواب لان الفرض ح ان الدعوى صحيحة وهذا مخالف لما في المجموعة وابن حارث وغيرها وقول خ والمدعى عليه السؤال عن السبب لا دليل فيه لان هذا من حق المطلوب فله تركه وان يجيبه قبل تمام الدعوى باقرار او انكار والكلام انما هو في التشاح مع العلم بالسبب بان يقول المدعى لا اينه وان علمته ويقول المطلوب لا اجيبك حتى تبينه واما ان ادعى نسيانه فهو معذور وقد خرجنا حيث نذ عن الموضوع فالصواب ما لمصطفى والله اعلم (فان بان اقرار المجيب) قول ته وهذا الذى قلنا من ان محل الخلاف اذا اقر الخصم ولم ينكر كما في صحيح النخ

(فان بان اقرار المجيب فنقدن) اى امض الحكم عليه وظاهرة من غير اشهاد عليه بل بذلك وهو قول سحنون وغيره وبه العمل قال ابن عاصم (وقول سحنون به اليوم العمل به فيما عليه مجلس الحكم اشتمل) وقال في صحيح مذهب مالك وابن القاسم ان القاضى اذا سمع قول الخصم لا يحكم عليه حتى يشهد عليه باقراره شاهدان ثم يرفعان شهادتهما اليه وذهب مطرف وابن الماجشون واصبغ وسحنون الى انه يحكم بما سمع وان لم يشهد عنده بذلك قال ولاول المشهور ابن الحاجب

وينبغي ان يحكم بحضرة العدول ليشهدوا بالاقرار فيحكم به وهذا على قول سحنون لياخذ بالاحوط
واما على المشهور فيكون (٢٧) احضارهم واجبا كما في صحيح وهذا الذي قلنا من ان محل

الخلاف المذكور اذا اقر الخصم بل الخلاف عند صاحب صحيح ومن معه مطلق استمر على الاقرار الى ان حكم ام لا والماصل ان الخلاف المذكور انما هو في الاقدام على الحكم ابتداء اى هل يقدم على الحكم بما سمعه ابتداء قبل الاشهاد عليه ام لا وعلى الاول يحكم ولو انكروا على الثانى الذى هو المشهور لا يحكم إلا اذا استمر هكذا قدر طفى هذا الخلاف وظاهر ح وصحيح ومع ان الخلاف عام استمر ام لا فان انكر بعد الحكم فهو قول خ وان انكر محكوم عليه اقراره بعده لم يفده النخ فمفهوم الطرف انه اذا انكر قبل الحكم فيفيدة ولا يحكم عليه حينئذ على قول ابن القاسم ومالك فان حكم عليه فينتصر هو وغيره كما يفيدة الطرف بل الراجح في قضاة الوقت خلاف ما جزم به خ من عدم افادة انكاره بعد الحكم كما لا يخفى والجلاب وابى بكر بن عبد الرحمان وغيرهم انظر شرحنا على التحفة وذلك ان استمرار اقراره حتى حكم عليه وعدمه لا يعلم إلا من قول القاضى فاما ان يقبل عليه فيمضى حكمه سواء قال استمر ام لا او لا يقبل عليه فلا يمضى حكمه سواء قال استمر ام لا فالحكم الشرعى مرتب على مجرد الاقرار ولا يظهر حينئذ فرق بين الاستمرار وعدمه وليس المراد ان الاستمرار ثبت بشاهدين اذ ذلك خروج عن الموضوع كما لا يخفى وقد قالوا لا يقبل اليوم من قضاة الوقت قولهم شهد عندي بكذا او اعذرت الى فلان او اجلته إلا ببينة فكذلك قوله استمر على اقراره حتى حكمت او اقر مندى فحكمت عليه وما في خ من عدم الافادة مبنى على ان حكم الحاكم يرفع الخلاف وعلى قبول قوله اجلت ونحو ذلك كما صرحوا به في مفهوم قوله ولا تقبل شهادته بعده انه قضى بكذا والله اعلم وقول ت ففى كون محل الخلاف فى

الخلاف المذكور اذا اقر الخصم ولم ينكر هو مفاد صحيح وصرح به ح ولا جهورى واتبعاه وهو مفاد ابن سلون ايضا ونصه ويعتمد القاضى على علمه فى التعديل والتجريح اتفاقا ولا يحكم بعلمه فى شئ من الاشياء كان مما اقر به احد المتهاكمين عنده او لا إلا ان يشهد بذلك عليه شاهدا عدل قاله ابن القاسم وبه العمل وقمال ابن الماجشون يحكم عليه بمسا اقر به عنده وان لم يشهد عليه وهو قول عيسى واصبغ وسحنون وليس به العمل ومثله فى المفيد وابن مرزوق عن النوادر وقال الشيخ طفى ان محل الخلاف فى الحكم بالاقرار اذا انكر المقر قبل ان يحكم عليه اما اذا استمر على اقراره فمحتمل اتفاقى على انه يحكم عليه فان انكر بعد الحكم عليه اقراره لم يفده الخصم اختلف اذا اقر بعد ان جلسا للخصومة ثم انكر فقال ابن القاسم لا يحكم عليه وقال

عبد الملك وسحنون يحكم عليه ورايا انهما اذا جلسا للحكومة فقد رضيا ان يحكم بينهما بما يقولانه ولذلك قصده وان لم ينكر حتى حكم ثم انكر هذا الحكم وقال ما كنت اقرر بشئ لم ينظر لانكاره

وهذا هو المشهور من المذهب اه وقال ابن رشد وما اقر به احد الخصمين في مجلس قضائه ثم جحد
فالاختلاف فيه موجود في المذهب وقال محمد لا اختلاف فيه بين اصحاب مالك اه ففي كون محل
الختلاف في الحكم بالاقرار دون اشهاد على المقر ابتداء دون (٢٨) انكار منه ولا رجوع وهو ما في

صحيح وابن سلون والمفيد وابن
مرزوق وغيرهم او فيما اذا رجع
المقر عن اقراره قبل ان يحكم
عليه وهو ما نقله مصطفى عن
اللاخمي وظاهر ابن رشد تردد
(وان يبتغ لا شهاد ذوالحق)
وهو المقر له (فاقبلا) خ وان
اقر فلم لا شهاد عليه وللحاكم
تنبيهه عليه لما فيه من تحصين
الحق وقطع النزاع وتقليل
الخصوم وليس هو من تلقين
الخصوم المنهي عنه وفي التبصرة
لا باس ان يلقي احدهما حجة
محجزة عنها واذا حكم عليه بعد
لاشهاد على اقراره ثم انكر لم
يعذر له قاله ابن العطار وغيره
وهو الصحيح خلافا لابن
الفخار خ إلا الشاهد بما في
الجلس فان حكم عليه حين
اقراره من غير اشهاد مضى
ولا يلتفت لانكاره ح وان
انكر محكوم عليه اقراره بعده
لم يفده فان كان اقر في مجلس

الحكم بالاقرار ابتداء دون انكار ولا رجوع وهو ما في صحيح الخ
ينتضي انه اذا انكر لا يحكم عليه اتفاقا عند صحيح ومن معه وليس
كذلك بل فيه الخلاف عندهم كما مر (وان يبتغ لا شهاد ذوالحق)
قوله وليس هو من تلقين الخصوم الخ اي لان المنهي عنه هو
تلقين الحجته التي يتوصل بها الى الباطل وقوله إلا الشاهد بما في
المجلس الخ ظاهرهم وهو الحق انه لا اعذار فيه ولو عزل هذا
القاضي وقدم غيره وان كان تعليلهم بان الاعذار فيه كالا عذار في
نفسه يدل على ان عدم الاعذار خاص بقاضي ذلك المجلس وقوله
فان حكم عليه حين اقراره الخ تقدم ما فيه اذ استمرار اقراره حتى
حكم عليه وعدم استمراره لا يعلم إلا من قول القاضي وامضاء حكمه
مع اخباره بالاستمرار دون غيره فيه ما فيه لان الحكم الشرعي
مرتب على مجرد الاقرار فاما ان يمضي حكمه في الجميع ولا مفهوم
حينئذ للطرف واما ان لا يمضي في الجميع لانه استند فيه الى
علمه وهو الصواب ولا سيما في قضاة الوقت فما في خ وان كان هو
النصوص لغير واحد لكن للنظر فيه مجال بالنسبة لمفهوم الطرف في
كلامه والله اعلم وبهذا تعلم ما في قول ت فان ظاهر قولهم نقضه
هو فقط انه ينتقض وجوبا وهو مشكل مع قولهم حكم الحاكم اذا صادف
قولا مضى لقوله ورفع الخلاف على ما للاقدمين اما على ما للتأخرين
من انه لا يعتبر من القضاة إلا ما وافق المشهور فلا وقد علمت ان
المشهور انه اذا انكر قبل الحكم لا يجوز له ان يحكم خلافا لسخنون
ومن وافقه نعم ان كان ينتقض هو فقط استحبابا فيقال فلم لا ينتقضه

ايضا

الحكم ثم انكر فتحكم عليه نقضه هو فقط بناء على ما شهرة في صحيح من قول
مالك وابن القاسم لا على قول سخنون وقبل المجلس نقضه هو وغيره فاذا حكم عليه وسال التأخير
ليأتي بالحق اجيب وهو معنى قوله

(وللمحاكم التاجيل بالحق)

متعلق بالتاجيل وهو بالنصب

مفعول بقوله (صححنا اذا

طلب المطلوب ان يتاجلا)

فيوجه المحاكم على حسب ما

يراه خ وان وعد بقضاء وسال

تاخير كاليوم اعطى حميلا بالمال

وهو راي سجنون في تاخير

المطلوب دون اذن صاحب

الحق وقيل لا بوخرة إلا باذنه

تنبية قول النظم التاجيل

بالحق صريح فيما قررناه به

وحمله على التاجيل في دفع

اليئة كما فعل الشارح بعيد

وموجب التكرار مع قوله وان

يرد المطلوب النسخ ثم شبه

في التاجيل ما اذا زعم المدعى

ان له بيئة غائبة فيعطى

المطلوب حميلا بالوجه فان عجز

عنه حلف الطالب ان له بيئة

غائبة بما ادعى وسجن له

المطلوب ان كانت الغيبة قريبة

فان كانت الغيبة بعيدة حلف

المطلوب ايضا انه لا يعلم له

حقا وكان الطالب على حقه

واليه الاشارة بقوله (كبيئة

غابت بقرب) كاليومين كائنة

ايضا في استمرار لاقرار استحبابا ايضا فالواجب في ذلك كله ان لا يحكم ولا يمضى ويرفع لمن فوقه ويكون شاهدا بذلك لاقرار كما في المدونة (وللمحاكم التاجيل) قوله صريح فيما قررناه الخ يعني لقول النظم بالحق اي في اداء الحق وعلى ما للش يكون المعنى في نفى الحق فالباء ظرفية على كل حال وهل يقدر المضاف اداء او نفى كلام النظم محتمل نعم حملة على الثاني يوجب التكرار كما قال (كبيئة غابت) حاصله ان البيئة الغائبة اما قريبة او بعيدة فالقريبة يومر المطلوب بحميل الوجه فان عجز حلف الطالب ان له بيئة غائبة ثم يسجن المطلوب وهذا على ما به العمل من وجوب الحمل بمجرد الدعوى وهو معنى قول خ في الشهادات او لاقامة بيئة فبحميل بوجهه خلافا لما درج عليه في الضمان من قوله ولم يجب وكيل للخصومة ولا كفيل بالوجه بالدعوى وان كانت بعيدة حلف الطالب ان له بيئة غائبة ويسمى الشهود على الراجح وقيل لا يحتاج الى تسميتهم ثم يحلف المطلوب انه لا شيء عليه فان قاست بيئته التي سماها قام بها قال في كتاب الشهادات من المدونة ان قال الطالب بينتي غائبة فاحلفه لي واذا قدمت بينتي قمت بها نظر لامام فان كانت بيئته بعيدة الغيبة وخاف تطاول الامر وذهب الغريم احلفه له وكان له القيام بيئته اذا قدمت وان كانت بينته قريبة الغيبة على مثل اليومين والثلاثة لم يحلفه إلا على اسقاطها ابن عرفة عن ابن قنوج انما له ان يحلفه لي بعد بيئته ان سمى البيئة قلت ويعين الموضع خوف ان يعتد فيما ليس ببعيد انه بعيد والخوف في المفازة يصير القريب بعيدا اه فقول النظم لمدع صفة لبيئة او حال لوصفه بجملة غابت ضمير به للمطلوب وقوله يمين المدعى فاعل تحصل والباء في بذين ظرفية فيمين المدعى شرط في سجن المطلوب في الاولى وفي

(لم يدع فيومس مطلقا بان
 يتحتملا حميل به بالوجه) بدل
 (بالعجز سجنه) مبتدأ وخبر
 اى فان عجز عن الضامن سجن
 وهذا اذا ادعى غيبة قريبة
 وحلف عليها (وان بعدت)
 الغيبة (يحلف) المطلوب (له)
 وانما يسجن له في القريبة
 ويحلف في البعيدة (ان تحصلا
 بدين) الغيبين (يمين المدعى
 ان ما ادعى) المدعى (من
 البيانات صح باسم) اى مع
 تسمية الشهود الذين زعم غيبتهم
 فان لم يشهدوا او شهد غيرهم فلا
 قيام له فان ابى تسميتهم لم يكن
 له ان يحلفه إلا بترك حجه
 وتسميتهم منصومة في البعيدة
 وكان الناظم قاس السجن في
 القريبة على حلف المطلوب
 في البعيدة (وقيل لا) يحلف
 الطالب في البعيدة بل يسمى
 الشهود فقط (وان يرد المطلوب
 دفعا) في البيعة التي قامت
 عليه بتجريح شهودها مثلا
 (وشهد) كاثبات البراءة من ذلك

تحليفه في الثانية وقوله ان ما ادعى بيان لما يحلف عليه المدعى
 في المسالتين وجملته صح خبر ان المفتوحة وباء باسم بمعنى مع على
 حذف مضاف اى مع ذكر اسم الشهود تتعلق بمحذوف حال
 من يمين المدعى والتسمية خاصة ببعد الغيبة كما مر فيرجع
 لها فقط قال ذلك كله الش وقول ثم فلا قيام له كذا في الميتية
 وغيرها وانما كلف بتسميتهم لانه اراد استخلاف المطلوب مع بقاء
 حجه فلذلك كان لا يمكن من تحليفه إلا اذا شهد انه لا شهود
 له غيرهم وخيئت فاذ لم يشهدوا او لم يكونوا عدولا او شهد غيرهم
 فلا شيء له واما اذا لم يطلب تحليفه فله القيام بهم وبغيرهم وظاهر
 كلامهم انه لا قيام له بغيرهم ولو لم يعلم بالغير حين التسمية
 والتحليف وذلك واضح لانه ضيق على نفسه بطلب التحليف
 فلا يدخل هذا تحت قول خ فان نفاها واستحلفه فلا بينة إلا
 لعذر كسيان وقول ثم وكان الناظم قاس السجن في القريبة الخ
 عبارة غير وكان الناظم قاس السجن في القريبة مع العجز على
 الاستخلاف في البعيدة فاعتبر التسمية ايضا وإلا فلا سبيل الى السجن اه
 قلت كيف يقال ان الناظم قاس ذلك مع ان السجن المذكور عند
 العجز صرح به شارح التحفة وغيره ونقله م ههنا وهو صريح قولها
 واشهب بضامن الوجه قضى عليه حتما وبقوله القصصا
 فان قلت مرادهم قاس التسمية في القريبة على التسمية في البعيدة
 فلا سجن عليه في القريبة إلا مع تسميته وحلفه قلنا هذا ممكن
 ولكن كان الصواب ان يقولوا كذلك لا قاس السجن الخ وبالجملته
 فالمنصوص في القريبة هو الحلف ان له بينة ولم يشترطوا تسميتها
 كما شرطوا في البعيدة وظاهر النظم ان التسمية شرط فيهما وتقدم ان
 قوله باسم راجع للبيعة فقط ليوافق المنصوص انظر شرحنا على
 التحفة (وان يرد المطلوب) ظاهرة كغيره كان النزاع في الديون او

فمع ضامن بالمال يرضى ، اى بان يكون مليا مقدورا على الانصاف منه (فامهلا) اى اخر المطلوب واجله
خ ومن استمهل لدفع بينة امهل بالاجتهاد كحساب وشبهه بكفيل بالمال اى لشيرت الحق كان اراد
اقامة ثان او لاقامة بينة فبحميل بوجهه وفيها ايضا نفيه والعمل على لزوم ضامن الوجه بمجرد الدعوى
وضامن المال مع شاهد او امراتين واذا وجب التاجيل للطالب او المطلوب اجل او فرقى او جمع (وتقريظ
تاجيل وجمع) له (وكثرة) فيه (٣١) (وضد) لها وهو القلة كل ذلك موكل (الى) اجتهاد (المحكم)

و بعد كونه الى المحكم (والعرف

اعملا) اى اتبع مساعلمه
التصاة العدل ولا تخرج
من احكامهم وتند اشار الى
جملة منها ويناس عليها
غيرها فقال (ففى حل عقد
لثلاثين) يوما (يتهى) التاجيل
وكذا فى اثبات لاصول حيث
تكون البينة حاضرة والورثة
فيوجد فيه خمسة عشر يوما
ثم ثمانية ثم اربعة ثم ثلاثة تلوما
وقيل يوجد ثمانية ثم ثمانية ثم
ثمانية ثم يتلوم بستة وقيل
بعشرين ويتلوم لم بعشرة او
يجمع الجميع فى شهر قال شارح
التحفة وحل العقود يكون باشاء
اما لظهور تناقض على السواء
فى الاسترعاء وهى الشهادة
التي يودها الشاهد من حفظه

فى لاصول اما الاول فظاهر لانه يريد اقامة البينة على عينه وكذا
فى الثانى فيعطى كل منهما ضامنا بوجهه لصاحبه لئلا يطول الدعوى
عليه وبه كنت احكم وقد نص شارح حج عليه عند قوله فى الزكاة
وان تنازع قادرون فيبينهم اذ من حجة المطلوب ان يقول للطالب
عند المحاكم ان كانت له دعوى علي فلذلك كرها ويوجب لاثباتها
ويعطى ضامنا للاجل خشية ان يتغيب فيبقى ضرر مستمر علي
بتكرار النزاع منه وذلك واضح خلافا لما فى م ههنا من انه اذا
كان النزاع فى لاصول لا يحتاج فيه لضامن لانها انظر شرحنا
على التحفة عند نصها المتقدم قريبا (ففى حل عقد) قوله اما بظهور
تناقض على السواء النخ مثاله ان يشهدوا بملكية فارس لشخص مثلا
وانه من ماله ونتاج كسبه لا يعلمونه خرج من ملكه منذ تملكه
بالشراء وقوله او بظهور تناقض من المشهد مثاله ان يشهدهم انه
باع لفلان الدار الفلانية التي ورثها من ابيه التي لا زلت اتصرف
فيها منذ تملكها بالشراء من فلان او يشهدهم انه حبسها على اعتابه
تكون مالهم وملكهم وقوله وكاختلاف قول النخ اى كاختلاف قول
الشاهد فى الاسترعاء واضطراب مقال المشهد فى لاصل فالاول كان
يقول يشهد من يضع اسمه ان فلانا غصب من فلان كذا فى

المصدرة يعرف شهوده فلانا النخ او يشهد من يضع اسمه النخ او بظهور تناقض من المشهد او من فى
حكمه كالوارث والغريم فى شهادة لاصل وهى التي يملئها المشهود عليه على الشاهد كاختلاف قول
واضطراب مقال واعلم ان الاسترعاء المذكور غير الاسترعاء الذى هو بمعنى الاستحفاظ وايداع الشهادة
(واثبات دعوى ماسوى اصل) كدابة او ثوب او كتاب (انجلا) انتهاء لاجل (الى واحد مع
عشرين) اى الى احد وعشرين يوما فيوجد ثمانية ايام ثم ستة ثم اربعة ويتلوم لم بثلاثة (وان تكن

بصل (اي في اصل انتهى لاجل (لكالشهرين) والثلاثة وهذا اذا كانت البيعة غائبة كما قال ابن عاصم
« وفي اصول ارث او سواه ثلاثة لاشهر منتهاه » (٣٢) و (في) اثبات (الدين قلا)

لاجل وهو امر ولا ف بدل من
نون التوكيد الخفيفة او ماض
ولا ف للاطلاق وقدر هذا
المثل (للاثم ايام) ونحوها
(كقد بشفعة) اخذ بها الشريك
فيوجل في دفع الثمن ثلاثة
ايام على ما به العمل وهو
المشهور وقال اصبح بحسب
قلة المثل وكثرته واقصاه شهر
الخميس الشهر كثير (قلم بها)
اي بالثلاثة (ايضا وفي العدم)
يدعيه المدين ولم يثبت ولا
اتى بضامن وجه حتى يثبت
(اعتلا) اي احبسه ايها
القاضي (بقدر ديون) ففي
الدرهم اليسيرة الشهر ونحوه
وفي الدراهم الكثيرة اربعة
اشهر وفيما توسط شهران (مع
مراعاة حال (غريم) من عزة
نفس ورفع همة او عكس ذلك
(و) من جهل حاله او علمت
قلة ذات يده (سرحن بعيد)
اي بعد السجن المذكور خ
واخرج المجهول ان طال حبسه
بقدر الدين والشخص ولو

وقت كذا الى ان يقول شهد على اشهاد الغاصب بالغصب من
اشهده به والثاني مثاله ان يشهدهم بان هذه الارض ورثها من
ايه ثم يشهدهم انها حبس عليه من فلان وهكذا انظر شرحنا على
التحفة ففيه الشفاء ان شاء الله وانظر اواسط اقصية البرزلي ففيه
ما يدل على ان الاضطراب في الدعوى لا يضر ونقله عن ابن رشد
وغيره (كنفد بشفعة) هذا اذا عبر بالمضارع وقال انا اخذ بها كما في
خ واما ان قال اخذت بعد ان اجابه الآخر اليها وتسليمها له
فذلك بيع والتمن حينئذ تخلد في ذمة الشفيع فيباع المشفوع
فيه ان عجز من الاداء من غيره كما قال خ فبيع للتمن انظر شرحنا
للتحفة عند قواها كمثل احضار الشفيع للتمن الخ وقال ناظم
عمل فاس

واجلوا ثلاثة لا يــــم — ام — للاخذ بالشفعة للاتمام
وزيد في اجل احضار الثمن اكثر من شهرين ان ضاق الزمن
قال شارحه يوجل لاتمام اخذه بالشفعة ثلاثة ايام ولا حضارة
التمن اكثر من شهرين انظر تمامه (اعتلا بقدر ديون) هذا في
مجهول الحال واما معلوم الملاء وظاهرة فلهما حكم آخر وهو الحميل
بالمال او السجن حتى يودي ولو طال كما قال خ اعطى حميلا بالمال
والا سجن كمعلوم الملاء (ان تم ما قد تاجلا به) قول ت اي
احكم عليه ومجزة الخ يقتضي ان قول الناظم عجزن اشار به الى
ان التعجيز امر زائد على الحكم وهذا هو الذي اختاره في التنبيه
بعد هذا واستدل له بكلام اللقاني وغيره والصواب ان يقال ان
قول الناظم عجزن هو بمعنى الحكم فقط وكون هذا الحكم عليه
تقبل له الحجة ام لا سيأتي في قوله وان قسام ذو التعجيز اي

عزل القاضي او مات بني الآخر على ما مضى ولم يستأنف ضرب لاجل
وكذا في موت احد الخصمين (نعم ان تم ما قد تاجلا به الشخص) طالبا كان او مطلوبا

الحكوم

الحكم عليه وبهذا يلثم كلام الناظم واما ان حمل على ان المراد به الحكم بانتطاع الحجته لم يبق لقوله وان قام ذو التعجيز النسخ محل يحمل عليه لانه اذا حكم عليه بقطع الحجته لم يقبل منه ما ياتي به سواء اقرب بالعجز ام لا وبالجمله فقولهم عجزن اى احكم وكونه تقبل حجته او لا كائن على قسمين قسم لا تقبل فيه وهو مدعى الحجته واجل لها فلم يات بشئ وقسم فيه خلاف وهو ما اذا لم يدعها بل اقرب بالعجز من اول الامر فلو كان معنى قوله عجزن احكم عليه بعدم قبول الحجته لم يبق محل لحكاية الخلاف لان حكمه بذلك يرفع الخلاف في مسالة لاقرار لانه ح حكم بابطال المقابل بخلافه على الاول لانه حكم بمقتضى لاقرار من غير تاجيل ولا تلوم فهو معذور بعدم الاستقصاء فجرى في قطع حجته الخلاف المذكور فما قاله طفى من ان التعجيز مرادف للحكم وانه ليس زائدا عليه هو المتعين عتلا ونقلا اما الاول فلانه لو كان التعجيز امرا زائدا على الحكم ولا تنقطع الا به لم يكن للتاجيلات والتلومات فائدة في قطع الشغب والهجج ويصير المدار في قطعها على التعجيز الذى هو زائد على الحكم بالحق او نفيه ويستوى مدعى الحجته وغيره في قبول الحجته حيث لم يوجد التعجيز بالمعنى المذكور مع ان الحكم انما شرع لقطع ذلك اذ لا معنى له بعد انقضاء الآجال والتلومات الا ذلك وجرى خلاف في قبولها فيما اذا اقرب بالعجز للعدركما مرو لو كان التعجيز عند الناظم وغيره هو الحكم بعدم قبول الحجته ما تاتي له حكاية الخلاف بعد لان حكم الحاكم يرفع الخلاف واما الثانى فلان الفاضى عياض وغيره كالميتطى في مدة مواضع وابن سهل وابن رشد وغيرهم اطلقوا التعجيز على الحكم قال الميتطى فاذا انقضت الآجال ولم يات بشئ عجزه وانفذ القضاء عليه ولا تقبل له حجة وكذا قال نخ ايضا ثم لا تسمع بينته ان

(مع عجز عن النفع) حال اى
تم له الاجل ولم يات بشئ
ينفعه (عجزن) اى احكم عليه
وعجزه الا فيما استثناه بقوله
(بغير طلاق) ادعت المرأة مع
عناق ادعاء العبد واجلا في
الاثبات

عجزة قاض مدعى حجة وقال ابن رشد وان حجة بعد التلوم وهو
 يدعى حجة لم يقبل منه ما ياتى وقال ايضا بعد الحكم عليه بالتعجيز
 الى غير ذلك ويبعد كل البعد ان يظافوا التعجيز على الحكم بعدم
 قبول الحجة ثم يحكموا الخلاف في الاقرار بالعجز مع قولهم ان حكم
 الحاكم يرفع الخلاف وانما سموا الحكم بالحق او نفيه تعجيزا لانه
 يكون بعد عجز المحكوم عليه عن الطعن او عن الاثبات وبعد ضرب
 الاجالات والتلومات فناسب سخ ان يقولوا حكم عليه بالعجز اي
 بالحق بعد العجز او عجزه ونحو ذلك فان قلت ان حملنا قوله
 عجزه على ما ذكرته فتكون المستثنيات مخرجة من الحكم فيقتضى
 انها لا حكم فيها قلت نعم هذه المستثنيات مخالفة لغيرها فان الطالب
 يحكم عليه في غيرها ولا تسمع حجة بعد بخلافها فلا يحكم عليه
 اذ لا ثبرة له كما هو ظاهر النظم وغيره وغاية ما يقول القاضي
 للزوجة بعد العجز عن الاثبات لا تسمع هذه الدعوى مجردة كما
 تقدم في القاعدة عند قوله وذا عرض صحيح وكما ياتى في قوله
 فكل الذى يحتاج للشاهدين ان تجرد الخ وهذه كلها لا تثبت
 الا بشاهدين فلا يمين فيها ولو فرضنا ان المرأة اقامت شاهدا فان
 الزوج يحلف لرد شهادته وكذلك السيد ولا يحتاج لحكم لبعائهما
 في العصمة او الرق اذ لا اصل بقاوهما فالحكم به من تحصيل
 الحاصل وانما يحتاج للحكم في الامور التى لولا الحكم لم تثبت اما
 هذه فتثبت بدونه وتامل قول خ وغيره وحلف مطلوب فيترك بيده
 وقوله وان طال دين ونحوهما وغايته هنا ان الزوج والسيد اذا
 حلفا خلى القاضي سبيلهما ولم يتعرض لهما بشئ فذلك كما لو قال
 لا احكم بالشاهد واليمين او لا اسمع هذه البيعة ونحو ذلك مما ليس
 من الحكم في شئ وانما هو اعراض عنهما كما قاله عند قول خ
 او وجد ثانيا مع يمين لم يره الاول وكما في التبصرة وغيرها وبهذا

فلم يأتيا بما ينفع من شهادة عدلين ودم ثابت عمدا وادعى القاتل عفو الولي واجل في ذلك فلم يأت بما
ينفع وحكم عليه بالقتل ثم وجد (٣٥) ما ينفعه فلا يقتل ويعتق العبد وتطلق المرأة وليس المراد
مدعى الدم يعجز عن اثباته

كله تعلم ضعف ما قاله اللانثي ومن تبعه من ان التعجيز هو
الحكم بعدم قبول الحجته وفهموا ذلك من الاستثناء مع انه ح
يصير المدار في قطع النزاع والشغب على صدور التعجيز بالمعنى
المذكور والحكم بالحق بدونه لا يقطع ذلك فيكون لا ثمرة له في
التاجيلات والتلومات ويستوى ادعاء الحجته وعدمها ولا يتأني حكاية
الخلاف في الاقرار وهذا بعيد لا دليل عليه عقلا ولا نقلا كما مر
وسياتى ان المشهور من الخلاف الآتى هو عدم قبول الحجته ولو اقر
بالعجز وقول ته وادعى القاتل عفو الولي النخ حملته على هذا بعيد
من كلام النظم وغيره والظاهر ان المراد بالدم هنا الدم الذى لا عفو
فيه كقتل الغيلة او القتل بالحرابة اذ لا عفو فيه للامام ولا لغيره
ولا يثبت الا بشاهدين او يقال يحمل الدم هنا على ما اذا قام
بعض الشركاء فيه وعجز عن اثباته فقام الشريك الآخر واثبتته فان
الحكم بالقصاص الاول والثاني على القاتل والله اعلم لكن هذا
الثاني لا ينطبق عليه الضابط الذى ذكره وانما ينطبق على قتل
الغيلة ونحوه وقوله واما على فلان بخصوصه فيمضى عليه التعجيز
النخ قد يقال هذا داخل في الضابط المتقدم اذ الحبس حق لله
فليس للمحبس عليه بعد قبوله اسقاطه وبيعه مثلا فلا تعجيز
فيه وكل من عبر بالحبس اطلق فيه ولم يقبده زولا غيره ممن
وقفت عليه وقول ته في التنبية لا ينأى ذلك النخ صوابه
كالصريح في ذلك او صريح في ذلك كما لا يخفى ثم ان ما لابن
فرحون الذى ذكره ته هنا انما هو في مسالة لاقرار الذى درج
عليه نخ في قوله فان بفاذا واستخلفه فلا بينة الا لعذر كسيان
النخ لان قوله من غير صدور تعجيزاى من غير ادعاء الحجته

فان هذا يعجز والضابط في
ذلك كل حق ليس لمذميه
اسقاطه بعد ثبوته جلا تميم
كذا نسب عجز عن اثباته
وحكم عليه بنفيه ثم اثبتته
وقف على غير معين واما على
فلان بخصوصه وعجز عن
اثباته فيمضى عليه التعجيز
نقط واكتبه قسالة في التبصرة
ولم تجر العسادة بافراده بعقد
وانما يضمنونه في عقد السجلات
وان افرد فلا باس تنبيه
في التوضيح ان التعجيز هو
الحكم بعد تعيين اللدد وصوبه
الشيخ مصطفى واستمدل له
بكلام عياض وغيره واطسأل في
ذلك وقال فاصر الدين اللقاني
التعجيز هو الحكم بانقطاع
الحجة وانه لا يقبل منه بعد
ذلك حجة قال فجعله قضاء
القاضي بالحق والابراء منه
تسامح وهذا هو الذى اعتمدته
لاجهورى واصحابه قسالة
الزرقاني وعجزة اي حكم

عليه بعدم قبول بينة يأتى بها بعد ذلك وذلك زيادة على حكمه بالحق قسالة وليس هو الحكم
بعد تبين اللدد لان هذا لا يمنع من يقاومه على حجته اه ونحوه للشيخ ابن رجال وهو الصواب

وقول ابن فرحون فان كان
الحاكم قضى على لقائم باستقاط
دعواه من غير صدور تعجيز
ثم وجد بينة قضى له بها اه
لا ينافي ذلك وعلى كل حال
لا يشترط ان يتلفظ بالتعجيز
وانما يذكر التعجيز ويكتب
لمن سأل تأكيداً لا ان عدم
سماع الحجته متوقف على هذا
اللفظ وظاهر المصنف ان القاضي
يعجزه ولو لم يطلب الخصم منه
ذلك وهو ظاهر خ ايضاً وقال
ابن قاصم

وسائل التعجيز ممن قد قضى
بمضى له في كل شيء بالقضاء
والظاهر انه حق لهما معا
للمحكوم له وللحاكم
لما فيه من قطع الشغب وتطويل
الدعوى وراج شهيدا غاب
بالقرب واقام شاهدا فيما لا
يثبت إلا بشاهدين مطلقا او
عند القاضي او اراد ان لا
يحلف أجلا بالاجتهاد بعد
اعطاء ضامن بالمال وقيل بالوجه
فقط ولاول المعمول به

والتلوم لها ليوافق كلام ابن رشد وغيره ممن قبله وليس فيه ما
يرد على انه قضى عليه مع ادعاء الحجته من غير حكم بعدم قبول
الحجته حتى يكون شاهدا للاماني ومن معه وقول خ فان نقاها اي
اقر بنفيها ابتداء وحكم بإبراء المطلوب مع يمينه فلا بينة الخ
وهو مراد ابن فرحون هنا والمشهور المعمول به انه لا تقبل حجته
كان له عذرا لا ففى كتاب ابن دبوس اذا فصل الحاكم بين
الخصمين لم ينظر له في بينة بعد ولم يعذر في غيبتها او جهلها او
جهل من يخرج من شهد عليه اه وفي ابن سهل انه الذي به
العمل وفي الشامل انه المشهور انظر شرحنا على التحفة ولا بد
ان اردت زيادة النقل في ذلك عند قولها

ثم على ذا القول ليس يثبت الخ (دراج شهيدا غاب)
قول تـ ولاول المعمول به الخ صوابه وهو المشهور ايضاً وما في
المفيد واعتمده ابن رحال من ان العمل على قول سحنون بضامن
الوجه لا يعول عليه ولعله اذا لم يرد الطالب ان يحلف مع
الشاهد وإلا فالحق قد ثبت بشاهدين حيث لا يمين كالشاهد
وقول تـ وقيل انه راجع لقوله ان قسم ما قد تاجلا الخ هذا هو
المتعين فيما يظهر ولا احتمالان قبله مستغنى عنهما بما قدمه الناظم
قريباً في قوله وفي اثبات دعوى ما سوى اصل الى قوله وفي
الدين قللا (وان قام ذو التعجيز) اي الحكم بالحق او بنفيه بعد
تبين اللدد كما صرح به في قوله وقد كان ينفي العجز فلو كان
التعجيز هو الحكم بعدم قبول الحجته كما زعمه اللقاني ومن معه
لم يحتج لقوله وقد كان ينفي العجز وقول خ وظاهرها القبول الخ
ليس هو مقابلا لقوله مدعى حجة بل هو مفهومه لان موضوع
لاول انه لم يقر بالعجز وموضوع الثاني انه اقر به فكان مفهومها
له لا مقابلا واقتصر فيه على القول الذي هو ظاهرها طالبا كان او

ويحتمل وراج شهيدا غاب مع كونه قام بمجرد الدعوى فيوجب للآتيان به لقطع دعواه وعدم ذكر
الناظم للوكيل على هذا جار على قول مخ وام يجب وكيل للخصومة ولا كفيلا بالوجه وقيل يجب وبه
العمل ايضا وقيل انه راجع لقوله ان تم ما قد تاجلا اى عجزن ما لم يدع شهيدا غاب بقرب ورجى
ذلك فيوجب ايضا زيادة على (٣٧٠) ما مر ثم شبه في التاجيل قوله (كمن يكتى بيتا) او دارا
او حانوتا (لوئت) اى لمدة

مطلوبا اى كان لذلك وجه كما اشار له في باب القضاء بقوله
فان نفاها واستخلفه فلا بينة الا لعذر كنيان النخ فقوله نفاها
اى اقرب بالعجز وحكم القاضى ببراءة المطلوب بعد يمينه ثم ادعى
الطالب انه نسي البينة وهذا وان كان قولا لابن القاسم ايضا
لكن المشهور عنه كما في المتبعية وغيرها انه لا تقبل له حجة كان
له عذرا لا اقرب بالعجز ام لا طالبا كان او مطلوبا قال في الشامل
ثم لا حجة للمحكوم عليه بعدة وكذا ان اقر على نفسه بالعجز على
المشهور انظر شرحنا له ومن صرح بان ما لابن القاسم في النسيان
مقابله ابن سهل في احكامه وتصدير الناظم به يفيد رجحانه ايضا
وما في الشامل من انه يقبل عذره بالنسيان على الاشهر ونحوه في
المعار كنه لا يعول عليه اذ لو كان عذر النسيان ونحوه مفيدا لم
يكن لضرب الآجال والتلومات فائدة كما قاله سحنون وغيره
وتقدم عن ابن سهل انه الذى به العمل (وان وقع لانكار)
قول تـ ولا يكفي ان يقول لا اظن عندي شيئا النخ فيه نظر فانه
سيأتى للناظم وان قل لا ادرى وحلف على ذلك فانه يفيد
ويعمل به فكيف بقوله لا اظن النخ اللهم الا ان يريد انه قال
ذلك ولم يحلف عليه وقوله يعنى افعل هذه الامور النخ قد يقال
وهو الصواب انه من عطف المرادف او يقال الحل للفاء التفرعية
لان مطالبته بالبينة هو عين الاعذار او مفرع عنه لان الاعذار هو

من سنة او شهر (وينتضى)
فيريد المكى اى اخراجه
(ويطلب) هو (ماوى) يارى
اليه (ان يجده تحولا) اليه
فيوجب بحسب ما يراه الحاكم
ولا اشكال في وجوب الكراء في
مدة الاجل كمسالة اذا تمت
السنة وله زرع اخضر (وان
اقام ذو التعجيز) اى المعجز
(بعد) اى بعد تعجيزه (بحجة)
وجده من بينة وشبهها (والحالة
انسه) قد كان يتفى العجز
ويدعى ان له حجة حين الحكم
وحكم عليه مع ذلك (فارد)
ما اتى به من حجة (وابطلا
وان كان قد التى السلاح)
حين الحكم اى اعترف بالعجز
(فهل كذا) اى ترد حجة ايضا
اولا ترد اقوال اشار لاولها
بقوله (نعم) ترد وللثانى بقوله

(لا) اى لا ترد بل تسمع وهو ظاهر المدونة مخ ثم لم تسمع يمينه ان عجزه قناض مدعى حجة وظاهرهما
القبول ان اقر على نفسه بالعجز والتالت بالتفصيل فتسمع ان كان طالبا ولا تسمع ان كان مطلوبا
واليه اشار بقوله (ولا) اى ترد (ان كان مطلوبا) وقوله (انجلا) اى المحكم فيها وهو تنبيه ثم اشار الى
قسم قوله فان بان اقرار المجيب وهو ما اذا انكر بقواه (وان وقع لانكار) الصريح ولا يكفي ان يقول

لا اظن عندي شيئا (اعذر وطالبين ببينة ثم اليمين) يعنى (٣٨) اقول هذه لامسور لا على

ترتيب النظم لان الاعذار انما يكون ثانيا اي قبل للدعى الك بينة فاذا جاء بها اعذرت للمطلوب فيهما ابن عرفه ولا عذار سوال الحاكم من توجه عليه الحكم هل له ما يسقطه وهو واجب والحكم بدونه باطل وقيل يستأنف لاعذار فان قال المدعى لا بينة لي فطالب المدعى عليه باليمين (ان اهلا) اي الطالب ليمين المطلوب بان تكون الخاطئة ثابتة بينهما على القول باشتراطهما والعمل على انها لا تشترط مطلقا وان تكون الدعوى مما يثبت بالشاهد واليمين وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجردهما ولهذا عقبه بقوله (فكل الذى) اي جميع الامور (الذى يحتاج للشاهدين) اي لا يثبت الا بهما ولا يثبت بالشاهد واليمين كالنكاح والطلاق والعق والولاء وليس منها الشركة خلافا لما في الشارح عن التبصرة (ان تجرد) ذلك الامر عن الشاهد (لم تلزم

سوال الحاكم من توجه عليه الحكم الك ما يسقطه ولا شك ان المطلوب لما انكر توجه الحكم على الطالب بان لا شيء له مع يمين المطلوب او بدونها فيقول الحاكم هل لك ما يسقط هذا الحكم فاذا اتى بالبينة توجه الحكم على المطلوب فيقول هل لك ما يسقطه وهكذا وقوله وهو واجب الخ ظاهرة انه واجب ان يقول له ذلك ابتداء وانتهاء اعنى بالابتداء عند الانكار او اقامة البينة عليه وبالانتهاء بعد اخذ النسخة وعجزة عن الطعن فيها فلا بد ان يقول له الحاكم ايضا هل اتيت بحجة ولا يسجل الحكم قبل ان يساله اذ لعله اتى بحجة وهو لم يساله حتى يخبره بها وهذا هو المنصوص عليه لابن سهل وغيره قال اذ لا بد ان يعذر اليه عند ارادة الحكم له او عليه في آخر الامر وقال ايضا لا بد للعاصي ان يقول للمتخاصمين اخيرا ابقيت لكما حجة - اه - وثلاثة او اثل باب الوكالة من شرح الشامل وانظر شرحنا للتحفة في القضاء (ان اهلا) اي وبان يكون المطلوب ممن لو انكر ونكل انتفع الطالب بنكوله احترازا من المحجور ومن تقدم عند قوله وذا غرض صحيح الخ (بلى اذا لم يكن محتاجا) قول توفى الطلاق والعق والعفو لا يثبت الا بشاهدين الخ فامل كيف يتصور الاجل في العفو وما قبله مع عدم التعجيز فيها ولعله مبنى على ما مر له من انه يدخلها الحكم فيحكم ببقائها في العصمة وبقائه في الرق فلا يثبت الاجل في ذلك ليرتب عليه الحكم الا بشاهدين وقد علمت مما مر انه لا حكم فيها اصلا اذ لا يسمع فيها مجرد الدعوى ولو فرضنا انه اتى ببينة مقدوح فيها اذ هي حيثشذ كالعدم فلم يسبق الا مجرد الدعوى وهي لا تسمع في ذلك واما الاجل في العفو اذا انكره الولي فلا يحكم عليه به الا بشيئته بشاهدين وكذا الطلاق اذا اثبتته المرأة واجل الزوج للطعن فيه فلا يثبت لاجل فيه الا بذلك

يعين به) قال في التوضيح اذ لا فائدة في توجيهها فان فادتها اذا نكل حلف والعق

المدعى واستحق وفك لا (٣٩) يمكن هنا لان اليمين مع النكول انما تفيد في الاموال والمفهوم

ان تجرد انه اذا قام للمدعى

شاهد واحد واحصد توجهت على

تفصيل ذكره مخ في قوله وحلف

بشاهد في طلاق وعق لا نكاح

فان نكل حبس وان طل دين

(بلى) تلزم اليمين (اذا لم يكن)

الشيء (محتاجا) في الباقه

الى الشاهدين كالمال وما ينول

اليه كاجل وخيار وشفعة وشركة

وقتل خطا واعلم ان الاجل

بحسب الميرجل فيه ففي الطلاق

والعق والعنف ولا يثبت إلا

بشاهدين وكذلك الوكالة إلا

ان تعلق بها حق الوكيل من

اجرة او كان النزاع بين الوكيل

ومن عامله بدفع او بيع او اشاء

سلعة من وكيل مالها فتثبت

بالشاهد واليمين وإلا فلا يحلف

الوكيل ليستحق غيره قلله ابو

الضياء سيدى مصباح واورد على

الكلية لاولى وحلف الطالب

ان ادعى عليه علم العدم وكذا انه

عالم بفسق شهوده وله يمينه انه

لم يحلفه اولا ولا اتل لاستخلاف

على العرفانها يتوجه فيها اليمين

مع انها لا تثبت إلا بعدلين كما

اورد على العكس من ادعى على

والعق مثله ويمكن ان يكون هذا مراد ته وقوله قلله ابو الضياء

سيدى مصباح اى وكذا قلله النظم فيما ياتى في قوله واما اب

فيما تولاه من معاملات الخ يعنى لانه وكيل عن ابنه وكذا قاله

غير واحد من المتقدمين والمتأخرين وما قاله سيدى مصباح نقله في

معارضات المعيار قال سئل سيدى مصباح عن رجل اقام شاهدا واحدا

بركالة فاجاب ان كنتم تعنون بالذى اقام شاهدا واحدا هو من عامل

الوكيل فله ان يحلف مع شاهده ويقضى له اذا انكر الموكل الوكالة

وان كنتم تعنون به الوكيل نفسه فليس له ذلك اذ ليس في السنة

ان يحلف رجل ويستحق غيره اه باختصار وبالجملة ان كان النزاع

بين الوكيل والموكل في الوكالة فلا يحلف الوكيل مع الشاهد بالوكالة

إلا ان تعلق بها حق كاجرة ونحوها وان كان النزاع بين الوكيل وبين

من عامله بيع او شراء فلن عامله ان يحلف مع الشاهد وليس

ذلك للوكيل وقوله واورد على الكلية لاولى وحلف الطالب ان ادعى

عليه علم العدم وكذا انه عالم بفسق شهوده الخ في ايراد هذين نظر

اذ لا نسلم ان دعوى العلم في هذين ودعوى التحليف في الثالثة لا

تثبت إلا بشاهدين قاله سيدى عمرو وقد قدم التنبيه عليه عند قوله

وذا غرض ان صح الخ وقوله وللقاتل لاستخلاف الخ انظر اذا شهد

واحد انه عفى عنه على ذبته هل هو مما ينول للمال فيحلف القاتل

معه ام لا وهو الظاهر بل المتعين ولا شبه ان دعوى العفو لا ترجب

يميننا قال ارايت ان حلف له فلما قرب له تل قال عفا عني ثانية

ايحلف له اه وحيث اورد على القاعدتين ما ذكر فهما اغليتان فقط

(ان كان مشبها ودعواه صححت) قول ته بان يدعى على مثله الخ او قال

بان يدعى على من يشار اليه بمثل ذلك لكان اولى لان المشهور توجه

الدعوى مطلقا على مثله وعلى غير مثله ولا يستثنى من ذلك إلا ما فيه

معرفة كالسرقة والنصب ونحوهما فانها لا تتوجه على من لا يشار له

آخر انه عبده فانه لا يمين عليه وان كان الرق يثبت بالشاهد واليمين (ان كان مشبها ودعواه صححت)

أى ومع كون الحق مما يثبت بالشاهد واليمين فلا بد من الشبه بان يدعى على مثله ومن صحة الدعوى من كون الذى ادعى معينا او هاتما الى آخر ما مر من شروط صحة الدعوى (لكن ان كان مجعلا كلام يبين) هذا راجع لجميع ما مر وكاذم يقول لا تنفع ايها القاضى فى سماع الدعوى واعتبار صحتها بظن الحال او ما تفهمه اذ تفرستك بل لا بد من بيان المجمل كلى عليه حق او شئ (كالتمام لذات) كلى عليه مشقة حتى يقول من بيع (وتفسير ابهام) كدناير او دراعم وفى البلد سكك مختلفة (وان لفظ اشكلا) كضمير لا يدري مرجعه (فيوضح) قال ابن سهل اذا صححت الدعوى سال الحاكم المطلوب عنها ثم قال فان كانت بشئ فى الذمة بين قدرة وذكر انه ترتب من بيع او قرض مثلا وان كانت فى عقارين محله من البلد او فى شئ من ذوات الاشكال بين الكيل والوزن والعدد او فيما لا تضبطه الصفة فلا بد من بيان القيمة قال الفرائى وفى الحل بالذهب قيمته فضة (٤٠) وبالعكس وبهما بما شاء

منهما لانه موضع ضرورة وان كان فى شجرة او جرح ذكر موضعه وقدره او فى سرقة بين ما هى وقدرها ومن اى موضع اخذت (ولتأمر) ايها القاضى (بتقييد غامض) متشعب صعب (لتسال عنه او لان تتاسلا) ما اشتملت عليه الدعوى من الفصول ولاى باب ترجع من الاصول وحينئذ فليست هذه المسألة بتقييد المقال المشار اليها بقول المحقق

بذلك ولا على من لا يليق ذلك بمنصبه اتفاقا كما للجدوسى وغيره (لكن ان كان مجعلا الخ) واولى ان كان فيه لبس والفرق بينهما هو قول النائل والفرق بين اللبس والجمال مما به يهتم فى الاقوال فاللفظ ان افهم غير التصدد فاحكم على استعماله بسالرد لانه اللبس واما المجمل فربما يفهم من يعتدل وذلك ان لا تفهم المخالفات ولا سواء بل تصوير واقفيا وحكمه القبول فى السوراد فاحفظه نظما اعظم الفرائيد وهذا كله تكرار مع قوله فيما مر فان صححت الدعوى بكون الذى

ادى

والكتب يقتضى عليه السداد من خصمه الجواب توقيفا دعى الخ لان ذلك فيما بين الخصمين وما هنا فيما يقوله القاضى فيما صعب عليه من الدعوى (وفكرك فرغ) من كل شاغل او مشوش اذا جلست للفصل بين الخصوم ابن الحاجب ولا يحكم فى حال غضب ولا جوع ولا ما يدهش عن تمام فكر المدونة واذا دخله هم او ضجر فليقم وفى الحديث لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان (واطلب النص وافهم) الواو لا تقتضى الترتيب والمراد اذا فرغت فكرك وسمعت من الخصمين فتفهم فى كلامهما ثم اطلب النص فى نازلتها ولا يجوز الحكم بالحزر ولا بالتخمين (وبعد حصول الفهم قطعا) للنازلة وحكمها (لتفصلا) قال فى التبصرة قال اشهب وسحنون ولا يقتضى القاضى حتى لا يشك ان قد فهم واما ان يظن ان قد فهم ويخاف ان لا يكون فهم

لا يجد من الخيرة فلا ينبغي ان يقضى وهو يجد شيئا من ذلك اهـ (والا) يحصل الفهم قطعا بان ام
تفهم او حصل لك شك في الفهم (فمر بالصلح) ظاهرة انه اذا لم يفهم يامر بالصلح وليس بمراد بل يامر
الخصمين بالاعادة حتى يفهم عنهما وانما يامر بالصلح اذا اشكل عليه وجه الحكم اغرابته او تشعب امره ولم
يجد من يسال عنه ولا قضيا غيره يعرفهما اليه والحاصل انه اذا اشكل على الحاكم كلام الخصمين من
جهة بصورة امرهما بالاعادة (٤١) ليفهم عنهما وان كان من جهة جهله والحكم بين في نفسه سال

اهل الذكر وصرف ذلك عنه

وان كان لا لباسه او تشعب
دعوى المتخاصمين سال فان
لم يجد امر بالصلح (كالخوف
من تفاقم الامر) اى تعاضده
وادائه الى فتنه او هرج والصلح
حينئذ واجب بخلاف قوله
(او ان كان بين ذوى الصلح
(العلا) اى اهل العلم والدين
(او الرحم الدعوى) اى او
كانت الدعوى بين لاقارب
وذوى الارحام والصلح في هذين
مندوب قال عمر رضى الله عنه
رددوا الحكم بين ذوى
الارحام حتى يصطالحوا فان
فصل القضاء يورث الضغائن
اللاخمي وهذا بين لاقارب
حسن وان تبين الحق لاحدهما
او لهما (والا) يخف من تقدم

ادعى معينا الخ ويحتمل على بعد ان يكون هذا في المدعى عليه
وما تقدم في المدعى اى اذا اقر المدعى عليه بان في ذمته درهم
وفي الباد سكك او ان في ذمته مكيلا فلا بد من بيان السكك وقدر
الكيل والوزن وهكذا ويتنفي التكرار حينئذ ويرشح هذا لاحتمال
كونه ذكر هذا في حيز قوله فان بان اقرار المجيب الخ (او الرحم
الدعوى) قوله قل اللخمي وهذا بين لاقارب حسن الخ لعل هذا
بعد ان يبين ان الحق لاحدهما او يراوده في ان يسمح ببعضه
والا فيمنع لانه يحس مدلس على ذى الحق بكتمانه ظهور حقه
معين على اكل اموال الناس بالباطل وقد قال خ ولا يحل لظالم
وقال عليه الصلاة والسلام انصر اخذك ظالما او مظلوما قالوا كيف
ننصره ان كان ظالما قل ان تمنعه من ظلمه وما للثورى حسبما
للعلى في نوازل من انه يجوز ان يدعوا للصلح وان تبين الحق
ولا يثبت لصاحبه انما هو اذا تعذر جرى الاحكام على مقتضاها كما
يقع في كثير من البوادي وهو من التفاقم ح هذا هو الحق انظر شرحنا
على التختة (والا فلا اذا بدا الحكم) البرزلى فان جبرهما على الصلح
حينئذ فهو جرحة فيه قال مالك ولا ارى للوالى اى بعد تبين
الحق ان يلج على احد الخصمين او يعرض من خصومته لاجل

لامر ولا كانت الدعوى بين ذوى الرحم (فلا) يدعوا للصلح (اذا بدا الحكم) اى وجهه قال
اللاخمي لا يدعوا للصلح اذا تبين الحق لاحدهما الا ان يرى لذلك وجهها قال ابن سحنون كان ابنى
ربما رد الخصمين الى من عرفه بالصدق والامانة فيقول اذهب الى فلان يصلح بينكما ثم اشار الى
القسم الثالث وهو ما اذا امتنع من الجواب بالاقرار والانكار بان سكت او قال لا اجيبك حتى تقيم
بيئتك او قال لا ادري ثمال (والذ) يسكون الذال اغتر

في الذي (لا يجيب لتعقلا) اي اعلمه بمعنى احبسه (وادب) اي بالضرب بعد الحبس اذا لم يجيب به (و بعد) اي بعد الضرب والسجن واستمراره على ابياته (احكم اطالب حقه) منه (بدون يمين في) القول (الصحيح) وهو قول ابن الوازوق اصبح بعد اليمين (وقيل لا) اي لا يسجن ولا يضرب (ويقضى لدى الدعوى بعيد يمينه) حكاية في التبصرة فهي ثلاثة اقوال قال مالك اذا قال اقم بيتك على ما تدعي اما انا فلا اقر ولا انكر لم يترك على ذلك ويجبر حتى يقر او ينكر قلت وبثله اذا قال لا اجيبك حتى تبين لي هل ما تدعيه علي برسم او بغير رسم فلا يجاب ويلزم ان يجيب قبله (وان قال لا ادري) هل علي شيء مما تدعي (٤٢) حلف على ذلك فان ابى (ولم يحلف اعلا) بالف بدل

ان يصلح اه اي فان دعي في الفرض المذكور فلا بد ان يبين لصاحب الحق ان القضاء اوجب له حقه والا فلا يلزمه الصالح وله العيام لان الناضي قد داس عليه (مضمن اقرار) معنى التضمن المذكور ان ينتي القضاء والشراء مثلا تضمنتا وجود المعاملة والمالك للذين انكرهما فانكاره تكذيب لكن لا باصراحة اذ لم يقل انها كاذبة و اخرى لو صرح بالتكذيب فقل ما اسلفتني مثلا او ما اشتريت منك الدار في مثال قوام وبها فتوى الاشياخ النخ وفي ابن عتاب واختصار المتطبي ان بها العمل قال والا لم يكن لتقييد المقال فائدة وفي شرح ابن رحيال الخليل في باب الوكالة انه الراجح وقوله ثم رجع او قامت النخ اي بان قال هو في الذمة ولكن قصيته او قد ملك الدار ولكن اشتريتها او قذفتها ولكن عفا عني او لم يرجع عن انكاره ولكن لما قامت عليه البينة اتى بما يبرئه وقوله فانه لا يضر كما في ضيحه عن ابن القاسم في

من نون التوكيد اي اعلن ما من السجن والادب ثم احكم بلا يمين النخ (والا) بان حلف انه لا يدري قبله شيئا (ف) يقال للمدعي (اثبت ما ادعيت امدع) الهمة للسداد فان اثبت والا فلا شيء له ثم اشار الى ما اذا اجاب بما يتضمن لاقرار دون تصريح به فذكر ان الحكم فيه مختلف باختلاف الفروع فقال (مضمن اقرار كصريح) به (ار جلا) اي ان ظهر ذلك وكان (بربع) اي في اصل من لا اصول كدار مثلا يبدل

رجل ادعى آخر انها له ورثها من ابيه او جده فانكر من هي بيده وقال ما ملكتها المدونة قط فاقام المدعي بينة بما ادعى فاخرج الآخر بينة بشرائها منه فلا تسمع بينته لانه كذبتها حيث قال ان القائم لم يملكها قط لان انكاره تضمن تكذيب بينته ولاقرار بما ادعاه القائم ويصير كانه اجاب اولا بقوله اشتريتها منك ولا بينة له على الشراء (ودين) اي ادعى به فانكر المطلوب المعاملة وقال لم تقع بيني وبينك معاملة قط فاقام المدعي البينة بمدايسته فاقام الآخر بينة شهدت له بالقضاء فلا تقبل منه ولا تنفعه لانه كذبتها بانكاره اولا (في) اي على القول (الصحيح) عند الناطم من الاقوال وعمل فيما صححه من تسوية الربع بالدين على ما نقله المتطبي عن ابن العطار وهي رواية حسين ابن عاصم

عن ابن القاسم قال أبو الحسن وبها فتوى لأشياخ وفي ضميمته انكر شيئا بالذمة او انكر
الدعوى في الربع او فيما ينصى للمحدد ثم رجع او قامت عليه البينة فأتى بما يبرئه اربعة اقوال
لاول لابن نافع يقبل منه في جميع الاشياء الثاني لغير ابن القاسم لا يقبل منه ما أتى به في جميع
الاشياء الثالث لابن المراز يقبل منه في المحدود دون غيرها الرابع يقبل منه في المحدود والاصول ولا
يقبل منه في الديون وشبهها (٤٣) وهو قول ابن القاسم في المدونة اه واعتمد لاجهوى

واصحابه قول ابن القاسم هذا

قال الزرقاني في قوله او انكر
القبض وقامت البينة فشهدت
بينة بالتلف كالمديان ما نصبه
ويستثنى من كلام المصنف هنا
وفي القضاء لانكار المكذب
للبينة في الاصول او المحدود فاذ
لا يضر كما في ضميمته عن ابن
القاسم في المدونة فذا ادعى
شخص على آخر انه قذفه
او ان هذه الدار مثلا له فانكر
ان يكون حصل منه قذف او
ان تكون هذه الدار دخلت
في ملكه بوجه فاقام المدعي
بينة بما ادعاه فاقام الآخر بيته
انه عفا عنه في القذف
وانه اشترى منه الدار او وهبها
له او نحوه فتقبل بيته بهذين
ولعل الفرق ان المحدود يتساهل

المدونة النسخ هذا وان كان مذهب ابن القاسم في المدونة لكن
الذي شهرة أبو الحسن في كتاب اللعان وابن هلال وغيرهما وقالوا
ان العمل عليه هو لاطلاق كما اطلق الناظم والعمل مقدم على
المشهور فكيف به وهو مشهور ايضا وقد ذكرنا في شرح التحفة
ان هذه المسألة احدى المسائل التي خالف فيها اهل الاندلس
مذهب ابن القاسم فانظروا واطرو شرح الشامل في باب الوكالة
وعليه فلا يعول على ما اعتمدت عليه واتباعه من الاستثناء المذكور
ولا على ما قاله ت من ان لا قوى في الربع خلاف ما صححه
الناظم وقوله ثم مسألة الدين مقيدة النسخ كل من نقل المسألة
كصاحب المختصر والتحفة وابن الحاجب والطيبي وغيرهم اطلق
وما قيد بالعارف ولا بغيره والتقييد بذلك يقتضي ان هذه المسألة
لا يحكم بها إلا على الفهاء اذ لا يعرفها غيرهم وهذا من ابعد بعيد
وان ما قاله الرعييني ومثله لابن محرز ولكن جل لا قيمة قديمهم وحديثهم
اطلقوا وما فصلوا ولا قيدوا وهم ممن لا يخفى عليهم ذلك والنصوص
اذا تواردت مطلقة على وثيرة واحدة فاطلاقها مراد كما قاله غير
واحد فالقول بالنييد المذكور مقابل لما مر من العمل والمشهور كيف
وهم قد قالوا ان العمل الجاري لمصلحة عامة او سبب كذلك

فيها لدرعها بالشبهات والاصول يظهر فيها انتفال الملك فدعوى انها ما دخلت في ملك غير من هي
في حوزة لا يلتفت اليها فكانه لم يحصل منه ما يكذب البينة التي اقامها اه وكان لا قوى في الربع
خلاف ما صححه الناظم رحمه الله تعالى ثم مسألة الدين مقيدة بالعارف بما يترتب على الانكار واما
الجميل بما يترتب على انكاره فلا يضره لانكاره الرعييني وقيد به الخطاب وغيره كلام نخ وبه
القضاء والفتوى (وان بدا) مضمن لاقرار (بعق واقرار به فعكس تحصلا) اي لا يلزمه عق ولا يكون

مضمن لاقرار كالاقرار وذلك كمن شهد على شريكه المورس بعق نصيبه من العبد ففي ضمنه ان نصيب الشاهد حر وانه يستحق قيمته قال ثم فنصيب (ع م) الشاهد حر ولا كثر على

خلافه فمضى الناظم على ما

يستمر ما دامت تلك المصلحة وهم قد علوا العمل المذكور بان المصلحة فيه قطع الشغب والنزاع وإلا لم يكن لتقييد المقال فائدة وهذا الامر الذي هو التكذيب بالانكار المذكور مركز في الطباع وعمل قضائنا اليوم بدوا وحضرا على عند المغالات واي شغب اكثر من فتح هذا الباب اذ الناس كلهم عوام إلا النادر وتامل قول ابن الهندي وغيره من اوجب سماع بيته بعد تكذيبه اياها فقد فتح بابا من الشغب والتعنيث وامان عليه اه فما قاله الرعي بلفظ ينبغي لا يعول عليه لما قبله للمشهور المعمول به كما مر وانظر شرحنا للتحفة في باب الوديعة ففيه زيادة على ما مر وقوله وبه القضاء والفتوى النح لم اقف عليه لغيره وقوله (كمن شهد على شريكه الى قوله وكمن شهد او اقر النح) المسالتان يرجعان لشئ واحد وهذه الثانية اصرح في لاقرار فلا ينبغي ان يعدل عنه في منع استخدامه في ييم نصيبه وان كان التقديم لا يلزمه (وثالثها في مودع) حاصل ما للناظم في هذه المسألة من اولها انهم اختلفوا في لاقرار الاستفادة بالتضمن والمشهور فيه يختلف باختلاف الفروع ففي الربع والدين هو كالصريح على الصحيح وفي الشهادة بالحق ولاقرار به ايس هو كالصريح وفي الوديعة ثالثها كالصريح في دعوى الرد دون دعوى التلف ومقتضى ما للتحفة وغيرها مما مر استواء هذه الفروع في عدم القبول وتصديره بقوله فنصيب الشاهد حر وبقوله في الوديعة وبجدها ثم في قبول بيته الرد خلاف يدل على ذلك ايضا وقول ته وكان الناظم في غنى النح تامل فان قول الناظم مضمن اقرار النح واسطة بين صريح الانكار وبين قوله لا ادري فهو انما ذكرها في الدعوى ايضا اي في جوابها

عليه الاكثر وكمن شهد او اقر ان اباه اعتق عبدا وخالفه غيره من الورثة فان ذلك لا يجوز عليهم ولا يلزم المقر فيه عتق واختلف هل له ان يستخدمه في يوم نصيبه (وثالثها في مودع) اي وفي مسألة الوديعة ينكره المودع ثم يقرأ تقوم عليه البينة فتشهد له بيته بردها او تلفها ثلاثة افعال حكاه ابن رشد وابن زرقون القبول مطلقا قل ابن زرقون وهو المشهور وعدمه مطلقا في ابن ناجي انه المشهور وقد بحث معه بانه انما تمسك باطلائها وهما لمالك والثالث لابن العاصم تقبل بيته في التلف ولا تقبل في الرد لما تضمنه جمعه من تكذيب بيته واليه اشار بقوله (كهو) اي ثالثها ان مضمن لاقرار كالاقرار (في الذي الى رده ياجب) فيدعى الرد (وفي) تالف اي في دعوى التلف فلا) وكان الناظم في غنى عن

هذه الفروع وانما ذكرها ابن الحاجب ومن تبعه في الدعوى نخ وان انكر مطلوب فليس النح (ومن في حساب يدعى غلطا مع الغريم) او الشريك مثلا وبعد ان تحاسبنا وتباراى وكتبنا البراءة

بيهما قام (بعيد الكذب) اى بالقرب منه (وهو) اى الغريم او الشريك (يقول لا) اى لا غلط بيضاء
فطلب يمينه (فليس له احلافه) نقله الخطاب عن النوادر عن ابن عبد الحكم قال ولو كان له ذلك ما
نفعت البراءة ولا انقطعت (٤٥) المعاملة واختلف في القسمة اذا ادعى احد المتقاسمين فيها غلطا

او جورا هل الحكم فيها كذلك

فليس له تحليف المنكر لذلك

وليه اشارة بقوله (هل كذا

بقسمة) فليس له احلافه (م

له لاحلاف قولان) والثاني

مذهب المدونة ولذا قيل (ذا

اقبلا) وهذا كله اذا قام بالقرب

كما افاده تصغير بعد وحد ابن

سهل القرب بسنة وفي المقصد

الحمود ان العام كثير وهذا كله

ما لم يثبت دعواه خ ونظر في

دعوى جور او غلط وحلف

المنكر فان تقاحش او ثبت

نقضت ثم تكلم الناظم على

مسألة الحكم على الغائب يعنى

بغير ايبالة القاضي وهو من اهل

البلد وله مال يعدى فيه فذكر

ان الغيبة اما قريية كاليومين

والثلاث او متوسطة او بعيدة

جدا فقال (ومن غاب في قرب

كمن هو حاضر) فلا يحكم عليه

الا بعد لاعذار فيكتب اليه بان يحضر او يوكل فان ابنى حكم عليه في كل شئ كما اذا لم يجب باقرار ولا

انكار وبين حد القرب بقوله (مسافته وان مع امن انجلي وللا) يتجلى الامر في مسافة اليومين بان كان

خوف نزل منزلة الغيبة المتوسطة وهى العشرة ايام (فيقضى) الحاكم عليه (مع يمين) القضاء انه

ما قبض ولا احوال ولا اجتنال ولا وهب ولا تصدق ولا استعط حقه بوجه من الوجوه (كعشرة بغير عثار

يستحق) اى يحكم عليه في كل شئ ما عدى استحقاق العقار (اذا جلا) ومفهوم استحقاق انها تباع

(فليس له احلافه) ما اقتصر عليه الناظم هو الذى فى خ والذى

لابن سميون عن مالك ان له ان يحلفه ومثله فى نوازل الصلح من

المعيار ومجالس الكناسى قائلا وقع الحكم به وقال سيدى عبد

القادر الفاسى هو الذى ادين الله به لفساد الزمان ابن رحال وهو

الذى ينبغي او يجب الحكم به لان قول مالك اولى ما يقلده اه

وهو ظاهر اذ غايته انه يحلف ما علم بوقوع الغلط او ما دخلا على

ان ذلك لم يدخل فى الابراء وذكر سيدى عمر الفاسى عند قول

الناظم فيما يأتى ويتضى الخصم بعد نفى حثوقه النخ ان العمل

على اليمين قلنت وما احق هذه المسألة بان تجرى على قوله وان

عمم الابراء والخلع سابق اليه اذ لابراء فى هذه جرى على سبب

خاص وهو العاسبة من شركة ونحوها كالاتية بل البرزلى صرح

بذلك كما يأتى (بغير اعتبار يستحق) قوله ومفهوم يستحق النخ

قال البرزلى فى مسائل المديان من ابن بطال ومثله فى المدونة

لا يبيع القاضي من دار المدين إلا بقدر الدين بخلاف ما يبيعه

من جارية او غلام فيبيعه كله لضرر الشركة اه انظر نصه فى

باب الرهن من شرحنا للتحفة واذا بيعت ثم قدم والبت البراءة

فانه لا ينقض البيع إلا ان يجدها لم تتغير فيخبر بين امصاته واخذة

ودفع ثمنه قاله زوسياتى قريبا ايضا وقوله (وفى نفقة الزوجة)

اى لان نفقتها من باب المعاوضة بخلاف نفقة الاولاد فهى من

عند قوله رجم الزنى
عند قوله لا يبيع القاضي من دار المدين إلا بقدر الدين بخلاف ما يبيعه من جارية او غلام فيبيعه كله لضرر الشركة اه انظر نصه فى باب الرهن من شرحنا للتحفة

باب المراساة فاذا كان الولد غنيا سقطت نفقته بخلاف الزوجة
وفي معنى الغنى اذا كان قادرا على الكسب بصناعته نص على ذلك
في المدونة قالوا وكذلك الصبيته اذا كانت لها صنعة فاذا كانت
الصنعة تفي ببعض نفقاتها كمل الاب باقياها اللخمى اذا كانت
صنعتها لا تدركها بها معرة ما لم تكسدها صنعتها او يقع بها مرض
فتجب على الاب وفي منعه الانتفاع بفاصل خراج ابنه الصغير
عن نفقته وجواز قولان لبعض الموثقين واصبح مع ابن لبابة انظر
الانشائي وانظر شرحنا على الشامل في باب الاجارة وهذا كله ما
لم تكن لام خالعت لاب بالنفقة على الاولاد وإلا فاجرتهم
تستعين بها على نفقتهم قاله في خلع المعيار (لمدع لديه متاع)
قوله قال الش هو فاعل جلا النح ونصه جلا الشئ يجلو اذا ظهر
وفاعله متاع واعد بفتح الهمة وكسر الدال من اعدى الرباعى
بمعنى حكم وهو جواب اذا وبعيد يتعلق باعد و لمدع يتعلق بثبوت
وكذلك لديه والضمير للماضى وول عطف على اعد بحذف
العاطف وموصلا نعت لمحذوف اى شخصا يوصل الحق ويبيع
اما بصيغة المضارع وفاعله المولى بالفتح ومفعوله مال الغائب واما
بياء السببية الداخلة على مصدر باع اه وقوله واسهل منه النح اى
وحيث تعلق بعيد يفتضى فيكون قوله اعد معطوفا على يفتضى بحذف
العاطف وجواب اذا على هذا محذوف كقوله انت ظالم ان فعلت
اى يفتضى في القرية وفي المتوسطة بعد ثبوت المرجبات لمدع
من نعت وصفته لديه متاع واعدة فيه وعطف لانشاء على الخبر
جاء كذلك اذا تأملت وجدت ما قاله م اسهل (كما يدري)
اى من كونه بعد الاستيناء للتسوق والاستئصال في الثمن وحلف
اربابها على بقائها وثبوت مالك الغائب وهل يفتقر الى ثبوت كونه
اولى ما يباع عليه فان كان المبيع رهنا فلا يحتاج الى ذلك لتعلق

دائمه دارة مثلا فيما ثبت عليه
من الدين وفي نفقة الزوجة لا
لارلاد (بعيد ثبوت الموجبات)
من الدين او الزوجية واستمرارها
والغنية وقدرها والمخاف (لمدع)
يتعلق بثبوت (لديه) اى عند
الفاضى (متاع) قال الش هو
فاعل جلا وقوله اعد جواب اذا
وبعيد يتعلق به والتقدير اذا جلا
متاع بعد ثبوت الموجبات من
المدعى لدى الفاضى واسهل
منه اذا جلا هو اى استحقاق
العقار وقوله بعيد يتعلق بيقضى
او باعد ولديه متاع مبتدأ
وخبر والجملة صفة لمدع اى
معدة متاع للغائب يريد ان
يمدى له فيه اعد (ول) اى
قدم شخصا (موصلا) للطالب
حقه (يبيع) ما يعدى فيه
(كما يدري) قسأل خ
وبيعت دارة بعد ثبوت ملكه

حق المرتهن بعينه وربما كان اينس من غيره قل له ابن عرفة وان كان غير رهن فلا بعد من ذلك وقوله عن خليل بالخيار ثلاثا النسخ قال عسجر لم يبين من له الخيار وفي كتاب العتق الاول من المدونة انه الحاكم فان زاد احد في السلعة فسخ البيع الاول وبيع لهذا الثاني لما في ذلك من الغبطة اه قللت انظر لو باعه بغير الخيار المذكور وقعت الزيادة بعد الثلاثة والظاهر انه لا ينقص ولا سيما حيث كان بعد التسويق ولم يلف زائد غير المشتري المذكور فالخيار ثلاثا ليس شرط صحة بل كمال فقط ثم بعد كتيبي هذا وقفت على نوازل البرزلى وفيها ما نصه سئل المازرى عما اذا باع الحاكم حصه فدان بعد ان عرض بيعها على الشريك فسلم ثم البيع زاد زيادة معتبرة فاجاب اذا ثبت امضاء البيع على حسب ما مر من مضى الخيار ثلاثا وبطله فلا تقبل منه زيادة البرزلى جرى العمل مندنا انها لا تقبل زيادته في الثلاثة الايام التي يبيع السلطان على خيارها خلاف ما وقع في جواب البرزلى واما بعد الثلاثة الايام فلا تقبل الزيادة ممن كانت اذا وقع التشييد بذلك والاستقصاء حسبما تقدم في بيع القاضى على الحاجير وكثيرا ما يقع هذا في بيع غلات الحبس واكرية ربحه ما لم تجر العادة فيه انه على قبول الزيادة وان كان فيه يوم البيع غبن كثير وجب الرجوع فيه كما تقدم في بيع الوصى اذا حصل المسوغات ثم ثبت الغبن اما ان كان الغبر لسوق حدث فلا يلتفت اليه اذا كان بعد الثلاثة ايام اه وانظر ابن عات يعلم منه ان الزيادة بعد ثلاثة ايام لا تقبل ممن كانت ولو ام بيع القاضى على خيارها والله اعلم فرع في اجوبة الشفاونى ما نصه وفي المعيار سئل الدابسى عن مديان له ربح واسع فلم يجد من يشتريه منه فسماله رب الدين ان يشتريه بخمس كثير فاجاب ليس له ان يبيع ربحه من صاحب الدين وانما تباع

وانها ام تخرج عن ملكه في علمهم
ثم بينته بالخيازة وقال في الفلس
وبيع ماله بحضرتة بالخيار ثلاثا
قال في صحيح ليس خلاصا بالفلس
بل كل ما يتولى الحاكم بيعه
على غائب او يتيم او نحوهما
كذلك (ويقضى) ما لزم الغائب
(وان يكن) هذا البيع (بجعل)
او اجرة (ففى معطيه) لمن
قدمه القاضى لتوليته

فولان املا) معا الاول لابن القاسم ان يجعل على طالب البيع والثاني عيسى قال ما ارى الجمل
الا على الراهن قل ابن رشد وتولى عيسى اظهار من قول ابن القاسم لان الراهن مأمور بالقضاء واجب
عليه فعلمه فهو اولى بغرم ما يتوصل به الى اداء الواجب عنه ثم وجه قول ابن القاسم (وناء) اي
وغائب بعيد كمن بالفيروان على مسافة شهرين فاكثر لتكهن بلام الامر مكسورة ونون التوكيد الخفيفة
اعليه بكل) اي في كل شيء حتى في استحقاق العقار (مع يمين) القضاء (وما انجلي) ذكره معها من اثبات
الوجبات ولا بد فيها من تسمية الشهود وقد استوفى المسألة (٤٨) خ باوجز عبارة اذ قال

والقريب كالحاضر والبعيد جدا

كافريقية قضى عليه بيمين
القضاء وسمى الشهود والا نقص
والعشرة او اليومان مع الخوف
يقضى عليه معها في غير استحقاق
العقار فرع فان قدم الغائب
بعد بيع اصله واثبت براءته
من الدين او النفقة بما يسط
ذلك عنه مضي البيع ويرجع
على الطالب بما اخذ وحكى
التونسي ان له نقص البيع
ودفع الثمن للمشتري قاله
البرزلي وقاله ابن الناطم في
شرح التحفة عند قولها وغائب
من مثل قطر المغرب عن ابن الحاج
قال الشيخ ابن رحال في ابن
يونس تقييد عدم رد البيع بما

الرباع لمن يشتريها فاذا خلى البلد وام يبق من يشتري من سائر
الناس فيوجل الى ان يجئ الناس ويرصد من يرغب في الشراء
في تلك الناحية هذا الذي ارى في هذا الوقت في المواضع التي
اخلاها تغير الزمان اه قلت وهذا لا يخالف ما قالوه من انه يوجل
ليبع عتاره كالشهرين فاذا انقضت فانه يباع ولو لم يبلغ القيمة
لانه غاية المقدور كما قاله ابن محرز وغيره لان ما في المعيار انما
هو فيما اذا لم يجد من يشتريه لخلاء البلد وما لابن محرز وغيره
انما هو في غير ذلك انظر شرحنا للشامل في باب الرهن وشرحنا
للتحفة فيه ايضا (قولان املا) قول ته ثم وجه قول ابن القاسم
النج اي وجهه بان الراهن يقول انا لا اريد بيع الرهن لاني
ارجوان يتيسر لي الحق دون بيع فاذا اردت تعجيله فاد الجمل
(مع يمين) ثم ما ذكره ظم من اقسام الغيبة الثلاثة انما هو اذا كانت
الغيبة في غير اياته القاضي والطالب والمطلوب من اياته واما
ان كان المطلوب من غير اياته فهو قوله في التحفة والحكم في المشهور
حيث المدمى عليه وقوله وسمى الشهود اي يتمكن من الطعن

بما اخذ وحكى
التونسي ان له
نقص البيع
ودفع الثمن
للمشتري قاله
البرزلي وقاله
ابن الناطم في
شرح التحفة
عند قولها
وغائب من مثل
قطر المغرب
عن ابن الحاج
قال الشيخ
ابن رحال في
ابن يونس
تقييد عدم
رد البيع بما

اذا فات المبيع اما اذا وجد متاعه بحاله لم يتغير فله اخذه بشئنه كما لو قامت بينة انه
مات او قتل فيبيع ماله ثم قدم اه وهو حسن والى مسالة الموت اشرح بقوله وان انقضت وصية
مستحق بوق لم يضمن وصى او حاج ان عرف بالحرية واخذ السيد ما بيع وام يفت بالثمن كمشهد
بموته ان عذرت بيته لمقتض والا فكالغاصب وما فات بالثمن كما لو دبر او كبر صغيرا ولما فرغ من
الحكم على الغائب باقسامه الثلاث اشار الى المتغيب وهو قسمان مختلف في بيته ومتغيب لم يدبر ابن
هو فاشار الى الثاني بقوله (اهقلا بطبع) انه

واشار الى الاول بقوله (اذا يخفى خصم ببيت) معلوم وطلبه الخصم واني ان يجيبه (فارسل
مدولا) اي عدلين (له) اي للخصم او لذلك البيت (مع من) اي مع رسول ثقة (ينادي) على
بابه يا فلان ابن فلان القاضي فلان يدعوك (الا لا تحضر) مجلس الحكم مع خصمك (والا)
تحضر (فالوكيل) مبتدا (ثلاثة) بالنصب معمول لارسال وينادي على طريق التنازع (يقام) خبر
المبتدا اي والا تحضر اقام لك وكلا فان خرج وحضر مجلس القاضي والا اقام وكلا وسمع من المدعي
وامضى الحكم عليه (وبعد) اي وبعد حصول ما ذكر (احكم ويصني) الحكم عليه (وحصل
لبعض به هجما) اي ولبعض (٤٩) من العلماء انه يهجم به اي يدخل عليه في بيته
على حين غفلة (وقيل يفتشه)

فيهم لانه على حجة اذا قدم وجرى العمل بتسمية الشهود الحكوم
بشهادتهم كان الحكم عليه غائبا او حاضرا والا نقض الحكم لضعف
العدالة في قضاة الزمان كما مروياتي انه يعطيه النسخة من
الحكم وقوله اما اذا وجد متاء بحاله الخ تقدم هذا من زقريا
مقتصرا عليه كانه المذهب (احكم ويصني) يعني ولا ترجي له
حجة حيث كان تغيبه بعد حجة والا رجيت كما ياتي (وقيل
يفتشه بعدلين) الظاهر ان هذا هو عين ما قبله اذ لا بد فيه من
العدلين ايضا (والنسوة) فالقولان بمعنى اذ كل ما يفعله القاضي
هجما او غيره لا بد فيه من العدول وقوله وقضي عليه الى ان
يقدر الخ وترجي حجة ان تغيب قبل استيفاء حجة والا فلا وقوله
ومنهم من يرى انه يرسل الخ الظاهر انه اذا لم يوجد من يجري
على المتغيب الذي لا يدري اين هو ولا يقيم له وكلا وقوله في
التنبيه الخ المذكور هنا غير الطبع الخ لا يخفى ما فيه اذ الختم
اي يفتش دارة (بعدلين
ولا عوان والنسوة) اي يدخلن
ابتداء ويعزلن نساء المطلوب
الى ناحية ثم يدخلن لاعوان
والعدول ينتشون وكل ذلك
يكون بغتة ولم يفترق هذا القول
مع الذي قبله الا بما فصله من
ذكر لاعوان والنسوة والعدول
والا فهو هجم ايضا ولعل الاول
انما يخالف في العدلين قال في
البيان وذكر ابن شعبان انه
انه اذا ثوارى واثبت
الطالب حقه حكم عليه ان
كان له مال ظاهر وان لم يكن

له مال ظاهر وثبت انه في منزله فمنهم من يرى انه يختم على بابه ويبعث اليه رسولا ثقة
ومعه شاهدان ينادي بحضرتيها ثلاثة ايام كل يوم ثلاث مرات يا فلان ابن فلان القاضي فلان
يامرك بحضور مجلس الحكم مع خصمك فلان والا نصب لك وكلا فاما فعل اي ولم يخرج
نصب له وكلا وسمع البينة وقضي عليه الا ان يقدر على استخراج المال منه ومنهم من يرى انه
يهجم عليه ومنهم من يرى انه يرسل عدلين معهما جماعة من الخدم والنسوان ولا عوان فتكون
لا عوان بالباب وحول الدار ثم يدخل النسوان ثم الخدم بغتة ويعزلن حريم المطلوب الى ناحية
في بيت ويفتش المنزل اذ من التوضيح ونحوه في الطررون الشعباني تنبيه الختم

المذكور هنا غير الطبع الآتي في النظم لانه هنا حتى ياتى العدول ولا عنوان لتلا يخرج ويتغيب والمذكور في النظم ليضطر للحضور والخروج الى الحكم تنسكيت انكر ابن عرفة على ابن الحاجب وابن شاس الحكم على المتواري قائلا لم اجده في النوادر عن سحنون قال وتواري الخصم عن خصمه وهو معه في بادية كشير وما سمعت ولا شاهدت ان احدا من القضاة حكم عليه كالغائب ثم ذكر عن ابن فتوح ما حاصله انه بضيق عليه حتى يظهر وان ثبت انه في دارة سهرها عليه حتى يخرج قال فظاهرة انه لا يحكم على المتواري بالدار اه وانظر قوله لم يسمعه مع ما سمعت عن الشعباني وابن شعبان وما يسمعه قريبا من صاحب البيان هذا كله اذا ثبت اختفاء (٥٠) المطلوب كما في النص وظاهر

النظم واما قبل ذلك فقال ابن

ليس هو للحضور فقط بل ليضطر للحضور فيكون بعد حضور العدول والمناداة اذ لا يلزم ان يبقى العدول ولا عنوان هنالك لثلاثة ايام فالطبع والختم شئ واحد وغايته انه اذا ثبت انه في منزله يختم عليه على هذا القول ليضطر ذلك للحضور كما يختم عليه اذا لم يدراين هو في الاول نقله ابن فتوح قائلا من اخذ رسولا من حاكم الى رجل او امرأة فذكر انهما غيبا وجوههما داخل الدار ليطلأ حقه وسال من الحاكم ان يسمر الباب حتى يضطرهما الى الخروج فليس للحاكم تسميرها حتى يثبت الطالب ان المطلوب يسكن الدار بكراء او غيره اه بنح (اعقلا) قول ته فيعاقب مزيله النج الصواب انه يفعل ذلك ليعلم انه اذا ازيل فقد دخل المنزل فيفعل به ما مر من المناذاة او الهجوم لانه اذا كان يعاقبه على ازالته الطبع فيعاقبه على العصيان ابتداء ولا معنى للطبع بشمع او جلدة ونحوهما مما يسهل زواله إلا ذلك اذ المقصود من الطبع

سلمون ومن له على غيره دعوى دعه الى القاضي فان اجاب وإلا دفع اليه القاضي طابعا ليرتفع به المطلوب معه ان كان في مصر الحساكم او على الاميال اليسيرة وفي البعيدة يكتب الى من يشق بفهمه ودينه وينظر في تلك الدعوى قال ولا يشخص من البعد خصما ولا شاهدا والبعد ستون ميلا ذكره سحنون في العتبية وفي خ وجلسب الخصم بخساتم او رسول ان كان على مسافة العدوى

لا اكثر كستين ميلا إلا بشاهد ثم اشار الى المسألة الثانية فقال (اعقلا) اي

بيت المطلوب الذي تغيب عنه (بطبع) بشمع او طين فيه نقش بحيث اذا ازيل وفتح الباب لم يعد لحاله فيعاقب مزيله (او التسمير) للباب بجلدة (ان لم يعب) بالعين المهملة التسمير الباب والقضاة اليوم يسرون ولا يبالون (اذا تغيب) بالغين المعجمة وكل ذلك بعد اخراج ما له روح من عاقل او غيره كما قال (ولتخرج ذوى الروح مسجلا) قال ابن سلمون عقب ما مر عنه واذا امتنع الخصم من الحضور وتغيب وثبت ذلك فكان سحنون يكتب بعقلته ضياعه ومنافعه وسد بابيه ليضطر ذلك الى الحضور وقال في المقصد الحمد وان تغيب المدعى عليه

طبع القاضي على دارة وهو احسن من التسمير لانه يفسد الباب فسان لم يفسده سمرة عليه بعد
ان يخرج منها ما فيها من الحيوان وبني آدم اه ولا تسمر الدار حتى يثبت انها المطلوب يسكنها
وحده فان لم يظهر ولا حضر مع ذلك حكم عليه قال في البيان اذا تغيب بعد استيفاء حجة فرارا
من القضاء قضى عليه وعجزة ولا حجة له وان تغيب قبل استيفاء حجة قلوب له فان لم يخرج
وتماهى على مغيبه قضى عليه (٥١) من غير قطع حجة واليه اشار في التحفة بقوله

ومن الد في الخصام وانتهج

نهج الفرار بعد اتمام الحجج
ينفذ الحكم عليه الحاكم

قطعا لكل ما به يختصم

وغير مستوف لها ان استتر

لم تنقطع حجة اذا ظهر

فرع فان كان الحق على امرأة

فقال العبدوسى مضى العمل على

ان الزوج يجبر على احضارها او

يعين وكيلها عنها لانها في بيتها

ولا يخفى عليه امرها وقيل

يحلف ولا شيء عليه كما لو

بادر بطلاقها (ومن عجرة عن

مسجد يدعى) يعنى ان من

وجبت عليه يمين في الجامع

لكونها في ربع دينار فاكثير

واضى عجرة عن المسجد وانه

لا قدرة له على الخروج اليه

فقيل اذا ثبت عجرة بالبين

منع المتوارى من التصرف في الدار إلا بافساد بابها وهذه الامور
الضعيفة يمكن ازالها بلا افساد فلم يبق وجه لذلك إلا ما ذكرناه
من كونه يعلم دخوله للمنزل فيفعل به ما مر وقوله فكان سجنون
يكتب بعقبة ضياعه الخ هذا صريح في ان التغيب يفعل به ما
ذكره الناظم كان له مال ظاهر ام لا خلاف ما مر عن ابن شعبان
وصريح ايضا في انه لا يعقل عليه الدار فقط بل كل الضياع التي
يملكها والحاصل ان التغيب اذا ثبت تغيبه وعصيانه وفي معناه
المريض المحبوس يمتنعان من التوكيل بحكم عليه القاضي بعد
التلوم بالاجتهاد سواء تغيب من اول الامر او بعد ان انشب
الخصومة وسواء قلنا ان التغيب يطبع عليه مطلقا كما هو ظاهر النظم
او ان لم يكن له مال ظاهر يعدى اليه فيه على ما تقدم في نقل
نه عن ابن شعبان ونحوه في الشامل ولكن ترجى له العجرة
حيث لم يستوف حجة كما قال في التحفة

ومن الد في الخصام وانتهج نهج الفرار بعد اتمام الحجج الخ
تنبيه من هذا المعنى احد الشريكين يطلب صاحبه بالقسمة
فيتغيب فان القاضي يوكل من يقسم عنه بعد ان يفعل به ما مر

حلف في بيته وان لم يثبت عجرة اخرج واليه اشار بقوله (فهل يحلف في بيت) يميننا بالله
من غير مصحف (اذا عجرة انجلي) بالبين الشاهدة به (وإلا) ينجلي عجرة (فاخرج) للمسجد
وقيل ان ثبت عجرة حلف في بيته كما مر وان لم يثبت حلف انه لا يقدر على الخروج لا رابا
ولا ماشيا فان حلف خير المدعى بين ان يحلفه في البيت او يصبر حتى يبرأ وان نكل اخرج الى
المسجد واليه اشار بقوله (او يخير مدع) في تحليفه (ببيت وتأخير) له الى ان يبرأ فيحلف

له في الجامع وهذا التخيير (ان اقسام المظلوم الذي لم يثبت عجزه (اولا وللا) يقسم (واخرج) وله قلب اليمين لاصليته فيغرم الحق واما يمين الخروج فلا تعلق لانها يمين تهمة وقيل ان ثبت عجزه حلف بالمصحف في بيته وان لم يثبت حلف انه لا يقدر على الخروج ويخير المدعى بين ان يحلفه الان بالمصحف او بعد براءة بالجامع واليه اشار بقوله (او يميننا بمصحف) في بيته اذا ثبت عجزه (وللا فحلف) على العجز (ثم خير بما خلا) فقوله او يميننا هو معطوف على قوله يحلف في بيت مع بقاء موضوعه الذي هو اذا عجزه انجلي والقول الاول لابن بقرى والثاني لابن حارث والثالث لابن لبابة وفي المسألة رابع لابن زرب ينخبة القاضي بشاهدين وانكروا ابن ميسر ولعل الناظم لذلك تركه ولو شاء ذكره لقال

وقال ابن زرب يبتلى في مقاساله بيعث له (٥٢) مع شاهدين وابطلا

وقال الغبريني في قول ابن لبابة دليل على ان التكليف بالمصحف جائز ولم يقع فيما هلت الا هنا وقال القابسي هو بدعة وقال التونسي هو جائز اذا رجي ان يرتدع به ومثله الحلف بسالمة عند ضرائح لمشايع لا يهمل فيمنع تستتمت اهل البادية يجلبون الى الجامع ان قربوا منه كثلثة اميال وقيل الى عشرة والا حلفوا مكانهم والله اعلم اه

(ثم خير بما خلا) قوله يجلبون للجامع النخ قال اللخمي يجلبون الى مكة والمدينة وبيت المقدس واما غيرهم فيجلبون في مواضعهم الا ان يكونوا بقرب من المصر على العشرة اميال ونحوها وقال ابو مصعب يجلب الى الامصار من كان على ثلثة اميال وهو احسن

* فصل *

(كما عن تعدد اي لان ربه لم يرض بذمته حتى تترك القيمة عنده بخلاف الدين الذي عن معاملة فانه قد رخصها وقول تعدد او كان القيام بالغبن النخ هذا ظاهر اذا كانت معاوضة كسلعة بسلعة مثلا فكل منهما القياس به واما اذا كان البائع باعه وغاب فقام

يتبع

* فصل *

(ولا يتقاضى دين عينا كان ام لا من غاب) من مدين له حاضر (حاكم سوى دين مفقود ومهجور انجلي) اي ولا اب له ولا وصي او غاب عنه واهمله قال في المدونة وينظر لالامام في مال المفقود ويجمعه ويوقفه كان بيد وارث او غيره ويوكل به من يرضاه ويقبض ديونه ولا يبرأ من غرمائه من دفعها لورثته لانهم لم يرثوه بعد وفي طرر ابن عات يلزم القاضي قبض ما يجب للغائب وايضا وابزاء الغريم اه وهذا فيما اذا طلب ذلك الغريم لتبرا ذمته كما يفيد آخر كلامه وهو قول الناظم (كذا ما على باع براءة ذمته) فدين المفقود يقتضيه الحاكم مطلقا ودين الغائب غيره يقتضيه اذا طلب دفعه المدين فيبرأ منه من سلم طعام او غيره (كما عن تعدد) اي كذا يقبض من دين الغائب ما وجب له بسبب

تعد قال ابو الحسن ومن تعدى على مال غائب فافسده فان للامام ياخذ منه القيمة ويجبها للغائب اه وكذا لو اراد المدين سفرا بعيدا او نحوه (و) ك (الذي قد تحصل له) اي الغائب (من معيب بيع) يعنى انه اذا باع الرجل عبدا مثلا ثم غاب او باعه وكيله على البيع فقط ثم وجد المشتري فيه عيبا فرفع للمحاكم واثبت العيب وغيره من الموجبات وباع العبد وقضى المشتري وفضلت فضلة لزيادة (٥٣) ثمنه فان المحاكم يقبض ما تحصل من الفضلة حتى

يأتى الغائب (او شفعة بما

قد ابتاع) اي بسبب شخص ابتاعه ثم غاب فقام الشريك فاخذ بالشفعة و اراد دفع الثمن فيقبضه المحاكم (لا ما فات من) مبيع بيع (فاسد جلا) يعنى ان من اشترى عبدا مثلا شراء فاسدا وقام بالفساد بعد ان فات العبد ورجع للقيمة فكانت اكثر من الثمن فمان المحاكم يقاصمه من القيمة بقدر الثمن ويبقى الباقي عنده حتى يأتى الغائب ولا يقتضيه منه بل يبقى عنده حتى يأتى ربه بخلاف ما لو عذر عليه قبل الفوات او كان القيسام بالغبن فانه يباع العبد ويرد

المشتري فيه بالغبن فقد يقال انه لا يجاب لذلك لان الثمن يتبع الرغبات فقد يرغب المشتري في الشيء فيعطى فيه اكثر من قيمته بكثير فكيف يصدق في الغبن وانه لم يكن له رغبة فيه وعليه فالقيام بالغبن يجب ان يخص بالبائع وكثير من الناس لا يتنبه لهذا المعنى فيوجب القيام به حتى للمشتري مع انه قد تكون له رغبة والdraهم لا تتراد لاعتبارها لكن يقال ثبت كونه جاهلا بالقيمة ينفي عنه ذلك اذ لا يقال زاد على القيمة للرغبة الا اذا كان عارفا بها وقوله قال عياض مفهومه ان المفهوم هنا بمعنى المدلول وقوله وقد يقال كان يمكن في مسالتي العيب وعدم الفوات ان تبقى الفضلة بذمة المشتري ايضا ان لا يخفى ما فيه لان المشتري لاذمة له هنا وانما هو امين وقوله فالصواب تاويل عياض ان لا يخفى انه في العيب وعدم الفوات يتولى المحاكم البيع فلا يرد الفضلة للمشتري لانه نقل من امانة الى امانة ولا فائدة في نقلها للمشتري بخصوصه بل قد يكون غير اولى بخلافه في الفوات فليس للمحاكم فيه بيع وانما فيه الزامه بالقيمة التي في ذمة المشتري فبقاء الفضلة في ذمة المشتري اولى من اخراجها

للمشتري ثمنه وان كانت فضلة قبضها المحاكم قال في المدونة ولو اقام المبتاع بينة انه ابتاع منه عبدا بيعا فاسدا فان لم يفت بتغير سوق او بدن فعل فيه لاسام كفعله في العيوب وان تغير في سوق او بدن حكم عليه لاسام بقيمته كانت اقل من الثمن او اكثر ويفسخ البيع ويتراد هو والبائع الفضل متى لقيه اه قال عياض قوله وان تغير في سوق او بدن مفهومه انها لا تؤخذ من المشتري الزيادة ولا توقف وهو معارض بما اذا كان العبد قائما ولمسالة العيب لاذ قال توقف الفضلة ولا تترك عند المشتري قليل لم لم يثق هناك بالمشتري وثق به هنا اه وقال ابن يونس لان في العيب

وعدم الفوات يباع العبد ويقضى المشتري ثمنه وتبقى الفضلة النظر فيها للحاكم وفي الفوات لم يبع
وانما الزم المتاع بقيمته فان كان فيها فضل فكدين الغائب قال وهذا بخلاف من جنى على مال
غائب فللسلطان ان يأخذ القيمة من الجاني وقال ابن محرز فرقوا بين المسالتين بانه لما فسخ
البيع في العيب بطلت المعاملة بين المشتري والبائع وكانه لم يعامله قط وفي الفساد اذا فات فكان
البائع قد كان رضى بمعاملته فيترك فضل القيمة عنده قال وهذا الفرق ليس بشئ لانه لم يرض
بمعاملته على ان يترك شيئا في ذمته وانما هو امر حادث (٥٤) بالحكمة فرأى ابن القاسم
ابقاءه في ذمته اولى من اخراجه

اللامانة فالصواب حينئذ ما لابن يونس واعتراض ابن محرز حينئذ
عليه غير ظاهر بل ما قاله ابن محرز قبل اعتراضه متفق مع ما
قاله ابن يونس في المعنى فتأمل (نسبة مع معقب) قوله تعلق
بها حق الله وحق من ليس بموجود النخ يعني بعضها تعلق به
حق الله وبعضها تعلق به حق من ليس بموجود لان الامرين
حاصلان في جميعها (بالسبب اجلا) قوله الا الربع فبب ان
السبب خلاف النخ اي فيذكره اذ لا يعلم احتياجه للنفقة الا من
قبله وان اثبت احتياجه لها بالينة كان احسن كما في ابن عريون
واما بالنسبة للغة او كونه بين ذميين او جيران سوء ونحوهما
فلا بد من اثباته على هذا القول والله اعلم وقوله فافتي السيوري
النخ يعني اذا بين وثبت خطاه كما لو تبين انه باع ما ليس ملكا
له او ما ليس اولى بالبيع اذ لا ضمان حتى يتحقق تعديه واما
ان لم يثبت وبقي الامر محتملا فهو محمول على الصحة اذ هي
لاصل في العقود كما لو زوج بغير اثبات المرجبات فهو محمول على
الصحة ايضا حتى يتبين كونها في العدة او كون الزوج ليس كفوا

لللامانة وتعريضه للتلف فان
خشى الحاكم على ذمته نقله
الى حيث يشق به اه وقوله
ابو الحسن وقد يقال كان يمكن
في مسالة العيب وعدم الفوات
ان تبقى الفضلة بذمة المشتري
ايضا ولا تنقل للامانة وتعرض
ايضا للهلاك فالصواب تاويل
مياض انه لا فرق بين المسالتين
وان وثق منا بالمشتري ولم يثق
به هناك والحاصل انه فرق
في المدونة بين المسالتين كما
فعل الناظم وهل ما بينهما خلاف
او فاق تاويلان (ورشد وضد)
اي الترديد والتسفيه (والوصايا)
اي النظر في صحتها او بطلانها

(و) امر (غائب ومال يتيم للعصاة) لا للمحكّمين ولا للوالى ووالى الماء ويحكم حسبما
فيها نائب القاضى والسلطان الذى ولاه فالحصر اضافى (كذا الولاء) اى لا يحكم في ثبوته ونفيه
حند التنازع الا للعصاة (وحد) و (قصص) و (نسبة مع) حبس (معقب) فهذه عشرة وزاد في
المختصر في باب القضاء اللعان وذلك لخطر هذه الامور ولانها تعلق بها حق الله وحق من ليس
بموجود (ويبعك ولانكاح) بالنصب فيهما مفعول مقدم (بالسبب اجلا) اى لا تتبع ايهما القاضى
مال اليتيم ولا المفلس ولا الغائب الا بعد اثبات الموجهات والسبب في ذلك نخ والولى الاب

وله البيع مطلقا وان لم يذكر سببه ثم وصيه وأن بعد وهل كالأب أو إلا الربع في بيان السبب خلاف
ثم حاكم وباع بثبوت يتم وأهماله وملكه لما بيع وأنه لا أولى وحيازة الشهود له والتسويق وعدم
الفاء زائد والسداد في الثمن وفي تصريحه بأسماء الشهود قولان قال البرزلي فإن باع الفاضل تركته
قبل اثبات الموجبات فافق السيوري بنقض البيع وإن فات لزومه المثل في المثل والقيمة في المقوم
يوم تعدى ولا بد في الفلاس من اثبات الديون ويعذر للمراء بعضهم لبعض وأما النكاح فإن كانت
بكرًا فلا بد من ثبوت يتمها (٥٥) وأنها لا وصى بها ولا مقدم ولا حاصب نسب وبلغها وغلها

من زوج وكفاءة الزوج لها

وان الصداق صداق مثلها من

مثله وان كانت ثيبا اثبتت موت

الزوج أو طلاقه وانها لا ولي

قربة لها وأما الطارئة ففي

المسائل الملقطة اذ قدمت

امراة من مكان بعيد حيث

لا يمكن ان تكلف البينة

وقالت لا زوج لي صدقت

وقال الباجي في وثائقه اذا

قالت كان لي زوج ففارقني

في الطريق ولا ادري احي هو

أم ميت طلقت نفسها بعدم

النفقة وفي خ وقبل دعوى

طارئة التزويج اى والطلاق

منه أو الموت لتحل لبياتها

فأحرى اذا ادعت عدم الزواج

حس ما قاله ابن المكوي وغيره وأما أن باع التركة لقضاء الديون
وقضاها قبل ثبوتها فلا اشكال في ضمانه بخلاف بيعها لحاجة لا يتم
فلا ضمان حتى يثبت عدمها وقد نص في شرح التلخيص عند
قواها في النكاح وحيثما العقد لقاض قد ولي النكاح ان المعتمد في بيع
الوصى دون اثبات الموجبات مضيه حتى يثبت ما بوجب فسخه
وكذا يقال في مقدم القاضي اذ هو كالوصى كما قاله ابن رحال في
حاشيتها وقال المصطفى في باب الوصايا عن بعض الموثقين ما نصه
الذي جرى به العمل ان حكم مقدم القاضي حكم الوصى في
جميع اموره وانظر شرحنا للشامل في باب الحجر وشرحنا على التلخيص
في فصل في مسائل من احكام البيع وقوله فأحرى اذا ادعت النكاح
اى فأحرى الطارئة الغير المبتوتة اذا ادعت عدم الزواج النكاح في
الفصل الثامن في التسجيلات من تبصرة ابن فرحون اذا طرات
المرأة وادعت غيبة زوجها غيبة منقطعة وانها ضائعة فانه يحلفها
وتطلق نفسها انظر تمامه وانظر ابن سلون وانظر الفشتالي ايضا
قبل عقود الطلاق (وربع يتيم) قوله وثالثها ان كان الوصى عدلا

أو موت الزوج مثلا والله اعلم (وربع يتيم) قال الجوهري الربع الدار والمراد هنا جميع لأصول قال
ابن سلون ولأصول قسبان ربايع وهي الدور والحوانيت ولافران ونحوها وعقار وهي القدادين والجنات
والكرم ونحوها اه (لا يباع) اى لا يبيع الوصى ولا الحاكم إلا لواحد من لأسباب الآتى ذكرها وأما
الأب فيبيع لها ولغيرها كما مر عن المختصر وقيل الوصى كالأب يجوز له ما يجوز للأب ابن يونس
الوصى العدل كالأب يجوز له ما يجوز للأب ولا يجوز للأب ان يبيع عقار ابنه إلا لوجه نظر
كالوصى ابن عرفة تأمل هذا مع نقل المصطفى انه على النظر اتفاقا قلت لا نظر لان لأول في حكم

أقدام لآب وما لا يجوز له ابتداء والثاني فيما يحمل عليه بعد مدورة منه عبد الحق للآب أن يبيع
 عمار ابنه الصغير ولا يعترض عليه وليس كالوصي الذي لا يبيع إلا لنظر أو وجه أبو عمران محمل بيع
 الوصي على غير وجه النظر حتى يثبت انظر بخلاف لآب وهذا في الرباع خاصة وأما غيره فهما جميعا
 على النظر حتى يثبت خلافه وثالثها أن كان الوصي عدلا عارفا حمل بيعه على النظر في الربع وغيره وإن كان
 جاهلا أو امرأة حملا على غيره قال ابن عات وبه العمل وقال البرزلي وبه عمل شيخنا وتبعه قضاة بلاد
 قل في شرح التحفة فيمضي فعله ما لم يكن اليتيم غنيا اهـ (٥٦) وما ذكرناه من أن الذي يبيع

للسباب المذكورة الوصي والمحاكم هو الصواب قال في
 الجواهر وولي الصبي أبوه وعند
 هدمه وصيه أو وصي وصيه فإن
 لم يكن فالحاكم ولا يتصرف إلا
 على ما يقتضيه حسن النظر ولا
 يبيع عماره إلا لحاجة أو غبطة النخ
 ونحوه لابن الحاجب والشامل
 والمختصر وبه قررة شراحه
 س وعج وغيرهما وقال طفي
 أنا يبيع للأسباب المذكورة
 الوصي وأما الحاكم فلا يبيع إلا
 للحاجة كما هو مصرح به
 في المدونة وابن رشد وابن
 مرفعة ولم يأت بكلام المدونة
 وساق كلام ابن رشد وابن
 مرفعة المتقدم ولا دليل فيه

عارفا النخ قال ابن رحال في حاشية التحفة الراجح أنه كآلآب
 في حمل تصرفه على السداد بأع ربا أو غيره وهذا ما لم يبين السبب
 ولأ وهو محمول على ذلك اتفاقا ولا يحتاج إلى اثبات السبب
 بل يكفي ذكره له وهذا على غير الراجح وأما على الراجح فهو
 كآلآب لا فرق اهـ فما قاله ابن عتاب قريب من هذا الراجح لأنه
 أن كان عدلا عارفا فهو كآلآب لا يحتاج إلى اثبات السبب وإن
 كان على خلاف ذلك فلا بد من اثباته وقد انتقد صفى على خ
 تشهير القول ببيان السبب لكن يجب أن يكون هو المعتمد في زماننا
 هذا لقلة الأدب والادلة ولا بد من اثبات غير الحاجة كما مر حيث لم يكن
 مشهورا بالعدالة وانظر شرحنا للشامل وقوله ونحوه لابن الحاجب
 النخ يعني لأنهم أطلقوا فشمّل الوصي والمحاكم ولا يدخل كآلآب لأنهم
 قدموا أنه يبيع مطلقا وقوله وفي المدونة وإذا بذل النخ قد يقال
 كلامها لا دليل فيه لاحتمال أن يكون البائع هو كآلآب أو الوصي لا
 المحاكم نعم ظاهرها لا إطلاق ولكن تقدم قريبا أن مقدم القاضي
 كالوصي على المعمول به وهو ظاهرها فهو ما يريد الرد المذكور وقال

وفي المدونة وإذا بذل المالك أضعاف القيمة بيعت له دار اليتيم سخنون ابن
 أن كان طيب الكسب اهـ وكيف لا تباع إذا خشي عليها السقوط أو الغصب أو كانت بين الذمينين
 أو جيران السوء كما تباع للحاجة المذكورة في قوله (سوى الحاجة) كنفقته وكسوته (أو لما
 يخشى من الهدم) أي السقوط (أو) من (جلا) بالمد قصرة ضرورة أي لما يخشى من الجلاء أي
 انتقال العمارة جلا القوم أي خرجوا من ديارهم (ولا مال للإصلاح) راجع لقوله لما يخشى من الهدم
 (أو كان) البيع (راجعا) على الهدم والإصلاح كان تصلح بما يشتري به غيرها

ابن رجال ايضا في حاشية التختة وقد اضطرب كلام الناس قديما
وحديثا هل المقدم كالوصى او يفترقان ولاولى التمسك بظاهرها
وانه لا فرق بينهما والمقدم نائب عن القاضى واذا قلنا ان كلا من
الوصى والمقدم يبيع لهذه الوجوه فلا بد للوصى من اثباتها على
القول ببيان السبب إلا الحاجة للاتفاق كما مر واما المقدم والقاضى
فلا بد من اثبات غير الحاجة اتفاقا واما الحاضن فلا يمضى بيعه
إلا في اليسير على المشهور وقيل انه كالوصى وبه افتى ابو الحسن
الصغير ونقله عن شيخه ابي راشد وقال ابن جلال الصواب الآن
العمل بتول من انزل الحاضن الكافل منزلة الوصى انظر شرح الشامل
ثم اذا قلنا انه كالوصى فيجوز على حكمه واما اذا قلنا بالمشهور من
انه لا يمضى بيعه إلا في اليسير فقال في الشامل ونحوه في ضيق
ان قام الحضور بعد رشدة على من اشترى من حاضنه فان
المشتري يكلف اثبات كفالة بائعه وحاجة المكفول والسداد في
الثمن وان الكافل انفق الثمن في مصالح الحضور وان اول ما يباع
عليه اه وانظر قوله وان الكافل انفق الثمن النخ فانه شرط عسير قال
ابو العباس المولى ومن خطه نقلت لم يذكر هذا الشرط صاحب
الوثائق المجموعة ولا ابو الحسن ولا ابن هلال ولا ابو اسحاق
ابراهيم بن اسحاق وذلك يدل على ضعفه وان نقله صاحب
التبصرة في الفصل السادس اه وصدق رحمه الله في كونه ضعيفا
اذ لا وجه لاشتراطه اذ غاية انه حيث جاز يبيعه في اليسير فهو
كالمقدم ولا يشترط في بيع المقدم إلا ما مر من ثبوت يتمه واهماله
النخ ومن كونه للحاجة او الغبطة على ما مر ولذا لم يذكر الشرط
المذكور صاحب المعيار ولا صاحب المختصر ولا غيرها ممن يعتمد
وانما ذكروا ما عداه تنبيها ذكر في معاوضات المعيار ان ابا الحسن
ستل عن رجل باع ارضا نصفها له ونصفها لابن اخيه الصغير وذكر

او اكثر (كدين) على المحجور
سأبت (وذى شرك مريد)
لبيع يملك الصفقة على المحجور
(او انجلي) الربع (بتوظيف)
عليه (او) كان (جزءا او)
كان (سوء مجاور) كشریب
واص وفاسق (كذى ذمة) اى
كون دار سكناه بين ذميين فان
كانت للغلة لم تباع (او قل نفع)
في ذلك لاصل (فابدا له
ضدها) راجع لما عدى الحاجة
والدين فيبدل بكامل وذى نفع
وعسارة وحسن جوار وبسلا
توظيف (و) يباع ايضا لاجل
(الخوف من غاصب ولا غتباط)
في الثمن كما مر من المدونة

(وفي التجهيز قولان حصلا) نقل ابن عرفة ان للوصي تجهيز اليتيم من مالها واختلاف ان كان اصلا وجهازها فقال بعضهم يباع ان كان ترك الجهاز معرفة عليها وبه العمل شائعا والدار المشتركة اذا سكنها بعض الشركاء وطلب غيره اخلاءها لبيع اخليت قاله ابن عات وقال ابن القطان تكري بشرط البيع والصواب ان ثبت ان تسويتها خالية افضل منه مسكونة ووافي للثمن اخليت والا قيل لهم فتقاوموها فان ابوا اشهرت للكراء بشرط البيع ولهذا اشار بقوله (٥٨) (وتخلي لتسويق ديار فسط)

قال ابن عبد السلام اخبرني بعض قضاة بلدنا انه لا يحكم بالاخلاء في الحوانيت وشبهها (و) قيل تخلي الديار (الا من ائفال المخازن) يكون فيها الفصح والزيت ونحو ذلك مما في نقله كلفت فانه (سهلا) الامر به ولا يلزم اخراجه وهذا القول انما حكا في التبصرة وضيق في العقلة اذا سال المعقول عليه ان يترك فيها ما يثقل اخراجه عليه اجابته الحاكم وبهذا جرى عمل سحنون فان كان الناظم قاس لاخلاء للبيع على لاخلاء للعقلة فقد يفرق بان يد المعقول عليه اقوى اذ لا تزال الدار جميعها على ملكه الى ان يقضى عليه (وتكري على بيع) عطف على

لشهوده حين انكروا عليه فعله انه يعاوضه في ذلك بموضع آخر وعلم المشتري بذلك ثم قام ابن لاخ على المشتري فاجاب بان المشتري يرجع على البائع بالثمن وذلك شبهة تسوغ له الغلة كما قاله فيمن اشترى سلعة تعرف لزيد ممن ادعى انه وكيله على بيعها واما على من يرى ان لاخ والعم يقوم مقام الوصي فلا اشكال اه وكررة في المعيار ثلاث مرات (وتكري على بيع) الوار بمعنى او التي لتوزيع الخلاف وهذا على ما قاله في التوطئة واما على ما شرح به هنا من كونه كالمستثنى اى تخلي الا ان يوجد النخ فليست بمعنى او (وصوب اخلاء) المصوب هو ابن القطان كما مر وهذا القول هو الذي يجب اعتماده ويحمل على التفسير الاول وحاصله ان الدار المشتركة اذا اراد بعضهم اخلاءها للتسويق وقيل بعضهم تسويق مسكونة ولم يقل الثمن باخلاؤها فيقال لهم ان اتفقتم الآن على المقايضة في الكراء الى ان ينعقد البيع فتقاوموها ثم يسكنها من وقفت عليه وان ايتم اخليت ثم اشيدت للكراء ثم تشاد للبيع فاذا بلغ كراؤها ثمنا كان لمن قال تسويق مسكونة ان يضم حصص اصحابه الا ان يزيد عليه من يشاركه فالزائد احق قاله المتطلى والحكم في الكراء كالباع فاذا امكن قسمها قسمت بينهما والا تكارياها

تخلي في قوة الاستثناء منه و اشار به لقول ابن عات الذي افتي به اى شيوخنا انها تخلي للتسويق خالية الا ان يوجد من يكرها من غير الشركاء على شرط التسويق فتكري منه اذا امن منه الميل الى بعض الشركاء كما قال الناظم (لغير ولم يمل وصوب اخلاء به) اى بذلك لاخلاء (ثمن علا) اى كثر وزاد فتخلي (والا) يعلو الثمن بالاخلاء (تقاوم) ها اى تزايدوا في كرائها ويسكنها من وقفت عليه (ثم ان لا) اى ابوا المقايضة لانه لا يجبر عليها احد كما قلناه

الباجي (للاكثر اشيدت على
 بيع ومن زاد فاقبلا) اي اشهرت
 ونودي عليها للآراء بشرط البيع
 فاذا وقفت فليس لاحد الشركاء
 ان يخذها إلا اذا زاد (وان
 يبد من ذي الحق) اي من
 الذي استحق سكنها بالمقاراة
 او بزيادة (ضر) كمنعه المشتري
 او تزهدهم فيها ليخسها
 (فاخرجن) منها لتكرى
 (لغير وفي) مسالة (بيع)
 وجب (لذي حق) اي حظ
 من دار مثلا واراد البيع واجبر
 له الآخر (انقلا) ثلاثة اقوال
 فيما اذا وقفت على ثمن واراد
 احدهم اخذها بما اعطى فيها
 هل له ذلك او إلا ان يزيد
 لاول (نعم) ذلك لطالب
 البيع ولآييه (ثم) اي القول
 الثاني ان ذلك للآبي (لا
 لطالب البيع ثم) اي القول
 الثالث ان ذلك للآبي وللطالب
 اذا لم يقصد اخراج الشريك
 (لا لقاصد اخراج الشريك هذا
 اعنلا) اي بهذا القول لاخير

اي تزايد في كرائها وإلا اكرت عليهما فان قال كل انا آخذ بعد
 وقوف كرائها على ثمن تزايد قاله في المتبعية وهذا قول خ وان
 اكثريا حانوتا فاراد كل مقدم قسم ان امكن وإلا اكرى عليهما
 اي وإلا تكارياه وإلا اكرى عليهما كما مر وقوله لانه لا يجبر عليها
 من اباها النج هكذا نص عليه غير واحد ونظمه صاحب العمل فقال
 ليس يجبر على المقاومـــــ ذو حظ ما لا يقبل المقاسمـــــ
 وقال في شرحه ومفهومه ان ما يقبل القسمة لا يجبر على المقاراة
 بالاولى ومن دعى الى قسمه اجيب اه وظاهرة ولو كان يملك عليه
 الصفقة وهو كذلك حيث لم يسبقه المصفق بالبيع (وفي بيع لذي
 حق) هذه مسالة اخرى وقوله واجبر عليه النج اي لكونه يملك
 عليه الصفقة والصواب ان هذا عام فيشمل ما اذا لم يملك عليه الصفقة
 واراد احدهما البيع ووافق الآخر من غير جبر بعد امتناعه اولا
 فسوقت بعد التقاوى في كرائها او اكرائها للغير ووقفت على ثمن
 بعد التسويق المذكور واما اذا كان يملك الصفقة فتجوز لاقوال
 الثلاثة في المسالتين واما اذا لم يوافق فواضح انه لا يبيع إلا حظه
 فقط (بهذا اعنلا) اي وحيث عمل به فلغير قاصد لاجراج اخذه
 بما وقف عليه ما لم يزد الآخر عليه فيتزايدان كما يتزايدان ايضا
 اذا لم يقصد احدهما لاجراج وقال كل انا آخذ بما وقف عليه
 تنبيهان لاول علم من هذا انه اذا طلب احدهم المزايدة وطلب
 الآخر البيع قلنا لا يجبر على المزايدة من اباها فانه ينادى على
 المبيع فاذا بلغ ثمننا فيتزايدون فيه حتى يسلمها احدهم انظر شرحنا
 للتحفة في باب القسمة الثاني كثيرا ما يقع التشاح بين الشركاء
 فيطلب احدهم لاجلاء للبيع ويزعم الساكن انه لا يريد بيعها
 وانما يريد لاجرار به وانها اذا وقفت على ثمن بعد التسوق
 شهرين ونحوهما لا يبيع فاز رجع الساكن الى سكنها طلبه باخلاصها

حمل القضاة قاله عياض (ومن ملكه اثناء) اى وسط (املاك غيره ومنها) اى من تلك الاملاك (له) اى للملك (الترداد) بغرس ذوى الاملاك املاكهم واغلاقها عليها ومنعوه المرور عليهم وقعت بياجة بياسته فكتب فيها القاضى ابو الاصبع ابن سهل الى شيوخه بقرطبة سنة اربع واربعين واربعمائه فاجاب ابن عتاب لارض البراج مخالفة لما قد حظر عليه وصرف الى موضع يدخل منه فان كان لاهل البلد سنة فى الفدادين ولا حققال حملوا عليها وإلا فان كان صاحب الارض المجبولة يعلم ان مثله يجهل ذلك كغير ورث لارض او غائب جهل امرها لنم كل من جاوره اليمين على ارضه فمن حلف برئ ومن نكل كان عليه المدخل وان كان صاحب الارض ممن يعلم انه لا يخفى عليه ذلك قيل ان حقت الدعوى على احد لزمته اليمين على ارضه (٦٠) ومن نكل كان عليه المدخل او

يصرفها عليك فتستحق المدخل وان لم تحققها على احد فلا يمين لك واليه اشار بقوله (فالحكم) فى ذلك (ان جلا) اى ظهر (نزاع) الحكم مبتدا وخبرة قوله (بنفى الحق) اى كائن بانه لا حق للدعى (مع حلف الذى عليه ادعى حقا وإلا) يدعى على احد منهم بعينه (فلا) يمين له على احد منهم وهذا اذا كان ممن لا عذر له لصغره او غيبته مثلا وإلا فله الحلف على جميعهم

للبيع ايضا وهكذا فكنت احكم فى النازلة بعد ان لم اقف فيها على نص بان يعطى مريد البيع ضامنا بالبيع بما وقفت عليه فيخرج حينئذ الساكن وإلا فتسوق مسكونة بذلك الساكن (ومن ملكه) قوله ولا حققال النخ هو جمع حقل بكسر الحاء وهو الزرع اذا تشعب ورقه قبل ان يغلف ساقه تقول منه احقل الزرع قاله فى الصحاح والمراد هنا الاجناس وقوله المجبولة النخ اى المجبولة طريقا وهى المستول منها وفى اقصية البرزلى عن الحاوى ما نصه سئل بعض العلماء عن له ارض بين قوم وقد منع طريقها فاجاب طريقه عليهم كلهم يسلك فيها فان ادعى بعضهم على بعض حلف بعضهم بعضا ثم اقاموا له طريقا البرزلى هذا ان لم يقم دليل على انها على بعض مثل ان يتعين ان الطريق لا تكون إلا على احدهم

كما علمت (اقبلا) تنهيم واجاب يحيى بن يحيى بانهم يومردون ان يجملوا فانها لم طريقا الى كرمه غير مضرة به ولا بهم ثم يتراد القوم ذلك الامر بينهم حتى يكون على جميع من كان يختلف عليه واليه اشار بقوله (وقيل بالزام الجميع بحقه) قال ابن سهل بعد ان ذكر فتوى ابن عتاب ويحيى بن يحيى وغيرهما ما نصه ورايت بعد ذلك فى هذا المعنى كتب الى ابى بكر ابن وافد فيمن له ارض فغرسها كروما وحولها ارض جيرانه وقرايته غير محظور عليها فكان يختلف من حيث امكنه عشرين سنة ونحوها ثم غرس جيرانه وقرايته ارضهم من كل ناحية واغلاقوا عليها فمنعوه الاختلاف الى كرمه من كل ناحية فاجاب ليس لهم ان يغلقوا ما يقطعون باغلاقهم السلوك الى كرمه ان شاء اليه ثم نقل عن سمعون فى المجموعة نحو ما لابن عتاب

وحاصل المسألة على ما يفهم منه أن الأرض التي غرست واغلق عليها أن كانت في الأصل كروما وطال تبويرها بحيث يخفى عليه الممر بان كان صغيرا أو غائبا حين ورث حلفوا له ومن نكل فعليه الممر وإن لم يطل الزمان والرجل حاضر بحيث لا يخفى عليه ممره فإن ادعى على أحد بعينه حلف له أو رد عليه اليمين فيستحق (٦١) ممره وإلا فلا يمين له على واحد منهم وإن كانت

الأرض المغترسة في الأصل فدادين اجبروا على أن يجعلوا له طريقا إلى أرضه من غير مضرة بهم ولا به ثم يترادون بينهم حتى يكون على جميع من كان يختلف عليه أنه فقد ظهر لك أن القول لأول في كلام المص موضوعه في الكروم التي بورت والثاني موضوعه في الفدادين والأرضين وظاهر النظم أن موضوعهما واحد وأنه لا فرق بين المسالتين وليس كذلك وكان الفرق هو أن الجنات من شأنها أن يكون لكل واحد منها طريق ومدخل بخلاف الفدادين تنبيه فان نكلوا كلهم أو حلفوا كلهم فسال ابن سهل ابن شهاب عن ذلك فلم يجبه والحكم والله أعلم أن يجبروا كلهم على الممر غير ضرر كما مسألة من شهد عليه أنه

فإنها تكون عليه (وطوع بغرم في قراض) انظر التزامات ح فلت والراجع من القولين عدم اللزوم لأنه هدية مديان كما في نخ في باب القراض قال م علم من انقل أن الخلاف لا يختص بالقراض كما هو ظاهر النظم بل هو عام في كل ما لا يضمن كالوديعة ولاجارة ونحوهما إذا وقع الضمان فيها تبرعا بعد العقد انظر تمامه وقوله أو كراء النخ يعني حيث كان الشيء المكترى مما يغاب عليه وشرط بعد العقد أن لا ضمان أو كان مما لا يغاب عليه وشرط بعد العقد ضمانه لأن الكراء لا يجري على قول نخ في العارية وضمن المغيب عليه إلا بينة وهل وإن شرط نفيه تردد لأن الكراء لا ضمان فيه مطلقا حيث لا تطوع كان مما يغاب عليه أم لا كما في شرح نخ بخلاف العارية ففيها التفصيل المذكور في الشرط في العقد لا في الشرط بعده الذي الكلام فيه والذي يفهم من تصدير النظم بقوله (نعم) النخ أن الراجع هو الأول وهو الذي يفهم من النقل لأنه معروف التزمه وقول تد في العارية ولاجارة المشهور عدم الضمان النخ قال في إيضاح المسالك نص الفقهاء على أن التزام ما يخالف العقود شرعا من ضمان أو عدمه ساقط على المشهور كالوديعة على الضمان ولا كراء كذلك وقال في الشامل ولو شرط نفى الضمان في المغيب عليه من العارية لم يفده على الأصح أنه لكن هذا كله فيما إذا اشترط ذلك في العقد وكلامنا في التطوع

قتل ودخل في جماعة ونظائرها والله أعلم ثم قال (وطوع بغرم في قراض نعم ولا) يعني أن من أخذ مالا ليعمل فيه قراضا أو بضاعة باجر أو بغير اجر أو وديعة أو كراء ثم تطوع بعد ذلك بالشهادة على نفسه أنه أن حصل فيه خسر أو تلف فإنه يغرمه ففي لزوم ذلك قولان أحدهما نعم يغرمه لأنه معروف التزمه وصححه ابن ماث في عامل أخذ مال سفيه

قراضا وتطوع بعد بضمانه والثاني لا يازمه لانه شرط منافي لمقتضى العقد فبقى الامر على ما كان عليه من صحة العقد وعدم الضمان فان شرط ذلك في صلب العقد فصرحوا بان القراض فاسد ويرجع فيه لقراض المثل ولا ضمان وفي العارية ولا جارة المشهور عدم الضمان وتلزم اجرة المثل فيها ثم شبه في القولين المستفادين من قوله نعم ولا فقل (كجمع الدعاوى) الموجب كل منها يمينان يمين واحدة يحلفها المطلوب او طالب استحق بشاهد ووجب يمين الاستحقاق فيحلف ان ما شهد به الشاهد لحق وانه ما باع ولا وهب ولا خرج عن (٦٢) ملكه بوجه وقبل لا بد من

يمينين (سوى التي ترد) فلا تجمع مع غيرها قال ابن سهل الذي جرى به العمل جمع الدعاوى في يمين واحدة إلا يمين الرد فلا تجمع مع غيرها على ما ذهب اليه ابن عتاب اه قال في المفيد مثل ان تكون اليمين قد وجبت على المدعى عليه فلا يجمعها المدعى عليه في يمين واحدة (ومن يحلف بلا من له العلى) اى بغير الله تعالى كطلاق ووجبت ايضا يمين على المدعى فردها على المدعى عليه فلا الخ (اعاد بقرب) فان طال اكتفى باليمين الاول لانه لما طلب تغليظا عليه فان كان عالما بانها

بعده اى بعد العقد في غير القراض وبعد ان شرع في العمل فيه اذ التطوع قبله لا يسمى طوعا لعدم لزوم عقدة قبل الشرع (ومن يحلف بلا من له العلى) قد ذكرنا وغيره ان اليمين قد تغاظ بالطلاق حيث كان لا يرجع على الباطل إلا بذلك واذا امتنع من الحلف به عد ناكلا وحينئذ يقال ما الفرق بين ما هنا وبين ما ذكرناه قلنا لعل الفرق هو ان ما ذكرناه حيث كان ذلك بحكم لكون الحالف لا ينزجر إلا به فاجزاه ذلك في القرب والبعد بخلاف ما ذكره الناظم فانه فيما اذا كان الحالف ممن ينزجر باليمين بالله ولم تكن بحكم على ان ابن رحال قال في حاشية التحفة ما لابن سهل انما هو من باب اسقاط لانسان حقه ان كان عالما فلا اشكال وإلا فهو مفترط في السؤال اه وقول في التنبيه الاول والاصابة الخ يعنى تستحق جميع الصداق باقامتها معه سنة وقوله في الثانى يلزم فيها جميع الايمان لا في البر ولا في الخنث الخ اى لا في صيغة البر ولا في صيغة الخنث وهذا لا يخالف فيه الوانوغى ولكن يقول دلالة اللازمة بالتضمن على

لا تنقطع بها الحقوق فواضح وان كان جاهلا لم يعذر بالجهل بخلافه كفارة مع الفور فيمكن تلافيه تنبيهان الاول لم يبينوا قدر الطول والظاهر انه ما يدل على الرضى لا سنة كما في الشفعة والقسمة والحضانة والاصابة وغيرها الثانى لا فرق هنا بين الحلف بالطلاق او بالايمان اللازمة وتفرقة الوانوغى بينهما فيها نظر وسقوط الحق مع الطول في الايمان اللازمة كسقوطه في الطلاق لان كلا منهما ليس باليمين الشرعية التى تنقطع بها الحقوق وتحصل الارهاب وهى بالله الذى لا اله الا هو فان اقتصر على الصفة او الموصوف لم تجده حتى يجمع بينهما واما التفرقة بين الحلف

بالطلاق وبالإلزام بانه في الطلاق قصدت يمين مفردة وهنا انما دل عليها بالتضمن وهو معتبر في الحنث لا في البر ففيها نظر من وجهين احدهما ان الإلزام يلزم فيها جميع لايمان على القول به لا في البر ولا في الحنث (٦٣) الثاني ان المخالف ان كانت صيغته بالايمن ان الإلزام

ما لك علي حق فاليمين

داخلة بالتضمن ولا تكفي

لانها خلاف اليمن الشرعية

وان كان صيغته لايمان تلزمني

مالك علي حق فابعد وابتعد

لانه من باب الالتزامات

لوجبات لايمان والله اعلم

(والذي يدعى على رشيد بما

قبل) بالضم بغصب او سرقة

او اتلاف مال تعديا من غير

تأمين عليه وكل ذلك قبل الرشد

وانكر المدعي عليه وقوع شيء

من ذلك فقال ابن لبابة وغيره

لا يمين على المطلوب نظرا لوقت

العداء المدعى به وانكره ابن

بسام وقال لا ادري ما هذا

فان الدعوى انما وقعت بعد

الخروج من الولاية وعليه عول

الناظم فقال (اليمين له اجعلا)

وبه افق البرقي فان اقام

المدعى يمينه على ما ذكر ضمن

كما يضمن في حال حجرة خ

لا يضمن ما افسد ان لم يؤمن

كفارة اليمين انما هو معتبر في جانب الحنث ولا يلزم من اعتبار

فيه اعتبار في جانب البرور من الحق الذي هو المقصود في مسالمتنا

وعليه فاذا كانت صيغته بالايمن اللازمة ففي ضمنها اقسام بالله

ولكنها لا تكفي مع القرب ولا مع البعد لانها خلاف اليمين

الشرعية لان البرور من الحق لا يقع إلا باكمل لايمان واتمها الا

تري انه لو اقتصر على الموصوف دون الصفة او بالعكس لم تجز

بخلاف المخالف بالطلاق فانه اتى يمين مفردة غاظ الخصم عليه

بها فبطلت بالتقرب في نظر الشرع وصححت بعد طول فلا تقاس

اللزامة على الطلاق لعدم اتحاد مدلولهما هذا معنى كلام الوانوشي

وجوابه ان يقال اذا كانت اليمين بالطلاق تكفي مع الطول لانها

من باب الاستقاط مع انها لا دلالة فيها على الشرعية بتضمن ولا

فيرة فاحرى او بالمساواة ان تكفي هذه اذ لا اقل ان يكون نقص

فيها الصفة او تكون ما تضمنته كالعدم فيساويان فقول

ولا تكفي لانها خلاف اليمين الشرعية النح لا يخفى عليك مما

مر ان الوانوشي يوافق على هذا ويقول لا تكفي في القرب ولا

في البعد فما قاله في هذا الوجه الثاني موافق للوانوشي بتمامه

وقوله وان كانت صيغته لايمان تلزمه النح هذه ليس فيها انشاء

اليمين وانما فيها التزام موجب الحنث وهو الكفارة فكانه قال

الكفارة لازمة لي ان فعلت كقولك علي المشي ان فعلت واذا كان

كذلك فليس فيها حلف بالله لا ضمنا ولا غيره فصارت بمنزلة

الطلاق من كل وجه فعدم لحوقها به ابعد وابتعد اذ لا يتوهم حينئذ

عليه (وذر حلف) توجهت عليه اليمين يحلفها (من غير احلاف خصمه) مع حضوره او بدونه

(وغير رضى) او احلفه فبادر او حلف في غير الجامع فلم يرض الطالب (لم يستفد) المخالف

(شيئا املا) من سقوط الطلب عنه وعليه ان يعيد اليمين (ان يزعم لاحلاف) اي ان طلب منه

اليمين في امر انكره فزعم انه قد كان حلف (احلاف خصمه على نفى احلاف له قد تقبلا)
منه لا يرادة على الوجه الواجب فان حلف الطالب انه لم يحلفه حلف المطلوب على نفى
الحق وان نكل حلف المطلوب انه قد كان حلف وهذا هو المشهور خ وله يمينه انه لم يحلفه اولا
وفي البرزلي عن النخعي انه سئل عن ذلك فقال لا يمين (ع ٦) على الطالب ولو ممكن الناس

من ذلك لدخل عليهم ضرر عظيم
لانهم يهابون لايمان فلا يقدر
الطالب ان يصل الى حقه الا
بعد يمينه ويقابل يمينه يمين
واختاره الشيخ ابن رحال ومضى
عليه باظم العمليات فقال
ولا يمين حيث قال احلف لي
انك ما حلفتني من قبلي
وليس بظاهر لانه اذا لم يحلفه
على نفى الحق حلفه لقد
حلف فهو متمكن من يمين
بغير يمين والله اعلم
* فصل *

عدم مساواتها للطلاق هذا ما ظهر لنا في حل كلام تـ والله اعلم
تنبيه قال ابن سهل عقب مسالة الناظم وكذا لو قال رضيت
بشهادة فلان فان انكر شهادته في الحين وقال ظننت انه لا يشهد
الا بالحق فلا تمضي شهادته عليه وان لم ينكر بل سكث سكوتنا
يدل على رضاه بشهادته مضت عليه اهـ (على نفى احلاف له
قد تقبلا) تقدم عن م عند قول ظم وذا غرض ان صح النخ ان
العمل اليوم على هذا المشهور وسال لناظم العمل لا ينهض حجة
لانهم حافظوا على حق المدعى عليه واخلوا بحق المدعى الذي
يقول انه قد حلفه قبل ذلك وقد تكون دعواه صحيحة فقد راعوا
جانب احد الخصمين دون الاخر بلا دليل ولا مرجح ولذا قال
تـ وليس بظاهر النخ

* فصل *

(شهادة معروف) اشتراط معرفة الشيء المحكوم به حيث كان
في الذمة اى معرفة قدرة وجنسه مثلا اما بقول الشاهد ابتداء
واما بالاسترسال على ما بيناه في شرح التحفة عند قولها . ومن
لطالب بحق شهدا . النخ وانظرة وانظر ايضا ما نقلناه عن الفقيه
اليازغى وغيره مما يوافق ذلك في كتاب الشهادات من النوازل التي
جمعناها وقوله (لمعروف) النخ هذه الثلاثة تشترط حتى في
الشاهد اذ لا يشهد الا على معروف لمعروف في معروف ويلزم

(شهادة) شاهد (معروف)
عند القاضى ابتداء او بعد
تعديله عنده وتعريفه (لمعروف)
اى لشهود له معروف عند
القاضى (ان جرت على
مثله) اى على شخص معروف
ضده (والشئ) الشهود به
(معروف اقبلا) عند القاضى

اما بالاداء على عينه او بالحيازة ان كان ربا او بالعقل ان كان دينيا (وللا) بان
جهل القاضى واحدا من الاربعة (فلا) يحكم قال الفشتالى في وثائقه فان كان الشهود لا يعرفونها اى
المرأة بالعين والنسب فلا بد ان يثبت عند القاضى عينها واسمها اذ لا يجوز للقاضى ان يحكم الا على
معروف معروف في معروف بشهادة معروف اما الحاجة الى معرفة المحكوم عليه فقد ياتى

من يتسمى باسم غائب وتجرى (٦٥) عليه الاحكام وهو لم يحضر ولم يقع عليه حكم وكذلك الحكم في الحكم له واما الحاجة الى

معرفة المحكوم فيه فالوقوف على عينه يكفي في ذلك اما بالشهادة عند القاضي او بالحيازة ان كان ربا واما الحاجة الى معرفة الشاهد فلاجل التعديل والتجريح لان العدالة لا تكون الا بمعرفة الشاهد اما ان يعرفه القاضي بالعدالة او بالجرحة فيكفيه ذلك واما ان يعرفه بالعين والاسم ولا يعرفه بعدالة ولا جرحة فيعدل عنده واما من لا يعرفه البتة فيعرف باسمه وعدالته وحليته على عينه اه وهو مراد الناطم بما كتبه على بيته هذا من قوله قال بعضهم لا يحكم القاضي الا على معروف لمعروف في معروف بشهادة معروف واما كون الشاهد لا يشهد الا على معروف فسيأتي في كلام الناطم وانظر هذا الذي قاله الفشتالي فانه ظاهر مع ان القضاة لا يعتبرونه في الحواضر ولا في البوادي ياتي الخصمان القاضي من كل ناحية فيحكم على المدعى عليه باقراره وباعترافه انه الشهود عليه وان لم يعرفه باسم ولا نسب فينبغي ان يتفطن لذلك ولا يتساهل

من كونه معروفا عند الشاهد ان يكون معروفا عند القاضي هذا مراد هذا الشئ وليس مراده لا بد ان يكون معروفا عند القاضي بغير واسطة الشاهد فان ذلك لا يشترط فالصواب ان الثلاثة لاخيرة شروط في الشاهد واما القاضي فهو وان كان يعرف المشهود له وعليه وبه فلا يحكم الا اذا عرفها الشاهد او شهد على الحلية والصفة والا فهو حاكم بعينه وقول ته وان لم يعرفه باسم ولا نسب النخ هذا لا يمنعه من الحكم لان العدول الكائنين للحكم هم الذين يعرفونه او يسجلون الحكم على حليته وصفته كما اشار الى ذلك اخيرا والا كان الحكم باطلا وهذا معنى قول نخ ولا على من لا يعرف الا على عينه ولا يسجل على من زعمت انها ابنة فلان ولا على منتقبة لتعيين للاداء وان قلوا اشهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها قلدوا وعليهم اخراجها ان قيل لهم عينها النخ فقوله وان قلوا اشهدتنا منتقبة النخ هو في معروفة النسب وكذا في غير معروفة لكن بعد الوقوع اى لا يشهدون عليها منتقبة وان وقع قلدوا وعليهم اخراجها النخ وهذا اولى ممن قال ان هذا خاص بمعروفة النسب لان معرفة النسب تستلزم معرفة العين اذ لا يشهد عليها بانها ابنة فلان حتى يعرف عينها فلا يتوهم عدم التقليد حتى ينص عليه نعم اذا كان يعرف عينها ونسبها ويجهل اسمها فعليهم اخراجها من اخواتها نكح ان كان لها اخوات لا من النساء وعليه فقوله وعليهم اخراجها اى من النساء المنتقبات ويفهم منه انهم اذا شهدوا عليها بدون نقاب ان عليهم اخراجها بالمساواة واما بالاحرى ان انكرت الشهادة لانها ان انكرت فلا فرق ح بين ان يقولوا اشهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها او بدون نقاب وكذلك نعرفها فالكل في غير معروفة النسب كما هو موضوع المسألة والا فمعروفة النسب تستلزم معرفة العين كما مر بل لو كانوا يعرفون عينها ونسبها ايضا فعليهم اخراجها من بين

فيه عند الخطر ومواضع التهمة فيسجل المحاكم على عينه وحليته كما في الشهادة والله اعلم ثم شبه في قواه فلا يقال

اخواتها فتحصل ان عليهم اخراجها على كل حال لكن في النقاب
 وبدونه انما هو ان لم يتعرضوا لحليتها وصفتها وإلا فالمدار على الحلية
 والصفة وليس عليهم الاخراج وكذا ان عرف لهم بها معرف
 تنبيههم. الاول قال في مختصر المتطية وتجوز الشهادة على معرفة
 الصوت بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ان بلالا ينادى بليل فكلوا
 واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم وايضا فقد اخذ الناس السنة عن
 ازواج النبي صلى الله عليه وسلم من وراء حجاب ومعناه والله اعلم
 انه يجوز للشاهد ان يقطع بمعرفة العين اعتمادا على معرفة الصوت
 كما هو ظاهر كما انه في السماع الذي يفيد العلم ياتي فيه بالشهادة
 على الجزم والقطع وان كان مستندها السماع فان صرح بالسماع
 سقطت إلا بشروطه وليس المراد ان الشاهد يصرح في الوثيقة
 بانه لا يعرف عينها بل صوتها فقط اذ لا يتأتى له الاداء إلا على
 عينها بصوتها وقد تخفيه كما لا يخفى إلا ان يتكرر منها بحيث
 لا يمكنها استعمال غيره ونزلت في شاهد على امرأة قال في الوثيقة
 يعرف صوتها فقط فحكمت بسقوط شهادته وما قيل في المرأة في
 هذا كله يقال للرجل الثاني قال البرزلي في الانكحة ولو كانت
 الشهادة عليها بالتعريف كما هو واقع في كثير من انكحة زماننا
 فالامر مشكل اذ لا يوثق بالمعرف ولو وثق به اكانت بمنزلة من
 شهد عليه بحق فانكر ان يكون هو الشهود عليه فان الاصل انه
 هو اذا كان موافقا لما في الوثيقة حتى يثبت ان ثم غيره على صفته
 ونسبه فيكون الاثبات ح على الطالب في تعيينه دون غيره اه
 وقوله على صفته الخ يعني فيما اذا كانت الشهادة على الحلية
 والصفة وإلا فلا فالشهادة بالتعريف ليس فيها ذلك فانما عليه
 ان يثبت ان هناك من هو على نسبه قال واحفظ في نوازل ابن
 الحاج ان يلزم الحق جميع من كان على تلك الصفة اتحد او تعدد اه

(كالجرح فيه) اى كما لا يحكم القاضى اذا جهل الشاهد مثلاً حتى يعدل عنده لا يحكم اذا علم جرحه ولو زكاة عدلان مقبولان لانه يستند الى علمه في التعديل والتجريح ويحتمل ان المراد لا يقبل الجرح في الشاهد المعروف بالعدالة اذا اجمل حتى يفسر لفاظ كثير منهم في ذلك كالذى فسر بقوله لا يرجح الميزان والذي قل انه يبول قائماً وأشار بقوله (وكثرن بغير عدول واجتهد وتاملاً) لما في النواذر والاستغناء من انه اذا كان في بلد لا عدول فيه فانه يكتفى بالامثل فالامثل ويستكثر بحسب خطر الحقوق إلا ان كلام الناظم شامل لبلد لا عدول فيه وبلد فيه عدول لكن يتفق في بعض المسائل والنوازل وقوعها دون حضور عدول وانما حضرها عامة الناس فيستكثر منهم وفيه اشارة الى ما جرى به العمل من شهادة اللقيف واعلم ان شهادة اللقيف على وجهين احدهما ان يشهد بالامر عدد يحصل خبرهم العلم لاستحالة تواطئهم على الكذب عادة وهذه موجودة في كلام المتقدمين كشهادة اهل قرية كبيرة بروية الهلال رجالاً ونساء وعبيدا فيلزم الصوم وهذا من باب التواتر والاستفاضة ولا يقدح فيهم باسفاة لانه مدخول على عدم عدالتهم بخلاف تهمتهم بالكذب فلا بد من (٦٧) السلامة منهما الوجه الثانى من اللقيف من لا يحصل

بخبرهم العلم وهو الذي
وقل بعد ذلك باوراق لا يشهد على المرأة عند مالك إلا سن يعرفها
جرى به عمل المتأخرين
واما التعريف فهو عندهم ضعيف النخ (كالجرح فيه) اى معلوم الجرحه
قبيل لالف فاصطاحوا
عندك اى كما لا تحكم بشهادة غير المعروف كذلك لا تحكم بشهادة
عليه لتعذر وجرد العدول في
البحر بكسر الراء اذا اجمل فيه ولم يفسر (وكثرن بغير عدول)
كل وقت وفي كل نازلة

فيضيع كثير من الحقوق ولا
مستند له هكذا قال ابو عمران في مجلسه الفقهي الحفيل ومن حضره ابو العباس المقرئ وابو سالم
الجلالى وابو محمد بن عاشر وغيرهم حين جرى ذكرهم اشهادة اللقيف قال واقتصارهم على اثني عشر رجلاً
لا اصل له يعنى لا نص في عينه وانما عمل الناس به اخذاً من التواتر وقياساً على غيره اجيز
للضرورة قال الجلالى ولقد ادركنا الكبار من اشياخنا منعوا قبول شهادة اللقيف في المعاملات فضلاً
عن الانكحة حتى اشتكى الناس ضياع الاموال والحقوق فانتقلوا الى جوازها فيما يتفق حدوثه
دون ان يحضر عدول فيضطر الى اللقيف اداء كما يضطر الى شهادتهم تحملاً في بلد لا عدول فيه
لتلا تهر دماء وتضيع حقوق كشهادة الصبيان وكترجمة الكافر والعبد والمسخوط وصورة العمل
الجاري فيه ان المشهود له ياتي باثني عشر رجلاً كيفما اتفق له من افتراق او اجتماع الى عدل
منتصب للشهادة ثم يختلف العمل في ذلك فتارة يكون بجميع من قدم للشهادة وتارة يقتصره القاضى
على واحد بعينه او اكثر

وهو الاولى لان السماع من اللقيف موكول الى اهل التبريز في العدالة العارفين بما تصح به شهادة اللقيف فيودون شهادتهم عنده فيكتب رسم الاستعاء على حسب شهادتهم ويضع اسماءهم عقب تاريخه ثم يكتب تحته رسما آخر فيه تسجيل القاضي اي الشهادة بثبوت الرسم وصحته عنده ويترك موضع اسم القاضي ايض ثم يطالع القاضي بذلك فيكتب بخطه تحت اسماء الشهود شهدوا لدى من قدم لذلك بموجبه فثبت ويضع علامته موضع البياض ثم يضع عدلان علامتهما عقب هذا الرسم الثاني شهادة على القاضي بمضمونه وانما يفعل القاضي ما ذكر في رسمى اللقيف والتسجيل اذا طولع به داخل ستة اشهر من تاريخ كتابته واما (٦٨) ان تاخر عن ستة اشهر

فانه يلغيه ولا يكتب عليه

قول ته وهو الاولى بل هو الواجب لان غير العارف كثيرا ما يزيد على الفاظ اللقيف او ينقص عنها ظنا منه ان المتصور من الشهادة قد حصل بما كتبه وقوله وقال ابو الحسن حاصل كلام ابي الحسن انه اذا قصر سماع اللقيف واداءه على عدل عارف بما تصح به الشهادة جاز له ان يقول شهدوا وادوا لدى من قدم لذلك والا فلا يجوز له زيادة وادوا بل لا يقول حينئذ وادوا حتى يودوا عنده وقوله واحتيج الى الاستفسار الخ يقتضي بظاهرة ان اللقيف يودى اولا عند القاضي ثم يستفسر عنده ايضا ثانيا وسياتي عن ابي الحسن انه لا يكتفى منه بقوله نعم بعد قوله هذه شهادتك بل لابد ان يساله عن فصولها الخ وهذا من الاضرار بهم وكثير منهم يمتنع فيودى لسقوط الحق والذي ينبغي هو ان يجمع بين الاداء والاستفسار دفعة واحدة وهو الذي كنت افعله فكنت احضر عدلين واستفسر اللقيف واحدا بعد واحد واكتب على كل واحد ادى لدى ويكتب الاستفسار واخطب عليه

ولا يحكم به وقد علمت ان اللقيف لا يكتبون ولا يضعون اسماءهم بانفسهم لتصورهم عن ذلك وانما يكتب المتأقنى منهم ثم يطالع به القاضي فيودون عنده ما قيد عنهم فيكتب بخطه على كل واحد منهم ثبت ادى لدى او شهد او صورة الشئ مختصرة منها فان زاد على ما في الرسم او نقص كتب وادى بكذا وكذا قال ابو الحسن والاداء المعتبر انما يكون عند القاضي يعنى او عند من يختاره ويعينه لذلك لباهته ودينه ولا

وقوله

يجوز للقاضي ان يكتفى بما قيده المتأقنى ويكتب عقبه

شهدوا وادوا لدى من قدم لذلك مع انه انما قدم للشهادة في الجملة لا لما ذكره من الاداء فان ذلك من التساهل في الدين والاستخفاف بحقوق المسلمين الذي لا يسوغ في الشرع فاذا تمت الشهادة على ما ذكرنا من الاداء واحتيج للاستفسار ويسمى ايضا الاستفصال فعل وهل هو من حق القاضي وهو ما قاله ابو الفضل العقباني وابو الحسن وابو سعيد بن لب او من حق الخصم وهو مقتضى ما جرى به العمل بفاس فانهم لا يستفسرون الا اذا طلبه الخصم او من حقهما معا وهو الظاهر وقد ينفرد به احدهما كالتقاضي يظهر له اجمال او يطرا له شك وفي جواب لابي الحسن لا يكتفى القاضي

وقوله وانكره ابو الحسن اى انكر ابو الحسن الاستفسار من غير حضور
القاضى قتلا ليس لاستفهام عند المبرزين بجائز ولا يجوز للقاضى
ان يبيحه البتة لانه انما هو نقل شهادة انظر م وانظر افضية المعيار
فى كيفية الاستفسار وقد ذكرناه ايضا فى شرحنا للتحفة وانظر افضية
الزياتى وتبصرة ابن فرحون بعد نحو ورقتين من فصل لافضية
والشهادات وانظر شهادات المعيار ايضا فانه ذكر انه لا يلزمهم ان
يضبوا المدة فى الاستفسار وقوله عن الونشريسى وجرى عمل بعض
القضاة الخ هذا هو الذى عليه العمل الى الآن ونقل سيدى العربى
الفاسى فى التقييد الذى له فى الليف جوابا للفتية النالى وفيه ان
الرسم اذا جاوز ستة اشهر من يوم الاداء فلا تعطى منه النسخة
ويحكم به كذلك من غير استفسار لشهودة وبهذا جرى العمل من
قضاة فاس ولم يكن عندهم غير هذا وقوله لا تعطى منه النسخة
اى لاجل الاستفسار واما للتجريح بكثرة الكذب ونحوه فتعطى وهذا
معنى قول ناظم العمل المطلق
واستحسنوا ان مرتصف عام من الاداء ترك الاستفسار
وقال ناظم عمل فاس
وسنة الاشهر حد استفسار فى البيئات قاله فى المعيار
وقوله والحق خلاف هذا كله يعنى ان ما به العمل خلاف لاصول
والقواعد اى وذلك لا يبطل العمل لانه استحسن فقط والاستحسان
مقدم على النياس عندهم لانه تسعة اعشار العلم وعن سيدى
علي بن هارون ان تحديد الاستفسار بستة اشهر انما هو اذا عام
المشهود عليه بشهادة الليف والا يكن منه وان طيل والقول قوله
فى عدم العلم به وهذا هو الذى ينبغى اعتماده وبه تتفى حيلة تاخير
القيام بها فرارا من الاستفسار ثم اذا استفسر الليف وزاد فى شهادته
او نقص بطلت وليس من الزيادة تفسير المبهم وبيان الجمل كما فى

من العوام فى شهادتهم بما يكتفى
به من تمام الطلبه بان يقول
له هذه شهادتك فيقول الطالب
نعم لان من لا يقرأ لا يعرف ما
فى الرسم الذى قيدت فيه
شهادته وقال القاضى المكناسى
العمل الآن باعادة الشهود
شهادتهم عند القاضى بمحضر
عدلين يسمعان منهم كان المشهود
عليه حين الاداء حاضرا او لا
وهو المعبر عنه بالاستفسار
وانكره ابو الحسن دون القاضى
قال الونشريسى وجرى عمل
بعض القضاة فى هذا الوقت
باستحسان ترك الاستفسار بعد
مضى ستة اشهر من ادائها
معللا بانها مظنة النسيان
وبعضهم يقول باعتبار ستة اشهر
ان ادائها اثر تحملها فان طال
ما بدن تحملها وادائها ثم
زعم نسيانها بعد ستة اشهر من
ادائها لم يقبل قال والحق خلاف
هذا كله اه وصدق رحمه الله
فى ان الحق خلاف هذا كله

وكيف ينسأه لسته اشهر من ادائها وهو انما يودها دائما (٧٠) من حفظه وقد يودها لسنين

من تحملها حتى صار البهية من

ارباب الخصومات يقومون البينة
ثم لا يقومون إلا بعد ستة اشهر
ثم يحتجون بان الاستسثار لا
يكون بعد ستة اشهر فيجب
طردهم ورد هذه الحيلة عليهم
كما سيأتي فيجلى الذى لاغنى
يسبغ توصلا تتبسيها ان الاول
ذكر الش ان شهادة اللفي
لا يحكم بها إلا في الاموال فهي
بمنزلة الشاهد واليمين اه والعمل
الآن بها في الاموال وغيرها لكن
يجب الاحتياط فلا يقبل كل احد
وان كان غير منظور فهم الى العدالة
فلا بد من توسم السلامة مما يمنع
الركون الى الشهادة كحمية او
عصية تقتضيها الحال وقد صرحوا
بمنع قبول شهادة الزفانة
والزمانة ومن يجرى مجراهم كمن
يتعاطى الحشيشة ونحوها وقد
ذكر لي بعض انه احتاج الى
بينه فاقامها بمثل هواء بستة
اواق في ساعة واحدة الشانى
اذا تعارض لفيان نظر بينهما بما
هو معروف في تعارض البيتين
فينزل توسم الخير منزلة زيادة
العدالة ولا تعتبر الكثرة إلا ان

المعيار في نوازل الهبات واذا غلط في نص شهادته عند القاضي
فليعرض عنه ويامر الكاتب ان لا يكتب ويقول للغايط ثبت فاذا
ثبت على شهادته امر بكتبتها قال ابن فرحون في تبصرته في الفصل
السادس وهو يدل على انه اذا سكنت عن فصل من فصول الوثيقة
سئل عنه فاذا اتى به مجعلا سئل ايضا اذ الساكت عن فصل لا
يحكم عليه بشهادته به ولا بعدمها اذ الساكت لا حكم له وكذا من
فسر كلامه بمجمل فانه لا يحكم عليه بشئ حتى يقول لا اعرفه
إلا على ذلك الوجه ولا اعرفه على التفصيل وفي الفصل المذكور
منه ايضا يجوز استيناف الشهادة عند حاكم اذا لم يقبلها الاول
وقال في الفائق جى العمل باستفسار شهود الاسترعاء عند المبرزين
عن شهادتهم بعد ادائها عند القاضي وقبوله اياهم اه قال سيدى
العربى القاسى وهذا شامل للعدول واللفيف اه وعليه فليس بالاستفسار
خاصا باللفيف بل مثله شهود الاسترعاء اذا كان فيه اجمال او
ظن به التليف وقول ته وكيف ينسأها الخ النسيان يقع لا محالة
فكيف يستغرب امرة (شهادة اعتناق) قوله لاولى ان يقولوا لا
نعلمه إلا حرا الخ وانما احتيج للاستفسار لانه لا يدري هل قصد
بالعلم اليقين او غلبة الظن اى لا نظنه إلا حرا ولهذا علله بقوله
لعدم القطع فوجه الاجمال فيه هو كون الشهادة على العلم لا على
البت وليس هذا من المواضع التى تجوز فيها الشهادة بالظن المشار
لها بقول التحفة وغالب الظن الخ وقوله وهو الصواب اى لانه
لا يلزم من كونه يتصرف تصرف الاحرار ان يكون حرا وانظر
التبصرة الفرحونية فانه نص فيها على ان شهود الاسترعاء يستفسرون
وطال في ذلك وطاعة كان في الشهادة اجمال ام لا لكن مع عدم
الاجمال انما هو اذا ظن به انه جرى على المسطرة او كانت في
الحدود وتقدم قريبا عن الفائق ان به العمل واما الحدود والزنى

فانه

تبلغ التواتر وتصل الى درجة اليقين والله اعلم (شهادة اعتناق) كتب الناظم

بطرة نسخه انه عقد في هذين البيتين كلام الغرناطي وصدق رحمه الله فان ما في الغرناطي هو ما فيهما من غير نقص ولا تصحيف ونصه من نسخة اذلية في غاية الجودة ولا تقبل شهادة مجملته في ملك او عتق او تجريح او تعديل او ترشيد او تسفيه او تولي او ذكر اخ في وثيقة الوراثة إلا من اهل العلم واما من غيرهم فلا تقبل إلا مفسرة اه وما ذكر الغرناطي بعد هذا إلا الشهادة بالحاق الحمل بابيه الميت قبله هل لا بد من ذكر المدة بين الوضع وموت الاب ام لا قولان والاول الصواب اه واعلم ان صور الشهادة بالعتق اى الحرية ثلاث الاولى ان يقولوا لا نعلمه إلا حرا او (٧١) وهو حرى علينا فهذه لا تكفى لعدم القطع قاله ابن

عتاب ولم يخالفه احد الاثنية

ان يقولوا نشهد بانه يتصرف تصرف لا حرار قبلها ابن عات ولم يقبلها ابن القطان ولا ابن مالك وهو الصواب اذ كثير من العبيد يتصرفون مثل ذلك الاثنية ان يقولوا نشهد بانه قال له انت حر ثم غابا او ماتا فان كانا من اهل العلم لا يخفى عليهم ان ذلك اعتاق وانشاء حرية لا لسدح او ذم قبلت شهادتهم وإلا فلا (ورشد) اى قالوا نشهد انه رشيد فتكفى من اهل العلم دون غيرهم حتى يقولوا حافظ لحاله غير مبذول

فانه يستفسر ولولم يكن في الشهادة اجمال ولا ابهام طلبا لدرءها كما قال خ وندب سوالهم كالسرقة ما هي وكيف اخذت الخ (ورشد وضده) قوله ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين بالخ هذا وان صح عن ابن رشد كما قال وسلم من النقص والتحريف فهو مقابل لما درج عليه الناظم كما تقدم عن وثائق الغرناطي ومقابل لما لابن رشد ايضا في المقدمات حيث قال فيها الشاهد المعروف غير العالم بها تصح به الشهادة يسأل عن كيفية علمه بما شهد اذا ابهم فذلك اه فشمّل كلامه المسائل التي في الناظم والتي زيدت عليها وايضا فان ما في المقدمات هو الذى لا بن فرحون في فصل مراتب الشهود قائلا ان غير العالم بما تصح به الشهادة لا بد من سواله عن مستند علمه على ما به الفتوى ومثله في المعين والمثبّطة في كتاب الماذون ونحوه لابن سلون في بيع الوكيل في باب الوكالة ونقل ابن رحال في ارتفاعه نحوه عن كثير فهذا كله يويد ما للناظم ويدل على انه

ار يحسن التسمية على الخلاف في ذلك ومثله هو سفيه المشار اليه بقوله (وضده) ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين بوجه الشهادة وإلا لم تقبل اصلا قل في شرح المنهاج واما الولاية ويعنى بها التقديم على من ظهر منه سفر فاشار الى قول ابن رشد يستفسر الشهود من اين علموا السفه اذا كانوا عالمين بوجه الشهادة وان كانوا من اهل البله والغفلة فلا يقبلون قاله في احكام ابن مزين اه فنص على انها لا تقبل من ذرى العلم إلا مفسرة واخرى غيرهم والمغفل او الابله لا شهادة له ثم قال بعد هذا وقد مضى ان الشهادة في الرشد والسفه لا تقبل مجملته ولا بد ان تكون مفسرة اه وهو غير ما هنا وانما عول هنا على كلام الغرناطي كما مر عنه

عين الحق والصواب وايضا فان الاستفسار لدرء الحدود مستحب فكيف يبرى التسفيه والترشيد فلا اقل ان يحمل كلام ابن رشد الذى فى ته على فرض صحته على الاستحساب وعلى غير العالم كما ياتى فلا يخالف ما درج عليه الغرناطى الذى تبعه النظم وحينئذ فكلام الغرناطى والنظم والمقدمات وغيرهم فى وجوب الاستفسار وذلك فى غير العلم وكلام ابن رشد كذلك واما لابله فلا تقبل منه مطلقا بخلاف المغفل فتقبل فيما لا يلبس كرايت هذا يقطع يد هذا والترشيد وضده مما يلبس فلذا لم تقبل فيه وبالجملته فما قاله فى الفتق من استفسار شهود الاستعراء يحمل على غير العالم وكان هناك اجمال او ظن به الجرى على المساطير او كانت الشهادة فى الحدود وان كان فى المدونة والمختصر نص على استحبابها لكن المعمول به كما فى التبصرة وغيرها هو الوجوب وان كانت المدونة اطلقت فظاهرها كان عالما ام لا لكن المعمول به ان غير العالم لا بد من استفسارة والعالم يستحب فيه ذلك فى الحدود فقط لدرءها وبهذا يطابق ما فى النظم وغيره والتوفيق بين كلام لايمته مطلوب ما امكن هذا ما ظهر لنا فى تقرير هذا الحل وقد زلت هنا اقدام وقوله ولا بد ان تكون هنا مفسرة الخ يعنى من غير العالم ايضا والا فيقتضى ان العالم بما تصح به اذا غاب او مات لا يعمل بشهادته المجملة بل تبطل كغير العالم وذلك خلاف المنصوص عليه فى غير ما ديوان كما مر وكما فى المسائل التى بعدها اذ الكل استراء والله اعلم على انه قد يقال معنى قول ابن رشد اذا كانوا علمين بوجوه الشهادة الخ اى يظن بهم عليها اى وليسوا من اهل العلم بدليل مقابلته لهم بالابله والمغفل فيوافق ما تقدم عنه فى المقدمات وما ذكره غيره ايضا والا فهو قد اسقط مرتبة فتامله والله اعلم (وجرح) قوله كما مر اى عند قوله كالجرح فيه

(وجرح) اى تجريح الشاهد بان قال هو مجرح او فاسق فتقبل من اهل العلم اى من العارف باسباب الجرح دون غيره وهذا احد اقوال اربعة فى المسألة والمشهور لا بد من البيان مطلقا كما صرح به خ وظم كما مر فذكره هنا من باب جمع النظائر

(وتعديل) قل ابن فرحون اذا قال الشهود نعم العبد او هو ممن تقبل شهادته ولم يزدوا فان كانوا من اهل العلم قبلت شهادتهم وإلا (٧٣) فلا اه ومقتضاه ان القول المذكور يكفي في التزكية من اهل

العلم وهو خلاف قول المدونة

ولا يجزئ في التعديل إلا القول

بانهم عدول مرضيون اه وهو ما

اقتصر عليه ابن الحاجب وابن

عبد السلام وصاحب المختصر

والنخبة وغيرهم وهو خلاف قولهم

ان التزكية لا تكون إلا من مبرز

فطن عارف لا يخدع معتمد على

طول عشرة لا بسماع من اهل سوقة

او محلته باشهد انه عدل رضى

وقال ابن عاصم (ومن يرك فليقل

عدل رضى) قلت ينبغي ان لا

يقبل ذلك ايضا مجعلا إلا من العالم

واما من غيره فحتى يفسره فان

كثيرا من المنتصين لا يفهمون

معناه (وتاليج اسجلا) اى اطلق

والتاليج لغة لادخال والمراد هنا ما

يشهد به الرجل لابنه او زوجته

من بيع اصل او تصيرة في دين

ولا حقيقة لذلك وانما يريد الهبة

ويشق عليه الحوز او الوصية

ويخاف ان لا يجيزها الوارث

فيشهد بما ذكر فان فسر الشاهدان

وقالا توسطنا بينهما واتقيا على ما

ذكر اقرار ديناهما المشتري ثبت

وذلك على لاحتمال الثانى هناك فقط وقد يقال ان ما للناظم

فيما مروا الخ وغيره انما هو في غير اهل العلم وإلا فالعالم لا يوقع

شهادته إلا حيث تجوز هذا محله عندهم وخ اطلق كغيره فلا

يقيد انه لا بد من الاستفسار مطلقا اذ لا فائدة لاستفسار العالم بما

نصح به قل ابن فرحون في تبصرت في فصل مراتب الشهود ما

نصه المبرز في العدالة العالم بما تصح به الشهادة تجوز شهادته

وتجريحه ولا يسال عن كيفية علمه اذا ايهم . وبالجملته لما قل

اهل العلم وكانوا قليلا ما هم والغالب عدم انتصايهم للشهادة اطلق

بعض لا يمت في وجوب الاستفسار نظرا للغالب (وتعديل) قوله وهو

خلاف قولهم الخ لو قال بدله لقولهم ان التزكية الخ كان اصوب

كما لا يخفى على ان قوله باشهد انه عدل انما هو في غير العالم

لانه الذى يقدم للشهادة غالبسا واما العالم فمعلوم عندهم انه لا

يستفسر وقوله قلت ينبغي ان لا يقبل ذلك الخ اى لا يقبل

قوله عدل رضى من غير بيان معنى العدالة والرضى إلا من العالم

ويمكن ان يكون هذا مما يشمله الناظم ايضا والله اعلم قال في

ضريح العدالة تشعر بسلامة الدين والرضى يشعر بالسلامة من

البله والغفلة اه وفي نظم العمل

وان يقل رضى منك قبسلا وهو اليق بوقت سفلا

ويريد انه لا يكون قوله رضى تزكية إلا ان كان عارفا بمعناه

(وتاليج) قوله ولم يفرقوا في هذه الخ يعنى اطلقوا ولكن تقدم ما

يفيد التفرقة بينهما وبالجملته فهذا الش تمسك في استفسار

اهل العلم في هذه وفيما قبلها بمجرد الاطلاق وذلك لا يتم

به لا اعتراض كما مر التنبيه عليه في كل مسالة على انفرادها

التوليع وكان الملك ميراثا وإلا بطل التوليع عند اكثر وقال ابن زرب يحمل العدل من ذلك ما تحمل ما لم يبين كذبه ولم يفرقوا في هذه بين ذوى العلم وغيرهم وياتى حكم التوليع في كلام ظم بعد هذا ان شاء الله

(واثبات ملك) قال ابو الحسن
ان كان الشاهد عارفا بما يصح
به الملك قبل اطلاق الشهادة
بالملك وقليل ما هم وإلا فلا
تقبل والشروط خمسة كما ياتي
في قول الناظم يد نسبة طول
النخ واختلاف هل يعتمد عليها
الشاهد او لا بد ان يصرح بها
وبه العمل إلا انه يفصل
في ذلك بين اهل العلم وغيرهم
(او اخ في وراثته) اي شهدا
بانه توفي فلان فورثه زوجه
وبنته واخوه ولم يبيننا كونه
لاب او ام (تقسر) وإلا لم تقبل
(إلا من ذوى العلم فاقبلا) لانه
لو كان للام ما سماه وارثا واعطاه
جميع الربع الباقي وذكر الشئ
هنا نظائر للمسائل المذكورة
اكثرها مجرور فيها لانه ليس
من هذا القيل كالشهادة بالملا
على من ثبت عدمه قال في
التبصرة ان شهدوا على المديان
بانه له مال ولم يعينوا ذلك
فليس بشئ كالشهادة بضرر
الزوجة لا تقبل مجملته وظاهر
كلامهم مطلقا لان له تاديبها

(واثبات ملك) ما قاله عن ابي الحسن شاهد للعلم في جميع
ما مروى الذي تقدم عن المقدمات وابن فرحون وغيرها لانه اذا
جازت شهادة اهل العلم في هذه من غير استفسار فكذلك غيره
من الشهادات لاسترعاية من باب لا فارق وقوله واختلف
هل يعتمد النخ هذا في غير العالم واما العالم فيقبل اطلاقه والعمل
الذي ذكره انما هو في غير العالم والعالم قليل وجوده (إلا من ذوى
العلم فاقبلا) قوله واعطاه جميع الربع النخ الصواب اسقاط لفظة
الربع او يقول بدله واعطاه جميع الثلاثة لانه ان الباقية وقوله
واكثرها مجرور فيها النخ قائل لا يسلم البحث في واحد منها فضلا عن
اكثرها وقوله عن التبصرة فليس بشئ النخ يعنى اذا كان من غير
اهل العلم والذي في زبانه اذا شهدت بان له مالا اخفاء تقبل
على ما به العمل عنده ام لا اظنه عند قول نخ ورجحت بينه
الملا ان ينسب النخ بل ذكر ابن عات انها ح تقبل اتفاقا وعليه فتقبل
من اهل العلم ان لم يقولوا ان له مالا اخفاء بخلاف غيرهم حتى
يقولوا ان له مالا اخفاء وقوله كالشهادة بضرر الزوجة النخ هذا
ايضا فيه ما فيه لانهم اذا كانوا من اهل العلم لا يشهدون بالضرر
حتى يخلص لهم من باطن الامر انه لم يفعل بها ذلك على وجه
التاديب وان الضرر ليس هو مجرد البغض وإلا لم يكونوا من اهل
العلم وهذا المراد فيما تقدم وفيما ياتي وقوله وغبن النخ لان منهم
من يحدد الغبن بالثلث فاكثروا بعضهم يحده بما نقص عن القيمة
نقصا له بال وان لم يبلغ الثلث والمراد بالكفر الردة والعياذ بالله
الاختلاف الناس فيما يكفر به فان كان من اهل العلم يحمل على
انه لم يشهد بالغبن والردة حتى خاص عنده انه الثلث او زاد على
الثلث وانه تلفظ بما يكفر به اما اتفاقا او على المشهور وإلا فليس
هو من اهل العلم وكذا الولاء لا تقبل من غير اهل العلم مجملته

ولان بعضها ليس من الضرر ولو شاء الناظم ذكرها لقيل مثلا (وغبن وكفر سرقة وزنى ولا) بل

بل حتى يقولوا باشر عتقه او جرة ولاء او عتق وكذا السرقة لا بد ان يسالوا ما هي وكيف اخذها ومن اين اخذها وهل من حرز او غيره وهل خفية او جهارا فان غابوا قبل ان يسالهم الحاكم او ماتوا قطع إلا ان يكونوا من غير اهل العلم قاله في التبصرة وغيرها ونقله الشاش وكذا القذف والشتم لان من لا لفاظ ما لا يعد قذفا ولا شتما والدمينس مختلف فيه قيل اربعون وقيل خمسون وقيل غير ذلك وقوله عدم النخ اى قالوا انه عديم ولم يزدوا انهم لا يعلمون له الا ظاهرا ولا باطنا واو قالوا هو عديم لا مال له ظاهرا ولا باطنا فلا بد من استفسارهم ايضا هل مرادهم القطع والجزم فتبطل او مرادهم لا يعلمون فتصح وهذا ان كانوا من غير اهل العلم وإلا قبلوا وام يستفسروا على ما مر وقوله وقف سبل النخ اى شهدوا بوقف طريق على المسلمين اذ قد يكون المحل ينتفع به وهو مملوك وقوله سماعهم النخ اى شهادة السماع لا تقبل من غير اهل العلم حتى يقولوا من اهل العدل وغيرهم وقوله فساد عقود النخ اى لا تقبل شهادتهم ان هذا البيع مثلا فاسد حيث لم يكونوا من اهل العلم حتى يبينوا وجه الفساد اذ قد يظنوا فسادا بوجه لا يفسد به شرا وقوله حمل ميت النخ اى لا بد ان يبينوا المدة التى بين الوضع وموت الاب لانه مختلف فى المدة التى يلحق فيها الحمل بابيه وهل اربع او خمس خلاف ومنها ضيق الطريق فلا يشهد به مجملا إلا من يعرف حد سمته وهو سبعة اذرع ومنها اذا شهد انه غاب منذ حين فلا تقبل مجملة إلا من اهل العلم للاختلاف فى قدر الحين ومنها الكفاءة لا تقبل الشهادة فيها مجملة إلا من اهل العلم لاختلاف الناس فيها ومنها شهادتهم ان فلان على فلان مائة دينار او انه معاوضة فلا تقبل مجملة من غير اهل العلم حتى يقولوا اسلفها له بحضرتنا او اقر بها اى بالمعاوضة او بالسلف

(وقذف وشتم عنست عدم ملا)
 (وضرو وغصب وقف سبل سماعهم)
 (فساد عقود حمل ميت له تلا)
 ولما ذكر فى تعداد الشهادات التى تفسر ولا تقبل مجملة إلا من ذوى العلم الشهادة بالملك اشار الى ما يشترط فيها بالخصوص والى حكم التعارض فيها او فى غيرها وانه اذا امكن الجمع بين البيتين جمع ومثاله قول المدونة من قال لرجل اسلمت لك هذا الثوب فى مائة اردب حنطة وقال الآخر بل هذين الثوبين لثوبين سواء فى مائة اردب واقاما معا اليينة

لديننا وبالجملته فهذه الامور ونحوها لا تقبل مجملته من غير
 اهل العلم وتقبل منهم إلا ان اهل العلم قليل ما هم في هذا الزمان كما
 قاله ابو الحسن فيمن اطلق في وجوب الاستفسار وكان اطلاقه
 مرادا عنده نزلتهم منزلة العدم كالغراب الابقع ولكن لكل زمان
 رجال فلا ينبغي التنزيل المذكور وعادة الفقهاء التنصيص على الصور
 العقلية التي يمكن وجودها وقد يوجد الله تعالى في زمان من هو
 افقر واعلم ممن كان قبله وما ذلك على الله بعزيز (باسباب ملك
 رجب) قوله اخذ لاثواب الثلاثة الخ لا يقال اخذه لها مشكل
 لانه انما ادعى ثوبين ولا يقضى له بغيرهما لانا نقول اخذه للثوب
 الواحد بدعواه وببسته واخذه للثنتين لآخرين بينته صاحبه فقط
 اذ هي شاهدة بذلك عليه تنبيه فان شهدت بينته انه نطق
 بطلاق زوجته فلانة في وقت كذا او في مجلس كذا وشهدت
 لآخرى انه انما تلفظ في ذلك المجلس بعشق عبده او بطلاق
 فلانة لزوجته اخرى فذلك تكاذب وتهافت انظر ح عند قول خ
 وان امكن جمع بين البيتين الخ وقال المكناسي في مجالسه في
 الشهادات فان شهد على شخص باسقاط حق وكانت الشهادة
 عليه بتعريف معرف ثم شهدت لآخرى ان المشهود عليه لم يكن
 في البلد في ذلك الوقت فقال ابن رشد فيمن شهد عليه بالقتل
 وشهد آخرون انه لم يكن يوم القتل في ذلك البلد فالشهادة بالقتل
 اعمل وذهب القاضي اسماعيل وابن عبد الحكم الى ان الشهادة
 بالقتل ساقطة ثم قال ولو شهدوا ان فلانا ' دنا بمائة في يوم
 عرفة بغرفة وشهد آخرون انه كان يوم عرفة - ببصر ان الشهادة
 بالاقرار اعمل قال المكناسي ولست اعرف لهذا معنى والذي
 ارى ان كان الشهود الذين شهدوا انه كان بمصر اعدل سقط
 الحق والقتل الخ قلت قال ابن عبد البر ما قاله اسماعيل

لزمه اخذ لاثواب الثلاثة في
 مائتي ارباب اه وان لم يمكن
 الجمع بينهما صير الى الترجيح
 ويكون باشيء منها اشتغال
 احدي البيتين على بيان سبب
 الملك كما قال

(باسباب ملك رجب ان تعارض)
 (بدا من شهود وانتفا الجمع اولا)
 مثال سبب الملك (كنسج)
 اى شهدت بينته بان الثوب
 ملك لزيد واخرى انه ملك
 لعمرو نسجه بيده فتقدم
 الشهادة بالنسج واما قوله

(لنفس) فلا حاجة اليه مع موضوع المص الذي هو قيام البيتين معا بالملك وانما ذكره فيما اذا شهدت احدهما انه ملكه والاخرى انه (٧٧) نسجه فلا بدح ان يقولوا لنفسه وان يكون النسج مما

لا تمكن اءادته (او نتاج) وادته

احدهما على الشهادة بالملك وكذا لو شهدت بالتاج وحده عند ابن القاسم قال في المدونة ولو ان امة ليست بيد احدهما فاقى احدهما ببينة انها لم لا يعلمونها خرجت عن ملكه حتى سوت له واقام الاخرينة انها له ولدت عنده لا يعلمونها خرجت عن ملكه بشئ قضى لصاحب الولادة وقال اللخمي ولا شهب فيمن اقام ينة في امة بيد رجل انها ولدت عنده فلا يقضى بها حتى يقولوا انه كان يملك امها لا نعلم لغيره فيها حقا وقد يواد في يده ما هو لغيره وقول ابن القاسم انها لمن ولدت عنده اصوب ويحمل الامر على انها كانت له حتى يثبت انها ودعية او غصب اه ونحوه في التوضيح عن التونسي قاله ابن عازي والى قول ابن القاسم اشار الناظم بقوله (ورجح) اي رجح الشهادته بالتاج (على الملك الا من مقاسم)

اي الا ان يكون الملك من المقاسم

من انه يقضى بالاعدل هو الصحيح وقال ابن رحال هو الصحيح عندي ولا نطبق ان نقول بغيره ولا سيما في الدم اذ لا يقدم عليه الا يثين وفي ز في اللعان ان محل تقديم بينة القتل ما لم يكثر الآخرون والا فلا قتل (لنفس) يحتمل ان يكون الناظم اشار لتعارض مجرد النسج والتاج مع الملك ويفهم منه تعارض الملك والتاج مع الملك بالاخرى (ورجح) على الملك (اي رجح) الشهادة بالتاج على الملك وهو تكرار مع قوله باسباب ملك النخ وانما اعاده ليرتب عليه الاستثناء في قوله (الا من مقاسم) ويحتمل ان يكون المعنى وشهرن البينة الشاهدة بالملك المينة لسببه من احياء او اطياد كلولو من بحر او شراء من ثابت الملكية على الشهادة بالملك التي لم تبين سببه اصلا الا من مقاسم اي الا ان يكون الملك المطلق من المقاسم فيرجح على التي بينت السبب واخرى على غيرها فلا تكرار حيث ان السبب هنا غير السبب المتقدم وعلى الاول فقال في المدونة اذا ادعى دابة وليست بيد احدهما فاقام هذا بينة انها نتجت عنده واقام الاخرينة انه اشتراها من المقاسم قضى بها لصاحب المقاسم لا ان ادعى انه اشتراها من سوق المسلمين فهي لذى التاج حيث لو كانت بيد من نتجت عنده فانه ياخذها صاحب المقاسم اه فقد علمت ان المقاسم تقدم على الملك والحوز قلت لا يظهر التعارض بين الملك والمقاسم بل ذلك . امكان الجمع اللهم الا ان تشهد بينة الملك والتاج باستمراره والتصرف الى الآن فيظهر حيث ان التعارض وترجح بينة المقاسم وعليه يحمل الناظم لا على ما قرر به (وزيد عدالة) قول ت وان شهدت لذى اليد النخ صوابه وان

بشراء او اخذ في نصيبه (فاقبلا) وقدمه على التاج وحده ام مع الماد لا مكان الجمع (ملك) تقدم الشهادة به (على حوز) لانه اعم اذ يكون بالملك وبالوديعة وبالعارية وغيرها (وزيد عدالة) اخرى وان شهدت

لذى اليد رخ وباليدين لم ترجح بينة مقابلة وباقي ان ذلك (٧٨) خاص بالمال (وبالنقل) على

لاستصحاب قال في التوضيح

كمن له دار مات عنها وادعى ولده انها لم تخرج عن ملك ابيه واقام بينة بذلك واقامت الزوجة بينة انه اعطاها لها في صدقها فتقدم بينتها لانها نازلة ومثله في بينة شهدت ان رجلا كان يغتال جميع ما يملك الى ان مات وشهدت اخرى بانه كان صيرها لزوجته فيما ترتب لها قبله وانها حازتها عنه فان التصيير صحيح ولا يقع في ذلك تعارض (والاثبات) قال في نوازل ابن سهل افق ابو مروان ابن مالك في هبة اختلف الشهود فيها فبعضهم شهد بالحوز وبعضهم شهد بانها لم تحز فالشهادة بصحة الحوز اعمل لوجه من النظر مع موافقة الروايات في مثل ذلك قال ابن سهل يريد لان الشهادة بالحوز اثبتت الهبة لصحتها فكانت اولى من التي شهدت ببطلانها قال واشار بقوله مع موافقة الروايات الى ما في الموازية في شهيدين شهدا بحوز الرهن وشهد آخران بعدم الحيازة فقال شهود

الحيازة اعمل ومثله في المجموعة والعيسة

لغير ذى اليد ويمكن ان تكون المبالغة راجعة لقوله على اخرى اي وان شهدت الاخرى لذى اليد لكنه خلاف المبادر لان الحدث عنها هي الزائدة عدالة واما ان كانت احدهما اعدل وارخت الاخرى فقل يرجح لا عدل وقيل عكسه وهو الراجح وثالثها يتساقطان (وبالنقل) بينتا الملك والحوز والنقل والاستصحاب ليستا من التعارض في شيء لان المستصحية شهدت بنفي العلم بالخروج عن ملكه وذلك لا يقتضي عدم الخروج فنفي الخروج اعم ولاعم لا اشعار له باخص معين وكذلك الحوز لانه اعم قد يكون عن ملك وشبهة فلا اشعار له بالاخص نعم اذا قالت هذه وقع النقل بالبائع او الطلاق في وقت كذا وقالت الاخرى لم يقع بينهما بيع ولا طلاق مثلا في ذلك الوقت اصلا فيتعارضان ح وتقدم بينة النقل وفي اقصية ابن سهل عن ابن عباس فيمن شهدوا لرجل بملك شيء وشهدوا لمن هو بيده بالحوز ان شهادتهما عاملة لانهما شهدا بعلمهما في الامرين وحيازة الحائز يحتمل ان تكون بارفاق او توكيل او ابتياع ولا يلزمهم الكشف عن ذلك اه وتامل كيف لا تكون هذه الشهادة متنافضة لان الشهادة بالملك لا بد ان تعتمد فيه على اليد اي على الحوز اذ هي من جملة ما تعتمد عليه ثم شهدوا بالحوز لغيره فان اتحد الزمان فذلك تدافع قطعا والا صحت وعليه يحمل كلامه (والاثبات) انظر كيف ينضب النفي والاثبات ما هنا اذ كل نفي يمكن ان يكون في معنى لا اثبات ويؤول لا اثبات كما يؤول العكس ايضا فان كان مرادهم ان النافية هي التي تلفظت بحرف النفي فكذلك لا يصح لانه يقتضي انها اذا شهدت احدهما انها اوصت وهي مختلطة العقل والاخرى انها غير مختلطة تقدم بينة لاختلاف ذلك خلاف الواقع وكذا في الهبة اذا شهدت احدهما انها بقيت بيده والاخرى انها لم تبقى بل

جازها تقدم بينة البقاء وذلك خلاف النقل والتعليل بان المثبتة
 اثبتت حكما لا يفيد لانها في الامثلة المذكورة اثبتت حكما ايضا
 وعليه فاما ان يقال تقديم الاثبات انما هو في شئ خاص وهو ما
 اذا قيدت المثبتة بوقت واطلقت النافية كما اذا شهدت احدهما بانه
 طلق او باع وقت كذا وشهدت الاخرى لم يبع ولم يطلق في علمنا
 فلو قالت لم يبع ولم يطلق اصلا بطلت لانها لا يمكنها ان تصحبه
 في جميع الاوقات حتى تقطع بالنفي المذكور كما ياتي عند قوله وهل
 عدم التفويت النسخ ولو قالت لم يبع ولم يطلق في ذلك الوقت بل
 كان في بلد اخرى او تلفظ بغير لفظ الطلاق والبيع سقطتا فان كان
 مرادهم الوجه الاول فليس من التعارض في شئ ولعلمه هو قول ابن
 مالك لوجوه من النظر ولا يصح ان يكون مرادهم الوجه الثاني والثالث
 لان التقديم يقتضي ان النافية صحيحة لولا وجود ما يقدم عليها وحينئذ
 فقد يقال ان قول الناظم او ما قد تاصلا يغني عن قوله ولا ثبات اذ
 المدار عليه وهو في الحقيقة راجع اليه ولذا اسقطه نخ وغيره من
 المشاهير وايضا فان المستصحب شهادة بالاصل فلعل مرادهم بالاثبات
 النقل اي من عبر به واراد النقل لانه راجع اليه ولانه هو
 الذي يناسب تعليله بقوله اوجب حكما فالشهادة بالحيازة اثبتت
 شرطا يصح عقد الهبة وكذا الشهادة بصحة العقد اذ لا عمل في
 العقود الصحة وذلك راجع لتقديم الناقلة على المستصحب وكذا
 الشهادة بالتجريح اذ الغالب عند مالك في الناس المجرحة لكنها
 ناقلة عن الاصل الذي هو عدمها وكذا الصغر والبلوغ فان الشهادة
 بالبلوغ اعمل لانها اوجب صحة العقد خلافا لثمة وهكذا واما بينة
 القتل فقد تقدم عند قوله باسباب ملك رجح ان ذلك من
 التهاثر على الصحيح وكذا من شهدت انه باع او طلق في مجلس
 كذا وشهدت الاخرى بانه لم يبع بل وهب او طلق اخرى في

الجلس المذكور كما مرو بالجملته فمراهم بالاثبات انها اثبتت
حقا لم يكن بذلك راجع الى النقل والاستصحاب فمهمى اطلقت
احدهما وقيدت الاخرى بوقت معين فلا تعارض ومهمى قيدتا
بوقت واحد كانتا متهاثرتين كمسالة القتل والطلاق المتقدمتين
في التنبية ونحوهما وعليه فاذا شهدت بان الواهب استمر حوزة
للهيئة الى المانع وشهدت الاخرى انها حيزت عنه واطلقت فان
بينت عدم الحوز وانها استمرت بيد الواهب الى المانع تقدم لان
الاخرى اطلقت فيحتمل ان تكون الهيئة رجعت الى الواهب
بعد حوزها بالفور قبل تمام السنة كما قال القرافي وغيره فهذا مما
يمكن فيه الجمع ح وان شهدت احدهما باستمرارها بيد الواهب
الى المانع والاخرى بانه حازها عنه سنة فهما متعارضتان في
السنة ح فبينت الحيابة اعمل لانها شهدت بمقتضى الاصل اى
النقل في العقود وهكذا انظر شرحنا للتحفة ولا بد فان قلت
يمكن حمل النفي والاثبات على ما اذا شهدت احدهما انه طلق
او قتل او باع في وقت كذا وشهدت الاخرى انه لم يطلق ولم يبع
وام يقتل في ذلك الوقت اصلا قلنا تقدم انهما متهاثران على
الصحيح او يقلل الشهادة بالطلاق ونحوه ح على مقابلة ناقلته
والاخرى مستصحية فهو مستغنى عنه بقوله وبالنقل الخ اذ
الشهادة بالقتل ناقلته عن الاصل الذى هو عدم العداء الى العداء
وفي الطلاق ناقلته عن العصمة الى الخروج عنها ومن ذلك الحيابة
لانه اثبتت شرط النقل وكذا صحة العقل في الوصية ونحو ذلك
اذ ما يرجع لشرط صحة العقل نقل والمستصحية شاهدة بالاصل
فتامل ما المخلص فان لاثبات راجع لاحد الامرين اما النقل
والاصل والاو هو الصواب والله اعلم وقوله عن ابن عرفة ان اجتماع
تعديل وتجريح الخ كالصريح في ان الشهادة بالتجريح هي

ابن عرفة ان اجتماع تعديل
وتجريح فطرق روى ابن نافع
عن مالك ينظر الى الاعدل من
الشهود فيؤخذ بقوله وقال
ابن نافع المجرحان اولى
سحنون لو عدله اربعة
وجرحه اثنان ولا اربعة اعدل
اخذت بشهادة المجرحين
لانهما علما ما لم يعلمه الآخرون

(او ما قد تاصلا) فتقدم الشهادة بالاصل كالجرح على الشهادة بخلافه وكالصغر والبلوغ وكيفية شهدت
بانه اوصى وهو صحيح والاخرى (٨١) وهو مريض فتقدم بينة الصحة لانها لاصل قاله ابن

القاسم قال بعضهم ويظهر لاثـر

فيما اذا كانت الوصية بتدبير فانها في الصحة تكون في المعلوم والمجهول قلت احوجه لذلك فرضهم المسألة على غير وجهها فانها في صحة العقل وعدمه لاني الصحة والمرض قال في العتية وسئل عن قوم شهدوا على امرأة انها ارصت بكذا وكذا في مرضها وهي صحيحة العقل وشهد آخرون انها كانت موسوسة العقل فقال ارى ان تثبت شهادة الذين شهدوا في الوصية وهي صحيحة العقل وتطرح شهادة الذين شهدوا انها موسوسة قال ابن رشد هذه مسألة قد مضى الكلام عليها في آخر نوازل سحنون فلا معنى لاعادتها اه من سماع ابي زيد من كتاب الشهادات الرابع وهكذا اعادها ابن رشد في سماع ابي زيد من كتاب الرصايا الخامس وتقدم بينة الصحة على الفساد الا ان يغلب وبينة السفه على الرشد وبينة الاكراه على الطوع وان كان هو لاصل لان الاولى ناقلة

الناقلة اي عن لاصل فهو يويد ما قدمناه (او ما قد تاصلا) قول
تـ كالجرح على الشهادة بخلافه النـ كذا في غالب النسخ وهو
الصواب وفي بعضها كالحرية وذلك لا يصح لانه سيأتي ان يثبت
الحرية والرقية يتساقطان ولو كانت تقدم بينة الحرية ما قالوا
بتساقطهما لكن اذا تساقطتا لم يبق لمدع الرقية الا مجرد الدعوى
فعليه البيان ولهذا لم يجعل الناظم اليد من المرجحات لانها
ليست منها خلافا لظاهر نـ بل اذا تساقطتا بقي الشئ بيد حائزة
كالمدعى للحوية هنا لانه حائز نفسه ولكن يكون مثل بالتخريم
للفي ولا ثبات ثم مثل به لقوله او ما قد تاصلا وذلك دليل على
تداخلهما كما مر مرادة بالاصل بالنسبة للجرحه الغالب كما مر
والا فالاصل لاصل هو عدمها وبالجمله لو استغنى المصـ بالنقل
عن لا ثبات والتاصيل لسلم مما مر لان التاصيل هو الاستصحاب
في المعنى ولا ثبات هو النقل على ما بيناه وقوله قال بعضهم ويظهر
الاثـر النـ قد يقال ان هذا البعض انما تكلم على تعارض بينة الصحة
والمرض في البدن فان بينة الصحة اعلم كما في المعيار عن الزنا سني
لانها لاصل وقيل بينة المرض اعلم فاذا شهدت بانه تبرع في
حال صحة بدنه والاخرى في مرضه المخوف قدمت بينة
الصحة ويكون التبرع نافذا ان حيز وان شهدت بانه اوصى
في الصحة والاخرى في المرض فالوصية نافذة على كل حال ويظهر
الاثـر في التدبير ونحوه فانه حيث قدمت بينة الصحة يكون في
المعلوم والمجهول وفي المرض يكون في المعلوم دون المجهول وح
فهما مسالتان وقوله لان الاولى ناقلة النـ انما كانت بينة الاكراه
نقلته النـ لانها قد خاص لها باطن امره ما نقله عن اصله الذي

(وباتنين) اي الشاهدين على شاهد ويمين اذ من العلماء من لا يرى الشاهد واليمين وكذا على شاهد
وامراتين ومفهومة ان الزيادة عليهما لا تعتبر نـ وبمزيد عدالة لا عدد الا ان يكثروا بحيث تنقيد شهادتهم

العلم (و) يرجح ايضا (التاريخ) على التي اطلقت ولم تورخ (٨٢) (او سبقه) اللخمى وان ارختا
قضى بالا قدم وان كانت

لاخرى اعدل (ومن يفصل)
من الشهود في شهادته (فمختار)
اي مقدم (على من قد اجملا)
مثل لهما بما نقله بهزام عن
ابن الهندي في قوله ولو ادعاها
رجلان فانكرتهما او احدهما
وافام كل البينة قال فلو ارخت
احدهما برمضان ولاخرى
بيوم منه قضى بذات اليوم
إلا ان تقطع الاخرى ان النكاح
كان قبل ذلك اليوم اى فترجح
لأنها اقدم تاريخا ثم اشار النظم
الى ان ما تقدم من الترجيح
بالعدالة محله اذا كانت
الشهادة بالمال او ما يثول اليه
لا فيما لا يثبت إلا بشاهدين
فقيل (بعثق) الباء بمعنى
في و (نكاح الغ زبد) اى
زيادة (عدالة كحد طلاق
مع دم جرح) بفتح الجيم اى
تجريح فيقدم على التعديل
ولو كانت بينته اعدل قال
سحنون لو شهد أربعة بالعدالة
واثنان بالجرحة ولاربعة اعدل
قدمت الجرحة واما كونه
بضم الجيم فبعيد لانه يحتاج

هو الطوع وقد يكون الشخص في ظاهر الحال طائعا وفي الباطن
بخلافه فشهود لا كراه قد علوا من باطن الامر ما لم يعلمه الآخرون
والسفر مثله (وبالتاريخ) اى ولو كانت لاخرى اعدل لانه
اذا كان يقضى باقدية التاريخ ولو كانت لاخرى اعدل فاحرى
ان تلغى لاعدلية فيما اذا لم تورخ (او سبقه) فاذن شهدت
احدهما انه يملك هذه الامتة منذ عامين وشهدت الاخرى للآخر
بانه يملكها منذ عام قضى بذات العامين لانهما تساقطا فيما تعارضتا
فيه وهو العلم وبقي استصحاب الحال لذات لا قدم قاله ابن عبد
السلام فثبت وهو ظاهر اذا كان تعارضهما في العلم لاخير واما اذا
تعارضتا في الاول فيتساقطان فيه ايضا ويبقى الحوز للآخر (ومن يفصل
فمختار) ما مثل به ت هو من باب الجمع وقد يمثل له ايضا فيما
يظهر كما في الشئ كمن شهدت بالقتل ولم تعين لا عمدا ولا
خطا وشهدت الاخرى بانه عمد او خطأ وهذا من باب الجمع ايضا
والصواب ان يمثل له بالشهادة المجهلة في التوليغ ونحوه اذا
كانت من اهل العلم وشهدت الاخرى بانهما توسطتا العقد بينهما
فلم يقع بينهما تاليح فتقدم المفضلة كانت من اهل العلم او غيرهم
وكذا في الولاء شهد اهل العلم به مجهولا لشخص وشهدت الاخرى
لغيره ان هذا هو مولاه باشر عتقه او جرة له ولقاء بولادة او عتق
الى غير ذلك والله اعلم وظاهرة ان الفصل مقدم ولو كان غيره اعدل
(طلاق) او شهدت بانه طلقها بمجلس كذا من يوم كذا وشهدت
لاخرى بانه انما تلفظ في ذلك المجلس بالعتق او بطلاق زوجته
اخرى فيتساقطان وكذا يقال في الحد والدم (دم) ثامل فمانه
يقتضى ان زيادة العدالة في الدم لا تكون كالعدل الواحد توجب
القسامة مع ان الدم مما يثبت بالعدل والقسامة فلا اقل ان
يكون زيادة العدالة لوثا كالشاهد الواحد فانظره وظاهرة انه

للتقييد بالعدد ويكون على غير المشهور (انجلا) اى ظهر تميم ولما ذكر اثبات الملك يلغى

يلغى في هذه الامور زيادة العدالة فقط ولا يلغى غيرها من المرجحات
 كالانصاف وقدم التاريخ وهو كذلك كما يفهم من تمثيل بهرام
 (يد) يعنى كانت موجودة بيده قبل مدة النزاع واما حرث الارض
 وغيرها من الاجنات وح وجود النزاع فيها في زمن الحرث ولم
 تكن محوزة بيده قبل ذلك فلا عبرة به في دعوى المحوز قاله
 سيدى عبد الكريم اليازغى وغيره قللت كثيرا ما تكون الارض
 ونحوها بيد شخص فيترامى عليه غيره ممن هو اقوى منه ويشترع
 في حرثها فاذا رفعه الحائز للشرع يقول المترامى عليه هي الان
 بيدي وحوزي فمكنت وقت ولايتي خطة القضاء بفاس اقول لهما
 ايكما كانت بيده في السنة التي قبل هذه وفي السنة التي قبلها
 فاذا قال احدهما انا كلفت المترامى عليه باثبات كونها كانت بيده
 لا غير فاذا اثبت المدعى صراح مدعى عليه وكلفت المترامى
 عليه بملكيته ما ترامى عليه فان اثبت ذلك المترامى كلفت المدعى
 بالبينته وهذا وجه الفصل فليتفطن له القضاة فقد ضاعت هنا
 بسبب الترامى اموال يعلها الكبير المتعال (عشرة اشهر) قال سيدى
 عبد الكريم اليازغى اذا قامت الفرائض الدالة على صحة الملكية
 وبعدت مسافة البائع بحيث لا يمكن الرجوع عليه ولا علم ما
 عنده من مدة الملك حتى تلفق العشرة منها ومن مدة المشتري فيتعين
 المصير الى ما قاله العلامة الحقيق القاضى ابو عبد الله بردلته واذا
 على من قال باشتراط العشرة اشهر قائلا انه لم ينزل بها كتاب
 ولا سنة ولا صرح احد من لا يمتد باعتبار مفهومها مع ان مفهوم
 العدد ضعيف ولم يقل به الا قليل من الاصوليين والفقهاء والآيات
 القرآنية والاحاديث النبوية شاهدة بالغاء مفهوم العدد قال عليه
 السلام لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة فيحسبهم الا كانوا له
 جنة من النار فقالت امرأة واثنان قال واثنان وقال من كان له

والترجيح اشار الى ما يشترط
 فيه وانه لا بد في الشهادة
 بالملك من خمسة امور (يد
 نسبة) اى كون الشئ محوزا
 بيد المشهود له وانه ينسبه
 لنفسه و (طول) لتلك الحيازة
 (عشرة اشهر) فاكثر (وفعل)
 اى كونه يتصرف فيه بالهدم
 والاستغلال او غيرها

فرطان من امتي ادخله الله بهما الجنة قالت عائشة ومن كان له
فرط واحد قال ومن كان له فرط واحد ياموفقة آية المنافق ثلاثة
آية المنافق اربع . اعطيت خمسا لم يعطهن احد قبلى الى غير
هذا مما هو نص في عدم اعتبار مفهوم العدد وإلا لما سئل عنه عليه
السلام وقال تعالى ان تستغفراهم سبعين مرة الآية ولا مفهوم لسبعين
وهذا يدل على ان العشرة انما هي شرط كمال لا شرط صحة وكثيرا
ما يشتري الانسان الدابة وتبقى بيده نحو اشهر وتسرق له فيريد
استحقاقها ولا يجد من يشهد له بالعشرة ولا يعلم البائع فتلفق
مدته لمدة المشتري فيضيع حقه وتامل هذا مع قول خ ولم ياخذ
ان شهد انه كان بيده النخ واعلم حيث لم تقم قرينة بانه لم
وحيث لم يطل بيده طولا معتبرا كعشرين يوما ونحوها او حيث
لم يشهد له بغير اليد من باقى الشروط ولا سيما وقد قال ابن رحال
في الارتفاق لاصل فيمن باع شيئا انه يملكه لان العداء خلاف
لاصل فالمشتري ح اذا اتى بوثيقة الشراء ولم يثبت ان بائعه
تصرف المدة المذكورة فانه يقضى له بالاستحقاق ولا سيما مع
بقية الشروط وليس للمحائز ما يعارضه ثم بعد كتي هذا وقفت
على ان قول خ ولم ياخذ ان شهد انه كان بيده هو مذهب
الذهب وصححه ابن محرز ودرج عليه ابن شاس وابن الحاجب
ومذهب ابن القاسم انه يجب رده الى من كان بيده امس وارقتاه
التونسي قائلا لان لاصل ان من سبقت بيده الى شئ لا يخرج
عن يده إلا يقين قال العوفي وكلام التونسي ومذهب ابن القاسم
اصوب ونحوه للخمي انظر شرحنا للشامل (بلا خصم) ظاهرة كغيره
انه اذا ساقه الموثق مساق القطع لا تبطل شهادته وهو كذلك
لانه شهد بالملك معتمدا على تصرف مرتي له مصحوب بعدم
النازعة فكانه يقول ذلك التصرف المرتي لي لم تعارضه منازعة

(بلا خصم) اى من غير منازع
ولا معارض (بهسا) اى بهذه
الخمس (الملك يجتلا) ويتضح

ولا بد كما قال ابن هلال من
تصريح الشاهد بهذه الخمس
وان يزيد انه لم يخرج عن
ملكه في علمهم كما قال خ وصحة
الملك والتصرف وعدم منازع الخ
وقيل هو شرط كمال فقط وقيل شرط
صحة ان كان الشهود له بالملك
ميتا وإلا فكمال وإلى ذلك اشار
بقوله (وهل عدم التقويت في
علمهم) أي الشهود بان يقولوا لا
نعلمه باع ولا وهب ولا خرج عن
ملكه إلى الآن (كمال) فلو لم
يقواوه صحت وهو ظاهر المدونة
في كتاب العارية (او صحة) وهو
ظاهر في الشهادات (المحي)
ابو الحسن ينبغي ان يكون هذا
الاختلاف في الحي وما على
الميت فشرط صحة قطعا وإليه
اشار بقوله (الميت ذا اجعلا) قال
ابن مرزوق وما قاله ابو الحسن
ظاهر حسن يعني لان الحي يحلف
على البت والوارث يحلف على
نفي العلم فان قطعوا بالشهادة
وقالوا لم نخرج عن ملكه كانت زورا
قاله في المدونة والمراد لم تقبل

بل لو كان الشاهد مطلوبا بسوقها على العلم لا وجبوا على الشهود
له اليمين على ذلك كما اوجبوها عليه انه ما باع لما تقرر من
كلامهم ان كل من شهد له بظاهر وجب ان يستظهر على باطنه
باليمين قاله ابو العباس الملوى رحمه الله وهو ظاهر وإلا وجب
ان يقولوا بلا علم خصم او بلا علم منازع اه قوله ولا بد كما قال
ابن هلال من تصريح الشاهد بهذه الخمس الخ يعني حيث لم يكن
الشاهد من اهل العلم وإلا فلا يحتاج للتصريح بها كما مر عن ابي
الحسن حيث قال واهل العلم قليل ما هم وعلى هذا قول ابن رحال
في ارتفاقه قائلا وقول من قال هذه الشروط يعتمد عليها ولا يصرح
بها إلا قوله ولا نعلم انها خرجت عن ملكه نقول بموجبه اذا كان
الشاهد عالما بها اه (الميت ذا اجعلا) أي لا بد في الشهادة بالملك
للوروث ان يقولوا لا نعلم الهالك فوته إلى ان توفي وان سقط عدم
تقويت الورثة لما ورثوه لم يضر ذلك وذكره اتم كذا لابن فرحون
وغيره وقال في الوثائق المجموعة لا بد ان يقول الشهود انهم لا
يعلمون الشهود له فوت ذلك بشئ إلى ان توفي وتركه لورثته
فان سموهم وزادوا وان احدا من ورثته لم يفوته في علمهم ايضا كان
اتم وان لم يزيدوه تمت الشهادة دونه ومثله للغرناطي والميتطي
قبل الوكالات منها والحاصل انه اذا كانت الشهادة للميت فلا
يشترط في صحة الشهادة ان يقولوا إلى الآن حيث كانت شهادتهم
قاصرة على الاثبات للميت خاصة فاذا ثبتت الورثة بشهود آخرين
حتى انتهت إلى احياء ثبت الملك لهم لان لاصل عدم القل قال
في مختصر الميتية والاحسن ايضا ان يقولوا لا نعلم ان احدا من
الورثة القائمين فوت شيئا مما نقلته الورثة إليه إلى الآن فان لم
يقولوا ذلك تمت الشهادة قاله ابن العطار وقال ابن الفخار وكذلك
ان شهدوا للقائم فليقولوا نعرفه في ملكه وحوزة لم يفوته في علمهم

الى الآن فان اسقط ذلك تمت الشهادة اه وهذا اذا لم يموت من
ورثة الهالك احد والا فلا بد من نفي علم الخروج عن ملكه الى
موته ايضا قال في اختصار المتبعية ويشهدون انه لم يفوتها عن
ملكه الى ان مات وخلفها الى ورثته وان احدا من ورثته لم يفوت
حظه بوجه الى ان توفي وتركها لورثته وهكذا فان لم يذكروا
ان المتوفى التالي لم يفوت شيئا مما جرته الوراثة اليه في علم
الشهود الى ان توفي لم تعمل الشهادة لورثته شيئا اه ونحوه في
الوثائق المجموعة قال فيها وان لم يذكر في الميث من ورثة الميث
لاول انه لم يفوت شيئا مما نقلته الوراثة اليه في علم الشهود الى ان
توفي لم تعمل الشهادة لورثة الميث من ورثة الموروث لاول شيئا اه
فتبين انه في الورثة الاحياء وفي الشهادة للقائم لا يشترط ان
يقولوا ولم يفوتها احد من الورثة القائمين الى الآن وكذا في
الشهادة للقائم الا على جهة الكمال بخلاف الشهادة للميث وارثا
كان او موروثا فلا بد من ذلك قال ابن رحال في شرح المختصر
عند قوله وتوولت على الكمال في الاخير ما نصه والذي به العمل
هو شرطية هذا في اوثيقة الميث وانه ان لم يذكره بطلت واما
في وثيقة الحى فمن باب الكمال اه واصله لابن ناجي انظر
شرحنا للشامل وانظر لم اشترطت هذه الزيادة في الميث مع ان
لاصل عدم التفويت قال بعض وجه ذلك انهم اذا لم يزيدها
فقد يكون لهم العلم بتفويت الملك ويشهدون له بالملك المتقدم
ورثته انما يحلف على نفي العلم قال وهذا لاحتمال وان كان
ضعيفا فانه يمنع عند لا يمت من اعمال الشهادة ونظيرة ما في
البصرة من ان الشهود بدين الميث اذا انكر الغريم فعليهم ان
يزيدوا في شهادتهم انهم لا يعلمون المتوفى قبضه شيئا الى حين
شهادتهم اه بل نقل في المعيار وذكرناه في شرحنا للتحفة ان الشهادة

في مثل هذا غير عاملة حتى يذكر في شهادته انتفاء علمه بالبطل
 لها ومن ذلك ما يكتبه الموثق في مثل التعديل والتجريح من
 قولهم لا يعلمون المشهود عليه انتقل عن هذه الحالة وقولهم في وثيقة
 الغيبة لا يعلمون الغائب رجع عن نفيه ونحو ذلك مما هو كثير
 قلت وفي القلب من هذا كله شيء مع ان الاصل لاستصحاب
 فتأمل ذلك وقد قال ابن رحال في حواشي التحفة قول الموثق لم
 يزل على ذلك الى ان مات او غاب انما هو على جهة الكمال والالا
 فالاصل لاستصحاب وبالجملته فالتقل علمته ووجهه قد رايته
 وغاية ما يجاب به ان احتمال الخروج في الميت قوى سبب
 كون الوارث لا يحلف الا على نفى العلم فعارض لاستصحاب
 المذكور وبطل حق القائم بالشهادة التي لم تصرح بنفى احتمال
 المذكور والله اعلم فقول هذا البعض هذا لاحتمال وان كان ضعيفا
 لا يسلم له ضعفه في الميت بل هو قوى في الميت ولذا بطل
 الحق مع عدم نفيه تنبيهات الاول اذا قالوا لم تخرج ولم
 يزيدوا في علمهم فمنهم يستفسرون هل ارادوا الشهادة على نفى العلم
 او على الجزم والقطع فتبطل لانها غموس الا ان يكونوا من اهل
 العلم كما مر في مسألة الشهادة بالعدم وقاله ايضا ابن رحال وغيره
 في هذه المسألة فان تعذر استفسارهم فليعتمد انها باطلة ايضا كما
 في المعيار ومثله في الشيخ بناني عند قول خ وبنقل على مستصحبة
 قائلا الراجح في هذه المسألة انها باطلة لانها لم تشهد على نفى
 العلم اه الثاني قال في التبصرة في فصل الاستحقاق فان قال
 الشهود هذا وارث مع ورثة آخرين يسمونهم اعطى هذا نصيبه
 وترك الباقي بيد المدعى عليه حتى ياتي مستحقه انظر نقله
 في شرحنا على التحفة عند قولها * ومن ابى اقرارا او انكارا * النج
 الثالث هذه الشهادة التي في النظم عاملة في العقار وغيره فاذا

وقد تغفر للعوام (وان بعدم الترجيح) بين البيتين فاسقطهما (٨٨) معا لتعارضهما وصيرهما كالعدم

(فاحكم الحائز) اى ويبقى
الشئ بيد حائزة من المتداعين
(ويحلف) قال ابن الحاجب
الى مرجحة عند التساوى مع
اليمين على المشهور وقال ابن
عبد الحكم تقدم بينة غير الحائز
وتأفى لاخرى لمحدث البينة
على المدعى النج وراى ابن
القاسم ان هذا ما لم يات
المدعى عليه بمثل ما اتى به
المدعى فان كان الشئ بيد
غير المتداعين كان للذى يقر
له به الحائز واليه اشار بقوله
(او للذى يقر له انقلا) ولما ذكر
الشهادة بالملك وكان المدعى به
قارة يدعيه لنفسه وقارة يدعيه
لمورثه وانه صار له من قبله
وكان القسم الثانى يشترط
فيه امر آخر لا تسمع الدعوى
من المدعى حتى يثبت به اشار
له بقوله (ومن يدعى حقا
لميت) وانه صار اليه كله او
بعضه (ليثبتن له) اى لاجله
(الموت والوراث بعد) اى
بعد ما ذكر (لتفصلا) قال ابن
عات قال المشاور ولا يوقف
المدعى عليه على الجواب الا

كانت دار مثلا بيد شخص حائز لها عشرة اشهر بالشروط المذكورة
ثم وجدها بيد الغير فانه يقضى له بها ما دام الغير لم يثبت
حيازتها عنه عشر سنين مع حضوره وسكوته بدلا مانع النج فمهمى
ثبتت الحيازة التى فى النظم الا ولا تقطعها الحيازة الواقعة بعدها
الا ان تكون عشر سنين فى الاصول او عامان فى العيود والدواب
على ما هو مفصل فى قول نخ وان حاز اجنبى الى قوله وانما تفرق
الدار من غيرها النج ولا يحتاج القائم بالاستحقاق فى الاصول الى
انه كان يتصرف فيه عشر سنين كما يظنه بعض الطلبة والعمام
قال ناظم عمل فاس

وحوز ما جهل اصله كفى عشرة لاشهر والعمام وفى
تصرف المالك والنسبة مع يد ولا منازع طول وقسع
هذا اذا توفرت فيشهد عالمها بملك من له اليد
اما الذى علم فالشهور عشر سنين وله تقرير
وقول قد تغفر للعوام النج يعنى اذا تعذر استفسارة بموت او غيبة
والا فلا يقضى بها حتى تستفسر قال سيدى عبد الكريم اليازغى
فى بعض تقابيد القطع بعدم الخروج عن الملك فى شهادة
الاستحقاق من العامى لا يضره كما نقله ح عن ابي زيد وابى
عمران وذكر بعض المتأخرين انه المعتمد فى الفتوى وانظر ح فى
النص المتقدم لخليل (فاحكم الحائز) انما يحكم به للحائز اذا جهل
اصل الحوز فى المدونة ومن ورث رجلا بولاء يدعيه واقام بينة
على ذلك واقام قابض الميراث بينة اخرى انه مولاة وتكافاتا سقطتا
والمال بينهما قيل له ولو ام يبق بيد الحائز قال انما ذلك اذا لم
يعرف اصله ومذا قد عرف اصله فلا يختص به حائزاه (ومن
يدعى حقا لميت ليثبتن) قول قد فان لم يثبت ذلك لم يكن
له يمين على المطلوب النج هذا هو الذى ياتى للناظم فى قوله

بعد اثبات المدعى موت من يقوم عنه وعدة ورثته وتناسخ الوراثة فان لم يثبت ذلك وان

لم يكن له يمين على المطلوب لان من حجه ان يقول ان اباك او من تدعى منه حتى وسبقه و يقر انه لا حق له عندي فان (٨٩) قال المدعى انت عالم بموته وعدة ورثته قال وان اقر بذلك

لم يقبل لما فيه من الزام الحقوق

وانما يكون شاهدا وهذا بخلاف

من اقر انه قتل رجلا فانه يقتل

به وقول احمد بن ميسر لا

يواخذ به يعنى حيث لم يثبت

قتله ولا موته وهو ظاهر ولا بد

في الشهادة في عدة الورثة انهم

لا يعلمون له وارثا غيرهم ولا

يكفى انه ابن الميت كما في

نص التهذيب قل ابن فرحون

فان قالوا لا نعلم عدة ورثته

لم يقض لهذا الوارث بشئ

لعدم تعيينهم فان كان الوارث

ابن عم فقال الشهود احاط

بميراثه ابن عمه ولم يذكروا

الجد الذي يجمع بينهما فهي

شهادة تامة كما في المستطى

ونصه شهادة من شهد بان

الحيط بميراث فلان هو فلان

ابن فلان ابن عم ابيه ولا

يذكر اجتماعهما في جد واحد

هي تامة اه وقال ابن المون فان

لم يذكر اجتماعهما في الجد

اكتفيت بقوله ابن عمه وتمت

الشهادة اه وان ذكرت اجتماعهما

وان يكن اهملا ثبت فعن مطلوب اسقط يمينه الخ ونحوه لابن

رشد في اجوبته قائلا به العمل وهذا وان قال به ابن الفخار

وابن فرحون والبرزلي وابن رشد وتبعهم الناظم فهو مبني على ان

الدعوى لا تتبع وان الشهادة اذا رد بعضها للسنة ردت كلها وقد

ذكرنا في شرح التلخفة عند قولها ومن ابى اقرارا او انكارا وجوب

اليمين حيث قل انت عالم بموته وباني من ورثته لانها دعوى

آيلة الى المال وان اقراره بذلك لازم ويبعد كل البعد ان ينفي

المقر الشئ عن ملكه ونحن نشبه له وقد قالوا اذا ادعى شخص

على آخر ان اياه اوصى له بمال وعتق عبده فلان لزمته اليمين

بالنسبة للمال دون العتق ولو شهد شاهد بذلك كلف معه المدعى

وحلف هو لرد شهادته بالنسبة للعتق فكذلك ههنا يعمل بالدعوى

والشهادة بالنسبة لما يثول للمال ولا يعمل به بالنسبة للزام الحقوق

بالنسبة للعدة ونحوها من تزويج زوجته وتوريثها وانفاذ وصاياه

الخ وايضا فهو مقرر على نفسه بالنسبة للمال وعلى غيره بالنسبة للزام

الحقوق والقاعدة ان من اقر على نفسه وعلى غيره لزمه لاقرار على

نفسه ولا يلزمه على غيره ولكن يكون فيه شاهدا قوله لا يواخذ

به الخ المشهور انه يواخذ به ولكن لا تنزوج زوجته ولا يورث

ماله حتى يثبت موته فيعمل باقراره بالنسبة لما يرجع له لا بالنسبة

لما يرجع لغيره وقوله وفي نوازل المعيار انه لا بد من بيان القعدد الخ

محل اشتراط بيان القعدد على ما عليه المتأخرون اذا كانت المنزعة

بين الاقارب لا مكان ان يكون احدهما اقعد من الآخر ان كان النزاع

مع بيت المال لان بيت المال غير وارث على كل حال قال سيدي

علي بن هارون اذا تعدد المدعى للتصيب كلفوا القعدد واما اذا

في جد فهي اكمل واكمل قال القشالي وفي نوازل الاقرار من المعيار انه لا بد من بيان القعدد ثم ان كانت اليمنة تعرف اعيان الورثة ذكورا واناثا فهي عاملة بلا خلاف وان كانت لا تعرف اعيانهم

اتحد فلا يكلف إلا اثبات الموت والارائة من غير ان يجبهوا بينه وبين الهالك في جد واحد اه وقال سيدي العربي الفاسي حسبما وقع في نوازل الزناتى وبهذا يجمع بين ما اقتصر عليه شيخ المحققين ابن عرفة عن المتيطى وغيره انه لا يشترط ذكر القعدد الذى يجتمعان فيه وبين ما فى المعيار انه لا بد فى صحتها من ذكر القعدد اه وبهذا صدرت الفتوى من شيخنا سيدي محمد بن ابراهيم الدكالى فى حدود الثلاثين بعد المائتين والالف ووقفت على مثله فى جواب لتسؤال فيه ما نصه تحرير المسئلة ومحصلها على ما تفيده اجوبة المحققين وكلام اصحاب النوازل انه اذا لم يكن هنا وارث يدعى ذلك إلا مقيم اليئنة كان بيان القعدد فيها شرط كمال وصحة دونه كما فى المتيطية والفشتالى وابن سلون وغيرهم وان كان هناك معارض لها ومن يدعى خلافها فلا بد من بيان القعدد ليعلم لاحق منهما اه قوله إلا فى الزوجات والبنات الخ قال فى المفيد اذا شهد الشهود ان فلانا مات واحاط بميراثه زوجته فلانة وبنته فلان وفلانة وفلانة وقالوا انما نعرف عين الزوجة ولا نعرف عين البنتين ان الشهادة جائزة قال ابن فرحون عقبه بعد كلام فتاخص من هذا ان الزوجة حكمها حكم البنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينها فى استحقاق الميراث اه وانظر فصل التوارث من المتيطية فقد اقتصر فيه على ان الشهود اذا عرفوا عدد الورثة ولم يعرفوا اسماءهم فهى شهادة تامة ايضا إلا ان يقع بينهم تنازع وذكر فيه ايضا انهم اذا سموهم ولم يشهدوا على عينهم او لم يذكروا انهم يعرفونهم فهى تامة ايضا إلا ان يقع بينهم تنازع وقال ابن رشد فى شرح مسألة من سماع رويان ان الذى جرى به العمل انه لا يكلف المحاكم الشهود على الموت والارائة الشهادة على اعيان الورثة ابتداء لا الزوجة ولا غيرها حتى يحتاج الى الاعذار فيهم فيما ثبت

فمحملها على الصحة إلا ان يقع بين الورثة نزاع واحتاج المحاكم الى الاعذار اليهم فلا بد من الاشهاد على العين إلا فى الزوجات والبنات لا فرق بينهما كما قال ابن رشد رادا على ابن زرب فى قوله تقبل فى قولهم لا يعرفون اعيان البنات قال فى المفيد يخرج من قول اصبح انه لا يحتاج فى ثبوت الموت وعدة الورثة الى تعيين الورثة اذا كن نساء وبه جرى العمل اه وقال ابن فرحون فتاخص من هذا ان حكم الزوجات حكم البنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينهن فى استحقاق الميراث

(انعكس) المسألة الاولى مات صاحب الحق وهذه مات من عليه الحق وقمت تدمي على وارثه فلا يلزمه ان يجيبك حتى تصل اليه باثبات الموت وعدة الورثة قال في معين الحكم واذا قام الطالب بدين له على رجل متوفى او غائب فاول ما ييدا به الناظر ان يامر الطالب باثبات موت المطلوب وعدة ورثته وهل هم حائزوا (٩١) الامر او غير حائزيه وهل لهم ان كانوا غير حائزي الامر وصي او ناظر ويكلفه اثبات غيبته

عليهم او على الميت الذين ورثوه فان لم يشبوا اعيانهم لم يبيع الحكم عليهم وكذا ان ماتوا او غابوا (كعكس) ذكر ابن فرحون في القسم الرابع في الدعوى على الميت ان الورثة اذا كانوا كلهم رشداً واقروا بالدعوى في مال الميت فلا يحتاج القائم الى اثبات موته ولا عدة ورثته اه وهو واضح ومثله يقال في القائم بدين لمورثه على غيره متى اقر المطلوب به فلا حاجة الى اثبات موت رب الدين وهو ما قررنا قبل وانظر شرحنا للتحفة في المحل الذي قدمناه وفي المتبعية ان قام الطالب بدين على ميت فان القاضي يامره ان يثبت موت المطلوب وعدة ورثته من اجل ما يحتاج من الاعذار اليهم ان كانوا مالكين امر انفسهم وان كانوا صغاراً او جعل عليهم وصى كلفه القاضي اثبات الايصاء وقبول الرضى بالشهادة على عينه فاذا اثبت الطالب جميع ذلك كانت الخصومة بينه وبين الرضى او المالك امر نفسه غير ان الرضى لا يكلف جواباً لان اقراره وانكاره لا يعمل به اه قلنا وانما لا يعمل بانكاره واقاراره اذا لم يل المعاملات كما ياتى وإلا فاقاراره شهادة على محجورة فتضمنى ان كان عدلاً فان كانت بدين للميت لم تجز لانه يجربها نفعا لنفسه واما المشرف فشهادته جائزة له وعليه اذ لا تهمته تالحقه (والشبه يجتلا) قوله وراى بعض شيوخنا ذلك لازماً حتى في العقار الخ هذا هو الذى به العمل قال ناظمه

العقار قال في المفيد قال الباجي اجمع من علمت من اصحاب مالك انه لا يتم لمستحق غير الرباع والعقار حكم إلا بعد يمينه وراى بعض شيوخنا ذلك لازماً في العقار والرباع ولم يره بعضهم قال وهذا ان استحققت من يد غير غاصب واما من يد غاصب فلا يمين على المستحق ان اثبت ملكه اه فلو كان الدين لميت على ميت او غائب لم يحلف إلا من يظن به العلم من ورثته قال ابن عرفة

يحلف اكابر الورثة انهم لا يعلمون ان وليهم قبضه ولو كان المطلوب حبا لم يحلفوا حتى يدعى ذلك على الميت او عليهم ولا يحلف الا صاغر وان كبروا بعد موته (يمين قضاء ذى) وهى احد اقسام اليمين الاربعة قال فى التحفة وهى يمين تهمة او القضاء او منكر او مع شاهد رضا قال ابن رشد ويمين القضاء لا نص فى وجوبها لعدم الدعوى على الخالف بما يوجبها الا ان اهل العلم راوا ذلك على سبيل الاستحسان احتياطا للغائب ومن فى معناه اذ هى فى مقابلة دعوى مقدرة اما المحاضر يدعى القضاء فاليمين ح يمين منكر والدعوى فيها محققة وهى واجبة بنص الحديث فان قلت حصرت اقسام اليمين فى اربعة فاذن يمين الاستحقاق ليست قسما خامسا قلت قد وقع فى كلام ابن رشد وابن فرحون وغيرهما انهم اطلقوا (٩٢) عليها يمين القضاء اذ قالوا ويمين القضاء متوجهة على

من يقوم على ميت او غائب او يتيم او بيت المسال او فى استحقاق ما عدى الرباع وهى فى المعنى راجعة لليمين مع الشاهد التى هى لكمال النصاب لان الضابط ان كل بينة شهدت بظاهر كاستحقاق ولا عسار فانه يستظهر يمين الطالب على باطن الامر قاله فى التوضيح واستثنوا من ذلك الشهادة باعسار لآب لينفق عليه ابنه فلا يمين عليه على المشهور	كذا فى الاستحقاق للاصول القول باليمين من معمول قول (يمين قضاء ذى) قوله لا نص فى وجوبها الخ يعنى من قبل الشرع لكن لا يمتد روا ذلك استحسانا وقوله راجعة لليمين مع الشاهد الخ قد يقال يصح رجوعها لكل منهما من جهة كونها ارفع احتمال الخروج من اليد اشبهت يمين القضاء ومن جهة كونها لا تنفع الشهادة الا بها اشبهت اليمين مع الشاهد ولو قال قائل انها راجعان ليمين التهمة ما بعد قوله وهى اخف من يمين الاستحقاق الخ سيأتى له عن ابن عرفة فى الورقة بعد هذه عكس هذا اللهم الا ان يقال ما يأتى هو مختار ابن عرفة فى نفسه والواقع هنا هو مختار غيره لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة لا يتم الحكم الا بها كما قاله ابن رشد وعزاه لابن القاسم قال واما يمين
--	--

خلاف لقول خليل وله تحليف ايه وفى ذلك قلت * وكل من بظاهر قد شهدا * القضاء * له فحلفه بقطع ابدا * سوى اب كلف بالاعسار * لينفق ابنه على المختار * قلت ويستثنى ايضا الشهادة بعدة الورثة فانهم يقولون لا نعلم له وارثا سواه ولم يذكروا فيها يمينا وقال ابن عرفة يمين الاستحقاق اخف من اليمين مع الشاهد لانها واجبة بانفاق وفى الاخرى ثالثها المشهور تجب فى غير العقار وما قاله لا يقدح فى كونها قسما واحدا لكمال النصاب ولكن احدهما اخف من الاخرى ويمين القضاء وان كانت واجبة اتفاقا فهى اخف من يمين الاستحقاق تنبيها يمين الاستحقاق انما وجبت لقول الشهود وانه لم يخرج عن ملكه فى علمهم فيحلف انها لم تخرج عن ملكه اما الملك والتصرف والمحوز ونحوها فالبيعة تقطع بذلك فلا يحلف عليه خلاف ما يكتبه الموثقون قاله الباجي

فرع من شهد له شاهدان على خط غريمه بما ادعاه عليه لا يمين عليه على الشهور مخ وجازت على خط مقر بلا يمين مسالته فان دفع الوصى الدين دون يمين القضاء ضمنه إلا ان يحضر القابض ويحلفها بعد ولا يجوز للوصى ان يصالح عن يمين القضاء إلا ان يرى عزيمة عليها وقال ابن رشد فيمن وكل على غائب ليس له ان يصالح في يمين القضاء فان اقر رجل في دين انه لا حق له فيه وتوحيهت يمين القضاء (٩٣) فقال ابن الحاج يحلف المقر له لانه صاحب الدين

وقال ابن حمديس يحلف المقر

قال ابن رشد ان كان وهب الدين حلف الواهب وان كان اقر انه لفلان دونه خلفا جميعا وسئل ابو الحسن عن المشتري شيئا بعدل واحد وتصديق به ثم قام عليه البائع فاجاب يحلف المتصدق عليه لان المشتري يقول لا احلف ويتفع غيري وفي البرزلى من تصدقت بكائي لها على زوجها الميت لم يقبضه المتصدق عليه حتى تحلف المرأة انظر الخطاب في باب الهبة عند قواه وإلا فكالرهن (وتلزم) يمين القضاء رب الدين (مطلقا) كان الورثة صغارا او رشداً وطلبوها بل (ولو لم يردها ذو رشاد) منهم (وقيل لا) تلزم اذا كانوا رشداً

القضاء فانما هي في مقابلة دعوى مقدرة الغريم وقوله فقل ابن الحاج يحلف المقر له النخ المعتمد في هذه المسألة هو ما قاله ابو الحسن اذ تعليقه يدل على ان ذلك جار في الهبة والاقرار والشراء وبه افق ابن سودة رحمه الله حسبما في نوازل العلى ويويده ان الصغير يجب له الحق بشاهد واحد ولا يحلف عنه الاب ولا الولي وقوله حتى تحلف المرأة النخ هو موافق لما اجاب به ابن رشد قبله (وتلزم مطلقا ولو لم يردها) حاصله ان محل الخلاف اذا كان الورثة كلهم رشداً وام يطلبوها واما ان طلبوها او كانوا صغارا او فيهم محجور فتلزم بلا خلاف فقول ته وظاهر ما في النوادر خلافاً النخ هذا هو الاطلاق الذي صدر به الناظم وما في كتاب الاستغناء من التفصيل هو قوله (وقيل لا) وقوله وقال بعض الشيوخ هو دليل لقوله خلافاً الذي هو الاطلاق والمراد ببعض الشيوخ هو ابن رشد قال لا يحكم له إلا بعد اليمين وان لم يدع الورثة عليه انه قبض او وهب بل لو اقر له الورثة بالدين ولم يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم لم يحكم القاضي له إلا بعد يمينه مخافة ان يطرا وارث او دين ادوبه تعلم ما في قول ته ولم يدفعوا بحاكم النخ فصرابه ودفعوه بحاكم لانهم اذا دفعوا بغير حاكم لا نتعرض لهم اذ

ولم يدعوا الدفع منهم ولا من موروثهم قال في التبصرة اذا ادعى رجل بدين على ميت واقام البينة فان كان ورثته كبارا ولم يدعوا دفع الدين من موروثهم ولا من انفسهم ففي كتاب الاستغناء لا يلزم رب الدين يمين بخلاف ما لو كانوا صغارا فلا بد من اليمين وظاهر ما في النوادر خلافاً وقال بعض الشيوخ لا بد من اليمين مخافة طرود دين او وارث آخره فظاهر النوادر وقول بعض الشيوخ هو لزومها مطلقا كما صدر به الناظم فمحل الخلاف اذا كانوا رشداً ولم يطلبوها ولم يدفعوا بحاكم وتلزم باتفاق

ليس على الحاكم ان يبحث عن ذلك كما يدل له قول ابن رشد ولم
يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم النخ وحيتنذ فالدار في وجوبها على ارادتهم
الدفع بحكم كانوا مقرين او منكرين اذ الحاكم نائب عن الوارث
او الغريم المقدرة (اذا يتغى) جعله ته كالش متعلقا بتلزم
مقدرا وهو يقتضى ان هذه مسألة اخرى وان الاولى لا يشترط في لزوم
اليمين ابتغاء الدفع بحاكم وليس كذلك كما مر والصواب انه متعلق
بتلزم المذكور وكأنه قل وتلزم مطلقا واولم يردها ذو رشاد بان لم يدع
الدفع منه ولا من موروثه او اقر بالدين اذا يتغى دفعا بحاكم وغايته
انه اظهر في محل الاضرار فقال كبير واولى حذفه ومفهوم قوله
اذا يتغى دفعا بحاكم انه اذا اراد الدفع بغير حاكم ففيه تفصيل
فان كانوا كلهم رشداء كما هو الموضوع فلا نتعرض لهم وان كان فيهم
صغير واولى ان كانوا كلهم صغارا فهو قوله وفي غيره اطلق فموضوع
قوله وتلزم مطلقا فهم كلهم رشداء هذا اذا ارادوها وطلبوها من رب
الدين بل واولم يريدوها ولا طلبوها اقرؤا له بالدين اولم يقرؤا
ولم يدعوا دفعا منهم ولا من موروثهم وهو معنى الاطلاق المذكور لكن
انما تلزم اذا ابتغوا الدفع بحاكم لانهم قد يقرؤا به ولكن لا يريدون
الدفع إلا بحاكم وموضوع قوله وفي غيره اطلق ما اذا كان فيهم
صغير او كلهم صغارا ولا يكون الدفع إلا بحاكم ومن دفع بغيره ضمن
(وان يكن اهملا) تقدم ما فيه عنده قوله ومن يدعى حقا لميت
تنبيه تقدم في التنبيه الثاني قبل قوله ومن يدعى حقا لميت
عن التبصرة انهم اذا قالوا هذا وارث مع ورثة آخرين يسمونهم
اعطي نصيبه النخ وهذا يفيد انه اذا اثبت موت موروثه وعدة
ورثته واثبت موت بعض ورثة الموروث لاول وجر القائم ذلك
الى نفسه ولكن لم يجد من يشهد له بعدة سائر ورثة الوارثين
غير من يدلى به هو فانه يقتضى له بحظه لانه لا جهل فيه لانه

اذا كانوا صغارا وتلزم ايضا
(اذا يتغى دفعا كبير) واحد
او متعدد (بحاكم) فقوله اذا يتغى
يتعلق بتلزم مقدرا لا بتلزم
المذكور (وفي غيره) اى
غير الكبير الرشيد (اطلق) اى
وجوبها (وان يكن اهملا ثبوت)
هذا راجع للمسألة الاولى اعنى قوله
ومن يدعى حقا لميت اى وان
لم يثبت المدعى موت موروثه
ولا عدة ورثته فلا يمين له
(فعن مطلوب اسقط يمينه)
بل وجوبه كما مر

(بتعجيز ذى لا يضاء قولان حصلا) هذا راجع للمسئلة الثانية والمعنى انه اذا مات المدين وكان وارثه مجبورا او فيهم مجبور له وصي واثبت القائم الحق ولم يجد الوصي مدفعا فهل يعجزه الحاكم كما يعجز الرشيد في حق نفسه او لا يعجزه لان الحق لغيرة ومن الجائز ان يقوم المجبور بهجته في ذلك قولان حكاهما المتيطى فثلا ان الوصي لا يكلف جوابا لان اقراره وانكاره لا يعمل شيئا وهل يعجزه او لا في ذلك قولان ثم ان يمين القضاء انما وجبت احتياطا للغائب ونحوه كما مر فـ اذا حلفها القائم على الغائب وتأخر القبض (٩٥) للحاجة لبيع اصول او غيرها لا تعد مرة اخرى لاحتمال

صح القضاء لانه وهم لا عبرة به

بخلاف ما او حضر الغائب ثم غاب فتعاد لثورة لاحتمال عند حضوره وكذا ان كان الدين منجمما وبعد ما بين النجوم فيحلف عند كل نجم كما اشار الى ذلك بقوله (يمين قضاء لا تعد) بعد حلفها (سوى لمن) اي لاجل مدين (يثوب) من غيبته اي يحضر ثم يغيب كما قال (وايضا غاب) بعد اوبته وحضوره (او) حصول (بعد) بين حلول النجمين (انجلا) ثم ان يمين القضاء والاستحقاق اذا توجهت على رشيد حلفها ولا اشكال وان توجهت على مجبور كسفيهة مات زوجها

استبان انه يرث من الموروث لاول الربع مثلا ولا عليه فيمن يرث الثلاثة لارباع وبه افق شيوخنا معرضين عما في المتيطية من انه لا بد ان يثبت تناسخ الوارث حيث ما باغت قاله ابو العباس الملوى رحمه الله (بتعجيز ذى لا يضاء قولان) لاصح منهما عدم التعجيز كما في اقصية المعيار وقوله لان اقراره وانكاره لا يعمل شيئا النسخ اي فيما لم يل المعاملة فيه كما ياتى (وتعطى صداقا) قول ته الثالث انها تحلف الآن ولا تاخذ شيئا إلا بعد اليمين النسخ هذا اللفظ ليس في ضريح هكذا كما يعلم من نقل الشئ وغيره وكلام ته المذكور يقتضى انها اذا نكلت يطل حلفها اذ لا تاخذ شيئا إلا بعد يمينها واييس كذلك بل اذا حلفت استحققت وان نكلت عن يمين القضاء او يمين الاستحقاق قضى لها بالحق وارجئت اليمين الى رشدها فان حلفت بعد ان رشد استمر ذلك بيدها وإلا ردت ما اخذت هذا هو الراجح المعتمد فى النازلة انظر شرحنا للتحفة فى باب اليمين فالشهور هو توجه اليمين عليها الآن لكن اذا نكلت فالحكم ما مرسياتى قريبا بعد هذا وان الغائب

واها عليه دين من صداق او غيره ثابت فافق ابن عتاب وابن سهل وابن رشد واكثر لاندلسيين بانها تقبض دينها وكالها وتوخر عنها اليمين الى ان ترشد فان حلفت استمر القبض وان نكلت ردت ما اخذت وعليه اقتصر الناطم فقال (وتعطى صداقا ذات هجر وارجئت) اي اخبرت اليمين (لرشد) وقيل يحلف لاب كما سيقوله المصنف القول الثالث انها تحلف الآن ولا تاخذ شيئا إلا بعد اليمين قال فى التوضيح وهو المشهور وهو الظاهر لتلا يصح حق الخصم اذ قد تبقى طول عمرها مجبرة بل تنصد ذلك لتلا تحلف كما هو مشاهد عيانا

(كفى استحقاق مخرج الجور الجلا) تشبيه في ارجاء اليمين والمعنى انه اذا قام للجور شاهدان في استحقاق عرض او حيوان فان وصيه مثلا يهك من الشيء المستحق وتوخر اليمين الى ان يرشد الجور ولا نص فيها بعينها الا اطلاقهم عليها يمين القضاء وسئل ابن عرفة عن ورثة صغار شهد لهم شهود على هيمة انها لموروثهم ولم يبق الا يمين لاستحقاق هل يكون كاليمين مع الشاهد فيحلف المطلوب ويبقى الشيء بيده او كيمين القضاء فياخذه اليتيم ويسجل له ليحلف اذا بلغ وكيف اذا كان فيهم بالغ وحلف فاجاب يمين لاستحقاق (٩٦) اخف من اليمين مع الشاهد

للاجماع على توقف المحكم بالشاهد على اليمين وشدة الخلاف في يمين لاستحقاق في الربع وغيره وهي اخف عندى من يمين القضاء لغلبة سببه فيه كمن الوصى وترجا اليمين وحلف بعض الورثة لا يسقط اليمين عن بقيتهم هذا هو المعروف في المذهب اه وقوله فيمكن الوصى اى من الشيء المستحق هكذا في البرزلى عن شيخه ابن عرفة وصحف بعضهم فيمكن فكتب فيلزم فوقع في اشكال وقد علمت صوابه والله الموفق (كمن غاب) اى كارجاء يمين من غاب ببعده سواء كانت يمين قضاء كمن

اذا توجهت عليه يمين القضاء فانه يتضى لوكيله بالحق وتوخر اليمين لتقديم الموكل فالفقيه اولى بهذا الحكم (كفى استحقاق) قوله الا انهم اطلقوا عليها يمين قضاء النخ اى سموا يمين لاستحقاق يمين القضاء كما تقدم له عند قوله يمين قضاء ذى النخ وظاهر النظم ان استحقاق السفية البالغ كذلك وهو ظاهر خلاف تخصيصه له بالصغير وقوله لغلبة سببه اى ولغلبة سببه وجبت اتفقا واضعف سبب يمين لاستحقاق جرى فيها الخلاف وقوله فيمكن الوصى النخ وكذا يمكن الوصى ويرجا يمين القضاء اذا توجهت على صغير من غير خلاف (ولاقوال اربعة) قوله عن ابن رشد لان يمين لاستحقاق من تمام الشهادة النخ هذا تقدم له ايضا عند قوله يمين قضاء ذى النخ وان يمين القضاء اخف خلاف ما مر له عن ابن عرفة فوق هذا من ان يمين لاستحقاق اخف من يمين القضاء هذا وقد يقال ان يمين القضاء اخف من جهة ان يمين لاستحقاق من تمام شهادة لاستحقاق ويمين لاستحقاق اخف من جهة ان في وجوبها خلافا دون يمين القضاء

وكل على اقتضاء دين من ورثة والموكل غائب او يمين استحقاق كمن ابق له وقوله عبد ووكل من يطلبه (ولاقوال اربعة) في مجموع اليمينين لا في كل واحدة منهما فقل يتضى للوكيل في المسالتين حملا لمسالة لاستحقاق على مسالة دعوى القضاء وهو قول اصبح وقيل لا يقضى له في المسالتين حتى يكتب الى موكله فيحلف حملا لمسالة القضاء على مسالة لاستحقاق وقيل يقضى للوكيل بعد حلفه على العلم في المسالتين والرابع يقضى للوكيل في مسالة دعوى القضاء دون مسالة لاستحقاق قال ابن رشد وهو لاظهر وهو الذى يعزى لابن القاسم لان يمين لاستحقاق من تمام الشهادة

لا يتم الحكم إلا بها والآخرى إنما تجب بقول الغريم أنه قد قضى فيقال له إذا الدين للوكيل وحلف
صاحبك أن لقيته أه وهذا كله في الغيبة البعيدة كما قررنا وأما في القروية فلا يقضى للوكيل إلا بعد
بين موكله فيهما بلا خلاف قال الخطاب وظاهر الخلاف المذكور أنه ليس على القاضي أن يستحلف
الوكيل على قبض حقوقه الغائبة أنه ما قبض منها شيئا وأنه يكتب له دون يمين سواء خرج أو
وكل قال ابن رشد وهو ظاهر ما في كتاب البضائع والوكالات وهو خلاف ما في كتاب لأقضية أنه
لا يكتب له حتى يستحلفه (٩٧) في الوجهين خرج أو وكل أنه ما قبض ولا أحال قال وعلى

الرواية الأخرى أجرى العمل

لأنه يقول لا تحلفني لعلم
لا يدعى علي اقتضاء وقيل
يستحلفه إذا وكل ولا يستحلفه
إذا خرج قال ابن رشد وهو أولى
لأقوال وأعدلها قلت وبه
العمل وفي خ وان قال أبراني
موكلك الغائب انظر إليه وقد
أهمل الناظم هذه الصورة وأجمل
في التي قبلها في الأقوال وموضوعها
ولو قال مثلا

(كمن غاب ولأقوال أربعة ترى
يمين قضاء مستحق تنقلا
وثالثها حلف الوكيل ورابع
يمين القضاء ترجا ويقضى وفصلا
وهل يحلفن قبل الشخص فثالث
يحلف في التوكيل لا غير فاقبلا)

وقوله فيقال له إذا الدين وحلف صاحبك أن لقيته الخ هذا
هو الإجماع فإذا لقيه وحلف له برئ واستمر القبض وإلا حلف
المطلوب واسترد ما أخذ منه وقوله وظاهر الخلاف الخ موضوع
هذه الأقوال الثلاثة أن شخصا أثبت حقا عند القاضي على رجل
غائب وأراد الخروج لذلك أو توكيل غيره وقوله وقد أهمل ظم
هذه الخ يعني أهمل ما أشار إليه عن ح من الأقوال الثلاثة وأجمل
في الأقوال الأربعة وموضوعها مختلف فموضوع هذه الثلاثة أن من
عليه الحق غائب وموضوع التي قبلها بالعكس وقوله في لايات
مستحق هو بحذف العاطف على حذف مضاف أي يمين مستحق
فرع الوكيل عن الغائب يريد الخصام لا يمين على موكله أن
غاب قبل حلول أجل قاله في أقضية المعيار (بانفاذ إيضاء) محلهما
إذا زاد الدين على ثلثه هذا هو الظاهر (كالصدق فاقبلا) ذكر ابن
ناجي في شرح المدة أن العمل على أعمال الشرط مطلقا بلا يمين أه
فإن تطوع بعد العقد فقبل لا يجوز لأنه هدية مديان في البيع
والسلف وانظر الباب التاسع والعشرين من التبصرة والتزامات

ثم ذكر قسم قوله وأرجئت لرشد وهو القول الثاني فيقال (وقيل يحلف في مهر ابوها معجلا) ولا
حاجة إليه لأنه مقابل (بانفاذ إيضاء) بدين لربه بلا حلف قولان (لما قدم أن من قام بدين على
ميث لا بد أن يحلف يمين القضاء أشار إلى ما إذا أوصى الميث بإسقاطها وأن يصدق صاحب
الحق بدونها فهل تنفذ وصيته ويعمل بها وهو ما افتى به ابن الحاج ونسبه لابن القاسم وقال غير
أن الحق لغير الميث فلا تسقط اليمين فتقوله قولان مبتدأ وفي انفاذ الخ خبر مقدم و (كالصدق فاقبلا)
تشبيه في القولين يعني أنه إذا كان الحق على غائب أو ميث وقد كان رب الدين شرط أنه يصدق

في عدم قبض حقه فقال بعضهم ان ذلك جائز في البيع وما اشبهه بخلاف القرض فانه لا يجوز لانه
سلف جر نفعاً وقال بعضهم لا ينتفع باشتراط اسقاط هذه اليمين إلا العدل المبرز وفي التوضيح في باب
الرهن اختلف المذهب في البائع بثمن الى اجل يشترط في عقد البيع انه مصدق في عدم قبض الثمن
هل يبنى له بذلك او لا او يبنى للتورعين عن الايمان من اهل الفصل دون غيرهم على ثلاثة ادوال وقال
في التفليس فلو كان في عقد احدهم انه مصدق في لاقتضاء (٩٨) دون يمين فهل تسقط عنه

اليمين ان كان مأموناً لاجل
الشرط او لا تسقط لان الحق
للمرء قولان لابن القصار
وابن الفخار اه وعلى التصديق
لومات صاحب الحق لم
يورث ذلك عنه لانه انما
رضى بامانته وقد علمت ان
يمين القضاء ويمين الاستحقاق
كلاهما مع قيام البينة ويأتي
الكلام على اليمين مع الشاهد
في قوله ويحلف عبد اوسفيه
اذا بدا شهيد النج واما يمين
النكر فتقدمت فلو اراد من
توجهت عليه يمين لانكار
او اليمين مع الشاهد ان يقلبها
على خصمه بعد ان التزمها
فله ذلك كما اشار له بقوله
(المتزم مطلوب) باليمين لانكاره
اول قيام شاهد له في حق مالى

ح وشرحنا للتحفة في باب اليمين والصلح والضمان فرع ذكر
سیدی عمر الفاسی انه اذا عرف باختلاف اهل العلم فاخذ بقول
من يرى سقوطها فانه لا ينتفع بذلك اذ ليس لاحد المتحاكمين
ان يقضى على نفسه باحد القولين انما ذلك للحاكم قلت وهو
خلاف ما للتيطية من ان له ذلك انظر شرحنا للشامل في باب
القرض وانظر التزامات ح وقول تـ بخلاف القرض لانه
سلف جر نفعاً الخ تأمل هذا القول فان النفع كما تقرر هو السبب
الحامل على السلف ولا معنى لكونه سلفه ليصدق في عدم القبض
ولذا كان العمل على اعماله مطلقاً وقوله لانه انما رضى بامانته
الخ مثله يقال فيمن رضى يميناً من شخص فمات الشخص قبل
استيفائها منه فلا تورث عنه لانه يقول انما رضى بيمينته لتورء
عن الايمان ولعلمي انه لا يحلف على الباطل (المتزم مطلوب)
قوله وقال اللقاني ولا نسلم الخ ما قاله اللقاني صواب اذ هي
على الخيار ومعلوم ان من التزم شيئاً فقد اسقط حقه من غيره وهو
من التزم ان لا يتنقل عن اليمين الى قلبها والمدعى له حق في
عدم القلب كما انه اذا نكل عن اليمين وقال له احلف انت ثم
اراد ان يقلع من رضاه بيمينته لم يمكن لتعلق حق الطالب بذلك

التم ان يحلفها ثم رجع واراد قلبها (ان يقلب اليمين) على خصمه وهو الطالب كما
في الاولى والمطلوب في الثانية ويسقط الحق المدعى به فيهما قال في التوضيح قال ابو عمران في المدعى
عليه يلتزم اليمين ثم يريد الرجوع عنها الى احلاف المدعى فذلك له لان التزامه لا يكون اشد
من الزام الله تعالى له فقال وقد خالفني في ذلك ابن الكاتب وراى ان ذلك يلزمه والصواب ما
قدمناه اه قال اللقاني ولا نسلم ما قاله ابو عمران فان الله تعالى لم يلزمه اليمين بل خيره بينها وبين

ردا على المدعى ومن التزمها فقد اسقط حقه من ردها (اما رجوع) من توجهت عليه (بعد) نكول
او (قلب) منه (لها) على (٩٩) خصمه (فلا) يقبل قال ابن شاس ويتم نكوله بان يقول لا

احلف احلف انت اوستمر

على الامتناع ومفهوم قوله قلب
لهاى اليمين انه لو رضى من
خصمه اليمين ثم رجع وقال انا
اتى بالينة فله ذلك وهو كذلك
قال ابن سهل فى او اخر الاستحقاق
ما نصه وسالت ابن عتاب عن
قال لغريمه انا ارضى يمينه
يحلف على ما شاء ثم ينزع عن
رضاه واراد اقامة البينة على حقه
فقال ليس قوله ذلك اسقاطا
لينته ولم الرجوع عن مقاله
والقيام ببينته حتى يفصح ويصرح
بترك البينة وهو ظاهر شهادات
المدونة اه قلت بل له ان
يرجع الى البينة ولو بعد تحليفه
حيث لم يعلمها كما قال خ فان
نفاها واستحلفه فلا بينة الا لعذر
كنسيان والله اعلم ولما تكلم على
يمين القضاء وشبهها وعلى ما اذا
اوصى الميت بتركها وما له تعلق
بذلك من قلبها اشار الى مسائل
العقلة لما لها بذلك من المناسبة
فقد تجب بالشاهد قبل اليمين
فقال (وعقل اماء لازم مطلقا)

كما فى النظم فالصواب ما لا بن الكاتب قاله ابن رحال وغيره ودرج
عليه ناظم العمل فقال

والخصم يختار اليمين ونسكل فما لقلبها سليل او محسل
(اما رجوع بعد قلب) ظاهرة انه لا رجوع له عن قلبها سواء
التزم المقلوب عليه حاهها اثر قلبها او سكت حتى مضى زمان وهو
كذلك كما فى ابن سهل عن ابن عتاب وقول ته عن ابن عتاب
ليس قوله ذلك اسقاطا لبينته الخ هذا وان اعتمد شراح خ
وقرروا به قوله وان استحلفه ولم ببينة حاضرة لم تسمع قالوا
معناه حلفه بالفعل والا فتسمع الخ لكنه خلاف ما افتي به
ابن رشيقي مع ان رضاه باليمين مع علمه بالينة الحاضرة يوجب
عدم رجوعه اليها وهو ظاهر اطلاقات الشراح عند قول خ فى
لاقرار كان حلف فى غير الدعوى لانهم قالوا ان قال له احلف
وخذ فلا رجوع وهو الظاهر مما مر عن ابن الكاتب لان رضاه
التزام اى لانه لما رضى باليمين اسقط حقه من البينة كما ان
من قلب اليمين اسقط حقه منها انظر شرحنا للتحفة عند قولها فى
الشهادات

ولا يمين مع نكول المدعى بعد ويقضى بسقوط ما ادعى
وقوله عن خ فلا بينة الا لعذر كنسيان الخ تقدم ان هذا هو قوله
فى تنازع الزوجين وظاهرها الفبول ان اقر على نفسه بالعجز وتقدم
ان المشهور هو عدم قبولها ولو مع لاقرار بالعجز انظر ما تقدم عند قوله
نعم ان تم ما قد تاجلا وحيث قد افتي به ابن رشيقي اصوب بموافقته
لما قاله ابن الكاتب ولما فى النظم من قوله اما رجوع بعد قلب
كما مر وبه شاهدت المحكم عند كثير والله اعلم (وعقل اماء) مبتدا

رائعة كانت او لا ما بونا كان سيدها او لا طلب ذلك القائم او لا لحق الله تعالى والعقلة وتسمى ايضا المحيولة
ولا يقاى منع من بيده الشئ المتنازع فيه من التصرف فيه فى الجملة (و) عقل (غيرهن) اى غير الايمان

من دار أو عرض أو حيوان يكون (لمن ينبغي) واتى بشبهة على دعواه كعدل أو شاهدين يحتاجان للتزكية (ممن قد اجلا) لاثبات دعواه يعنى اذا وقف الشئ فلا بد من ضرب كاجل فان لم يات عنده بشئ رجع الشئ لربه فان لم يطلبها القثم أو لم يات بشبهة لم تجب خ وحيلت امة مطلقا كغيرها ان طلبت بعدل أو اثنين يزكيان لا انتفيا وطلب ايقافه لياتى بيته ثم عقل لامة بوضعها عند ايمته وعقل غيرها يختلف (فارض) اى فعلة ارض تكون (بمنع المحرث والدار ان تكن لسكنى) اى وعلة الدار ان كان يسكنها المطلوب باخلاؤها كما اشار له بقوله (فتخلى ما لخرج) اى عقل ما كان للخراج والكراء كالدار والمكانوت والفرن بان يوقف (١٠٠) كراوة فان كانت الدعوى في جميعه وقف الكراء كله وان

وغيره من مبدا على حذف مضاف وخبره لمن ينبغي وقوله
 اولم يات بشبهة الخ سياى ان العمل على خلافه (ذلك
 فاقبلا) قوله وهو الراجح الخ نحوه قول نظم التحفة
 قيل جميعا او بقدر ما يجب للحظ من ذاك والاول انتخب
 قال ولده توقيف الجملة لا يخلو من اشكال اه قلت بل هو مخالف
 للفواعد فلا ينبغي ان يعتمد لان توقيف الجميع ضرر على المطلوب
 بمنعه من التصرف فيما لا نزاع فيه ولا يضر باحد لينتفع غيره بل
 لا يقع للطالب في وقف الجملة نفع اصلا وشاهدت في حدود
 الاربعين بعد المائتين والالف الحكم بتوقيف الحصة فقط وبه
 حكمت وقت ولايتى خطة القضاء فكنت اعقل ما ينوب المحظ
 المتنازع فيه من الخراج واعقل قدر المحظ المتنازع فيه من حراثة
 الارض والسكنى بان يترك نصف المتنازع فيه مثلا بلا حراثة ولا
 سكنى وهكذا وقوله ونحوه لابن الحاجب الخ هذا الذى لابن

كانت في جزء منه قليل كذلك
 وهو الراجح وقيل يوقف ما ينوب
 ذلك المحظ فقط وهو معنى قوله
 (لتعقلا كراء له) اى لما له
 خرج والخرج لغة في الخراج
 واختلف (هل) يوقف (كله
 ان بحصة) جرى (نزاع جرى)
 وباء بحصة بمعنى في متعلقة
 بنزاع (او قسطها) فقط (ذاك)
 اى القول وهو توقيف الكل
 (فاقبلا) وهو الراجح ثم ظاهر كلام
 الناظم هذا مع ما سياى من قوله
 وهل شاهد كاف الخ ان العقلة
 تكون في الاصول على الوجه

المذكور ولو لم يكن إلا شاهد واحد يفتقر للتزكية ونحوه لابن الحاجب واشرحه الحاجب
 ابن عبد السلام بانها انما تكون بشاهدين باتفاق او بشاهد واحد مقبول ولم يرد المستحق ان يحلف
 معه وذكر ان له شاهدا آخر وفي احكام ابن بطال لا تجب العقلة إلا بشاهدين وفي مسائل ابن زرب
 كل ما يغاب عليه من العروض وغيرها يوقف بشاهد عدل بخلاف العفسار لا يعقل إلا بشاهدين
 وحيازتهما من التوضيح وفي التبصرة اعلم انه لا يعقل على احد شئ بمجرد دعوى الغير فيه حتى
 ينضم لذلك سبب يقوى الدعوى او لطنخ والسبب كالشاهد العدل او المرجو تزكيته والطنخ الشهود غير
 العدول واذا ثبت هذا فالاعتقال في الربع على وجهين الاول عند قيام الشبهة او اللطنخ فيوقف

يمنع من في يده الشيء من التصرف المفيت كالبيع والهبة والبناء والهدم وشبهها الثاني ان يثبت المدعى دعواه ببيئته قاطعة ويدعى الآخر مدفعا فيضرب له كالأجل ويوقف الشيء برفع اليد عنه على نحو ما ذكره الناظم وغيره عن ابن سهل وهو الصواب ومثله في ابن عرفة وقد حكى الناظم الخلاف في العقل بالشاهد الواحد فقال (وهل شاهد) واحد (كاف بعقل نعم) هو كاف (ولا) أي لا يكفي وهو القول الثاني في المواق عن ابن سهل اختلف في العقل بشاهد واحد عدل ففي احكام ابن زياد وجوب العقل به وهو في الدار بالانفال لها وفي الارض يمنع حرثها وقال ابن لبابة انها لا تجب إلا بشاهدين وهو قول ابن القاسم وفي وثائق ابن العطار لا تجب العقل بشاهد ولكنه يمنع المطلوب ان يحدث في العقار بناء او يباع او شبه ذلك (١٠١) بالعقل ولا يخرج من يده وقال سحنون ان اقام المدعى شاهدا عدلا عقل عليه اه

الحاجب هو الذي لا بن رشد واعتمده ابو الحسن قائلين بالشاهد الذي لا تتوهم فيه العدالة ولا المجرحة توجب شهادته اليقين عند بعض العلماء وتوجب القسامة والحميل وتوقيف الشيء المدعى فيه اه وقال بعضهم عليه العمل لكن في الاصول بالمنع فيها من الاحداث وفي غيرها بالحيلولة ليوافق ما ياتي وبالجملته فالاصول لا توقف بالانتزاع من اليد إلا بشاهدين بقي لاعدار فيهما واما غيرها فينزاع من اليد بكل لطم وسبب بل وبمجرد الدعوى على ما ياتي (نعم ولا) الراجح منهما انه يمنع من التفويت فقط ولا يزال من يده كما اقتصر عليه في التحفة (وحلفن مع العدل) قوله عن عبد الحق ان شاهدا واحدا يحتاج للتعديل الخ فيه دليل على ان ما يخشى فساده يباع ويوقف ثمنه حتى مع الواحد

وقال في التحفة (وشاهد عدل به لاصل وقف) (ولا يزال من يد بها الف) والحاصل ان الشاهد الواحد المحتاج للتزكية يمنع معه الحائز من التفويت ولا يزال الشيء من يده والشاهد العدل فيه قولان والشاهدان يحتاجان للتزكية يوقف الفائد لا لاصول والشاهدان العدلان ينزع الشيء بهما من اليد اتفاقا ولا يوقف للاعدار وتوقف لامة

مطلقا ويوقف غيرها من العروض والحيوان بشرطه على يد امين فان كان الشيء مما يخشى فسادا بالوقف كالحم ورطب فاكهة فمع الشاهدين يباع ويوقف ثمنه ولو كانا غير عدلين ومع العدل الواحد يحاط المطلوب ويبقى بيده والى هذا اشار بقوله (فمع شاهدين الوقف) مبتدا (في ثمن جلا) ذلك الثمن وحصل (بما يبيع خوفا من فساد) يقع فيه (وحلفن مع العدل) الواحد (مطلوبا ويبقى الشيء بيده كما انجلا) خ وحيلت امة مطلقا كغيرها ان طلبت بعدل او اثنين يزكيان ويبيع ما يفسد ووقف ثمنه معهما بخلاف العدل فيحلف ويبقى بيده واستشكل بان الحكم كما يتوقف على الشاهد الثاني يتوقف على عدالة الشاهدين فاما ان يباع ويوقف ثمنه فيهما او يحلف ويبقى بيده فيهما واجاب عبد الحق بان مقيم العدل قادر على اثبات حقه يمينه فتكره ذلك كتمكينه منه بخلاف من اقام

شاهدين او شاهدا واحتاج للتعديل واسار المازرى لفرق آخر وهو ان الشاهدين المجهولين اقوى من العدل الواحد لانا نقطع الآن انه لا يستحق به والشاهدان اذا عدلا انما كشف الغيب عن حقيقتهما ولم يزد شيئا ومحل ذلك في الشاهد اذا قال مقيم لا احلف فان قال اطلب شاهدا آخر فان وجدته وإلا حلفت بيع الشيء ايضا كما قاله نخ وغيره (وان لم يكن لطح) من شاهد ولا بينة سماع ولا غير ذلك (ويطلب وقف غير ربع) عبد ودابة (لاثبات) اى لاقامة بينة (بكاليوم) او يومين (اجلا) ووقف العبد قال ابن سلون ومن ادعى في عبد او دابة (١٠٢) بيد آخر وسال توقيفها الى ان

ياتى بينة فان ادعى انه يقيم ذلك فيما قرب من يوم وشبهه وقف له وإلا فلا وقال سحنون عن ابن القاسم ان ادعى شهودا حضورا رايت ان يوقف له فيما بينه وبين الجمعة ونفقة في زمن التوقيف على الذى يقضى له به فان قال ان بينه ببلد آخر وذهب الى ان يضع قيمته ويعطى له ليذهب به فان قام له سبب مثل الشاهد الواحد او شهيد له بالسماع انه متاعه او ان عبده ابق منه وضع قيمته ودفع له ليذهب به وإلا فلا اه ومثله في خليل وشهادات المدونة واليه اشار الناظم بقوله

الاحتاج للثبوت وهو ما تقدم عن ابن رشد وابى الحسن (ويطلب وقف غير ربع) جرى العمل بالايقاف بمجرد الدعوى وتمكينه من وضع القيمة ولو لبلد بعيد حيث كانت الطريق مأمونة انظر شرحنا للتحفة وهو معنى قول ناظم العمل

وكل مدع للاستحقاق مكن من لاثبات بالاطلاق لكن ينبغي للقاضى ان يقول للمستحق ان لم تثبت دعواك غرمت للطاوب تعطيل المنفعة لانه تبين انك مبطل فيها فان خشيت ان لا تثبت ذلك ويتوجه غرم المنفعة فخذ منه كفيلا بعدم التفويت حتى تاتى باللطخ والسبب الموجبين للايقاف وبهذا يندفع الضرر عن المستحق منه (وان كان سمع) اى ثبت بعدلين او بعدل واحد وهو قوله او شهيد وليس مرادة الشهيد العدل لانه يتكرر مع قوله وهل شهيد كان النخ والمعنى حينئذ اذا طلب التاجيل بكاليوم لياتى بينة قاطعة او بينة سماع ثابت بشاهدين او بشاهد واحد (ويتغى ذهابا به) بعد لاثبات بذلك (كى يثبت) الشهادة على عينه (فاقبلا) النخ وهذا الحمل اتم فائدة ويتنفي معه التكرار

(وان كان سمع) اى شهادة سماع بانه ذهب له عبد مثل ما يدعى (او شهيد) عدل لانه بذلك المدعى (ويتغى ذهابا به) الى بلد (كى يثبت) الحق بالشهادة على عينه (فاقبلا بقيمته) اى اجبه لطلبه من الذهاب به بعد ان يضع قيمته عينا ولا يقبل غيرها إلا ان يرضى الآخر وان سال ذو العدل او بينة سمعت وان لم تقطع وضع قيمة العبد النخ ثم اشار الناظم رحمه الله الى مسأله لم يذكرها في المختصر وهى ما اذا تمت بينة المستحق وخير المستحق منه بين ان يخلص او يرجع فاختر الرجوع وطلب وضع القيمة واخذ الشيء ليذهب به الى بلد البائع ليرجع بثمنه

فقال (كالمستحق) بالفتحة أى كالمستحق (يريد به) أى يريد الذهب (به مستحق منه
للنفس) أى لاجل ان يرجع بالثمن على بائعه فيه متعلق بالضمير قبله والمعنى انه كما ياخذ المدعى
فيه مدعيه ليذهب الى بلد البيعة ويضع قيمته كذلك ياخذ المستحق منه ليذهب به الى بلد البائع
ويضع قيمته ويضرب له اجل كالاول وهو قوله (اجعلا له اجلا) بحسب المسافة (ان لم ينجى حين
ينقضى) لاجل (فقيمه) (١٠٣) التى وضع (للمستحق) ياخذها (وصلا) ان جاء وساق
مما ذهب به (فان سيق ذا

لانه اذا كان الشاهد الواحد عدلا وشهد بالحق فقد تقدم له فيه
خلاف وعلى العقل فلا معنى لذلك الا ليذهب به ليشهد الآخر
على عينه او ليحلف معه كما انه فى الشهود غير العدول أى
المعلمين المجرحه يوقف الشئ بهما ويمكن من الذهاب به كما مر
عن التبصرة والعدل الواحد بالسمع او بالشهدان كذلك او اولى
ويكون هو معنى قول خ إلا ان يدعى بينة حاضرة او سمعا يثبت
به فيوقف ويوكل به فى كيوم ويفهم من ظم حينئذ انه اذا اتى
بالسمع بعدلين او بعدل ابتداء انه ذهب له مثل ذلك يوقف
له ليذهب به بعد وضع القيمة كذلك او اولى وهو قول خ
وان سال ذو العدل النخ ولذا قلنا ان الحمل المذكور اثم فائدة والله
اعلم (كالمستحق يريد به) يعنى وليس المستحق منه ان يرجع على
البائع قبل الحكم عليه بل اذا سلم البيعة حكم الحاكم بالاستحقاق
ويرجع حينئذ المستحق من يده على البائع وللبائع حينئذ ان يخاصم
او يسلم وهكذا انظر نوازل البرزلى فى الشهادة والاقضية (ان لم ينجى)
الصواب ان يرجع هذا للمستحق منه والمستحق فى الصورة الاولى
كما هو ظاهر (فمن حامل) مفهومه ان لم يذهب به احدهما
ومات فهو من مستحقه وهو كذلك كما ياتى (والامن شرط)
نقص بعيب) حصل فيه
(فخيرن) المستحق ان شاء
اخذه ميبا ولا شئ له فى ارش
العيب وان شاء تركه واخذ
القيمة الموضوعة (وإلا) يسق
ذا نقص بان اتى به سالما
(فرد) أى فيرده للمستحق
وياخذ قيمته فان لم يات به
وثبت هلاكه بسموى كمويت
الدابة او العبد فضمنه من
الذاهب به كما قال (الهلاك
ان انجلا فمن حامل) أى فان
تلفت القيمة مسع ذلك
فمصيبة كل ممن هو يده فان
جاء بها وهلك القيمة اخذها
منه ومصيبة القيمة من رباها
قاله فى سماع عيسى (والامن
شرط بحمل ذا) أى ويشترط

فى حمل الشئ المستحق اتمه كان او عبدا او غيرها الى بلد البائع كون الطريق مأمونا واما مع
الخوف فلا يمكن من ذلك قاله غير واحد كما لا يمكن من لامة الرائعة ولا من المستحق
بحرية كما ياتى والرجوع بالصفة كاف فى ذلك (وللبعض) من الشيوخ (اطلاق) أى كان امن
ام لا لانه لا يذهب به حتى يضع قيمته فاذا ضاع اخذها المستحق فلا ضرر عليه وفيه نظر اذ
قد لا يريد بيعه بالقيمة ولذا قسنا

(بذلك) القول الاول (فاعملا) ومفهوم قوله يريده مستحق منه انه اذا اراده البائع من المستحق
منه ففي المقدمات انه يمكن منه كالذي قبله ولم جرا وفي المفيد والمعيان انه لا يمكن من الشيء
المستحق الا المستحق منه ليرجع على بائعه خاصة واما (١٠٤) من عدة فيرجع بالصفة

قوله الحميدى وبه العمل

تنبيهه اذا تم الاستحقاق
خير المستحق منه بين ان يسلم
ويرجع على بائعه او يخاصم
فان اختار الخصام ثم عجز عن
الدفع فهل له ان يرجع على
البائع فقال الش فيه قولان
ابن العطار وبالرجوع القضاء
الميطى وهو اختيار الشيوخ
بالاندلس ابن عبد السلام
والاصح عدم الرجوع اه وفيه
نظر انما القولان في المشتري
اذا علم صحة ملك بائعه
والاصح لا يرجع كما في خليل
واما اذا ادعى مدفعا في بيته
لاستحقاق وعجز فانه لا رجوع
له على البائع قولا واحدا قال
في معين المحكام اذا اعذر للذى
الفى في يده الشيء فالصواب
ان يقول لا حاجة لي الا ان ارجع
فان ادعى مطعنا في الشهود اجل
فان عجز حكم عليه ثم لا يكون
له رجوع على البائع منه لان

هذا شرط ايضا في ذهاب المدعى كما تقدم التنبيه عليه (بذلك
فاعملا) قول ت وفيه نظر انما القولان النخ حاصله ان المسألة
اعم مما للش لانها صادقة بما اذا علم صحة ملك البائع وبما اذا
شك فيه فان قسمت ما وجه عمومها لانه اذا طلب الطعن
فقد كذبها وتكذيبه اياها اقرار بصحة ملك البائع فتجربى فيها
لاقوال التى في ش ولا يتجه عليه الاعتراض قلنا لا يلزم من
تكذيبه البينة واردة الطعن فيها علم بصحة ملك البائع
اذ قد يكذبها ويريد الطعن فيها وصحة ملك البائع مشكوكه
عنده بالتكذيب واردة العلم اعم من العلم بصحة ملك البائع
لكن يلزم القائل بالرجوع في العلم ان يقول به في الشك بالاحرى
ولا يلزم القائل بعدمه في العلم ان يقول بعدمه في الشك لانه
يعلل بعلة اخرى وهو ان رجوعه مع علمه بملكه طم للبائع فهو
عنده لا يرجع ولولم يدع طعنا وان كان الطعن في الباطن لازم
لمن يعلم صحة الملك وان لم يدعه في الظاهر وحينئذ فهما
مسالتان والطعن صادق بهما فتكلم الش على احديهما وترك
لاخرى وانظر شرحنا للتحفة وشديدك على ما فيه وقوله فانه
لا رجوع له قولا واحدا النخ فيه نظر مع كون المسألة من مضمون لاقرار
ومع ما مر من كون القائل بالرجوع في العلم يلزمه ان يقول به في
الشك بالاحرى ولانهم يقولون لا رجوع على ما به العمل كما في
الدر النثير عن ابي الحسن انظر شرحنا للتحفة وقوله عن ابن ناجي
ليس هناك ما يخالفه النخ مرادة ليس هناك ما يخالفه مما يعتمد

قيامه عليه انما هو بالبينة التى اعذر له فيها فان طعن فيها لم يكن له بها قيام اه
وقال في الوثائق المجموعة فان ادعى المستحق من يده مدفعا اجل ثم لا رجوع له بعد ذلك على من
باع منه اذ قيامه عليه انما هو بالبينة وقد كذبها اه ونقله ابن ناجي في شرح المدونة قال وذكره

عليه ولذا لم يقل ولا خلاف فيه ونحو ذلك وإلا فيبعد كل البعد
 ان يقول ابن ناجي لا يخالف له مع كون المسألة من مضمون
 لافزار وقد علمت مما مر ما فيه من الخلاف والله اعلم وقوله
 ليتأمل الوثيقة الخ أي باستفسار شهودها ان كانوا لفيضا او كان
 في شهادتهم اجمال ونحو ذلك والحاصل اما ان يعلم صحة
 ملك البائع او يشك فيها ويجزم بالطعن وهو ما تقدم وهذه شك
 في صحة الملك وفي كون البيعة استوفت الفصول او في كونها
 مطعونا فيها فاراد ان يثبت لنفسه وقوله في الفرع الاول حلف
 على ذلك أي ويغرم الثمن ففي السماع ستل من الرجل يشتري
 السلعة من السوق فيدعيها رجل قبله ويقيم البيعة انها اغتصبت
 منه فيزعم المشتري انها قد هلكت فهو مصدق في الحيوان ونحوه
 مما لا يغاب عليه ولا يصدق فيما يغاب عليه ويغرم قيمته بعد
 يمينه لقد هلك إلا ان ياتي ببيعة على هلاكه قيل له فان باعها
 قال لا يكون عليه إلا ثمنها وهو مصدق فيما يدعي انه باعها به اه
 تنبيهات الاول قال البرزلي في نوازلها اذا اشترى الدابة
 سن استخفت من يده أي بعد الحكم بالاستحقاق فهل يرجع على
 البائع بالثمن او شراؤه يضعف حجته قولان ذكرهما سحنون في اقصيته
 والاولى وضع القيمة ولا يشتريها وياخذ الدابة ويذهب بها الى
 بائعها ثم ان شاء اشتراها بعد ذلك قال وكثيرا ما يقع ان المستحق
 من يده يصالح على المستحق ويدفع فيه شيئا ويمتاز به فان
 كان بعد ثبوت الاستحقاق فهي المسألة المفروضة لسحنون أي
 التي تقدم له انه حكى فيها قولين وقد يقع هذا قبل يمين الاستحقاق
 فيسقط من ثمنها لاجل يمينه فان قلنا يمين الاستحقاق لا بد منها
 فلا يتوجه على البائع طلب لتركه ركنا من اركان الحكم واذا بطل
 الركن بطل الكل وان قلنا انما هي استحسان ففي جريها على

المتطلى وليس هناك ما يخالفه
 اه ويفهم من كلامهم ان الموجب
 لعدم الرجوع هو الطعن في
 بيعة الاستحقاق وتكذيبها واما
 طلب المشتري النسخة من
 رسم الاستحقاق ليتأمل الوثيقة
 ويسأل عنها اهل العلم ويراجع
 شهودها لعل ما قيد عنهم من
 فصول الوثيقة لا يشهدون به ونحو
 هذا مما لا يتضمن تكذيبهم
 ويفعله المشتري تقاديا من مشقة
 الرجوع على البائع سيما ان كان
 بعيد الغيبة فاذا حصص الحق
 رجع فانه لا يبطل حق المشتري
 في الرجوع على بائعه قاله في
 حواشي التحفة للشيخ ابي علي
 وهو جلي فروع الاول من تلفت
 له دابة فوجدتها بيد رجل اشتراها
 من يد متغلب او غيره فذهب
 لقيم البيعة فقال قد بعته او رددتها
 واخذت ثمنى فان ثبت لاقالة
 او اراء المشتري خاصم كل منهما
 بيعة وان لم تثبت لاقالة او قال
 بعته من غائب بعيد الغيبة او من
 رجل لا نعرفه حلف على ذلك

وبرئ الثاني من اعتراف دابة اي استحقتها فوضع القيمة وذهب ليقيم البيئة وضرب له لاجل فزاد عليه
فحكم بالقيمة للمستحق منه ثم جاء بالدابة وقد اثبتها اخذته (١٠٦) القيمة والدابة وان لم يثبتها اخذ

الدابة فقط ولا كلام لآخر إلا ان
يكون القاضي اعطاه القيمة على
ان يردها ان جاءت الدابة
الثالث قال في العتية وان
استحققت لامة بالحرية لم يلزمها
الذهاب مع المشتري الى موضع
باتعها ليرتجع منه ثمنها وانما
يكتب له القاضي بصفتها ذكره
ابن عبدوس عن ابن القاسم وقال
ابن حبيب يلزمها ذلك ابن
كنانة ان كانت غرته يعني بان
اعترفت بالرق حال البيع لزمها
وإلا فلا قال ابن رشد وهو جيد
فينبغي ان يحمل على التفسير
لقول ابن القاسم وابن حبيب
وافتي ابو ابراهيم بلزومها فيما
قرب وبه العمل قال الجلائى
الذى كانت تجرى عليه الاحكام
بالحضرة الفاسية انهم لا يكلفون
المستحق بحرية بالذهاب مع
المستحق من يده إلا في المواضع
القريبة بحيث لا يكون على الحر
في ذلك كبير ضرر ولا امتهان ولا
سيما ان كانت انثى وإلا فان كان
فيه ضرر رجع بالصفة ويكلفون

المسألة الاولى نظروا ما ان صالح قبل الثبوت فلا يقال له لان
البائع يملك الثمن ولم يثبت خلافه فلا تثبت عليه دعوى واما
عكس هذه وهو ان يشتريها مرید لاستحقاق ثم يريد الرجوع
بالثمن فان كان شراؤه لها لما يخافه من تغييبها قبل ان يثبتها
او قبل ان يذهب ليقيم البيئة على عينها فلا رجوع ان كان علما
ببيئته ولم يستدع انه انما يشتريها بما يخافه وإلا فله الرجوع
به كما انه يرجع له اذا لم يعلم بها اه الثاني لو اقام شاهدا فلم
يحلف معه حتى ماتت بمصبتها منه فان استحقتها واقام البيئة
عليها بعد موتها فمصبتها من الذى ماتت عنده ويرجع مستحقها
على بائعها بالثمن او القيمة ان كانت اكثر من الثمن قاله سيدى
عمر الثالث اذا هلك الشئ المستحق بيد مشتريه ثم ثبت
لاستحقاق فانه لا ضمان على المشتري ويرجع المستحق بالبائن
على بائعه او القيمة على الغاصب كما في ز عند قول خ في الفلس
وان تلف نصيب غائب عزل فمناه الرابع اذا وقع لاستحقاق
فانه يقال للمستحق من يده انت فخير بين ان تسلم او تخاصم
كما مر فاذا سلم ونازع البائع المستحق حتى غلبه فان ذلك الشئ
يكون للبائع لا للمستحق من يده لانه قد اسلمه وانفسخ البيع
قاله سيدى عبد القادر الفاسى وقول ت في الفرع الثاني وان
لم يثبتها اخذ الدابة الخ واما القيمة فقد ملكها المستحق من يده
(ويحلف عبد اوسفيه) فان فكلا ففي العبد تفصيل فان كان
مذونا لم حلف المطلوب وبرئ وان كان غير ماذون لم حلف
سيده واخذ واما السفينه فعند ابن القاسم يبطل الحق بنكوله مع
بمين المطلوب وبه قرر المختصر شراحه والذى رجحه ابن رشد

المستحق بحميل بحضوره لاجل معلوم ان احتاج اليه المستحق منه (ويحلف) والرجراجى
عبد (قام له شاهد بحق مالى مع شاهدة (اوسفيه) كذلك (اذا بدا) اي ظهر (شهيد) له ف (قط) اي

فحسب ولم يجد آخر (لا) يحلف (صبي) مع شاهدة او (اب تلاً) لابن وهو تميم (بما لم يعامل قط)
ويأتي مفهومه (ولو كان) كلاب (منفثاً) على ابنه الذي قام له شاهد بحيث يكون له نفع في حلفه
لستقوط نفقة لابن عنه (و) الحكم انه (يحلف مطلوب) لرد شهادة الشاهد للصبي (ويبقى) الشيء بيد
المطلوب إلا ان خيف عدمه فيجعل الشيء او قيمته تحت يد امين (وسجلاً) اي كتب القاضي شهادة
الشاهد في سجل بحيث لو مات الشاهد او فسق او عزل القاضي او مات نفذه من بعده فاذا بلغ الصبي
حلف فان نكل فلا شيء له خ وحلف عبد او سفيه مع شاهد لا صبي وابوه وان انفق وسجل ليحلف اذا
بلغ وان نكل اكتفى يمين المطلوب (١٠٧) لاولي فان نكل المطلوب اولا اخذ منه الحق عاجلاً ومثل
الصبي في حلف المطلوب ما اذا

والرجراجي وغيرهما ان المطلوب يحلف ويبقى الشيء بيده الى
رثته كالصبي قالوا لان بطلان حق السفير بنكوله مود الى جواز
فعله والفرض انه غير جائز الفعل

فصل في الوكالة

قوله لغيره يتعلق بنيايته وكذا قوله فيه وصميرة يعود على الحق
وقوله ولو اسقط ذي النخ والمحصل انه لو حذف ذي الثاني
وجعل غير صفة لحق وعبادة معطوفا على امرة لكان اولي ولكن ابن
عرفته جعل غير صفة لذى الاول وعطف عبادة على امرة فهو مدخول
لذي الثاني عنده إلا انه يبطل جمعه في الامام يوكل في حق
نفسه من نكاح ونحوه وعلى ان غير صفة لحق يكون جامعاً لكن
لا يصح مع اثبات ذي إلا على ضرب من المجاز ولذا قال لاولي
حذفه (فامضين به نظراً) قوله عن خ إلا ان يقول ويشير

فصل

في مسائل من الوكالة والوكالة
لغة الحفظ والكفاية والكفالة وقد
فسر بالثلاثة قوله تعالى لا تتخذوا
من دوني وكيلاً وشرعاً قال ابن
عرفته هي نيابة ذي حق غير ذي

امرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بموته فتخرج نيابة احلم الطاعة اميراً او قاضياً او صاحب صلاة
والوصية اه ولو اسقط ذي من قوله غير ذي امرة لكان اولي ولها اركان الوكيل . والموكل . والموكل فيه
والصيغة وهي كل ما يدل على ذلك مرافاً (وهل مطلق التوكيل) كقوله وكلتك او انت وكيلى (كاف)
في صحة التوكيل (فامضين به نظراً) اي فصم الوكالة ويمضي كل ما فعله حيث كان نظراً (كالد) اي
كما يمضي فعل الوكيل المفوض الذي (بتفويض انجلاً) اي ظهر توكيله (سوى) اربعة امور فلا يمضي إلا
بتنصيب الموكل له عليها طلاق (زوجة) وبيع (دار) يريد دار سكناه لا مطلقاً (و) تزويج (بكر) وبيع
(عبدة) القائم بامورة ومفهوم نظراً ان غير النظر لا يمضي ولو من المفوض وهو كذلك إلا ان يقول وغير نظر

نظر النخ ابن عرفة مقتضى المذهب منع التوكيل على غير النظر
 لانه فساد وفي البيوع الفاسدة منها تقييد بيع الثمر قبل بدو
 صلاحه بقوله اذا لم يمكن فساد وميساقي للخمي عن المذهب
 منع توكيل السفه اه قال ح ومقتضاه انه حمل قول ابن الحاجب
 وغير نظر على ما هو غير نظر عند الوكيل ونحوه في ضيقه وحمله
 ابن فرحون على غير النظر عند اهل المعرفة وهو نظر عند الوكيل قال
 والحق ان التوكيل على هذا الوجه ان اراد به الاذن فيما هو سفه
 عند الوكيل فلا ينبغي ان يجوز ولا يتوقف فيه وان اراد به الاذن
 فيما يراه الوكيل صوابا وان كان يراه الناس سفها فان كان الوكيل
 معلوم السفه فلا يجوز ايضا والا جاز واذا تصرف الوكيل بغير النظر
 فلا ضمان عليه في جميع الوجوه المذكورة وافعاله كلها ماضية في
 ذلك كله بعد وقوعها لان الموكل اذن له في ذلك النخ والامضاء
 الذي ذكره في جميع الوجوه ظاهر من لفظ نخ حيث عبر بالامضاء
 ويكون معناه الا ان يقول وغير نظر اي عند الناس وهو نظر عند
 الوكيل الذي لم يعلم سفهه فيجوز ابتداء ويمضي بعد الوقوع في
 ذلك وقوله عن نخ بما يدل عرفا النخ من الوكالة بالعرف ما
 في ق ان من عادتهم ان غار عليهم العدو فمن وجد فرسا لجارة ركب
 لينجوبه فلا ضمان عليه ان اخذه منه العدو ومنها ايضا من عادتهم
 انهم اذا نزل بهم لاصياف قام واحد او اثنان من الجماعة يشتريان
 بهيمة على ان ثمنها على جميع اهل المنزل الحاضر منهم والغائب
 فان ثمنها يلزم جميعهم كما انه ايضا اذا اشترى كبراء القبيلة
 ليهدوه الى رئيس قبيلة اخرى ليعينهم على من بغى عليهم وعادتهم
 ان الرشوة على جميع القبيلة فان متولى الشراء لا يلزمه الا ما
 ينوبه من الثمن وهو كواحد من القبيلة قاله العلي في نوازل
 عن عبد الله النبال وابن ابي زيد قال ومعناه ان الطلب اولا بالثمن

فيه مضي فعلمه الا لا ربعة
 المسماة نخ بما يدل عرفا
 لا بمجرد وكلتك حتى يفوض
 فيه مضي النظر الا ان يقول وغير
 النظر الا الطلاق النخ

انما هو على متولى الشراء ثم يرجع على كل من عداة بما ينوبه اللهم
 إلا اذا صرح بالبراءة عند الشراء وأعلم البائع ان الثمن على الجميع
 كما قال خ وطولب بثمان وثمان ما لم يصرح بالبراءة انظره قبل
 مسائل الارصياء ومنها ايضا ما اذا واجركبير القرية اماما للصلاة
 والعادة انه كوكيلهم فان ذلك لازم لهم ويطالب هو وحده بادائها
 ثم يرجع عليهم كما مر فان لم تكن لهم عادة في ذلك فالشراء
 ولاجارة لازمان لمن عقدهما ولا رجوع لهم على غيره وبهذا يجمع
 بين فتاوى المتأخرين المختلفة في هذا لأصل فمنهم من افق
 بعدم لزوم الاجارة لغير من عقدها ومنهم من افق بلزومها وذلك
 لاختلاف العرف والعادة فمن افق بعدم اللزوم يعنى حيث
 لا عرف ومن افق باللزوم يعنى مع ثبوت العرف والعادة ومنها
 ايضا ما اذا كانت الخصومة بين القيلتين فيتصدى اكبر كل قبيلة
 للنزاع ومجالسة القضاة فيقضى عليهم ويغلبوا ثم يريد من كان
 صغيرا او كبيرا ولم يحضر النزاع ويدعى انه لم يوكل فافق سيدي
 محمد بن عبد الصادق بانهم لا قيام لهم لان الكبراء وكلاء بالعادة
 واحتج بما مر عن قى وبقولهم ان الزوج وكيل بالعادة عن زوجته
 وكذا الاخ من اخته كما في التحفة وغيرها وبقولهم ان لآب اذا
 مات وترك اولادا صغارا وكبارا فالكبير وصى على الصغير بالعادة
 قلت ويؤيده ما مر من العلمى وبه كنت حكمت وقت ولايتى
 خطة القضاء في صلح وقع بين فريقين من ميسور وكان قد عقده
 بعض كبراء الفريقين لان الغالب ان الكبراء في مثل هذا وكلاء
 بالعادة كما هو مشاهد ولا يخالفه ما في المعيار عن المازرى في صلح
 عقده اكبر الفريقين في نصف الوادى الذى يستقون به وهناك
 خلق كثير لم يحضروا لم يشاور قال كل من لم يحضر فهو على مطلبه
 ذكر ذلك في نوازل الصلح وكذا ذكر ايضا في نوازل المياسة متصلا

(أم الحكم) أي فيما إذا اطلق ولم يعين (بطلان) إذا صح (١١٠) (فاقبلا) ولا تعمل بالآخر وان

كان لابن رشد وعلى الصحيح
والفرق بين الوصية والوكالة
فإن وصي تصح به الوصية
وتكون عامة هو احتياج اليتيم
لمن يقوم به في جميع أمور بعد
موت أبيه بخلاف الموكل فإنه
حي والغالب أن يبقى لنفسه
شيئا ثم الوكالة على الخصام
لعذر كمرض الموكل أو سفرة أو
كونه امرأة جائزة اتفاقا وفي
جوازها لغيره ثالثا للطالب
دون المطلوب والاول هو المعمول
به والمعروف من المذهب وعليه
ففي جوازها مطلقا أو بعد أن
ينعقد بينهما ما يكون من دعوى
انكار أو اقرار نقلا ابن سهل
مصححا للشأنى قائلا لظهور
اللدذ واردة أحداث الشغب
فرع ولا يلزم حضور الموكل
مع وكيله لأن يد الوكيل كيد
موكله في اقرار وغيره (وان وقع
التفويض اثر) توكيل (مقيد)
(ببيع) كوكلتك على بيع دار
أو مقيد ؛ (خصام) و (شبه)
كقبض دين وقال في شيء من
ذلك توكيلا مفروضا (اخصص)
التفويض بذلك المقيد جاعلا

بنوازل الحبس ما يشهد لفساد الصلح بين أهل الحل والعقد حيث
لم يأذن غيرهم لأننا نقول ما للمازري وما في نوازل المياه ليس موضوعه
أن الكبراء وكلاء بالعادة حتى يخالف ما نحن فيه لأن الكلام إنما
هو إذا ثبت أن عاداتهم وعرفهم ما تقدم كما هو مشاهد في زماننا اليوم
حتى أنه لا يختلف فيه اثنان وانظر نوازل الدماء من المعيار
والمأزونية فيما إذا قال الشهود بنوا فلان فعلوا كذا أو قتلوا فلانا إنها
شهادة مجملة (أم الحكم بطلان) قوله من ابن عرفة أو بعد أن ينعقد
النخ هذا إنما هو فيما إذا امتنع الموكل من الجواب حتى يوكل انظر
الش تنبيه: ذكر العبدوسى في الذي جعل له لاقرار في التوكيل
فقال لا اجاب حتى اشاور موكلتي أنه ان قال علمت ما عند موكلتي
اجبر على الجواب ولا يسهل وان قال لا علم عندي فيمهل إذا كان
موكله حاضرا أو قريبا بحيث لا يلحق خصمه ضرر بانتظاره
(وان وقع التفويض اثر مقيد) ذكر ابن سهل أن بهذا العمل قائلا
متى انعقد في وثيقة التوكيل تسمية شيء ثم ذكر بعد ذلك التفويض
فأنه يرجع لما سمي وان لم يسم شيئا وذكر التفويض التام فهو عام
في الجميع وسيأتي عند قوله وكل وكيل فامنع صاحبه النخ أنه
قاله جميع لأصحاب ابن عبد السلام عن بعض أسيادهم ولا
يدخله الخلاف بين الأصوليين في العموم إذا جرى على سبب
خاص هل يقصر على ذلك السبب أم لا وفيه نظر البرزلي ورد
شيخنا يعني ابن عرفة هذا النظر بان العموم في الوكالة إنما هو
في المذكور أولا والعام الجاري على سبب يقتضي غير السبب
البرزلي وقد يتخرج فيه الخلاف من مسألتها ما إذا خالغ زوجته
ثم بارأها بمباراة عامة النخ قلت معنى قول ابن عرفة العموم في
الوكالة إنما هو في المذكور أولا النخ أي إنما هو في أحوال المذكور
وأوقاته فإذا قال وكلتك على بيع كذا وكذا وكالة عامة أي في

التفويض (مكمل) لما قبله على نحو ما يأتي في قوله

جميع

جميع الاحوال والاوقات والاسواق والعام الوارد على سبب يقتضي
 اى يتناول ويشمل غير السبب اى على جهة الاستقلال لانه من
 مبتدا وخبر وشرط وجواب كما ياتى فى قوله عليه الصلاة والسلام
 عند قوله وان عمم لابرء والخلع سابق الخ الماء طهور لا يتنجسه
 شئ وكما فى قوله عليه السلام وقد مر بشاة ميتة ايما اهاب دبغ
 فقد طهر اى من جلد تلك الشاة وغيرها وقيل من جلدها فقط بخلاف
 العام هنا فانه غير مستقل لانه اذا قال توكيلا مفوضا فهو اما حال
 ما قبله او مصدر فليس بمستقل قاله القرائى فتامله منصفاً ثم
 بعد كتبى هذا وقفت على قول ابن رشد فى كراء الارضين من
 المقدمات اختلاف فى اللفظ العام المستقل بنسبة الوارد على سبب
 خاص هل يقصر عليه او يحمل على عمومهما لا يصح منهما ان يحمل
 على عمومهما لان الحجته انما هى فى قول صاحب الشرع لا فى
 السبب الخ فقوله المستقل بنسبة الخ هو ما ذكرناه والله اعم وعليه
 فما للبرزلى من انه يجرى على مسألة الخلع هو ما رد به ابن عبد
 السلام على بعض اشياخه وانظر ما ياتى عند قوله وكل وكيل
 فامنعن صاحبه الخ وبالجملته فالمعتمد فى الوكالة هو ما اقتصر
 عليه الناظم واما الخلع فالمعتمد فيه التعميم تنبيه واما عكس هذه
 المسألة وهو ان يفوض ويعمم اولا ثم يسمى ما يدخل تحت العموم
 ويسكت عن الباقي كقوله وكله وكالة مفوضة عامة على بيع
 الدار التى بمحل كذا فهل يقصر كذلك وهو للبرزلى عن بعض
 الروايات او يعمم وهو ماله ايضا عن الطرر ويؤيده انه اذا باع
 جميع املاكه وسمى البعض فان البيع يقع على الجميع ما سمي
 وما لم يسم ويفهم منه ان الاول هو المعتمد عنده لانه عزاه لبعض
 الروايات ويؤيده ما ياتى عنه عند قوله ويقتضى الخصم بعد نفى
 حقوقه الخ من ان لاخت اذا ابرأت اخاها من جميع التركة

وان عمم لابرء والخلع سابق الخ
 ابن عبد السلام قال بعض اشياخى
 ولا يدخل فى ذلك خلاق
 لاصوليين فى العموم اذا جرى
 على سبب هل يقصر على ذلك
 السبب او يعمم فى ذلك وفى
 غيره وفيه نظري عنى بل يجرى
 فيه اذ لا فرق ورد بان العموم
 هنا لا يستقل فكان قيذا فيما
 قبله بخلاف العام المستقل
 (وليس له) اى للوكيل
 (لاقرار الا بجعله) اى جعل
 لاقرار له من الموكل

(او ان كان) الوكيل (ذا التفويض) اى وكيلاً مفوضاً (لكن) اذا (١١٢) وكله على الخصام ولم يجعل له

لاقرار رابى الآخر من مخصصته

لزم الموكل ان يجعل له لاقرار وهو قوله (ليجعل) بلام لا مرشح ولا لاقرار ان لم يفوض او يجعل له ولخصمه اضطرارة اليه واذا جعل له لاقرار لزم موكله جميع ما اقر به عليه سواء قال قبضت او قبض موكلى كان القبض المقر به قبل التوكيل او بعده لكن فى البعدى يلزم فيهما وفى القبلى ان قال قبضت من الغريم قبل التوكيل لم يلزم الموكل بلا خلاف وان قال قبض موكلى فتولان قيل يلزمه وقيل لا كما اختلف ايضا فيما اذا اقر بشئ ليس من الخصومة وهذا معنى قوله (فما بعد توكيل) اى فما اقر به بعد التوكيل (فيلزمه وما) اقر ان موكله فعله (قيل) اى قبل التوكيل (وما نافي خصاما) كمن وكل على خصومة فاقرا ان موكله وهب دابة لزيد فقد قيل يلزمه وانكره ابن حنابل وغيره وعليه يقتصر ابن حاصم اذا قال

(وحيث لاقرار اتى بمعزل)

(عن الخصام فهو غير معمل)

والى القولين فى المسألة اشار

ما كان من ذلك فى ذمة او امانة ابراء عاما ان ذلك يقصر على ما فى الذمة والامانة وقد تقرر ان المعتمد فى كل نازلة على ما هو المنصوص فيها والمروى فى الوكالة هو ما ذكره وقال سيدى عمر يلهم من قوله اثر مقيد انه اذا ابتدئت الوثيقة بالتفويض ثم وقعت التسمية لم يقصر التفويض على المسميات وهو كذلك وهى مسألة تنظر الى ذكر الخاص بعد العام والصحيح فى الاصول انه لا يخصصه اذ قلت وقد يرد بما مر عن ابن عرفة بان العموم هنا لا يستقل فتامله (او ان كان ذا التفويض) ظاهرة انه اذا وكله على الخصام وقال فيه توكيلاً مفوضاً عاماً انه لا يشمل لاقرار الا بالتنصيص عليه وقد يقال انه يشمل لانه من عوارض الخصام فهو حينئذ مما يشمل التفويض كما يشمل الخصومة عند اى قاض شاء فانظره عند قوله وكل وكيل فامنع صاحبه النخ وقوله عن نخ ولخصمه اضطرارة اليه النخ هو ظاهر اذا امتنع الموكل من الحضور مع وكيله ايضا اما اذا قال لا افوض ولا اجعل له لاقرار لثلاث يرشيه الخصم ولكن احضر مع الوكيل فى المجلس او قريباً منه لاقر بما يدعيه فانه يجب ان ذلك كما فى البيان (فما بعد توكيل) قوله فى التوطئة وان قال قبض موكلى فتولان النخ اى وان قال بعد التوكيل كان قبضه موكلى قبل التوكيل فتولان النخ وهذا هو مراد ظم بقوله وما قيل اى ما اقر به بعد التوكيل ان موكله فعله قبل التوكيل اذ هو الذى فيه الخلاف المذكور واما ان قال بعد التوكيل قبضته قبل التوكيل فلا خلاف فى عدم اللزوم فلا يحمل الناطم على هذه كما فعل الشافعى فاعترض وان كان ظاهر النظم يشملها (وما نافي خصاما) من ذلك ان يوكله على الاخذ بالشفعة فيقر بان موكله اسقطها او على قبض دين فيقر بان موكله قد وهبه او بيع شئ فيقر بانه لا حق فيه للموكل ونحو ذلك فتقوله من الفشتالى وظاهرة سواء

كان

بقوله (نعم) اى يلزم (ولا) اى لا يلزم قال الفشتالى فى وثائقه ويلزم الموكل

ما قال عنه وكيله من اقرار وانكار هذا قوله في الوثائق المجموعة وظاهرة سواء كان ذلك فيما قبل
توكيله او بعده وقال غيره اذا قال الوكيل من الذي وكله انه قبض المال لزم الموكل ذلك وسقط من
خصمه لانه بمنزلة اقراره وذلك (١١٣) فيما اذا كان بعد توكيله واما اذا كان قال ذلك قبل توكيله

لم يقبل قوله ولا جازت عليه

شهادته اه زاد ابن عباس في
طوره وانفسخت وكالته لانه
انما توكل في باطل اه وقد
علمت الفوليين من كلام ابن فتوح
والش لم يقف على ذلك فنقل
ما لابن سلون في قول الوكيل
قبضت قبل التوكيل وقال انه
لم يحك فيه خلافا تنبيه
محل جعل لاقرار للوكيل ما لم
يوكل الوصي احدا على المخاصمة
عن يتيمة والا فلا يجعل له
لاقرار كما لا يقره عنه ولا
يرى المبالاة العامة ويكون
شاهدا (وهل ينتهي) التوكيل
(بالسكت) من المخصومة سواء
كانت معينة ام لا (ستة اشهر)
قال ابن سهل رايت بعض
شيوخنا يستكثر امساك الوكيل
عن المخصومة ستة اشهر ونحوها
ويرى تجديد التوكيل وقال
المتطى في الوكيل على الانكاح
ان سقط من رسمه دائمة

كان ذلك النخ للاشارة للقبض ونحوه اى سواء قال الوكيل بعد
توكيله قبض موكله قبل التوكيل او بعده ويفهم من تصدير ظم
به انه المعتمد وقوله واما اذا كان قال ذلك قبل توكيله النخ كذا
في بعض نسخه وفي بعضها وهو الصواب واما اذا قال كان ذلك
قبل توكيله النخ ولاشارة للقبض ونحوه على كل حال وقوله
ويكون شاهدا النخ يعنى فيما اقر به على محجورة لا فيما اقر به له
اذ لا تجوز شهادته به ولو ادلا كما مر (وهل ينتهى بالسكت
ستة اشهر) تصديرة به يدل على انه الراجح وهو كذلك قال
المكناسي في المجالس الذي عليه العمل تجديد الوكالة بعد ستة
اشهر اذا كانت فترة في خلال العمل اما اذا كان خصامه متصلا
فلا ينسخه طول الزمان وهو مفهوم قول ظم بالسكت وقوله في
خلال العمل لا مفهوم له بل كذلك اذا كانت الفترة ابتداء او
احدى ومقابل ذلك لسحنون وبه افق ابن مرزوق كما في
وكالات المعيار والحاصل انه اذا سقط من الوثيقة الدوام والاستمرار
ولم يتصل الخصام ولم تكن المخصومة معينة فلا بد من التجديد
وان وجد واحد مما مرفق الدوام والاستمرار لا تجديد كما علمته
ما في المتطية واما ان اتصل فكذلك على ما علمته من النظم
ومن كلام المكناسي ونحوه في المتطية قائلا وان كانت الوكالة
مطلقة واراد ان يخاصم عنه شخصا آخر بقرب انقضاء الاولى
بالايام او اتصل بعض ذلك ببعض وتطاول سنين لم يحتج الى
تجديد وان كان بين انقضاء الاولى والشروع في الثانية ستة

مستمرة وطال ستة اشهر سقطت الا بتوكيل ثان القول الثاني لسحنون انها لا تبطل بالسكوت المدة
المذكورة غير انه اذا قام بعدها نظر فان كان الموكل حاضرا سئل حتى يعلم ما عنده في ذلك وان كان
غائبا فالوكيل على وكالته واليه اشار بقوله (او ان غاب يسترسل) التوكيل (والا فيسالا) اى فينبغى

اشهر فلا بد من التجديد واما ان كانت الخصومة معينة فكذلك
ايضا على ما يفهم من قول البرزلي اذا وكله على قضية معينة فلا
تنقضي إلا بتمامها اه ونحوه قول المتطبي وان كانت الوكالة مقيدة
بخصومة فلان او شيء بعينه فلا بد من تجديد التوكيل لغير ذلك اه
فعلم منه انه لا يحتاج للتجديد في ذلك المعين وانما يحتاج
للتجديد في غيره وهو قول النخعة ومن على خصومة معينة النخ وعلى
ما يفهم من ظاهر النظم كغيره من ان القول الثاني جار كانت الخصومة
معينة ام لا وهو دليل التعليل بالاستصحاب فلا بد من التجديد ولما
كان الخلاف جاريا حتى في المعينة قرره ثم على العموم فقال اولا
كانت الخصومة معينة ام لا وقال ثانيا وقول ابن عاصم ومن على
خصومة معينة لا مفهوم له النخ وصوابه ليس خارجا عن محل
الخلاف كما يدل له كلامه المتقدم واذا تقرر الخلاف في المعينة
وبغيرها كان ابتداء او بعد ان انشب الخصومة علمت اطلاق
المكناسي المتقدم وعلمت ايضا اطلاق نظم العمل الآتي لان العمل
كما علمت على مقابل ما لسخنون وخلافه جار في المعينة وبغيرها
انشب الخصومة ام لا وقوله او محله حيث سكنت ابتداء
فاما اذا انشب الخصام النخ هذا خلاف النقل فقد ذكر ابن سهل عن
سخنون انه سئل عن وكل على مخصصة فلم يقيم الوكيل بذلك
إلا بعد سنين اما انشب الخصومة قبل ذلك او لم يتعرض لشيء
قام يطلب بتلك الوكالة فقال يبعث الفاضل الى الموكل يسأله النخ
و بالجملة فخلاف سخنون جار في المعينة وبغيرها انشب الخصومة
ام لا كما هو ظاهر النظم وغيره بدليل تعليلهم لذلك بالاستصحاب
وبه تعلم ان تقييد محل الخلاف بما اذا سكنت ابتداء غير
سديد وقوله فليس له ان يخاصم في غيرها النخ اي طال ام لا
كما مر في النقل ثم ما قاله صاحب المجالس هو قول ناظم العمل

ان يسأل الموكل احتياطا وإلا
فالاصل بالاستصحاب وبقاء
ما كان على ما كان حتى يثبت
العزل وقد علمت ان محصل
الخلاف ما لم يصرح بالدوام
والاستمرار وانه جار في المعينة
وبغيرها وقول ابن عاصم
(ومن على خصومة معينة)
(توكيله فالطول لن يوهنه)
لا مفهوم له او محله حيث
سكنت ابتداء فاما اذا انشب
الخصام فلا تبطل بالطول إلا
ان تكون على خصومة معينة
وفرغ منها فليس له ان يخاصم
في غيرها كما اذا وكله على
خصومة عند قاض معين فليس
له ان يخاصم عند غيره وهذا
كله اذا لم يكن

مفوضا وإلا خاصم من شاء عند من شاء متى شاء (لتمنع) أيها القاضي (خصيما) خاصم (في ثلاث) من المجالس (وشبهها) فسر بالمرتين كما في المجالس وبالأشرف على الحكم كما عند أبي الحسن (تنازع) نعت لخصيما وفي ثلاث يتعلق به أي امتنع خصيما تنازع مع خصمه في ثلاثة مجالس (من توكيله) حيث أبي خصمه ذلك لأنه من حقه وكذا إذا أراد عزل الوكيل (وليكملا) أي الخصومة بنفسه إلا أن يكون لعذر فلا يمنع من التوكيل (وفي سفر والشبه) كعرض (عذر) فلم التوكيل حينئذ (وهل بلا يمين) وهو ما لابن الفخار على ما في الوثائق المجموعة وقبله ابن عرفة وقد اعترضه ابن عات في الطرر (١١٥) بأنه نقول عليه ما لم يقله أو به وهو ما لابن العطار ونص عليه في شفعة المدونة

وهو المعتمد (خلاف) محله (ان أراد تنظرا) أي انتظالا وسفرا (ويجاذرو حق) واحد (لتوكيل) وكيل (واحد) منهم أو من غيرهم (أو ان يحضروا) جميعا لخصومته قال ابن المناصف وإذا كان لجماعة حق واحد على رجل فاما وكلوا واحدا على خصومته أو خاصومة مجتمعين ولا يتعاورون عليه واحدا بعد واحد (أو حكم ان عم) ذلك الحق الواحد (فأقبلا) أي قبل خصومة الواحد منهم ولا تاجتنبهم للتوكيل قال ابن

وبعد ستة من الشهر—ور قد جددوا وكالة لأم—ور وتقييد شارحه لم بغير الخصومة المعينة غير سديد لما علمت ان الخلاف فيها وفي غيرها وان العمل على مقابل ما لسخنون فالطول حينئذ يوجبها خلاف ما اقتصر عليه صاحب التحفة فتأمل والله اعلم وقول ت وإلا خاصم من شاء عند من شاء الخ هذا إذا لم يكن عرف وإلا فيتقيد بذلك لان الوكالة تتخصص وتقييد بالعرف (ويجاذرو حق لتوكيل واحد) قوله وان لم يقر غيره الخ هذا بالنسبة للقائم في حق نفسه ولك ان تجعل المبالغة مقلوبة أي لا يلزم الحاكم ذلك هذا إذا لم يقر الغير بل وان قام وانما ذلك من حق المطلوب لا من حق الحاكم ولذا قال وينظر فان كان الحكم عنهم الخ واحترز بقوله عنهم عما إذا لم يعيهم كان يدعى احدهم بالبيع والآخر بالارث ونحو ذلك وقوله وقال ايضا في ورثة طلب احدهم الخ عبارة ابن عرفة قام بعضهم كما ياتى وكذلك

رشد في نوى حق في ماء لا يلزم الحاكم جمعهم بل لبعضهم الخصومة في حقه وان لم يقر غيره وينظر فان كان الحكم عنهم فلهقوم عليه طلب اجتماعهم لخصومته أو توكيل واحد وقال ايضا في ورثة طلب احدهم دين ابيهم من المطلوب ذلك اه كذا وجد بطرة بخط الناظم وانه اشار بالقول لاول كلام ابن المناصف وبالثاني لكلام ابن رشد اه والظاهر انه لا منافاة بينهما ولا مقابلة وانه متى كان الحق واحدا وذووة مشتركين فيه بارث أو غيره فالحكم بثبوتهم يعم الجميع كالحكم بسقوطهم وإلا فليس هو بحق واحد ولذا لم يتعرض ابن عرفة لهذا التفصيل ولا قابل بين كلام ابن رشد وكلام ابن المناصف بل جعل كلام الثاني دليلا لموضوع الاول ونصه ويجب جواب دعوى احد الشركاء في حق بارث أو غيره على غريم طلبه احدهم

هو في اجوبة ابن رشد وعبارة ابن سلون حسبما آخر الوكالات منه
قاموا فيقتضي انهم قاموا كلهم او متعدد منهم ولا يخفى ان البعض
صادق بالواحد والمتعدد كلا او بعضا فيكون حينئذ هذا موافقا لما
قبله حيث كان من لم يقيم حاضرا بالبلد كما ياتي فائجد جواب
ابن رشد في الصورتين ونصه من نسخة اندلسية في غاية الجودة
ومثل رحمه الله عن قوم لهم جنات وآخر لهم ارحى وسقى الجنات
بماء الارحى فقام بعض اصحاب الجنات على بعض اصحاب
الارحى الذين فوقه يخاصمه في السقى فهل يلزم الحاكم في مثل
هذا ان يجمعهم للخصام فاجاب لا يلزم الحاكم ان يجمع اصحاب
الجنات وان علم ان دعواهم مثل دعوى القائم عنده ويلزمه ان
يحكم للقائم عنده بما يوجب الحق له فيما طلبه فان كان الحكم
له وعليه في ذلك مما لا يختص به دونهم كان من حق المقوم
عليه ان يوقفهم على ما يدعونه فان ادعوا مثل دعواه قيل لهم اجتمعوا
على رجل يخاصم عنكم او على واحد منكم توكلونه على الخصام
عنكم او يجتمعون جميعا فتدلون بجهنكم معا وليس لكم ان تتعاوروا
بالخصام اذا غاب هذا حضر هذا اه منه باللفظ في الجواب وبعض
اختصار في السؤال ثم سئل ايضا عن ورثة قام بعضهم يطلب دينا
لايهم على رجل فقال المطلوب اجتمعوا لخصامي فاجاب من حق
المطلوب ما دعا اليه من اجتماع الورثة لخصامه فيدلون بجهنهم
معا او يجتمعون جميعا على وكيل واحد يوكلونه ولا يتعاورونه
السخ فقول ابن رشد في الجواب الاول لا يلزم الحاكم الى قوله فيما
طلبه هذا انما هو بالنسبة للحاكم في انه لا حق له في الجمع
وقوله فان كان الحكم له وعليه في ذلك مما لا يختص به دونهم
السخ صريح في ان المدار على كون الحكم مهمي به بكونه لا يختص
القائم به دون غيره إلا ومن حق المطلوب توقيف من قام ومن لم

يتم حيث كان حاضرا بالبلد واحترز بقوله مما لا يختص به دونهم
 مما اذا كان القائم يختص به دونهم لكونه يدلى بالارث وغيره
 يدلى بالشراء او الهبة ونحو ذلك فان المطلوب ليس له حينئذ
 ان يوقف من لم يتم بل يختصم كلا على حدته وانما قال في الجواب
 اثباتي من حق المطلوب ما دعا اليه من اجتماع الورثة لخصامه
 ولم يفصل بين كون المحكم لا يختص به القائم او يختص به الخ
 لكون السائل فرض السؤال في الورثة والمحكم في حقهم لا يختص
 به القائم دون من لم يتم فلذا قال من حق المطلوب طلب الاجتماع
 من غير تفصيل واذا تقرر هذا صح ما قلناه الناظم فيما كتبه
 بطرته وينظر فان كان المحكم عنهم الخ وصح ما نقله بطرته ايضا
 عن ابن المناصف من انه اذا كان لجماعة حق واحد الخ لانه
 لا يكون واحدا الا اذا كانوا مشتركين فيه بجهة واحدة كما مر
 فكلام ابن المناصف وابن رشد متحدا في معنى وليس في كلام
 الناظم بطلان نسخه ما يدل على انه قابل بينهما وانه اشار بالاول
 لابن المناصف وبالثاني لابن رشد كما قاله في فهمه الش
 ايضا حيث قال لا يبعد ان تكون او في كلامه بمعنى قيل كما
 وقعت في مواضع من الرسالة الخ واذا لم يكن فيما كتبه الناظم
 بالطرة ما يدل للمقابلة بين الكلامين وانهما في الخارج متحدا في
 معنى وجب ان تكون او في قوله او حكم الخ بمعنى الواو الحالية
 وجملة الشرط بعدة صفة له كما ورد ذلك في كلام العرب اي
 والجمال ان حكما عم وعليه فقول ابن عرفة طلبه مبنى للفاعل وفاعله
 ضمير احد الشركاء وقوله وان لم يطلبه باقيهم الخ كذا في بعض
 النسخ وفي بعضها ولم يطلبه بسقوط ان بعد الواو وقوله ان لم
 يقوموا لطلبه معه الخ كذا في بعض النسخ ايضا بان الشرطية
 وبعضها بآي التفسيرية وعلى الاول يجب ان يحمل على التفسير

ان لم يطلبه باقيهم ان لم
 يقوموا لطلبه معه

ولو حضر مع شركائه او بعضهم
 لمختصته فلمدعى عليه ترك
 مختصتهم مقترقين حتى يقدموا
 لخصومتهم واحدا فقط وقول ابن
 المناصف اذا كان لجماعة حق
 واحد على رجل فاما وكلوا كلهم
 واحدا على خصومتهم او خصومة
 مجتمعين ولا يتعارون عليه
 واحدا بعد واحد اطلاقهم وهم
 من وجهين اما الاول فلفواها
 في الولاية لمن ورث حقا في
 دار الخصومة فيه ولا يقضى له
 الا بحقه والجواب ابن رشد في
 قوله في سوال عياض لمن قام من
 اصحاب جنات لهم حق في
 ماء الخصومة في حقه ويمكنه
 الحياكم من ذلك وان لم يكن
 بقية اصحابه معه واما الثاني
 فاجوابه عن ورثة قام بعضهم
 بقوله من حق المطلوب اجتماع
 الورثة او توكيل واحد منهم لسماع
 ابن القاسم في الاقضية في ورثة
 ادعوا منزلا بيد رجل يوكلون
 من يخاصمه ولا يتعارون
 عليه هذا يوما وهذا يوما

ما بعد الوار او المباغنة وظاهرة حيث لم يقوموا كانوا حضورا بالبلد
 او غيبا عنها فعلى كل حال يكلف المطلوب بجواب القائم وحده
 واستدل لذلك بمسالة الولاية وموضوعها ان غير القائم فائب عن
 البلاد وبمسالة ابن رشد في الاجنات وهو قد جعل المدار على كون
 الحكم لا يختص بالقائم فيوقف غيره حينئذ حيث كان حاضرا
 بالبلاد فلا دليل له في كلام المدونة ولا في كلام ابن رشد على ان
 الحاضر الذي لم يقم وهو بالبلاد لا يوقفه المطلوب كما قاله سيدي
 عمر القاسي وهو ظاهرا ولولا قوله بعد ولو حضر مع شركائه ان
 لا يمكن ان يحمل ما هنا على ما اذا كان غير القائم غائبا عن البلاد
 ليطابق ما استدل به من النقل وقوله ولو حضر مع شركائه او
 بعضهم الخ صريح في ان الغير القائم الحاضر بالبلاد لا يوقفه المطلوب
 واستدل له بجواب ابن رشد الثاني وقد علمت انه لا دليل له
 لان ابن رشد اذا اجاب عن ذلك فيما اذا قام البعض من الورثة
 الصادق بالواحد والتعدد ومعوم ان الحكم في الورثة لا يختص
 بالقائم منهم دون الآخر فلذا اطلق ابن رشد في الجواب كما مر
 وقوله اطلاقهم وهم الخ قد علمت مما مر ان ابن المناصف لم
 يطلق بل كلامه ككلام ابن رشد فان كان مراده باطلاقه انه لم
 يقيد الموضوع بكون غير القائم حاضرا بالبلاد فهذا يرد حتى على
 ابن رشد لانه لم يقيد في جوابه معا بذلك وان كان مراده انه
 لم يقيد بقيامهم كلهم كما هو ظاهرة بل صريحه فان هذا لا دليل له
 عليه فيما احتج به لا من المدونة ولا من غيرها وقد اعترض سيدي
 عمر في شرحه لهذا الحل تفصيل ابن عرفة المذكور ونقل كلام
 السماع كما اعترض عليه ايضا اعترضه على ابن المناصف قائلا
 تفصيل ابن عرفة المذكور فيه نظر لا قضائه ان المطلوب لا يوقفهم
 للدعوى ان كانوا حضورا في البلاد ولم يحضروا كلهم او بعضهم معه

ومراد باطلاق ابن المانصف عدم تقييده الموضوع بما اذا لم يقم مع الطالب غيره فان كلام ابن المانصف صادق بما اذا قام بعض اهل الاشتراك وحده ولا بد من اخراجه ومراة بالثاني ما اذا حضر معه غيره وهو قوله ولو حضر مع شركائه النخ فلما خالف ابن المانصف وجعل المسألة على وجهين استدل بكل واحد منهما وقول ابن عرفة ترك مخصصتهم مفترقين يصدق بتوكيلهم وباجتماعهم فيدلى كل واحد منهم بحجته اللذين في كلام (١١٩) ابن المانصف فلا يرد اعتراض المشدالي عليه بقوله في

هذا الثاني نظر اوله في سماع ابن القاسم او يحضرون جميعا فيدلون بحجتهم اه فلو قال الناظم عوضا من هذا البيت اذا قام شخص من ذوي الحق يقتضى نصيبا له فيه وحيدا فاعملا وان قام فيه غير فرد فالزمن بجمع او التوكيل للفرد فاقبلا لحرر المسألة على ما ينبغي والله اعلم (وهل)
ياجا (مدع ياجا لجمع حقوقه)
هذه المسألة من باب الدعوى وانما ذكرها هنا لكونها عكس التي قبلها لانها حق واحد لجماعة متعددين وهذه حقوق متعددة لشخص واحد على شخص متحد فاذا قال المطلوب لا اجيبك حتى تجمع مقالاتك وتحصر دعواك فسان كانت

في الخصام وليس كذلك ولا دليل له في كلام المدونة لانه فرضها في الشريك الغائب وقد نقل لفظها سيدي عمر ويأتي نحوه عن المعين والتبعية كما لا دليل له في كلام ابن رشد ايضا لانه قد صرح فيه بان موجب التوقيف هو عدم اختصاص المحكم بالقائم وجعل التوقيف من حق المطلوب اه ولا في كلام السماع ايضا لان كلام السماع هو عين جواب ابن رشد الثاني كما يعلم بالوقوف عليه وقد علمت ان اعتراضه صواب فاعرف الرجال بالحق وقد اثير بكلام ابن عرفة في تكميله وكذا الزرقاني في باب الوكالة وفصل تفصيله المذكور وقد علمت ان النقل بخلافه والكمال لله وقول ت ومراة باطلاق ابن المانصف عدم تقييده الموضوع بما اذا لم يقم مع الطالب غيره النخ صوابه على تسليم عدم الاعتراض عليه عدم تقييد الموضوع بما اذا قام معه غيره وقوله ولا بد من اخراجه قد علمت ما فيه وقوله فلا يرد اعتراض المشدالي عليه النخ قد علمت مما مر ان اعتراض المشدالي صواب وما اشار اليه من الاصلاح مبني على صحة ما لابن عرفة وقد علمت ما فيه فالاصلاح حينئذ لا يحتاج اليه والله اعلم (وهل مدع ياجا لجمع حقوقه)
قوله الدعوى متعلقة بالمراث النخ كثيرا ما يكون الخصم عالما

الدعوى متعلقة بالميراث لم يلزمه ذلك لان الميراث لا يحاط به وان لم تتعلق بالميراث لزمه وهذا هو القول الرابع في كلام المص وفيه العمل والقول الاول (نعم) ياجا لجمعها (ان بدا تعنيته) اي الطالب ولدده (او فئا) عن مكان المطلوب وكان على مسافة يرفع فيها المطلوب لعل الادعى على ما مر والقول الثاني قوله (ولا) اي لا ياجا وظاهرة حتى في غير الميراث وقد عارضه المتيطي قال في التبصرة اذا ادعى رجل قبل رجل حقوقا وكشفه عن بعضها وساله الجواب عنها فقال له المطلوب اجمع دعوايك حتى

اجيبك لم يكن له ذلك وله ان يطلب من حقه ما شاء ويترك ما شاء قال المتيطى هذا خلاف ما
قاله ابن ابي زمنين في التفرقة بين المواريث وغيرها لان المواريث لا يحاط بها فيلزم المدعى عليه
الجواب على ما ادعى عليه منها بخلاف غير الميراث لا يلزم المدعى عليه الجواب حتى يجمع المدعى
دعاويه كلها (وقيل بجمع عند اختلافه فقط) لا عند دعواه (١٢٠) قال في المنتخب ومن وجبت

له على رجل يمين لبعض ما
جرى بينهما فقال المدعى عليه
ان كنت تريد احلفي فاجمع
مطالبك لا حلف لك على
ذلك في جميع ذلك يميننا
واحدة فذلك من حقه بخلاف
من وجبت عليه يمين بسبب
ميراث فليس له ذلك وهذه
تقدمت للحص في قوله كجمع
الدعاوى في يمين وكأنه ادخلها
باعتبار ان الجمع اما في اول
الدعوى او في آخرها والا فهي
خارجة عن الموضوع ثم ذكر
الرابع بقوله (وتميزا رث من
سواه قد انجلا) اى فلا يلزم
جمع الدعاوى ولا اليمين في
لارث ويلزمان في غيرة (وان
غاب بعض من ذوى الحق)
الواحد وقام بعض وسمعت
دعواه كما مر وحلف له المطلوب
(يكتفى باحلاف بعض) فلا

بالدعاوى التى يدلى فيها من جهة الميراث فيطلب الخصم ان
يحصرها على ما في علمه فيمتنع الآخر فكننت استحسن تكليفه
حصرها على ما في علمه فاذا ادعى بدعوى اخرى حلف انه لم
يعلم بها وقت حصرة لغيرها ويكلف المطلوب حيشذ بجوابها تقبلا
للتشغب واللدود ولا يعرف هذا إلا من ابتلى به وبهذا كنت
احكم ثم بعد كتبي هذا وقفت على ما يرافقه ونقله شارح ناظم
العمل عند قوله في باب القضاء جمع الدعاوى في يمين النخ
والحمد لله على الموافقة (وان غاب بعض من ذوى الحق) هذه
المسألة تعرض لها الزرقانى اول باب الوكالة عند قوله وواحد
في خصوصته وجعلها عامة فيمن يملك امر نفسه ومن لا فانلا هذا
هو الذى جرى به العمل قال ولو اقام غير من احلفه بينة عمل
بها في حظه فقط انظر تمامه وبه تعلم انه لا مفهوم لهالك امر
نفسه وهذا خاص بالمال اذ هو الذى تجب فيه اليمين وهذا خلاف
ما نقله الش من العيار عند قوله ويأجبا ذوى حق لتوكيل واحد
النخ من ان بعض الورثة اذا ادعى حقا لمورثه وطلب يمين
المدعى عليه فله ذلك وليس المطلوب ان يقول لا احلف حتى
ياتنى شركاؤه فاحلف له يميننا واحدة بل عليه ان يحلف لكل من
جاء منهم اذا طلب ذلك وان جاءوا كلهم فيمين واحدة اه وهو
مذهب الرسالة كما رأيته وفي المعين اذا شهد شهود لرجل ان

يمين لمن حضر بعد (ان يحكم تحصلا) لاحلاف قال في المتيطية واذا وجبت اليمين هذا
لورثة يملكون امور انفسهم على رجل وتقتضى اليمين احدهم فيمينه تجزئ على الجميع اذا كانت
بامر الحاكم وذلك حكم مضى واذا كانت بغير امر الحاكم فكل من قام منهم يحلفه يميننا ثانية ومثله
لاى بكر بن عبد الرحمن وغير واحد من الوثقين وبه الحكم ولا بن ابي زيد في الرسالة لمن غاب

هذا وارث ابيه مع قوم آخرين وشهدوا مع ذلك ان هذه الدار
لا ييه لم يقض القاضي لهذا إلا بمقدار حظه ويترك القاضي باقيها
في يد المدعى عليه حتى يأتى من يستحقه وهذا معنى ما في المدونة
وروى من مالك انها تنتزع من يد المطلب وتوقف اه ونحوه في
التيطية ومثله في تبصرة ابن فرحون قبيل فصل الاقضية والشهادات
(وكل وكيل فامنع صاحبه) قول ت وفي سماع عيسى من وكلت
رجلا على خصومة النخ هذا جعله ابن رشد وفاقا قائلا ان الوكيل
لا يتعدى ما سمى له وانما اجاز في هذا السماع صاحبه لقول
موكلته فوضت اليه في الخصومة وجعلت امره جائزا فيما يصنع
فلم يخالف قول اصبح ليس لوكيل الخصومة صلح اى لانه لم
يذكر له فيها تفويض ولا قول عيسى من وكل على قبض ديونه
وفوض اليه النظر فيها لا يجوز صاحبه لا مكان صرف تفويض
النظر في قول عيسى لتعجيل ما يقتضى النظر تعجيله وتأخير ما
يقتضى تأخيره قال وذهب بعض الناس الى ان قوله هنا بجواز الصلح
خلاف لقول عيسى يعنى ولقول اصبح وليس ذلك عندي بصحيح
اه قلت ما قاله ابن رشد رحمه الله في وجه التوفيق ونفى
الخلاف لا يظهر لمن تأمل اذ كما يمكن ان يصرف التفويض في
قول عيسى لتعجيل ما يقتضى النظر تعجيله النخ كذلك يمكن ان
يصرف التفويض في مسألة السماع للخصام عند اى قاض شاء
او تأخير الخصومة لبعض الاوقات او تقديمها ونحو ذلك لما مر من
ان الوكالة المقيدة اذا اعقبها تفويض وتعميم فهو راجع لحوال المقيّد
فقط والتفويض هنا اعقب الخصومة فهو راجع لذلك وقد هلت
ان العمل عليه واقتصر في التيطية والفشتالية وغيرهما كالمسكناسي
في مجالسه على ذلك قال في اختصار التيطية وكل من وكل على
التقاضى للدين او على الخصومة او على امر بعينه وفوض اليه

ان يحلف وان كانت اليمين
بامر الحاكم (وكل وكيل) لم
يؤذن له في الصلح (فامنع
صاحبه سوى وكيل بتفويض
بصادق منهلا) اى صوابا
سدادا واصل المنهسل المورد
ومنازل الفاو ز فان لم يكن
سدادا لم يجز لان كل من ناب
عن غيره معزول عن غير المصاحبة
ابن عرفة في نوازل اصبح
الوكالة عن الخصام فقط لا تشمل
صاحبا ولا اقرارا ولا يصح من
الوكيل احدهما إلا بنص موكله
عليه وفي سماع عيسى من
وكلت رجلا على خصومة وانها

فرضت اليه وامره جائز فيما يصنع جاز صاحبه وليس بخلاف لاقولها فوضت اليه وامره جائز
(بتوكيل ذي التفويض) اي في جواز توكيل الوكيل المفوض لغيره على ما وكل فيه (قولان) ابن رشد ولا ظير
ان له ان يوكل وان لم يجعل له الموكل ذلك فمن اراد (١٢٢) الخروج من الخلاف نص على

جعله له في رسم التوكيل (و)

الوكيل (الذي يخص فلا) اي

فلا يجوز توكيله ولا يمضي

(إلا بنص) عليه من الموكل (قد)

انجلا) وانضم (ولكن وكيل)

على شيء (لا يليق به) ان

يباشره بنفسه كتوكيل ذي قدر

على بيع دابة او ثوب بسوق

(فجائز او على شيء كثير) لا

يقدر على ان يلبه وحده (توكل)

اي فجائز ان يوكل غيره في

المسالتين مستقلا في الاولى

ومعينا في الثانية لاقتضاء حال

التوكيل لذلك مخ ومنع ذمي

في بيع او شراء او تقاض او

عدو على عدوة وتوكيله إلا ان

لا يليق به او يكثر فلا يعزل

الثاني بعزل الاول (بتوكيل)

اي في توكيل (ذي التقديم

من عند حاكم) وهو مقدم

القاضي (بلا اذنه قولان بالمنع

فاعملا) لانه المشهور قال في

المدونة وان لم يكن يتيم وصي

فاقام القاضي له خليفة كان كالوصي في جميع اموره قال ابو الحسن في

الامهات كان كالوصي في النكاح وغيره ويقوم من هنا ان مقدم القاضي له ان يوكل كالوصي والمشهور

انه لا يوكل (وكل وكيل) على شيء (ممكن عزله) اي يجوز لموكله ان يعزله (سوى وكيل خصام

فيه فلا يجوز صاحبه وان كان نظرا حتى يفوض اليه فيه اي ينص

له عليه وقاله جميع اصحابنا اه وعلى هذا قول ظم رحمه الله

في منعه من الصلح مطلقا كما هو ظاهرة سوى وكيل التفويض

(بتوكيل ذي التفويض قولان) قال في ضريح المعروف من

المذهب ان له ان يوكل وعليه اقتصر في التحفة حيث قال

وذا له تقديم من يراه بمثله او بعض ما اقتضاه

وقال ابن ناجي في شهادة المدونة العمل عندنا ان المفوض اليه

لا يوكل إلا بالتخصيص عليه وكذا العمل عندنا انه لا يحل عنه

العصمة ولا يبيع منه الربع للعرف وإلا فالاصل دخوله اه وافهم

قوله للعرف ان هذه الامور انما خرجت عندهم لاجل العرف

وان المدار في ذلك عليه فان جرى عرف بلد بمثل ذلك عملوا

عليه وإلا فلا وحينئذ فقول مخ وتخصص وتقييد بالعرف شامل

للمفوض والمخصوص خلافا لبعض شراحه (والذي يخص فلا إلا

بنص) قال في مختصر المتطية واذا جعل الموكل للوكيل توكيل غيره

قلت بعد ذلك اقامه في ذلك مقامه وانزله منزلته واذن له

ان يوكل عنه من شاء بمثله او بما شاء من فصوله وتكمل العقد

فان قلت واذن له ان يوكل عنه من شاء ولم ترد بمثله او

بما شاء منه لم يكن للوكيل الثاني ان يخاعم عن الوكيل الاول حتى

يجعل له من الاقرار والانكار ما جعله للاول (بتوكيل ذي التقديم)

قال الشس واما مقدم القاضي فاختلف في جواز توكيله بلا اذن

القاضي والعمل على المنع إلا باذنه وفي نوازل الرهن من المعيار

ان

فجميع اموره قال ابو الحسن في

الامهات كان كالوصي في النكاح وغيره ويقوم من هنا ان مقدم القاضي له ان يوكل كالوصي والمشهور

انه لا يوكل (وكل وكيل) على شيء (ممكن عزله) اي يجوز لموكله ان يعزله (سوى وكيل خصام

ان نزاع تحصلا (بان قضاء الخصم ثلاثا (ولا مذر) من مرض او نحوه (او) الوكيل (ذى لاجر) اى
 العوض من جعل او اجارة لما له من الحق فى ذلك مخ وهل لا تلزم او ان وقعت باجرة او جعل
 فكهما وإلا لم تلزم تردد (والعرس) اى الزوجة (ان بدا لها الحق فى التوكيل) كما اذا قال لها ان
 تزوجت عليك فامرك او امر الداخلة عليك بيدك توكيلا مخ ان فوضه لها توكيلا فله العزل إلا لتعلق
 حق (لى) التوكيل (الذ) لغته فى الذى (تحصلا له امر زوج الغير) بان يوكل اجنيا غير الزوجة على
 ملاقا كالتى قبلها إلا ان الوكيل هنا غير الزوجة (قولان) ذكرهما فى التوضيح عن المسمى وعبد الحق
 و اشار لهما مخ بقوله وهل له عزل وكيله قولان غير ان العزل هو المشهور كما جزم به اولا اذ قال ان
 فوضه لها توكيلا فله العزل وحكى عليه ابن عرفة لاتفاق فمقابلته من الشذوذ بحيث لا ينبغي ان يذكر
 (والذى) توكل (على دفع دين) عين (او طعام) فى ذمة الموكل (توكلا) اى وكلمه ربه على ان
 يدفعه (لرب له) اى لرجل (١٢٣) آخر له عليه مثله (فى بلدة) اى غير بلدة الموكل ولا مفهوم
 له ومثل هذا مدين له خراج

ان الذى به العمل وانه قد ثبت عليه الوثائق جواز توكيله ونحوه
 فى المتيطة عن بعض الوثائق انظر ما مر عند قوله ويحك ولا نكاح
 بالسبب اجعلا وتقدم هناك ان الراجح انه بمنزلة الوصى فهما
 قولان مشهوران كما فى شرح نظم العمل المطلق (ان نزاع تحصلا
 ولا عذر) قل فى مختصر المتيطة فان ظهر من الوكيل شئ من
 التفريط او ميل مع خصمه او غش يبطل بذلك حق موكله او مرض
 فالموكل عزله اذا ثبت ذلك اه (ولا يابى خصم) تقدم عند قوله
 (ولا يابى) على الرهن (ان) جعل (له يبع رهن كالوكيل)

اى على بيع الرهن من غير ان يكون الرهن تحت يده (وقيل لا) كتب عليه الناظم رحمه الله تعالى ما
 نصه نفى النفى ايجاب اى وقيل لا يمنع عزله اه وجملته ما ذكره الناظم من الوكلاء الذين لا يعزلون
 سبعة حكى الخلاف فى اثنين وضابط ذلك كل وكالة تعلق بها حق للوكيل او لاجنبي فلا يجوز العزل عنها
 كما قاله اليزناسنى فى رب دين وكلمه الغريم على قبض خراج له انه لا عزل له حتى يستوفى دينه (ولا
 يابى) اى لا يمتنع (خصم من اجابة خصمه) اذا ادعى عليه (ويطلب تاخيرا) عن جوابه (الى ان يوكلا)
 من يجيب عنه ويخاصم بل يجيب باقرار او انكار ثم يوكل ان شاء ويجبره الحاكم على الجواب قال
 ابن سهل وهو الصحيح همدى لان اللدد فيه ظاهر وقال ابن سلون القول بعدم توكيله حتى يقرأ
 ينكر هو الصحيح اه وفى المتيطة والوثائق المجموعة انه المعمول به (وقيل له التوكيل فى الحين) قبل ان
 يجيب وهو لا بن الطار قال له ان يوكل قبل المجاوبة اذا كان الوكيل بالحضرة يجيب عنه قال ابن الهندي
 وهو اصح لانه قد اجيز للحاضر ان يوكل ابن عرفة وحكمها لذاتها الجواز ثم قال وعلى المعروف ففى

جوازها مطلقا أو بعد أن ينعقد بينهما ما يكون من دعوى (١٢٤) اقرار أو انكار نقلا عن سهل قائلًا

وذكر ابن العطار أن له أن يوكل قبل الإجابة إذا كان الوكيل حاضرا أو ثم أشار الناظم رحمه الله إلى أخذ النسخ فذكر أنه يقتضى بذلك في ثلاثة مواضع فقال (واحكم الخصم برسم لانتساخ) مما جاء به خصمه (ليسالا) عنه يعنى الشهود الذين شهدوا عليه ويذكرهم حقيقته لعلمهم يرجعون قال في التبصرة قال ابن المواران سال المشهود عليه أن ينتسخ شهادة الشهود فذلك له لأنه صادر على أن يسألهم ويذكرهم فإن ذكروا ما ذكرهم فعليهم أن يرجعوا انظر الفصل السادس من الركن الأول أو يسأل العلماء عن مضمون تلك الشهادة وهل في الرسم ما يخل به (ولكن) ياخذ النسخة (بلا نقل) والنقل هو أن يضع الشاهدان علامتهما آخر الوثيقة ويكتبون تحتها ونقل سواء كانا هما الكاتبان للنسخة أو لا والمراد هنا ما يشمل هذا وتسمية الشهود والتسجيل بعدها على القاضي (كذا من شهادة عليه به) أى في رسم الحكم له بالنسخ حيث

أم الحكم بطلان النسخ ما إذا قال الوكيل لا اجاب حتى اشاور موكله فإنه يمكن (ولكن بلا نقل) قوله والمراد هنا ما يشمل هذا النسخ أى فلا يضع ونقل ولا يسمى الشهود ولا ينسخ التسجيل لعدم تعلق الغرض بذلك لكن هذا إذا كان يعرف الشهود أو لا يعرفهم ولكن لم يتعلق له غرض بتجريحهم والعمل اليوم على نقل اسمائهم دون اشكالهم وعلى نسخ التسجيل قال الشافعي وقد اشتمل كلامه على ثلاث مسائل طلب أخذ النسخة ليسال العلماء وطلب أخذها ليتامل ما شهد به عليه وطلب نسخة مما له فيه حق من وكالته ونحوها ووجه بعد جميعها ظاهر جلي أو ثم ذكر بعد هذا عن ابن أبي زيد إذا طلب أحد الخصمين صاحبه أن يوقفه على وثيقة بيده له فيها حق فإنه يجبر على اخراج الوثيقة للطالب لينظر فيها وليس له الامتناع أو قلت ومثله في الاقضية والشهادات من البرزلى قائلًا من ادعى أن له عند رجل مالا بوثيقة انعقدت بينهما وبين غيرهما وتحصلت بيد الغير وأنه صالح المطلب وأخذ الوثيقة فطلب من المطلب أن يظهرها لهما فيها وانكر المطلب ذلك وقال ليس عندي وثيقة فطلب تحليفه عليها فافتي ابن زرب بأن الطالب يطلب البيعة على الحق الذى في الوثيقة فان عجز وقال لا حجة له إلا ما في الوثيقة حلفت المطلب على الوثيقة وعلى انكار ما ادعاه عليه في جميع دعواه مما لا بينة عليه ابن سهل في امرأة ادعت على ابنها أن عنده صداقها فبجدها فإنه يشهد على الولد في اظهار الصداق ويضيق عليه بالسجن فان طال ذلك حلفته واطلقته إلا أن يأتى القائم باظهر من هذا فليظن له على ما يظهر قاله ابن لبابة وغيره وقال ابن غالب مثله وزاد ارى أنه يحبس حتى يظهر الصداق لأنه قطع بالشهادة أنه عنده فلا ينبغي أن يزول عن الحبس أو منه وهذا يرد ما افتي

طلبه (واحتاج أن يتامل) أى في الرسم (وقيل على الإطلاق) أى الحكم بأخذ به

النسخة مطلقا احتاج لتأمل ام لا ابن عرفة وفي تمكين المطلوب من نسخة ما شهد به عليه مطالبا
 او ان كان فيما يشكل ويحتاج المطلوب فيه الى تدبر وتأمل مثلا المازري عن القاضي والشيخ المازري
 وعليه العمل (اما وكالة) اى اما انتساح وكالة (وشبهه) كايضاء او حصانة (من الذ فيه حق)
 لطالب النسخ لكونه اشترى او استاجر او تزوج ممن عقد له بشئ من ذلك (فاكهلا) اى اعطه
 النسخة كاملة بالنقل وتسمية الشهود والتسجيل على القاضي لتتم له الحجته في تمسكه تنبيهه على
 الحاكم ايضا ان يعطى النسخة (١٢٥) من حكمه حيث طلبت منه ولا امتناع له من ذلك
 وبهذا افقيت ووافقتى على

فتواى شيخنا ابو عبد الله
 جوس وشيخنا ابو العباس
 احمد بن عبد العزيز السجلهاسي
 وصاحبنا ابو محمد عبد القادر
 ابو خريص القاضي وغيرهم
 وقضى بها ورجع اليها بعد ان
 كان مصمما على خلاف ذلك
 القاضي ابو القاسم العميري
 رحمة الله على جميعهم ولما كانت
 الوكالة نيابة عن الغير باذنه
 نصا او عرفيا كتصرف الزوج
 في مال زوجته قال مالك هو
 محمول على الوكالة ونقله ح
 واختلف اذا لم يكن واحد منهما
 قال في ضيحه اذا قاسم عن
 الغائب محتسب في شئ

به سيدى عبد القادر الفاسي والقاضي ابن سودة كما بيناه في
 شرحنا للتحفة وقوله الا ان ياتى القائم باظهر من هذا مع ما زاده
 ابن غالب صريح في انه اذا كان اشهد بالرسم او اقرانه عدده
 فانه لا يخرج من السجن حتى ياتى به وذلك يقع في هذا الزمان
 كثيرا وقول ت في التنبيه على الحاكم ايضا ان يعطى النسخة
 من حكمه الخ نص في اوائل نوازل القضاء من الزباني ان منع
 الحكمين وقضاة الكور المحكوم عليه من سجل الحكم وما بقى عليه
 بدعة محرمة لانه حيف وجور نقله سيدى قاسم بن ضجوا ولعل
 ت لم يقف عليه قلت وقد آل الامر الى فساد من تعذر الانصاف
 وقلة العلم واتباع الشهوات حتى انه لا يكاد يثبت حكم تكن
 المحكوم عليه من نسخه وقد شاهدنا من ذلك العجب العجيب
 حتى ان من جملة ما وقع ان المحكوم عليه ليس له الا مجرد
 الدعوى ومع ذلك اخذ النسخة من الحكم عليه بالحق فافتي
 بطلان الحكم وهكذا فلم يبق الا قلب الحقائق نسال الله السلامة
 وقوله في التوطئة كتصرف الزوج في مال الزوجة الخ هذا من

تسور فيه على الغائب او اخذ له او في عيب احدث عليه في دارة او ارضه فهل يمكن القاضي
 هذا القائم من مخاصمة ذلك المتعدى او لا في ذلك خمسة اقوال واليهما اشار بقوله (وهل تسمع
 الدعوى بدون نيابة) او لا في ذلك خمسة اقوال واجملها في خ اذ قال وفي تمكين الدعوى لغائب
 بلا وكالة تردد الاول (نعم) اى تسمع فيمكن من ذلك القريب ولاجنبي وهو قول ابن القاسم وقال
 سحنون يوكل من ينوب عن الغائب وقاله ابن الماجشون واصبغ والثاني (لا) اى لا يمكن من ذلك
 احد الا بتوكيل من الغائب وقاله مطرف في الواضحة وابن الماجشون ايضا والثالث (نعم) من ذى

قربة اقربا) اى يمكن لآب ولآبن ومن له قربة قربة فيخاصم ثم لا يخرج الملك من يد حائزة ولا يزال الميب الذى احدث لاحتمال ان يقر الغائب بذلك او رضاه به وهذا ما لم يقر المطلوب بالتعدى وإلا نزع الشئ من يده وجعل بيد امين الرابع (نعم) يمكن القريب ولاجنى (ان يخف فوت) كالبعد والدابة والثوب لان هذه تحول وتنفوت وتغيب بخلاف لاصول والديون فلا يمكن فيهما إلا لآب ولآبن حكاة ابن جبيب ومطرف الخامس (نعم فى اقامة البينة) اى فيمكن من اقامة البينة مخافة موت الشهود او غيبتهم ولا يمكن من الخصومة وحيث قيل بالتمكين فهل ذلك فى القريب الغيبة وبعيدها او فى البعيدة خاصة واما القريبة (١٢٦) فلا بد من الوكالة قولان

اشار لهما بقوله (والبعد شرط وقيل لا) هذا وفى الخطاب واختلف اذا مكن القائم عن الغائب فويل ذلك فى القريب الغيبة وبعيدها وهو الظاهر من رواية اشهب وقيل ذلك فى القريب الغيبة دون البعيد والى هذا ذهب سحنون وابن حبيب وهو عكس كلام الناظم فتكون ثلاثة اقوال ثم ان محل لاقوال المذكورة فى النظم ما لم يتعاقى للقائم حق بالشئ المدعى فيه من ضمان كالمستعير والمرتهن والشئ مما يغاب عليه او استيفاء حق فى ذمة الغائب

الوكالة بالعادة وله فروع تقدمت اول الباب ومنها ذبح لاضحية المشار له بقول خ او بعدادة كقريب ومنها ما اشار له الناظم هنا وقد اشار فى التحفة لمسالة الزوجة حيث قال والزوج للزوجة كالموكل الخ ومنها مسالة لايمان المشار اليها بقول خ وبر ان غاب بقضاء وكيل تقاض الى ان قال وهل ثم وكيل ضيعة الخ (من ذى قربة اقربا) فى آخر شهادات البرزلى ما نصه العمل انه لا يمكن ولو كان قريب القربة وقال ناظم عمل فاس وفى عقار غائب يحتسب قيامه اخ وابن واب وقال فى التحفة

وغائب ينوب فى القيام عنه اب وابن فى الخصام والظاهر ان المراد بالآب ولآبن الجنس فيشمل الجدة وان علا والولد وان سفل وبادنى تأمل تعلم ان اقوالا ثلاثة من لاقوال الخمسة متفقة على تمكين لآب ولآبن وما ذكره عن ح من انه يمكن فى القريبة دون البعيدة لا وجه له (ومن يبتغى حقا بعون)

كمرتتهن وزوجة واولاد تجب لهم النفقة عليه وإلا فله المخاصمة والدعوى واقامة البينة قوله بخلاف المدعى قال صاحب الاشراق اذا سرقت الوديعة فليس للمودع مخاصمة السارق إلا بتوكيل من ربه واذا ثبت حق الغائب ووجبت عليه يمين الاستظهار فهل تنتظر ويدفع الحق للوكيل او يؤخر حتى يحلف الموكل قولان ذكرهما الخطاب وقد مر قوله كمن غاب ولاقوال اربعة (ومن يبتغى حقا بعون) احتاج اليه لعدم اجابة المطلوب (فاجرة) اى العون (عليه) اى على الطالب المبتغى (ومطلوب مقرولا انجلا مطال) اى من المطلوب والجملة حال (او الداد به) اى بالحق (صوبنه) اى صوبن هذا القيد وهو ان لاجرة على الطالب اذا لم يكن من المطلوب لدد ولا مطل (وإلا) بان وجد منه

احدهما (فيعطى لاجر) للعون (مطلوب اعتلا) تتميم واسهل منه قول ابن عاصم واجرة العون على طالب حق ومن سواه ان الد تستحق قال ابن العطار محمد ابن احمد يستاجر الطالب عونا ياتيه بالمطوب إلا ان يتبين ان المطلوب الد بالطالب ودعاه للقاضي فاي وامتنع او منعه حقا يقر به ويمطله فيه فيغرم المطلوب اجرة العون لا الطالب وصوبه المتيطي قائلا لانه اذا علم ان لاجرة عليه بعنه ذلك على الطاعة اولا (١٢٧) وعدم العصيان وقال ابن الفخار وقول ابن العطار خطأ اذ لا نعلم ذنبا اوجب استباحة

مال مسلم إلا الكفر وحده ورد ابن عرفة بان الظلم الذي لا بوجب استباحة مال الظالم هو الظلم الذي لا يودي الى اتلاف مال المظلوم وإلا فلا يبعد اغرامه كمنع آلة التذكية مدن اضط لها حتى مات المذكي وشبهه

فصل

(وان عمم لبراء) في اثناء رسم (والخلع سابق) في اوله (فقصر) لذلك لبراء على ما يرجع للخلع فقط (وتعميم) لذلك لبراء في جميع الحقوق كما هو مقتضى اللفظ (جميعا) حال من فاعل (تاهلا) والجملة خبر اي تاهل كل منهما لان يعمل به قال البرزلي اذ عممت المبراة

قوله ورد ابن عرفة النخ لا يقال قد يرد ما قاله ابن عرفة بان الماثل مرید للاتلاف ولم يحصل اتلاف بالفعل بخلاف مانع الآلة حتى مات المذكي فقد حصل للاتلاف عن تسببه فوجب غرمه ولو لم يحصل منه إلا مجرد الارادة لم يغرم فلم يتخذ المقيس والمقيس عليه لانا نقول مرادة انه تسبب بعصيانه في اتلاف لاجرة على الطالب اذ لو لم تكن على المطلوب لكنت على الطالب وجعل بعضهم هذا من العقوبة بالمال والارزى ما قاله ابن عرفة

فصل وان عمم لبراء

قول تـ عن البرزلي واذا تعقب الجمل استثناء النخ قد يمثل له بقول القائل اكرم الناس ولا تهنهم وانكح فئاتهم إلا زيدا او إلا بني فلان ومثاله في الصفة اكرم الناس واكرم فتاة بني كذا العلماء منهم اذا جعلت العلماء صفة للناس او عطف بيان عليه وقد يبحث فيما قاله البرزلي من الجريان المذكور من ان الخلاف بين الاصوليين انما هو في العام المستقل والعام الوارد على الخلع ونحوه غير مستقل كما مر وقوله كقوله اسباب الزوجية وغيرها النخ هذا نص في العموم ليس من محل الخلاف وانما محله اذا قال وابراته براءة تامة النخ

بعد فقد الخلع فهل ترجع لجميع الدعاوى كلها مما يتعلق بالخلع وغيره وهي فتوى ابن رشد او ترجع الى احكام الخلع خاصة وهو ما لابن الحاج واختاره ابن مرزوق قائلا انه الحق الذي لا عوج فيه ولا امتا لانه المحقق وغيره محتمل قال البرزلي وهو عندي يجري على الخلاف في مسالة العام اذا جرى على سبب خاص هل يقصر على سببه او يعم واذا تعقب الجمل استثناء او صفة او قيد هل يرجع للجميع او لا وعند الاصوليين في ذلك خلاف اه ومحل الخلاف ما لم تقم قرينة على العموم كقوله اسباب الزوجية وغيرها

وقال في جمع الجوامع والعام
الوارد على سبب خاص معتبر
عدومه عند الأكثر قال المحلى
نظرا لظاهر اللفظ له حديث
الترمذى وغيره عن ابي سعيد
الخدري قيل يا رسول الله
انتوضا من بير بضاعة وهو بير
تلقى فيه خرق الحيض ولحوم
الكلاب والنتن فقال ان الماء
طهور لا ينجسه شئ اى مما
ذكر وغيره وقيل مما ذكر وهو
ساكت عن غيره من فان كانت
قرينة فاجدرش اى فاولى
باعتبار العموم مثاله قوله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما وسبب نزولها على ما
قيل رجل سرق رداء صفوان
فذكر السرقة قرينة على انه
لم يرد بالسارق ذلك الرجل
فقط انظر بقيته ان شئت
وفى تقديم ظم القصر اشارة
الى ترجيحه ومرايضا في قوله
(وان وقع التفويض اثر مقيد
بيع خصام شبه اخصص مكملا)

او وبراها براءة تامة او تبساراي براءة تامة النخ او سلمت له في
جميع مطالبها ونحو ذلك قال سيدى العربى الفاسى حسبا في
اول لا قضية من الزياقي اذا شهدوا ان المرأة اختلعت من زوجها
وسلمت له في جميع مطالبها ثم قامت بعد ذلك تطالبه بحق
فقال لها انك سلمت لى في جميع المطالب فقالت انما سلمت لك
فيما كان من مطالب الزوجية فقط واما غيرها فانا على حقى فيه
فان الشهود يستفسرون عما شهدوا به وما الذى فهموه من حال
المرأة عند الشهادة هل ما ادعته الآن او ما ادعاه الزوج عليها اه
وعليه فالخلاف انما هو اذا استفسروا ولم يجيبوا بغير ما كتبه وقالوا ما
سمعناه منها كبناه ولم نفهم من حالها ولا من حاله شيئا آخر او ماتوا او
غابوا قبل الاستفسار والا فيعمل على ما فهموه وما فسروا به الشهادة
ولعل هذا هو مراد ناظم عمل فاس حيث قال
وفصلوا المجهل فى لا بسراء للخلع اسقاطا على السوء
وهذا على ما لابن رشد واما على ما لابن الحاج فانهم يستفسرون
ايضا لكن اذا لم يبينوا غير ما سمعوه او ماتوا او غابوا فان المرأة تسال
فان قالت ما اردت الا الصداق حافظت واخذت كذا لابن
مرزوق في جوابه له وهذا نص في ان الشهادة الاصلية يدخلها
الاستفسار خلافا لمن قال يدخل الاسترعائية وقوله عليه السلام
لا ينجسه شئ فلفظ شئ عام جرى على سبب خاص وهو خرق
الحيض ولحوم الكلاب والنتن وقوله فان كانت قرينة فاجدر النخ
هذا من كلام ابن السبكي وقوله وفى تقديم ظم القصر اشارة الى
ترجيحه النخ كانه يشير الى ان القول بالقصر وعدم التعميم هو
الموافق لما مر في قوله وان وقع التفويض النخ ولكن ذكر في المعيار
ان العمل على ما قاله ابن رشد من التعميم وذكر ناظم العمل المطلق
في باب الخلع ان كلا من القولين وقع الحكم به ولكن ما تقدم

(ويقتضى الخصم بعد نفى حقيقته)
 في رسم انعقدت فيه المبراة
 بينه وبين خصمه واتم لم
 يبق لواحد منهما على الآخر
 دعوى ولا حجة ولا يمين بوجه
 من الوجوه كلها قديمها وحديثها
 ثم قام احدهما على صاحبه
 بحق ثابت ببينة تاريخها قبل
 المبراة ولم يذكر ذلك الحق في
 رسم المبراة ولا تعرض له فانه
 يفرض له بحقه الثابت بالبينة
 وهو معنى قوله (ببينة) متعلق
 بيقضى (والرسم) اي رسم المبراة
 (من نفيها) اي ابطالها (خلا)
 خبر والمجمل حال وما قاله ظم
 في هذا البيت تبع فيه نقل ابن
 عات في طررة عن ابن عتاب كما
 في الخطاب قال البرزلي وعليه
 فيحتاج الى اسقاط البينة الغائبة
 والحاضرة والسرو والاعلان وان
 قام ببينة فهي زور وافك
 لا عمل عليها اه قال الخطاب
 وما قاله خلاف المشهور يعني
 والمشهور هو ما قاله في المختصر
 وان ابرا فلانا مما له قبله او
 من كل حق او ابراء برى

في قوله وان وقع التفويض الخ يقوى ما صدر به ظم وما للاصوليين
 ان سلمنا انه يدخل هنا يقوى ما لابن رشد تنبيهه قد يقال هذه
 المسألة هي قول نخ وان ابرا فلانا من كل حق او ابراء برى
 مطلقا الخ لانهم مثلوا له بمسألة ظم المتقدمة في قوله ومن في
 حساب يدعى غلطا الخ والابراء حينئذ جار على سبب خاص
 الذي هو الحاسبة وقد فرع البرزلي حسبا في نوازل لا قضية
 والشهادات منه خلاف ابن رشد وابن الحاج على مثل ذلك لبراء
 العام في تركته الورثة قال وهذا ما لم يعين السياق قصرة او عموم
 فان قصرة او عموم حكم عليه بذلك وإلا جاء القولان واما ان لم
 يجر ذلك على سبب فلا اشكال في العموم كمسألة الاقرار التي في
 نخ والله اعلم ومن هذا ما اشار له الناظم هنا بقوله (ويقتضى الخصم
 بعد نفى حقيقته) فان كان على سبب خاص كبراء في ارث او قراض
 وقع بعدهما تعميم جرى على ما مر وإلا فهو على عموم ونص الطرر
 الذي اشار اليه هو قوله في ترجمته براءة الوصي عن اليثيمة انظر
 لو انعقد بين شخصين انه لم يبق لواحد منهما دعوى ولا حجة
 ولا يمين ولا طقة بوجه من الوجوه كلها قديمها وحديثها ثم قام
 احدهما على صاحبه بحق قبل تاريخ الاشهاد وثبت ببينة انه
 ياخذ صاحبه به ولا يضره الاشهاد لان ظاهر الاشهاد المذكور انهما
 لم يقصدا فيه لاسقاط البينة قاله ابن عات قال البرزلي فعلى
 هذا يفتقر الى اسقاط البينة الحاضرة والغائبة الخ قلت تأمل هذا
 مع انه قال لم يبق لاحدهما دعوى ولا حجة والحجة هي البينة
 فاذا كانت تقبل دعواه مع كونه اسقطها وحجته مع كونه ابطالها
 فكذلك تقبل اذا ابطال بينة السرو والاعلان واذا قبلت البينة مع
 الاعتراف بعدم البقاء فكذلك مع الاعتراف بالاسقاط وقد
 تقدم في المسألة قبل هذه ان محل الخلاف اذا لم تقم قرينة على

مطلقا ومن القذف والسرقة فلا تقبل دعواه وان بصاك إلا ببينة انه بعده اه

التعميم وای قرینة اصرح من قوله لم يبق بينهما دعوى ولا حجة
 الخ وحيثما في الطرر لعل موضوعه انه قام ببينة نسيها او لم
 يكن يعلمها بدليل قوله لان ظاهر الاشهاد انهما لم يقصدا فيه
 لاسقاط البينة يعنى التي لم يعلمها وهو معنى قول البرزلى والغائبة
 اي التي لم يعلمها وفي خ فان نفاها واستخلفه فلا بينة الا لعذر
 كنسيان الخ واذا كانت تقبل البينة في دعوى النسيان فاحرى
 في دعوى عدم العلم واذا كانت تقبل ايضا مع الحكم بالاستخلاف
 واستخلافه بالفعل فكذلك مع البراء من غير حكم ولا حلف او
 اخرى فعلى هذا يحمل ما في الطرر لان كلامه صريح فيه وتبعه
 الناظم وعليه فما في ح من انه خلاف المشهور ونقله بعد
 ذلك عن ابن رشد انه اذا كان تاريخ البراء بعد تاريخ الحق
 الذي يقوم به الآخر فلا خلاف في اعمال البراء وان جهل
 تقدمه او تاخره لعدم تاريخهما او تاريخ احدهما دون الآخر
 فالمشهور كذلك ايضا الخ كله خارج عن موضوعنا اذ ليس في كلام
 ابن رشد ما يدل على ان الطالب يدعى النسيان او عدم العلم
 بل فيه لاطلاق فيمكن حمله على عدم ادعائه ذلك والا فهو
 معارض لما مر عن خ وهو مذهب المدونة وان كان قد تقدم انه
 خلاف الراجح ولعل ظم لم يقف على كون ما في خ من قبولها
 لعذر كنسيان خلاف الراجح فاعتمده هنا وما ذكره اعني ح عن
 ابن عبد الحكم من انه لا يحلفه ولو ادعى النسيان او الغلط واعتمده
 ظم فيما مر يعارضه ما مر عن خ ايضا وتقدم ان تحليفه حيث
 لا بينة اقوى وما هنا مع البينة فلا معارضة فلهذا افق ابن
 عتاب بما تراه وتبعه ابن عات وظم وسلمه البرزلى ايضا ثم رايت
 في نوازل سيدى عيسى السجستاني في رجل تبارى مع اخوته
 في كل دعوى ثم اطلع على دين كان لوالده على بعضهم وهو لم يعلم

به يوم المباراة هل يدخل في المباراة وان لم يعلم به ام لا قال ان
 العمل على اعمال الابرار لعمومهم ولكن هذا لا يرد على ظم اذ لعل
 العمل الذي للسجتي لم يكن في زمانه فتأمل ذلك كله وقول
 عن ابن سحنون برئ في اجماعنا من كل قليل او كثير النخ يعني
 اذا كان ما وقعت فيه البراءة بيد المبرر بالفتح قال البرزلي اثر ما
 مر عنه في البيت الذي قبله ما نصه ومثله وقعت مسالة تختلف
 فيها شيوخنا وهو ان رجلا ابراته اخته من جميع تركته ايها ما كان
 من ذلك في ذمة او امانة ابراء تاما عاما وقد كان في التركة ارض
 او دار او عين عند غيرهما فاراد الاخ للاختصاص به للفظ البراءة
 وتعميمها فافتي شيخنا احمد الغبريني رحمه الله بانه ليس له منه
 الا قدر ميراثه وانه غير داخل تحت الابرار وافتي شيخنا الامام اولا
 ان الاخ يخص به فلما عرف بفتوى المفتي المذكور رجع اليه وهو
 لا حسن لانه ليس في ذمته ولا في امانته اه قلت ويستثنى من
 ذلك ايضا الابرار من المعين فانه لا يدخل بالعموم بل بالتخصيص
 عليه فاذا قال ابراته من جميع الدعاوى فلا تدخل الدابة والدار
 والثوب ونحوها حتى ينص عليها فيقول من داري او دابتي ونحو
 ذلك كما في ح وذكرة ابن ناجي في الربع فقال وقعت مسالة
 بالقيروان وهي ان رجلا ابرا فلانا من جميع الدعاوى كلها فافتي
 بعض شيوخنا بان الربع لا يدخل حتى ينص عليه وبه العمل اه
 واليه اشار ناظم العمل المطلق بقوله

والربع من ذاك العموم خصا **إلا** اذا نص عليه نصيبا
 تنبيه **ان** الاول قال في النوادر عن ابن سحنون اذا قال لاحق لي
 عليك فيما اعلم ثم اقام بينة ان له عليه حقا مسمى فانها تقبل
 بيته وليس هذه براءة في اجماعنا ولو قال قد علمت اني لاحق
 لي عليك او استيقنت فلا دعوى له عليه في ذلك ولا تقبل منه

وقد قررنا بما في النوادر عن ابن
 سحنون ومن اقرانه لاحق
 له قبل فلان فهو جائز عليه
 وفلان برئ في اجماعنا من
 كل قليل او كثير دين او وديعة
 او عارية او كفالة او غصب
 او قرض او قراض او اجارة او غير
 ذلك ثم قال ولو قال غلطت في
 الحساب فليس له ان يحلفه
والا ما نفعت براءة ولا
 انقطعت معاملة انظر الخطاب

البينة في اجماعنا اه الثاني الابراء من المعين اسقاط لمطالبته به
 فهو في الحقيقة هبة فيما كان يعرف اصله للمبرئ بالكسر كما ان
 الاقرار بالمعين ايضا هبة وحينئذ فان حيزت من المبرئ بالكسر
 والمقر بالكسر قبل المانع فذلك وإلا بطلت قال في باب الكفالة
 من المدونة وما اقرب به الصحيح انه لغيره فللذى اقرب له اخذ
 ذلك ما لم يمرض المقر او يموت وإلا فلا شيء له ولو قامت له
 بذلك بينة إلا العتق والكفالة اذا قامت بهما بينة بعد موته
 فانهما في راس المال ولا ييطان اه وفي هبات المعيار ما نصه قال
 ابن دحون لابن زرب قلوان رجلا اقرب بدار لابن له صغير قال
 يحمل هذا الاقرار محمل الهبة ان كانت الدار معروفة للاب فلا
 بد من خروجه منها ان كانت دار سكناه وان لم يعرف ملكها له
 جاز اقراره وان لم يحجزها وفيها ايضا من ابن لبابة في الرجل يقول
 هذه القرية لامراتي واتما اعتمدها ان كانت القرية معروفة
 للزوج فمحمل ذلك على الهبة ان حيزت صحته وإلا فلا وان
 كانت لا تعرف للزوج فالأقرار نافذ اه ونحوه للمكناسي في مجالسه
 وق و ح في باب الاقرار عن ابن رشد قال الوئشريسي ويعرف
 اصل الملك للمقربان يكون بحوزة ستة اشهر او عشرة اه وبهذا تعلم
 ان قولهم اقرار الصحيح صحيح لا تلحقه فيه تهمة ولا توليح محله في
 غير المعينات او فيها وحيزت حيث كان يعرف اصلها للمقرو ويقيد
 ايضا قولهم اقرار الصحيح صحيح الخ بما اذا كان مثل المقر له يملك
 مثل ذلك بارث او تكسب ونحوهما وإلا فهو محمول على الهبة يبطل
 بعدم الحيابة واخراجه من يده للمقر له قال ابو الفضل البرزلي في مسائل
 البيوع ما نصه اقرار الام بدين لابنة في صحتها نافذ إلا ان تكون
 الابنة غير معروفة بكسب ولا فائدة من ميراث او غيره فاقرارها
 ح بما لا يشبه ان يكون لها محض توليح اه وقد قال في المعيار

ثم تكلم على العهدة في البيع اذا طرا استحقاق او ظهر عيب او وجبت فيه يمين وكان المتشولي للبيع غير مالكة وحاصله انه اذا كان وكلا مفرضا او مخصوصا ولم يعلم بذلك المشتري فالعهدة عليه وإلا فعلى المالك فقال (وعهدة بيع) اى الرجوع بالثمن عند الاستحقاق وثبوت العيب القديم فان لم يثبت العيب وادعاء المشتري ونفقاء البائع او نفى كونه قديما وقال انه حدث عند المشتري فالقول للبائع فيهما كما قال في المختصر والقول للبائع في العيب او قدمه يعنى مع يمينه فيكون من الثمن (مع يمين على الذى تولاه) اى تولى البيع وباشرة (بالتفويض) مطلنا (اولا) يكون بالتفويض تولى البيع (ووكلا) عليه بالتخصص (ولكنه لم يخبر) المشتري انه يبيع لغيره ولا علم بذلك المشتري من قبل غيره (وإلا) بان اخبره او علم من غيره انه وكيل مخصوص (فلا) عهدة عليه ولا تباعة وانما كلامه مع المالك ثم شبه في ذلك فقال (كما تولاه نخاس) بائع الدواب (وسمسار) اعم منه فانه لا عهدة عليهما لعلم المشتري بانهما انما يبيعان ملك الغير وانما يسالان كما قال (اكمل) اى المسالة (بان يسالا عن الملك) (سمسار) اى ملك ما باعه ثم (ان بدا) اى ظهر المالك وعرف (فياحبذا) ذلك لاستراحته

النساء لا يعرفن بالتكسب فهن محمولات على عدمه وقد قالوا ايضا	البائع ووجود المشتري من
اذا ادعت المرأة من متاع البيت الذى شأنه ان يكون للنساء ما لا	يطلب بحقه (وليحلفا) اى
يشبه ان تملكه لضعف حالها وصداتها وعدم معرفتها بالتكسب لا	السمسار والنخاس (ان تجهلا)
يكون لها منه إلا قدر صدقاتها وبهذا كنت افق والله اعلم (وذو غيبة	اى ادعى جهل المالك وقال
تنأ) ظاهرة علم المشتري بالوكالة ام لا وهو ظاهر (تاملا كلاما للخمى	لا نعرفه فان حلفا برثا (وان
	نكلا فالسجين) عليهما (ان

ريته بدت) بان اتهمتا على كتمه ابن عرفة وفيها وما باعه الطوافون والنخاسون ومن يعلم انه يبيع للناس لا عهدة فيه عليهم لا في عيب ولا استحقاق والتباعة على ربه ان وجده وإلا اتبع قلت كذا ذكره لاكثر ولم يقيدوها بشئ وقال المازرى لكن يومرون باعلام المشتري السلعة من وكلهم ببيعها ليحاكموه فيها المتطى ان قال السمسار لا اعرف البائع حلف فان نكل واستريب سجن قدر ما يرى السلطان (وذو غيبة تنأ) مبتدا اى والغائب غيبة بعيدة (وسجوبة الملا) اى والمرأة من لاشراف الذين من شأنهم حجب نسائهم (على من تولى بيع ملكيهما هما) اى العهدة واليمين فهما مبتدا والمجرور قبله خبرة والجملة خبر ذو (وان باع موسى) على ايتام (تلزماه) اى العهدة واليمين وهذا اذا باع في غير متونتهم بل ليتجر لهم وشله الوصى والقاضى وإلا ففي التوضيح ما نصه واما القاضى والوصى ففي المدونة لا عهدة عليهما فيما وليا بيعه والعهدة في مال اليتيم فان هلك مال اليتيم ثم استحققت السلعة فلا شئ على لايتام وحمله للخمى على ما بيع للانفاق عليهم للضرورة قال واما ان اتجر الوصى لليتيم اتبعت ذمته كالوكيل اه والى هذا اشار بقوله (تاملا كلاما للخمى بذا) اى في هذا الفرع

وقوله والوصى اذا باع لمن يلى عليه الى قوله وانما يرجع في عين ذلك الثمن فتأمل هذا مع ما تقدم عن المدونة من ان العهدة في مال اليتيم فان هلك فلا شئ على الايتام النخ فان كلامها صريح في ان العهدة في مال اليتيم سواء كان الثمن قائما بعينه ام لا وهو ظاهر لانه ان لم يكن قائما فقد صون به ماله فيرجع في المال المصون فان قلت هذا بين وما في المدونة اذا لم يبين قلت لانه وان بين فقد صون به ماله اللهم الا ان يقال العادة انه اذا بين انما يرجع فيما وجد من الثمن لان المشتري دخل على ذلك بحسب العادة وعليه فيقال هو وان صون به ماله فان المشتري امنه عليه حيث علم بذنه مال يقيم واشتراه ثم ظاهر ظم كغيره مما مر انه لا عهدة في مال اليتيم الذي بيع للانفاق كان المبيع رقيقا او غيره وهذا كله بالنسبة للرجوع بعهدة العيب والاستحقاق واما بالنسبة لكون بيع الحاكم بيع براءة كالوارث فهذا هو قول خ ومنع منه بيع حاكم النخ ولم يتعرض له النظم وعبرة اللخمي التي اشار ظم الى تأملها هي قوله في كتاب التدليس على ذيل بعضهم ما حاصله واما الوكيل على شئ بعينه فعليه ائبائه ان لم يبين انه وكيل فان بين فلا شئ عليه وكذا الوصى يبيع لمن يلىه للنفقة او لبعض مئونه وبين ذلك فلا تباعة عليه وانما يرجع في عين ذلك الثمن ان وجد قائما فان انفق لم يرجع على من يلى عليه بشئ واجيز البيع على هذه الصفة وانه متى وجد عيبا او استحق بعد ايقاف الثمن لا شئ له للضرورة وبيع القاضى كبيع الوصى ويفترق الجواب فيمن صرف اليه الثمن فان كان للانفاق او لدفع صداق عنه رجع على من اخذ الثمن ان كان قائما في الاستحقاق والعيب وان انفق لم يرجع عليهم بشئ وان اشترى رقبة فاعتقها ففي رد العتق وعدمه قولان للمدونة وغيرها ولاول احسن وان كان البيع

وعول عليه لا اطلاق المدونة وقال في المفيد وان اتجر الوصى ليتيمه اتبعت ذمته كالوكيل المفوض اليه وعامل القراض وهو في هذا بخلاف ما يبيعه للانفاق على اليتيم لان ذلك ضرورة وهذا لا ضرورة فيه اه وقال ايضا والوصى اذا باع لمن يلى عليه لنفقته او لبعض مئونه وبين ذلك فلا تباعة عليه وانما يرجع في عين ذلك الثمن ان وجد قائما فان انفق على من يلى عليه لم يكن عليه شئ

وبيع القاضي كبيع الوصي لا تباعة عليه اه ونحوه في المتبعية وزاد انه يرجع على الوصي ايضا اذا استحق البيع وثبت انه كان يعلم انه (١٣٥) ليس لليتم او انه حبس لانه غار فيلزمه الثمن في ماله

فان اشترى بالثمن رقبة واءتقها

ففي رد العتق وازوجه ويغرم

الوصي قولان لها ولكتاب محمد

(وابن يونس) اى وتامل كلاما

لابن يونس في معارضته مسألة

علم المشتري بعد العقد بانه

وكيل وطعمه بانه غاصب فيخير

في الاولى ولا يخير في الثانية

اذا اجاز المالك و اشار بذلك

الى ما في ضيحه من قوله فرع

فان علم المبتاع بعد البيع ان

المبيع لغير المتولى فخيره مالك

في الرد والتعاسك اذا علم وذلك

اذا ثبت انه لغيرة وعارضه

ابن يونس بان المذهب في

الغاصب اذا باع ما غصبه

ثم قام المصوب منه ورضى

بالبيع لا خيار المشتري اذ لم

يدخل على ان العهدة على

المصوب منه واجاب بان ذمة

المصوب منه خير من ذمة

الغاصب ورد بان هذا الحكم

ليس مقصورا على الغاصب

بل ولا مقل للمشتري من ذي

شبهة في اجازة المستحق

لانفاد دين رجوع المشتري على الغرماء كان الثمن قائما او استهلكه

او ضاع منهم وان تجر الوصي ليتمه اتبعت ذمته كالوكيل المفوض

اليه وعامل القراض لان هذا لا ضرورة فيه اه ببعض اختصار وقد

تبين ان ظاهرها وجوب العهدة على الايتام مطلقا وتفصيل اللخمي

قد رايته وعلل جواز البيع على هذه الصفة بالضرورة وانظر شرح

المتن عند قول خ في الوكالة وبالعهدة ما لم يعلم الخ فان ظاهر

كلامهم ان العهدة في مال لايتام مطلقا لا في عين الثمن ولا فيما

بيع للاتفاق بل فيما بايدى لايتام لانهم صونوا به مالههم كما

قدمناه وكما ياتي قريبا آخر الصفة وانظر فصل بيع الوصي من ابن

المون وانظر شرحنا للتحفة او آخر فصل مسائل من احكام البيع

وانظر شرحنا للشامل في باب الوكالة والله اعلم وانظر المتبعية في

باب العيوب فانه اقتصر على ما للخمي قوله وبيع القاضي كبيع

الوصي الخ انظر الشرح عند قول خ ومنع منه بيع حاكم

وارث الخ وقوله قولان الخ اى واما ان كان البيع لانفاد دين

على المالك فالعہدة في مال الغرماء بقى الثمن بايدىهم او

استهلكه او ضاع منهم قاله اللخمي (وابن يونس) قول ت

في معارضته مسألة علم المشتري بعد العقد الخ تامل لا يعارض

هذا ما تقدم له من ان العهدة على الوكيل حيث ام يعلم المشتري

بوكالته لانه هناك لم يطلع على الوكالة إلا بعد الاستحقاق وهنا

قبل ذلك لانه اذا اطلع على ان الملك لغير المتولى وسكت سقطت

عهده عن المتولى لانه بسكوته رضى بالعهدة على المالك وقوله

فصار كالعيب الذى يجهله المتبائع لا يقسم به اى لانه

كالدخل عليه وعليه فحقه ان يقول الذى يعلمه المتبائع

واجيب بانه خلف ذلك علمه اخرى وهى ان الاستحقاق قد تم في جميع البياعات او اكثرها فصار

كالعيب الذى يجهله المتبائع لا يقام به بخلاف الوكالة فان احتمالها ضعيف اذا الغالب ان المتولى

للبيع هو المالك اه (ومسالة التوكيل) هنا لو اقر الوكيل بالعيب في المبيع وانه قديم لم يلزم الموكل ولو اقر الوكيل على الشراء حين ردت الدراهم لعيبها لزم الموكل بدونها (١٣٦) كما قال نخ وان ردت

دراهمك لزيف فان عرفها
ماموك لزمتك وهو قوله (مع
زائف جلا) اي ظهر وكلاهما في
المدونة فقال ابن يونس يحتمل
انه اختلاف قول ابن عرفة
قد يفرق بانه قطع ما وكل عليه
في مسالة العهدة فصار كاجنبي
وعدمه في مسالة الوكالات
فان قلت انه منقطع في
مسالة الوكالة لانه انما وكل
على دفع الدراهم قلت
لفظها في المدونة ارايت ان
وكلت رجلا ليسلم لي في طعام
الى اجل ودفعت اليه الدراهم
وذكر المسالة وظاهر كلام
المازري كالصقلي انه اختلاف
قول وذكر في كتاب الوكالات
عن بعض المتأخرين انه انما
صدقه في مسالة الوكالة لان
الطعام المسلم فيه لم يقبض
فبقي بعض افعال الوكيل
فصدق ولو قبض الطعام انقطعت
وكالته ولا يصدق وهو مثل
ما فرقت به قبل ان اراه والله
اعلم وجلبنا ما ذكرنا لضرورة

(ومسالة التوكيل) ما اشار اليه تسماعن ابن عرفة هنا ذكره ابن عرفة في
باب العيوب في ترجمة البراءة وتلقه الشئ بتمامه ولم يذكر ابن عرفة
في باب الوكالة سوى كلام المدونة الذي في ق وقوله ولو قبض
الطعام انقطعت وكالته الخ انما يظهر عدم انقطاعها اذا كان هناك
عرف او شرط بان يتولى قبض المسلم فيه وإلا فهي قد انقطعت
ايضا لان الدراهم مبيعة كالسلعة اذ كل من الثمنين مبيع بالآخر
وبهذا يتم الامر لان الوكيل على البيع او الشراء وكيل على قبض
الثمن والمثلن بالعادة نخ وطولب بثلثين وثلثين الخ تنبيهات
الاول مسئلة القاضي ابو يحيى بن عاصم عن اتباع سلعة فوجد
فيها عيبا فطلب الاقالة من البائع فابى ان يقبله ثم اراد ان يقوم
عليه بالعيب فاجاب ذلك له ويحلف ما كان ذلك منه رضا
بالعيب ويرده اه الثاني اذا شهد المشتري انه لا يرجع على
البائع بعيب يجده فان كان في عقد البيع فهو بيع البراءة ولا
ينفع في غير الرقيق وان كان بعده فان كان على ان حط عنه شيئا من
الثمن فهو ممنوع لانه عوض من مجهول اذ لا يدري ما العيب
الذي يظهر للبائع الرجوع بما حط والمشتري القيام بالعيب وان
كان من غير حط فذلك جائز وكان من باب هبة المجهول فذا
وجد عيبا فلا قيام له وقيدة الونشريسي بما اذا لم يعظم العيب فان
عظم بحيث يفيت المقصود فله القيام كما لو تطوع له بعدم القيام
بعيب يجده في الدار فظهر ان اساسها مخروق وانخسفت الدار
بسبب ذلك وهذا كله اذا لم يكن مدلسا انظر تكميل المنهج
الثلث من قولهم اذا شهد المشتري انه لا يرجع على البائع
بعيب يجده فهو بيع براءة حيث كان في العقد الخ تعلم ضعف

كلام المصن اذا لا يفهم بدونهم مع انه في غنى عن ذلك ولو اقتصر
على ان قال (وان باع موصى او قضاة نعم ولا) لكفاة في الاشارة الى كلام اللخمي والمدونة ثم قال

ما تقدم للخمى من ان الوصى والمحاكم اذا باعا للانفاق وبين ذلك
 لا عهدة على الايتام في غير الثمن على ما مر وجهه انه اذا تبين انه
 يبيع للفقته يكون حينئذ بيع براءة في غير الرقيق وهي لا تنفع
 على الصحيح المشهور كما في نخ وغيره ولذا لم يعول شراح نخ على
 تفصيل اللخمى المذكور فقالوا عند قوله ومنع منه ببيع حاكم
 ووارث رقيقا فقط ما نصه مفهومه انها في غير الرقيق لا تنفع كان
 البائع حاكما او وارثا او غيرهما قالوا وعلى انها مختصة بالرقيق
 فهي في الرد في العيب فقط لا في الاستحقاق فانه اذا استحق
 يرجع ولا تنفع مطلقا وهو الموافق لقول نخ ايضا في التناول وان
 لا مهدة النخ اى فانه لا ينفع اشتراط عدمها واذا لم ينفع عدمها
 مع لا اشتراط فكذلك في مسالتنا لانه اذا بين انه يبيع للانفاق
 فهو يشترط انه لا عهدة الا في الثمن ان وجدة ولا يخفى ما في هذا
 البيع من الغرر وايضا فقد بين انه يبيع للانفاق ولكن المشتري
 بجهل كونه لا يرجع الا في الثمن وسياتي في التنبية عند قول
 ظم كما جرى من البيع صفقة النخ انه يعذر بجهله فالصواب
 التمسك بكلام المدونة وقد قالوا ان اسك المجبور في الثمن ونحوه
 فانه يضمن في المال المصون والله اعلم وانظر التنبية الذي احلناك
 عليه ولا بد الرابع اذا قال الوكيل اشتريته لنفسى وقال الموكل
 بل لى فاقول للموكل وكذا عامل القراض بخلاف الغاصب والمودع
 عنده انظر آخر اختلاف المتبائعين من العاصمية وعند قول نخ في
 القراض ككل آخذ مال للتممية فتعدي وانظر ابن عرفة في الوكالة
 اى قبل نحو ثمانى اوراق من آخرها وانظر ز عند قوله وهل لا
 تلزم او ان وقعت باجرة او جعل فكهما النخ فانه صرح بان القول
 للوكيل خلاف ما قدمناه الخامس قال ابن يونس في باب الوكالة
 عن ابن القاسم ومن اشترى لك سلعة بامرك واسلفك الثمن من

عنده فليس له حبسها بالثمن لانها عنده كالوديعة لا كالرهن وقد قال مالك فيمن امر رجلا يشترى له لولوا من بلد وينقد عنه فقدم وزعم انه ابتاعه له ونقد فيه وتلف اللولو فيحلف انه قد ابتاع له ما امر به ونقد عنه ويرجع بالثمن على الامر لانه امنه فار كان كالرهن عنده لضمنه السادس قل ابن يونس عن ابن القاسم واذا كان غائبا ببلد لم يجز ان يامر به بشراء سلعة بدينه الذي له عليه الا ان يوكل وكيفا في ذلك البلد يقبضها منه قال ولوادعى المأمور انه اشتراها وتلفت فان كان الأمر او وكيله في البلد فالقول للمأمور وان لم يكونا معه في البلد فان اقام بينة على الشراء فقول له وإلا فهو ضامن له قال بعض الفرويين والفرق بين مسألة اللولو يدعى الوكيل ضياعه وبين الذي امر غريمه ان يكتال الطعام في غرائره فيدعى ضياعه بعد الكيل ان مسألة الغرائر ادعى ضياع ما في ذمته فلا يبرأ حتى يثبت زواله وفي مسألة اللولو انما ادعى ضياع ما صرف فيه الثمن الذي اسلفه وهو اللولو ولو ادعى انه اخرج الثمن فضاع قبل شرائه له لم يضمن إلا بينته كمسألة الغرائر من بابي الوكالة والسلام (وعقد كراء الوقف) ظاهر قوله ان جرى على فسخه بالزيد النخ انه يبطل سواء اشترط انه يفسخ بزيادة الثلث او باقل او بالكثير او اطلق وهو كذلك بدليل التعليل بالغرر وقوله يثبت لا مفهوم له كما يابى وقولته ويناسبه تعقيبه النخ يريد لان المعنى حيثئذ وان لا يقع الكراء على قبول الزيادة فلا يبطل ولا يفسخ لكن مع الغبن فلا يحسن الاستدراك إلا على هذه الوجه لا على الوجه الاول وقوله بثلاث النخ لا مفهوم له لان الناظر والوصى وكيلان ولا يشترط في غبنهما بلوغ الثلث بل اذا نقصا عن كراء المثل نقصا بيننا فذلك غبن بالنسبة اليهما كما في ح عند قول نخ وإلا بغبن ولو خالف

(وعقد كراء الوقف) في الأصول
والرباع المحبسة (ينبطل)
لفساده (ان جرى) أي وقع
(على فسخه بالزيد) أي
الزيادة (من مكثر جلا) أي ظهر
وزاد على الكراء الاول (والا)
بان لم يزد احد فلا فسخ هذا
على ان قوله وإلا (فلا) من
تمام التصوير راجع لقوله يفسخ
ويحتمل رجوعه لقوله يبطل
أي وإلا يجبر على ذلك فلا
يبطل ويناسبه تعقيبه بقوله
(لكن مع) ثبت (الغبن فسخه
بثلث)

اي بزيادة الثلث (وانصاب هما) اي المكثري لاول والثاني (فيه) اي في الانصاب (و) في (الملا سواء او) المكثري (الثاني يرجح فيهما) اي في الملا والانصاب وشار بذلك الى ما في المعيار سئل سيدى ابراهيم اليزناسنى هل يجوز هذا الذي يعقد اليوم في اكريته لاجباس وذلك انه ينادى على الربع ويكرى مسانته (١٣٩) على قبول زيادة الثلث فيسكن المكثري مدة ثم ياتي من يزيد عليه الثلث فان زاد هو والا

اخرج هو وفسخ عقده فاجاب الرواية لا يفسخ كراء الوقف لزيادة الوجه في قبول الزيادة ان ثبت الغبن مع تساوى احوال المتكثريين في الملا والانصاب او يكون الشافى ارجح والكراء على قبول زيادة الثلث باطل لانه من الغرر وذريعة الى بيع وسلف في قول ابن القاسم والى سلف جر نفعا في قول سحنون على اختلافهما فيما تردد بين تمام البيع وفسخه واما صاحب لاجباس فحكمه حكم الوصى هكذا تواترت نصوص المتقدمين والوصى يحلف فيما ولي من المعاملات باتفاق اه والى هذا لاخير اشار بقوله (وناظر وقف كالوصى تنزلا) يعني في الحلف فيما تولى معاملته واما في ادعائه لاصلاح ولا اتفاق او الدفع لاهل الارزاق فلا يقبل

العادة النخ وهو ظاهر قولهم كل وكيل معزول عن غير المصاحته ولا مصاحته في اقل من كراء المثل مع التساوى في الانصاب والملا وقد قال في المدونة اذا باع الوكيل او ابتاع بما لا يشبه من الثمن لم يلزمك اه وبهذا قرر ز قول نخ ولا يفسخ كراوه لزيادة وقول ته بندي على الربع النخ كذا هو في الطرر عن المشاور قال ابن رحال ومفهومه انه لو اكره من غير نداء فتقبل الزيادة ثبت ان الكراء لاول فيه غبن ام لا لانه لو نودي عليه لاحتمل ان يعطى فيه اكثر من الذي يستحقه اذ لا حد لثمن النافع قال ولم ار هذا نصا وقول ته ذريعة الى بيع وسلف اي لانه اذا نقد الكراء وزاد بعد مضي بعض المدة فما ناب الماضي من الكراء بيع للنافع وما ناب البقي سلف وان لم ينقد فينزل مع اشتراطه منزلة النقد بالفعل لانه الغالب مع الشرط وان لم يشترط فيودي للجهل بقدر المدة في الاجارة وقدر الاجرة وقوله عن ابن عات ان فات وقت كرائها النخ هذا الشرط راجع لما قبل للاستثناء اذ لا معنى لقوله الا بشيوت غبن فتتنقض ان فات وقت كرائها لانه مع فوات وقت الكراء لا نقض ويحتمل وهو الظاهر ان قوله وقت كرائها يتنازع فيه فات وثبوت غبن اي لم تنقض ان فات وقت كرائها الا بشيوت غبن وقت كرائها فيلزم بكراء المثل الذي لا غبن فيه وقوله فان كان قبل ذلك النخ اي فان كان قد وجد زيادة قبل

قوله الا بينة ابن عرفة قال ابن عات عن المشاور ان اكرى ناظر لاجباس على يد القاضي ربع الحبس بعد النداء عليه والاستقصاء ثم جاءت زيادة لم يكن له نقض الكراء ولا قبول الزيادة الا ان ثبت بالينة ان في الكراء غنا على الحبس فتقبل الزيادة ولو من كان حاضرا وكذا الوصى في مواجرة يتيمة وكرائه ربعه ثم يجد زيادة لم تنقض لاجارة الا بشيوت غبن ان فات وقت كرائها فان كان قبل ذلك

نقص الكراء واخذت الزيادة ابن عرفة ظاهر اول كلامه (١٤٠) ان لم يكن غبن لم تقبل

الزيادة ولو لم يفت الابان
ولا اول اقيس والثاني احوط
وقد يؤخذ من قوله في كتاب
العقود الاول من المدونة
بيع السلطان على خيار
ثلاثة ايام فان وجد زيادة
والا فلينفذ البيع واستمر
العمل في كراء الناظر في
حبس تونس على انه على
قبول الزيادة فيكون مقعدة
لازما للمكثري غير لازم
للمكثري انظر تمامه في ابن
غازي عند قوله ولا يفسخ
كراهه لزيادة وما ذكره من العمل
مثله عندنا بفاس الا انهم
يكتبون التزم فلان عقد موضع
كذا بكذا من غير اشهاد على
الناظر انه اكثري له والا لم
يفسخ الا بثبوت الغبن وما
حطه ناظر الوقف عن المكثري
لمصلحة تعود على الحبس
بمضى والله اعلم (وفي دفع
باقى الحق) اى باقى الثمن
اذا اشترى عبدا مثلا او دابة
وكان قد دفع بعض الثمن ثم
وجد عيبا فقال البائع لا اجيبك
فيه حتى تردى الباقي فان كان

ذلك اى قبل فوات الابان نقص وظاهرة واو لم يكن غبن وقوله
عن ابن عرفة ظاهر اول كلامه النخ مرادة باول كلامه ما ذكره في
ناظر الاحباس فانه لم يذكر فيه نقضا للزيادة مع عدم ثبوت الغبن
ولو قبل الفوات ومرادة بالثاني ما ذكره في ربع اليتيم بان ظاهرة انه
لا ينقص للزيادة في الابان ولو لم يكن غبن ولا اول وهو عدم النقص
للزيادة مع عدم ثبوت الغبن اقيس اذ لا فائدة للعقد الا ذلك
والثاني وهو نقصه لها في الابان وان لم يكن غبن احوط لليتيم
والحبس وقوله فيكون عقدة لازما للمكثري غير لازم للمكثري النخ
وعليه فيكون المكثري بالخيار بسبب ظهور الزيادة وهو حيثئذ مخالف
لما مر عن ظم واليزناسنى من انه يبطل لا يقال هذا لم يصرح
فيه باشتراط قبول الزيادة لانا نقول العادة كالشرط ولا يقال ايضا
بيع السلطان محمول على انه بالخيار ثلاثا فكذلك الناظر والوصى
لانا نقول حمل الوصى والناظر على هذا يفضى الى الجهل بمدة
الخيار وهو الغرر المتقدم ثم على ما قاله من العمل المذكور اذا زاده
حيثئذ احد اخرج مكثريه ان لم يزد ولا يكون مكثريه احق به مما
زاده هذا المزيدي كما في ر وقد تقدم نظيرة عند قوله وتخلي لتسويق
ديار النخ تنبيه ذكر ابن عات ان اجرة ناظر الاحباس الذى قدمه
القاضى تكون من بيت المال فان لم يكن بيت مال فاجرة
على الله قال في المعيار هذا مما لا عمل به والعمل شرقا وغربا باخذ
الناظر لاجرة من الاحباس قالوا وان ترك ناظر الاحباس قبض الكراء
وامهله حتى افلس المكثري فهو ضامن وان اخرة التأخير المعهود بين
الناس فلا ضمان وكذا وصى لا يتام يهمل دين يتيمه او يهمل
ربعه حتى يصيع (وفي دفع باقى الحق) موضوع قوله خلاف اذا
يخفى العيب واما اذا كان ظاهرا فهو مفهوم اذا يخفى ولم يتعرض
له ظم الا في قوله والا فلا اى وان لم يكن فيه طول بان كان

ظاهرا

العيب ظاهرا ليس في ثبوته طول لم يقض عليه بالدفع حتى يحاكمه في العيب

وان كان مما يطول فقولاين ولا مفهوم لقوله باقى الثمن بل مثله اذا كان لم يدفع من الثمن شيئا ففى
التضاء به عليه (قبل تحاكم به) سبب (عيب اذا يخفى) العيب (وكان مطولا) وبه العمل كما
قدناه (وإلا) يكن فيه طول (فلا) يدفعه ويحاكمه قبل (او لا) يدفع شيئا قبل التحاكم وهذا قسم
قوله وفى دفع النج (خلاف) مبتدا خبره قوله وفى دفع النج ابن عرفة عن ابن عات من امتنع من
دفع ثمن ما ابتاعه لدعوى عيب به ان كان ظاهرا لا طول فى القيام به لم يلزمه دفعه حتى يحاكمه
وقال ابن رشد ان كان ينقضى من ساعته اه وفى المفيد عن ابن مزين اما ان كان من العيوب التى
ينقضى فيها من ساعته فانه (١٤١) لا يقضيه حتى يحكم بينهما وان كان امرا تطاول فيه لا يام
فانه يقضى للبائع باخذ ثمنه

ظاهرا فرع قال اللخمي وغيره من اشترى عبدا بعيب مشكوك
فى زواله فانه لارد له بعدم زواله قلت وكثيرا ما يشترى
الانسان العبد والدابة بهما مرض مشكوك زواله وبروه فانه لارد
له اذا لم يبرأ فان يبع على البراءة من ورم كذا دون كذا ففى
البرزلى من اشترى بغلة بها ورم تبرأ منه البائع وتشهد اهل المعرفة
انه لا يمكن التبرى منه لعدم لاحاطة به ان له الرد ولا تصح
البراءة فيه حيث شهد ارباب المعرفة بان الورم فى هذا الموضع
يختلف يمكن ان يكون من مرض كذا او مرض كذا (ومن ابى
يميننا لكون المال غاب) قوله ولم يحك اكثر الشيوخ غير هذا هو
المذهب قال ابو الحسن انظر قضاة البوادرى يفعلون هذا وليس لاجل
دعوى العدم لانهم لا يعلمونه وانما ذلك خوف اللدد لضعف
الاحكام فيحتمل ان يؤخذ له رهن او حميل فحينئذ يحلف اه وقيل
غير هذا انظر شرحنا للتحفة فى باب اليمين

مع شاهدك فقال اخاف ان
احلف وتدعى العدم فاحضر المال واحلف فجعله فى ذلك اذ لا يجب له الحق إلا بعد اليمين وقيل
لا يحلف حتى يحضر المال قال ابن ناجي واستمر العمل عندنا بتونس عليه قال وذكر القولين ابو حفص
الطار فذكر الاول عن نفسه والثاني عن عبد الواحد وقيل يكفى ان يشهد على المطلوب انه ملى
بحقه ويحلف الطالب ثم يدفع له ولا تقبل بينته بالعدم ولم يحك اكثر الشيوخ غير اه وفى ابن
سليمون فيمن ادعى انه قضاة وقال احلف وازن لك فقال صاحب الحق لا احلف حتى يحضر المال
النج ففى ذلك نظر ولا شك ان احضار المال فى هذه اوجب لكون الحق ثابتا واليمين انما هى لرد
دعوى القضاء وان كان لا ياخذ إلا بعدها بخلاف ما اذا كانت مكملته للنصاب

* فصل في التولية *

مصدر اولج اذا ادخل وفي العرف هو العطية في صورة المعاوضة طلبا لاسقاط الحيازة او دفع المدة وذلك ان الرجل يريد ان يعطى ملكا في المرض او في الصحة على ان لا يحاز عنه إلا بعد موته وذلك مما يطل العطية او يعطى بعض اولاده فيخشي اللوم من غيره فيشهد في جميع ذلك انه باعه بكذا وقبض الثمن معاينة او بالاعتراف والتولية كما في (١٤٢) المعيار على ثلاثة اقسام معلوم ومظنون وموهوم فالمعلوم يوجب

* فصل في التولية *

وهو لغة لادخال وعرفا ادخال المالك شيئا في ملك غيره مجانا بهبة او صدقة في صورة المعاوضة لاسقاط حوز او غيره من لاغراض (اولم تفسر) تقدم انها لا تصح من غير العالم بما تصح به الشهادة إلا مفسرة وقول - اشهدنا بذلك فلان وفلان على شهادتهما الخ يحتمل ان يكون لفظ شهادتهما اسم مصدر بمعنى اشهاد ويكون قوله توسطنا للعقد الخ يعني من غير اشهاد وهذا اول من جعلها من شهادة النقل تنبيها اذ احاط بالبيع في الثمن فقط مثل ان يبيع بمائة ما يساوي مائتين فعند ابن القاسم للورثة نقض البيع كله لانه اراد به التولية ولو اتم هو بقبضة الثمن ما كان ذلك له لان اصل البيع وقع على التولية اليه وقيل ان اتم هو بقبضة الثمن فلا كلام للورثة قاله في الباب الحادي عشر من الفائق قلت ظاهر ما للتحفة في فصل مسائل من احكام البيع انه يكون له من المبيع بقدر ثمنه فقط انظر شرحنا عليها تنبيها آخر اذا حاز المريض ولده في عين المبيع مثل ان يقصد الى خيار دورة او عبيده فيبيعه منه بمثل الثمن او اكثر فللورثة نقض البيع في ذلك قاله

الرد والمظنون يوجب اليقين إلا ان يؤول الظن فيصير كالعلوم والموهوم لا رد فيه ولا يمين فالمعلوم ما ثبت ببينة او اقرار واليه اشار ظم بقوله (ويثبت تولية باقرار مشتري) بان الشراء لا اصل له وانما هي عطية وتولية (وبينة) الواو بمعنى او اي ويثبت التولية ايضا ببينة فسرت (اولم تفسر) عطف على محذوف كما قدرنا (وقيل لا) اي لا تقبل إلا اذا فسرت قال ابن عات التولية يكون باحد اشياء ثلاث لا اول ان يقول الشهود قد توسطنا للعقدين البائع والمشتري واتفقنا على ان البيع الذي عقده في الظاهر انما هو سعة لا حقيقة

له الثاني ان يقولوا اقر بذلك عندنا المشتري الثالث ان يقولوا اشهدنا بذلك فلان وفلان على شهادتهما باحد هذين الوجهين اه وفي الميضي فلو اقر بذلك لالب لم يستضر به الابن واد اقراره ندما منه ثم قال فان شهدت بذلك بينة بان البيع وقع على وجه التولية شهادة مجملة فقال ابن حارث لا تجوز حتى تفسر وقال ابن زوب وغيره الشهادة بذلك تامة لان الشاهد العدل تحمل شهادته على اتم الوجه اه ومحل الخلاف ما لم يكن الشاهد من اهل العلم وإلا قبلت كما مر في قوله

النخسي والتونسي ومثله في سماع ابي زيد قال محمّد وهذا احسن اه
 ويوافق ما ياتي عند قوله واشهاد زديج النخ (لكن يحلف) ظاهرة
 كان البائع صحيحا او مريضا وهو ظاهر اطلاقاتهم وصرح به الش
 وهو الموافق لاحد شقّي التردد الآتي في قوله وفي كون مشهود
 لعرض النخ وحاصل ما للنظم في هذه الابيات ان التوليح اذا لم
 يثبت بينة ولا بقرار فاما مع المعاينة لقبض الثمن ام لا وفي كل
 اما مع الميل او عدمه فالاول وهو المعاينة مع الميل هو المشار اليه
 بقوله وان بدا فلا الى قوله مع تهمة اي ميل لانه سبب لها
 واما المعاينة مع عدم الميل فهو قوله كان لم يكن ميل النخ لانه تشبيه
 في الخلاف مع كون الموضوع بحاله الذي هو المعاينة واما مع
 عدم المعاينة مع الميل فهو قوله لكن يحلف الى قوله قبض حق
 النخ واما عدم المعاينة مع عدم الميل فهو قوله او القبض لم يبصر
 فحقه التقديم عند قوله اذا لم يعاين قبض ثم الموضوع في الصور
 كلها ان المبيع لم يقبض كان المشتري كبيرا او صغيرا لكن لا يعين
 على الصغير الآن وانما يحلف الكبير واما ان قبضه المشتري قبل
 حصول المانع فلا توليح قطعاً على ما يظهر انه المعتمد من احد
 قولين اذ لا وجه لعدم صحته مع حيازته في الصحة بل صرح
 الونشريسي كما في نوازل العلي بان هذا هو المذهب اه وسواء في
 الصور كلها باع لآب ملك نفسه من ولده او وارثه كزوجته ونحوها
 او اشترى ملك اجنبي لولده اذ المدار على كونها عطية للوارث في
 صورة البيع وذلك موجود حتى في شراء لآب لولده من اجنبي
 وسواء قال اشترى له من ماله او لم يقل ذلك كما قال بعض
 ان خلاف اصبغ جبار في الصورتين وهو الظاهر من جهة النظر
 خلافا لابن رشد حيث قصر خلاف اصبغ على الاولى دون الثانية
 واعتمدته ثم ان قول المص لكن يحلف الى قوله او القبض لم

شهادة اعتاق النخ (وإلا) يثبت
 التوليح بشئ مما ذكر (فلا)
 توليح والعقد ماض (لكن يحلف)
 المشتري (ان جرى نزاع) من
 بقية الورثة (ب) ان ادعوا انه
 (توليح) (الحال انه) (ميل
 تحصلا) فيحلف (اذا لم يعاين
 قبض حق) للثمن فتقوى
 التهمة ويحصل الظن حينئذ
 فتوجه اليمين لاجتماع الامرين
 الميل وعدم معاينة القبض فان
 عوين القبض فاما ان تكون
 تهمة ام لا فان لم تكن تهمة
 فلا يمين وان كانت فقولان
 والى ذلك اشار ظم بقوله
 (وان بدا) قبض الثمن (فلا)
 يمين قال في الانيطية ومن باع
 من بعض اولاده وذكر في عقد
 التبايع انه باع ذلك بيعا
 صحيحا بثمن قبضه منه ثم
 مات البائع فقام سائر بنيهم
 فذكروا ان ذلك البيع توليح
 وانه لم يدفع له ثمنه فلا
 تجب عليه يمين إلا ان يثبت
 ان لآب كان يميل اليه دون

غيره فتجب اليمين انه ابتاع يباعا صحيحا ودفع الثمن إلا ان تشهد بينة التبايع بمعاينة قبض الثمن فلا يحلف وان ثبت ان كلاب يميل اليه وتقطع بذلك دعواهم اه ونحوه في المعين ونقله الخطاب (وخلاف فيه) اى فى اليمين وذكر الضمير باعتبار تاويلها بالحلف وإلا فاليمين موشة بلا خلاف كما قاله العلامة بهرام (مع تهمة) باستحلال ذلك او (١٤٤) تهمة قوية (جلا) تسميم

للبيت قال فى المتبعية ولو نص فى عقد التبايع على معاينة البينة لقبض كلاب جميع الثمن لم يترتب على الابن يمين وان شهد بميل كلاب اليه وانحرافه عن سائر اولاده وقد قال اشهب لا يمين فى ذلك على المدعى عليه بوجه وقال ابن حبيب ان كان متهما باستحلال ذلك حلف وإلا فلا يمين عليه اه واعلم ان الخلاف فى اليمين كما هو موضوع المص الذى هو معاينة القبض مع وجود التهمة كذلك هو مع الميل بمجرده ففى التبصرة قال ابن رشد وقد قالوا فى كلاب يبيع من بعض اولاده ملكا ثم يقوم اخوته من بعد موت ابيهم يدعون انه توليهم من ابيهم ان كتب فى الوثيقة قبض الثمن بالمعاينة فلا يمين على الابن وإلا ففى اليمين ثلاثة اقوال ثالثها ان اثبتوا ميل ابيهم اليه دونهم حلف وإلا فلا اه وانما اختلفت اقوال العلماء فى اليمين وعدمها ولا مضاء والرد فى المسألة بحسب وجود القرائن قوة وضعفا وقد علمت لاقسام الثلاثة من كلام المص ثم شبهه فى مطلق الخلاف لانه كان فى اليمين وعدمها وهذا فى امضاء البيع ورده فقال

فهما
اثنوا ميل ابيهم اليه دونهم حلف وإلا فلا اه وانما اختلفت اقوال العلماء فى اليمين وعدمها ولا مضاء والرد فى المسألة بحسب وجود القرائن قوة وضعفا وقد علمت لاقسام الثلاثة من كلام المص ثم شبهه فى مطلق الخلاف لانه كان فى اليمين وعدمها وهذا فى امضاء البيع ورده فقال

(كان لم يكن ميل) من كلاب مثلا (ولم يعرف اصله) اى المال المدفوع فان عرف صح بلا خلاف
 وإلا فتولان اصحهما المضى قال فى معين الحكم واذا اشترى كلاب لابنه الصغير فى حجرة ربعا او غيره وقال
 ان المال للابن فان عرف الشهود الوجه الذى ذكره كلاب مضى ذلك للابن وان لم يذكر كلاب وجهها
 فهل يصح ذلك للابن ففى ذلك قولان احدهما انه يصح للابن قاله ابن القاسم وبه القضاء وعليه
 العمل والآخر انه لا يصح إلا ان يعرف له مال وإلا كان ذلك توليها قاله مطرف واصبغ ولا ينفعه
 ائساد كلاب بعد ذلك انه انما يكرها له فان مات كلاب وهو صغير رجع ميراثا وقال فى الطرر عن
 الشاور وان ابتاع رجل املاكا (١٤٥) وكتبها باسم ابنه ولا يعلم للابن مال فان مالكا يلزمه اقراره
 ويجعلها للابن وان اعتمرها

فهما احتمالان وما قلناه اقعد بالنظم وحاصله انه يعمم فيما تقدم
 اشترى له من نفسه او من غيره وفى هذه والتى بعدها كذلك اشترى
 له من اجنبى او من نفسه لكن تارة يعاين القبض وهو ما هنا وتارة
 لا وهو قوله او القبض لم يبصر مع قوله لكن يحلف وقوله ولم يعرف
 اصله راجع لجميع الصور وما قرر به تـ هو قوله او القبض لم يبصر من
 انه فيما اذا لم يقبض المبيع الخ يرد بان الموضوع فى هذه المسائل كلها
 انما هو فيما اذا لم يقبض اما اذا قبض فى الصحة فلا توليها ولو فرضنا
 انه عطية كما تقدم فى التحصيل وقوله فان مات كلاب وهو صغير رجع
 ميراثا الخ هذا من كلام اصبغ وقوله باتفاق اصبغ وغيره الخ هذا ما
 لابن رشد وقال غيره خلاف اصبغ جار فى الصورتين كما مر فى التحصيل
 وهو الظاهر لان اصبغ اذا خالف فيما اذا قال من مال الابن فاحرى ان
 يخالف فيما اذا لم يقل وقوله وكذا لو قال اشتراه له بمال وهب
 له الخ هذا هو عين قوله فيما مر من مال ابنه (او القبض لم يبصر)

يعنى ان كلاب اذا باع من نفسه لولده ملكا واشهد بقبض الثمن ولم يحضر المال ولا رآه الشهود وبقي
 الملك بيد كلاب الى ان مات ففى صحة هذا البيع وفسخه لكونه توليها قولان والاصح المعمول به
 منهما صحته ونفى كونه توليها كما فى الفرع الذى قبله والى ذلك اشار بقوله (وبالنفى فاصملا) قال
 فى الطرر قال سعيد بن مالك عن بعض شيوخه فيمن باع من ابنه ارضا واشهد انه قبض الثمن ولم
 يحضر المال ولا ارأه الشهود ثم قام فيه ورثته بعد موته وادعوا التوليح انه ماض ان اقر بالقبض وكان
 لابن كبير او ان كانت الارض بيده الى ان مات اه وفى سماع حسين بن عاصم قال ابن القاسم سئل
 مالك عن اشهد فى صحته انى قد بعث منزلى هذا من امرأتى او ابنتى او وارثى بمال

مظيم ولم ير احد من الشهود الثمن ولم يزل بيد البائع الى (١٤٦) ان مات فقال لا يجوز هذا

وليس ببيعا وانما هو توليع

وخديعة ووصية لوارث اه نقله

ابن سلقون وغيره وجعله ابن رشد

مقابلا المعروف من قول مالك

وقال غيره هذه الرواية شذوذ ولذا

قال ظم وبالنفي فاعملا وانما

جعلنا كلام المص في الاولى

فيما اذا اشترى لاب من اجنبى

لولده الصغير وان كان خلاف

ظاهرة وفي الثانية فيما اذا باع

من نفسه لولده ولم يقبض المبيع

ليطابق النقل فيهما ولثلاثا يخالف

في الاولى ما مر من قوله لكن

يخلف النخ المتيطى انه اذا لم

يكن ميل وعوين القبض مضى

البيع ولا يمين ولانه لو كان

المراد بنفى القبض في الثانية

هدم قبض الثمن كما قال الش

لنا في قوله لكن يخلف مشتر

اذا لم يعاين قبض يعنى والبيع

ماض وما نقله من المعيار من

جواب ابن لب شاهد لنا لا

له (وفي كون مشهود لعرس)

اى زوجه (يبيعه بعلة موت)

الباء الاولى للتعدية والثانية

للطرفية وهما متعلقان بمشهود

واعرس متعلق ببيع اى وفي

كون الشهود يبيعه للزوجة في مرض الموت (والريب لها انجلا ولا روية)

اى كان القبض لم يبصر وقوله وانما جعلنا كلام المص في الاولى الى

قوله وفي الثانية فيما اذا باع من نفسه لولده النخ تقدم ان موضوع

هذه المسائل هو عدم قبض المبيع وقوله لكن يخلف النخ البيع

لازم مع اليمين واذا كان البيع لازما مع الميل واليمين في تلك

فاخرى مع عدم الميل في هذين اذا حملناه فيهما على بيع لاب

من ولده فلما راي ت ذلك حمل الاولى على شرائه لولده من اجنبى

وهذه على شرائه له من ماله وقد علمت انه لا معارضة بهذا

المعنى حتى يقال بنفى المخالفة بل مثل هذا يقال فيه ثلا يتكرر

لان الثانى ماخوذ من الاول بالاخرى وقد تقدم في التحصيل ان

قوله كان لم يكن ميل النخ هو فيما اذا عوين قبض الثمن ولم يعرف

اصله فالموضوع حيث شذ مختلف وما ذكره عن المتيطى هنا هو عين ما

قبل المبالغة فيما نقله عنه عند قوله وخلاف فيه وما ذكره قبله

من حسين بن عاصم سيشير له ظم بعد فلا يحسن ان يشرح

به قوله وبالنفي فاعملا والّا تناقض كلامه وقوله بعد لنا في قوله

لكن يخلف النخ اى لتكرره معه (وفي كون مشهود لعرس النخ)

الموافق لاطلاق المص وغيره في قوله لكن يخلف ان جرى

نزاع النخ هو لزوم البيع وعدم كونه توليجا وقد تقدم انه لا فرق

في هذه المسائل بين الصحة والمرض وعليه فلو استغنى الناظم عن

هذه بما قدمه لكفاه لان المدار على كون البيع للوارث وقبض

المبيع في المرض كلا قبض لانه بعد حصول المانع لكن نقل العلمى

في بيع التوليع ما يفيد ان الراجع في هذه المسألة التفصيل بين

ان يبيع منها خيار املاكه واغبط امواله فالمنقول عن سحنون ولم

يحك اللمخى فيه خلافا انه لا يجوز ولو عاينت البينة قبض

الثمن قال وان لم يحايبها بعين المبيع ولا بثمانه فان كان الدفع

بالمعاينة فلا كلام وان كان بالاهتراف والمرض مخوف لم يفد اقراره

لثمن (تاليجا) فيرد (اولا) فيمضى (تردد) وأشار الى ما في ابن سلون عن ابن الحاج في رجل توفي
 فوريته زوجته وابناه من غيرها وباع في مرضه خادما من زوجته فاعترض وصي لابن البيع وقال انه تولي
 ليس بشراء ولم يتضمن عقد البيع معاينة الشهود لقبض الثمن فافق ابو محمد بن عتاب وابن الحاج بابطال
 البيع وان ترجع الخادم ميراثا وافق ابن رشد واصبح بن محمد بنفوذ البيع وخلوصه للزوجة وأشار القاضي
 ابن حمديس بالاصلاح وان تكون الخادم نصفها للزوجة ونصفها ميراثا قال وهو عندي لاختياره
 ومفهوم قوله ولا روية انه لو كان القبض بالمعاينة لصح البيع وهو كذلك ومفهوم بعله موت انه لو صح
 من ذلك المرض لصح ولزم الاقرار وليس له فيه رجوع اه قال في رسم الوصايا من سماع القرينين
 قال اشهب وسمعت يسال (١٤٧) عن اعتراف في مرضه لامرأة له بثلاثين دينارا ثم صح وقال
 انما اردت ان اربحها اترى

بقبض الثمن وعد توليها اه وقوله لو كان القبض بالمعاينة لصح البيع
 الخ يعني على المعتمد من احد قولين تقدم وقوله ومفهوم بعله
 موت الى قوله ولزم الاقرار الخ ينبغي ان يتم الكلام عند قوله لصح
 وفاعله البيع وقوله ولزم الاقرار الخ كلام مستأنف اي لصح البيع في
 سالتنا ولزم الاقرار ايضا لو اقر لها بشئ في الذمة وانما قلنا ينبغي ان
 يتم الكلام الخ لان ما نقله من سماع القرينين انما هو في خصوص
 الاقرار وان كانت سالتنا فيها الاقرار بقبض الثمن ايضا لكن صحة
 الاقرار فيها تعلم من صحة البيع ويفيدنا بعد ذلك فائدة اخرى وهو
 لزوم الاقرار اذا لم يكن هناك بيع (واشهاد زوج صح) هذا ايضا مما
 يندرج تحت قوله لكن يحلف ان جرى نزاع الخ فما ذكره ظم
 ها مقابل ويحتمل انه مخصص لما مر لاشتمال هذه المسألة على امور
 صحيحة فان علم وجه ذلك

وسيه فهو صحيح باتفاق وان لم يعلم فقولان الصحة وهو قول ابن القاسم في المدونة والعشية وهي رواية
 المصريين وادعها وهي رواية المدنيين وسماع حسين بن عاصم المتقدم وبه افق اهل قرطبة وايضا
 تبع ظم اذ قال (واشهاد زوج صح) اي صحيح (للعرس يجتلا به) اي فيه (كاتبه) اي كشهاده
 لانه اذ لا فرق (تاليج) خبر عن قوله واشهاد وانما يكون تاليجا عند من قاله بشرطين (ان حق
 انخفي عظيم) صفة لقوله حق وانخفي مطارع اخفي والغنى انه اذا اشهد في صحته ببيع منزله
 من زوجته او ابنه كما تقدم من سماع حسين بن عاصم (وما قد بيع لن يتحولا) اي لم يزل عن يد
 البائع الى ان مات قال ابن سلون وسئل الفقهاء بقرطبة في رجل باع من ام ولده او زوجه نصف
 دار له في صحته واشهد بالبائع وقبض الثمن لم توفي فقام اخوه واثبت عقدا ان اخاه لم يزل ساكنا

في الدار الى ان مات وبعد اوانه كان يقول (١٤٨) لا اورثه شيئا فاجاب

ابو محمد بن عتاب بانه اذا ثبت سكناه لها فان ذلك مبطل للعقد ولا حق لها في الثمن اذ ليس من الاقرار للوارث وانما قصد هبة الدار لتسقط الحيازة وهذا قول من تقدم من شيوخنا وبمثله قال اصبح بن محمد وابن رشد واجاب ابن الحاج ان ما عقده من ذلك غير جائز ولا نافذ وما ثبت من السكنى مبطل له ومع ذلك فان عقد البيع لم يتضمن معاينة القبض للثمن وذلك مما يسترأب فيه ويظن به القصد الى التوليع والخدعة وبذلك جاءت الرواية عن ابن القاسم وسئل مالك ممن اشهد في صحته افي قد بعث منزلي هذا من امرائي او ابني او ابنتي او وارثي بمال عظيم ولم ير احد من الشهود الثمن ولم يزل يبد البائع فقال لا يجوز هذا وليس هو ببيعسا وانما هو توليع وخديعة ووصية لوارث وهذا نص في النازلة اه فعول المص على هذه الرواية لا اعتماد اهل قرطبة لها وقد علمت ان الرواية شاذة وخلاف

توجب قوة التهمة وهو مقتضى صنيع ظم لانه اتى به فقها مسلما وقوله وقد علمت ان الرواية شاذة يعني والمشهور المعروف من قول مالك هو رواية المصريين ان اقرار الصحيح صحيح لا تلاحقه فيه تهمة ولا توليع ولكن هذا فيما اقر به في ذمته او اقرب معين لا يعرف اصل ملكه له والا فهو هبة لا بد فيه من المحوز في الصحة كما قدمناه عند قوله ويقضى الخصم بعد نفى حقوقه النخ وقوله ونازلة اهل قرطبة قامت بها قرائن النخ يعني من كون الحق عظيما وربما يكون المبيع انفس امواله وكونه كان يقول انه لا يورثه النخ الى غير ذلك وقد تقدم عن الفائق ما اذا باع لاحد الورثة انفس امواله او ما يساوي مائتين بمائة وبهذه القرائن والخصوصيات لا تكون فتواهم مخالفة لرواية المصريين وتقدم له عن المعيار انه اذا قويت التهمة يصير المظنون كالمعلوم وبهذا يتم حكمه على الرواية بالشذوذ مع كون اهل قرطبة اعتمدوها وتلك القرائن والخصوصيات اصلها لصاحب المعيار في معارضاته في الورقة الخامسة والعشرين والمائة فانظرها هناك ولاجل هذه الخصوصيات ذكر الناظم هذه المسألة فرعا مستقلا فيكون التوليع على هذا كما يثبت بالبيينة او الاقرار كذلك يثبت بالقرائن بل جعل ابن رشد قول ابن القاسم الذي رواه حسين المذكور موافقا لقول مالك في الرسم المذكور من سماع ابن القاسم في رجل ولى ابنه حائطا اشتراه منذ زمان بثمن يسير وثمنه اليوم كثير وله ولد غيره قال ان حازه له فهو جائز وموافق لقول ابن القاسم في كتاب داود من سماع عيسى في الرجل يبيع من ولده الصغير لارض بعشرة دنانير وهي تساوي مائة ولا تزال بيد الاب حتى يموت قال اراها مورثة ولا ارى للولد الا العشرة اه والله اعلم وهذا كله يويد ما درج عليه ظم كما قاله سيدي عمر لان ذلك كله من اعمال القرائن وقد

المعروف من قول مالك كما مرونازلة اهل قرطبة قامت بها قرائن وفيها خصوصيات افي

انقضى ابو العباس الرشدي بهذا حسبما في نوازل العلي قائل
 الشهادة لها في الصحة بالبيع بدون معاينة قبض تولي مطلق للعقد
 وممن له كان المبيع غبطة املاكه وخيارها ام لا اه وقوله عن
 مصطفى ان اقرار الصحيح صحيح الخ هو كقول ابن سلون في باب
 لاقرار عن صاحب الكافي وكل من اقر لوارث او غيره في صحته
 بشئ من المال والديون او البراءات او قبض اثمان المبيعات فاقراره
 جائز عليه لا تاحقه فيه تهمة ولا يظن به تولي ولا جنبي
 والوارث في ذلك سواء وكذلك القريب والبعيد والعدو والصديق
 في لاقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من اقر واشهد على نفسه
 في الصحة ببيع شئ وقبض ثمنه الى معاينة قبض الثمن إلا ان
 يكون المقر له ممن يعرف بالاكراه والتعدي ويأتي مدعى ذلك بما
 تعرف به صحة تهمة فيلزمه اليمين حيث يدعى بانه دفع من الثمن
 ما شهدت به اليمين اه تنبيه قال الش بعد شرحه لهذه
 الايات من اول الفصل الى هنا مرادهم بالتهمة حيث يطلقونها
 في هذه المسائل قوتها لا مطلقا اذ لا ينفك عنها عند وقوع هذا
 العقد مع الولد والزوجة فمن رأى قوة التهمة حكم بالتوليح وفسخ
 البيع ومن رأى ضعفها ابقى الامر على ظاهرة وحكم بصحة البيع هذا
 وجه اختلاف العلماء فخلافتهم في حال لا حقيقة ولما كان الميل مما
 يقوى التهمة عبروا في بعض الالفاظ بالميل عن التهمة اه بنج وما
 ذكر رحمه الله هو الحق ولما قويت التهمة في نازلة قرطبة وفيها
 ما مر عن مالك حكموا بفسخ البيع والله اعلم (وان وقع الصلح الكريه)
 قوله عن اصبح يجوز حرامه ومكروهه الخ يريد حرام على دعوى
 احدهما ومعناه على قوله انه لا يجوز ابتداء ولكن ان وقع لا
 يفسخ والمراد بالمكروه ما اختلف في جوازه ابتداء وعدم جوازه وهو
 المنوع في ظاهر الحكم فقط ولهذا قال في المجالس الكناسية ان

كون الوارث اخا وثبوت
 العداوة بينه وبين اخيه وانه
 كان يقول لا اورثه واعتمد
 هذه الفتاوى ايضا لاجهوى
 وتورك بها على المختصر وفيه
 نظر قال الشيخ مصطفى وما
 ذكره ابن سلون وابن سهل
 كله انما يأتي على رواية
 المدنيين ولا يأتي على رواية
 المصريين والمشهور المعلوم من
 قول ابن القاسم في المدونة
 والعقبة ان اقرار الصحيح صحيح
 لا تاحقه تهمة ولا يظن به
 تولي سواء كان له ميل ومحبة
 للمقر له او لا نعم ان كان له ميل
 يحلف ما كان ذلك توليما وانه
 دفع الثمن كما قال حسين بن
 عاصم وفيه قال حسين وما زلت
 العجب من هؤلاء الشيوخ وعدم
 تنبيههم على مذهب ابن القاسم
 المشهور له في المدونة والعقبة اه
 (وان وقع الصلح الكريه) اي
 وان وقع الصلح على وجه مكروه
 (فامضين ولو حادثا) اي
 ولو كان لاطلاع عليه حادثا

(وافسخ حراما وفيل لا) يحتمل وقيل لا يفسخ الحرام فيكون اشارة الى قول اصبح يجوز حرامه ومكروهه
وبه قرر الشئ ويحتمل وقيل لا يمضي المكروه اذا عثر عليه بحدثانه بل يفسخ لان المراد به المختلف
في حرمة لان الحرام بكل وجه يفسخ بلا خلاف وكذا المكروه الحقيقي لا قتل بفسخه لانه من قبيل
الحلال قتل في ضيق اللخمى اختلف في الصلح الحرام والمكروه اذا نزل فقال مطرف ان كان الصلح
حراما ففسخ ابدى فيرد ان كان قائما والقيمة ان فات وان (١٥٠) كان من الاشياء المكروهة يمضي

وقال ابن الماجشون ان كان
حراما ففسخ ابدى وان كان مكروها
فسخ بحدثان وقوعه فان طال
مضى وقال اصبح يجوز حرامه
ومكروهه وان كان بحدثان وقوعه
نسخ لعل المراد بالحرام المتفق على
تحريره والمكروه المختلف فيه
اد وقال ابن عروة عن المقدمات
ما عتده حرام في حق كل واحد
منهما يفسخ اتفاقا كدعواه بعشرة
دنانير فاقر له بخمسة وصالحه
عن الجميع بدراهم الى اجل وما
حرم في حق احدهما كصالحه
من عشرة دنانير انكرها بدراهم
موجلة ففي فسخه وامضاته
قولان المشهور واصبح والمكروه
ما ظاهرة الفساد غير محقق كونه
في جهة معينة كدعوى كل واحد
منهما على صاحبه دنانير او دراهم

اصبح لا يقول بامضاء كل حرام وإلا لم يكن معنى لمنعه الصلح
الذي اتفقت فيه دعواهما على فساد وان لم يرد المراد بالمكروه
الاختلف فيه على دعوى احدهما بل المراد به الممتنع على ظاهر
الحكم وهذا هو ما يدل عليه كلام ابن رشد الذي نقله عنه عن
ابن عرفة عن المقدمات فتقول الناظم وان وقع الصلح الكريه اى
الممنوع في ظاهر الحكم وقوله وافسخ حراما اى على دعوى
احدهما واما على دعواهما فيفسخ اتفاقا وقوله وقيل لا اى لا يفسخ
ما حرم على دعوى احدهما ويفهم منه انه على هذا القول لا يفسخ
الممنوع في ظاهر الحكم بالاحرى وكذلك اذا قلنا وقيل لا يمضي
المكروه اى الممنوع في ظاهر الحكم بل يفسخ يفهم منه ان ما
حرم على دعوى احدهما يفسخ بالاحرى ويحتمل ان يكون
معنى قوله وقيل لا اى لا يفسخ الحرام على دعوى احدهما ولا
يمضي الممنوع في ظاهر الحكم لانه حذف المنفى فيشملها معا
وقوله في ضيق يجوز عند اصبح حرامه ومكروهه اى الحرام
على دعوى احدهما ومكروهه في ظاهر الحكم وإلا فالحرام اتفاقا
لا يقول اصبح بجواز ولا امضاته وقوله ايضا لعل المراد بالمكروه
الاختلف فيه النسخ لو قال لعل المراد به الممنوع في ظاهر الحكم لسلم

فيتصالحان على تاخير كل منهما صاحبه لاجل قيل يمضي وقال ابن الماجشون يفسخ ما لم
يطل اى معنى انه جائز على دعوى كل منهما مع انكار الآخر ممنوع في ظاهر الحكم لانه صريح اسلفني
واسلفك وكذا لو كانت الدعوى من احدهما وانكره الآخر وصالحه على التاخير فانه جائز على دعوى
كل ممنوع على ظاهر الحكم لانه سلف جر نفعا فالسلف التاخير والنفع سقوط اليمين المتوجهة على المدعى
بتقدير نكول الآخر وردا عليه فيختلف او ينكل فيسقط حقه حيثنذ وقد تقلل ظم من الصلح ولو زاد بيتا آخر

قبله فقال مثلا وبيع هبات واقتداء اجارة هو الصلح فارع الشرط فيها وكلا وان وقع الصلح النخ
 نخ الصلح على غير المدعى ببيع او اجارة وعلى بعضه هبة وجاز من دين بما يباع به وعن ذهب
 بوزن وعكسه ان حل وعجل وعلى الاقتداء من يمين او السكوت او لانكار ان جاز على دعوى كل
 وظاهر الحكم ولا يحل لظالم (وغرم خراج من) اى شخص (على غير) متعلق بقوله (ادعى بملك)
 اى فيه (به مكنه) مبتدا وخبر والجملة صفة ملك (بيعا) مفعول ادعى (تقبلا) خبر من قوله
 غرم والمعنى ان من سكن بيتا مثلا واستغله فجاءه من ادعى انه له فقال الساكن اشتريته منك
 فان اثبت ما ادعاه من (١٥١) الشراء فذلك والا غرم كراء البيت مع تسليمه لمدعيه قاله

ابن زرب وقضى به فقال له

ابن دحون اليس الغلة بالضمان
 فقال ليس فى مثل هذا لان هذا
 مقربان الدار كانت للقائم
 وزعم انه ابتاعها ولم يثبت
 ذلك فهو يرجع عليه بالغلة
 وقيل لا غلة عليه ولو ادعى
 الشراء منه لان الاصل عدم
 العداء وانه لا يلزم لاشهاد
 كفى بالله شهيدا ولو قال الدار
 ملكى ولم يدع ابتاعها ثم
 اثبت القائم ملكها لم يرجع عليه
 بالغلة ابن سهل هو دليل ما
 فى شفعتها وفى العيار وسئل

مما يرد عليه اذ الفاسد على دعوى احدهما مختلف فيه ولا يسمى
 مكروها كما يدل عليه كلام ابن عرفة الذى نقله - والمشهور المعمول
 به انه يفسخ ولو كان ممنوعا على ظاهر الحكم فقط كما فى نخ والعيار
 وبغيرهما فتصدير ظم فيه بالمضى فيه نظر (وغرم خراج من على غير)
 وجه الخلاف الذى فى - ان لاصل عدم الانتقال الملك لكن عارضه
 اصل آخر وهو ان لاصل عدم العداء والراجح ما درج عليه ظم
 ومحل الخلاف اذا لم تكن حيازة قاطعة كالعشر سنين والا فيصدق
 الحائز يمينه انه اشتراه منه او وهبه له قال فى الكففة . واليمين
 له ان ادعى الشراء منه معلوم وقوله ولو قال الدار ملكى
 ولم يدع ابتاعها النخ يعنى او ادعى انه ابتاعها من غيره فلا يغرم
 كما فى القلشاني وقوله وصوب المشدالى النخ هو عين ما فى ظم
 وما مر عن القلشاني يفهم من الحكم عليه برد الغلة ان الرقبة ترد كذلك
 اذ لا تكون له الغلة الا حيث تكون الرقبة له (ولا يشمل لاشهاد)

ابن حسون الملقى عمسا

استحق من يد مجهول لا يعلم تعديه هل يرجع عليه بالغلة فيه فاجاب لا رجوع عليه اتفاقا
 واجاب ابن الهيثم ان ثبت لاصل للقائم وانه لم يفوته فى علمهم وادعى الحائز الشراء منه او من
 غيره ولا بينة فاختلف فيها قول مالك واصحابه فمرة قالوا يحمل على الشراء حتى يثبت الغصب ومرة
 قالوا انه كالغاصب حتى يثبت الشراء وصوب المشدالى الفرق بين ان يدعى الشراء من القائم فيرد
 الغلة او من غيره فلا يرد لها وقوله ادعى يعنى ولم يثبت ذلك وحلف الاخر (ولا يشمل لاشهاد بالحكم)
 الذى هو عقد نكاح او بيع او وكالة او نحوها حاله كون الحكم (مسندا لزيد على عمرو) كقوله اشترى
 زيد بن خالد الشريف من عمرو بن ابي بكر الانصارى جميع الملك بقريته كذا المتصير للبائع المذكور

بالشراء أو الهبة من فلان أو بالميراث من أبيه مثلا أو (١٥٢) اشترى فلان العدل الرضى من

فلان البائع له بحكم التوكيل
على فلان أو بما له على لا يتم
فلان وفلانة من لا يصاء عليهم
من قبل أبيهم فلا يشمل لأشهاد
بالحكم الذى هو الشراء (سواء
من المحلا) جمع حلية وأراد
بها ما يشمل لأوصاف كالشريف
والعدل وغيرهما مما يذكر فى
الحكايات نقولهم الحمد لله كان
على ملك فلان جميع الدار
الفلانية واستمر ملكه لها الى
ان توفى فورثه زوجته فلانة
وولداه منها فلان وفلان وامه
فلانة صار واجب فلانة لفلان
بهبة أو مخارجة أو غير ذلك الى
ان يقول حضر جميع الورثة
المذكورين مثلا ووافقوا على ما
ذكر كما حضر معهم فلان واشترى
منهم جميع الدار المذكورة الى
قولهم شهد عليهما بحال صحته
وطوع وجواز وعرفهما أو
عرف بهما تعريفا فلا يشمل
لأشهاد شيئا من عدة الورثة
ولا الهبة ولا المخارجة إلا
ان يضمن الشهود شهادتهم
بذلك كان يقولوا صار المبيع
للبائع بالابتىاع من فلان

قوله فلا يشمل لأشهاد شيئا من عدة الورثة ولا الهبة ولا
المخارجة الخ قال فى المعيار اتفق الموثقون عن آخرهم على ان
الوثائق لا يثبت منها بشهادة شهودها إلا ما جئ بها من اجله ما
لم يحايلها من اجله فلا يثبت بشبوتها اه ولما ذكر ابن فتوح انه
اذا عقد فى وثيقة مثل اشترى فلان من فلانة جميع الملك
الذى بكذا التصير الى البائعة بالابتىاع من فلان أو بالميراث من
أبيها أو بالصدقة من فلان قبل فان تضمن لأشهاد معرفة الشهود
بذلك ثبت التصير المذكور وإلا لم يصح ثم قال وتحسين ذلك ان
تقول شهد على اشهاد المبتاع والبائعة على انفسهما من عرفهما
بحال الصحة وجواز الأمر ممن عرف ان جميع المبيع المذكور تصير
الى البائعة فلانة بالابتىاع من فلان بأشهادهما بذلك على انفسهما
أو بالصدقة من فلان بأشهادها على نفسه بذلك أو بالميراث
المذكور وعرف موت أبيهما فلان وان اهل لأجاطة بميراثه فى
علمهم فلان وفلانة المذكوران المالكان لانفسهما وعرف اقتسامهما مع
أخيها وان المبيع المذكور صار اليها بالاقسام المذكور بأشهادهما
بذلك على انفسهما اه وقال فى الطرر فى مبحث انكاح الوصى
مند قول ابن فتوح ممن يعرف لأيصاء المذكور الخ ما نصه
قد قال اهل العلم ان فى العقد نقصانا اذا قلت ممن يعرف
لأيصاء حتى يقول بأشهاد والد الزوجة أو والد الزوج على انفسهما
بذلك فى عهدة الذى توفى فيه كل واحد منهما واذا قلت معرفة
لأيصاء ولم تفسره بأشهاد الموصى بذلك على نفسه فيجتمل ان
تكون المعرفة معرفة سماع اه يعنى وشهادة السماع لا تجوز إلا
بشروط وهذا قال ابن فتوح فى التخصيل المتقدم يزيد بأشهادهما
على انفسهما بالابتىاع والمخارجة ولا يقتصر على قوله ممن عرف
جميع كذا تصير الى البائعة فلانة بالابتىاع من فلان أو بالمخارجة

منه الخ وان كان لا يتم ذلك حتى يزيدوا بشهادتهما على انفسهما فكيف يتم اذا قال المتصير الى الباتعة بالهبة والمخارجة من فلان ولم يذكر كونه يعرف التصيير المذكور واذا ذكر معرفة فهل هي معرفة بشهاد او سماع فالتصيير ونحوه حينئذ اذا قام فيه فلان الذى ذكروا انه تصير للباتعة منه وانكراه فلا تكون شهادتهم عاملة عليهم لانهم انما ساقوه مساق الحكاية فيحتمل انهم لم يعرفوه ولو صرحوا بالمعرفة احتمل ايضا ان تكون معرفة سماع فلا تقبل ايضا مجاملة حيث صرحوا بالمعرفة إلا من اهل العلم كما مر فلذلك كان التخصيص هو التصريح بالمعرفة او بالشهاد ومن هذا ايضا قولهم تلقى الواضع شكله اثره الشهادة من فلان وهو عدل رضى ممن تقبل شهادته ان جميع الملك لفلان الخ فقولهم وهو عدل رضى مجرد حكاية فلا تثبت بتزكية فلان به وهكذا وقد غلب الجهل على المؤثرين في هذا الزمان فلا يتفطنون لمثل هذا ولا يعطون للمتعاقدين حقهما فاننا لله واننا اليه راجعون وفي الش هنا زيادة على ما قدمناه عن ابن فتوح وقول ناظم العمل والبيع والصلح على الحكاية من اول العلوم للنهاية ليس معناه ان الحكاية حجة على فلان الذى تصير الملك منه للباتعة في المثال المذكور ونحوه بل معناه ان كتب الوثيقة على الحكاية جائز في البيع والصلح وغيرها ولكن لا حجة فيها على فلان اذا قام اذ لا يقول بذلك احد اصلا كما نبه عليه شراحه والشهادة حينئذ انما تعمل على الباتعة في المثال المذكور اذا قامت وانكرت لاشهاد (وما سيق للتقييد كابن محمد) هذا عطف على قوله سواء اى ولا يشمل لاشهاد ايضا الامر الذى سيق للتقييد كابن محمد والطوع والجواز وانما احتاج للتنبيه عليه مع دخوله في قوله سواء لان التقييد هنا اوتى به للاخراج فلم يكن حكاية محضة فلذا جرى

او عقد بيع او تكاح مثلا قال في الفائق واما ما ياتى فيه من خبر او حكاية لم تتضمنه معرفة الشهود فلا يثبت بشبوت الوثيقة إلا ان يزيدوا الشهود عند شهادتهم او يشهد بذلك غيرهم اه ولما كان في بعض ذلك اختلاف نص عليه بخصوصه فقال عاطفا على سواء (وما سيق للتقييد كابن محمد) كقولك وكل القاسم بن محمد فلا يثبت نسب القاسم بالتوكيل المذكور على المذهب قال في جمع الجوامع قال مالك وبعض اصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان شهادة بالوكالة فقط والمذهب بالنسبة ضمنا وبالوكالة اصلا اه وقال السيوطي في نظمه (والحكم بالنسبة مدلول الخبر دون ثبوتها على القول لاغر من ثم قال مالك من شهدا في ذا بتوكيل فما منه اعتدى للافتساب واما منسبا ذهب وكالة اصلا وضمنا بالنسب) واحتج القائلون بالثاني بقوله

في الحديث كذبتم لرد قول اليهود والنصارى كنا نعبد عزير ابن الله والمسيح ابن الله ويقول قريش لو كنا نعلم انك رسول الله حيث كتب اليهم هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ومن ثم استحسن ابن عرفة امتناع ابن سلامة من وضع شهادته على صداق ولد ابن عبد السلام حيث حلاه الشهود بما ليس فيه وحلوا اياه بمفتى افريقية ولم يكن يومئذ مفتيها فقال له ابن عبد السلام يا جاهل لا شهاد على المشهود عليه من حيث لا يجاب والقبول وما يتوقف عليه ذلك من الشروط ولا سند فتط (وطوع) اى وكطوع (واجواز) اى هذا القول الذى هو الغاء ذلك هو (١٥٤) (الصحيح) و(به) (اعملا) قال

في الفائق قال ابن الهندي قول الموثق وهما بحال الصحة وجواز الامر محمول على الانطلاق من الولاية وانهم لم وقعوا شهادتهم على ذلك حتى كان عندهم من الباطن ما علموا به انطلاقيهم من الولاية وذلك اذا كانوا من اهل العلم وقيل لا يتتبع بذلك وان كانوا من اهل العلم إلا ان يصرحوا بانطلاقهم من الولاية قال ابن فتحون وهو اصح القولين اذ يمكن ان يكون الشهود لم يعلموا بالولاية فلا تكون شهادتهم بالجواز انطلاقا إلا مع التصريح ونحوه للميطى قال وهو الصواب اذ ليس على الشهود البحث عن ذلك والناس محمولون على الصحة وجواز

فيه الخلاف فقط دون القسم الاول كما في الشئ وغيره وقوله ابن محمد هو لاخراج ابن علي مثلا والطوع لاخراج المكره والجواز لاخراج الحجر عليه فاذا قال اشترى زيد بن خالد من فلان جميع كذا وهما بحال طوع وجواز فهو شاهد بالشراء ولا اشكال وهل هو شاهد ببينة زيد لخالد وبالطوعية والانطلاق من الولاية ايضا قولان اصحهما الذى به العمل انه غير شاهد بذلك كما في النظم وتظهر الثمرة فيما اذا نازعه غيره ممن يريد ان يحوز نسب خالد او ارثه كبنت المال ونحو ذلك فلا حجة لزيد في هذه الشهادة وبينما اذا اثبت الولاية فلا حجة له ايضا في هذه الشهادة لانه خرج منها واما اذا لم تثبت الولاية فالاصل عدمها وعدم الاكراه والشئ حينئذ صحيح وقول ت وبقول قريش الخ اى فلو لم تكن الرسالة مقصودا ثبوتها كالبينة في قولهم ابن الله ما رد عليهم عليه الصلاة والسلام بقوله كذبتم وما رد عليهم انشركون بقولهم لو كنا نعلم الخ وقوله فينبغي ان يعتبر في الاولين الخ الضمير في يعتبر يرجع لقوله بحال كماله اى فتناول الاولين اللذين هما الصحة والعقل لا الانطلاق

الامر حتى يثبت خلافه وفي شرح التلقين ان الفتوى بترك الاعتداد بما يقوله الموثقون شهد حتى عليهم طوعا في صحة عقولهما وجواز امرهما وان ذلك لا يكون ترشيدا لمن وصف بانه جائز الامر لكونهم لم يقصدوا الشهادة به ولو قصدوا الى الشهادة بذلك لم يحل لهم ان يشهدوا حتى يختبروا من وصف بذلك ويعلموا رشده ولهذا يقولون اذا ارادوا ذلك وعلم بكون فلان وفلان رشدين لا ولاية عليهم اه وقد علم من هذه النقول ان عدم الكفاية انما هو في الانطلاق من الولاية واما بالعقل والطوع فمما لا يخفى فلا يشهد عليه بانه في حال عقل وطوع وهو بخلاف ذلك إلا زورا وقولهم بحال كمال يشمل العقل والطوع والرشد فينبغي ان

يعتبر في الاولين دون الثالث (١٥٥) إلا مع التصريح به والله اعلم (واحكام) قاض عالم (ذي جور

ترد) وان كانت مستقيمة في

ظاهر الامر إلا ان يثبت صحة

باطنها قاله ابن رشد (كجامل) اي

كقاض عدل غير عالم (ولم يستشر)

العلماء فتد احكامه كلها ايضا

وقيل لا تنقض كلها بل يتصفحها

القاضي الذي ولي بعده فما

الفاء صوابا نفذه وما لارده إلا

ان يوافق قولا من اقوال اهل

العلم ومفهوم لم يستشر انه اذا

كان يشاور العلماء ففي احكامه

قولان ايضا الصحيح منهما انها

تتعقب فما كان منها صحيحا

مضى وما لارد والثاني ترد مطلقا

واليهما اشار بقوله (اولا وصحح

تأمل) معنى قوله اولا اي

انتفى كونه لم يشاور بان شاور

فتنفذ ايضا احكامه كلها وقيل

تأمل ويمضي منها ما كان

صحيحا وصحح قال في المختصر

ونفذ حكم جائر او جاهل لم يشاور

العلماء وإلا تعقب ومضى غير

الجور ولا يتعقب حكم العدل

العالم وهو قوله (وعدل) عالم

(فلا) ينقض حكمه ولا يتصفح

وان سأل الحكوم عليه وهو عند

الجهل محمول على العدالة ان ولاء

حتى يصرح به فيقول ممن يعلم انطلاقه النخ لكن قوله فينبغي

النخ كان الصواب ان يقول فيجب (واحكام ذي جور ترد) قوله

إلا ان يوافق قولا النخ اي ولو ضعيفا لان حكمه يرفع الخلاف

وظاهرهم انه يرفعه ولو لم يقصد رفعه كما هنا وقد تقدم انه لا يعتبر

من قضاة الوقت إلا ما وافق المشهور او ما به العمل وعليه فقوله

إلا ان يوافق قولا اي مشهورا او معمولا به (وعدل فلا) قوله ولا

يتصفح النخ فيه تناقض مع قوله بعد إلا ان يظهر عند النظر اليها

لحاجة خطأ النخ لان نفي التصريح يستلزم نفي النظر اليها ولهذا

تعقب ابن عبد السلام قولهم لا يتعقب حكم العدل العالم ولا

ينقض إلا اذا خالف الحق بان نفي التعقب يستلزم نفي النقض

فكيف ينقض منها ما خالف الحق اي نفي التعقب اعم فنتفيه

يستلزم نفي الاخص الذي هو النظر اليها حتى يعلم مخالفتها للحق

واجاب عن ذلك بان مرادهم بالتعقب المنفى هو نظرها جهل

حاله من احكامه هل وافق الحق ام خالفه والنقض هو فسخ ما

علم الخطا فيه لظهور مخالفتها للحق من غير احتياج الى نظرها

ابن عرفة وجوابه حسن اه وبه تعلم ان الصواب اسقاط قوله عند

النظر اليها لحاجة تنبيه قال ابن عرفة ونزلت بشيخنا ابي عبد

الله بن الحباب نازلة وهي انه اشترى جنة واحداث فيها بناء

معتبرا واستحققت من يسهه فحكم عليه القاضي ابن عبد الرفيع

بقيمتهم منقوصا وانكر ذلك لكون المشهور المعروف من المذهب

ان له قيمته قائما وكان اهل الانصاف والمعرفة ينسبون الحاكم

المذكور للحكم بالشاذ فرفع شيخنا المذكور امرة للسلطان بعد موت

الحاكم المذكور وطلب منه ان يجعل له مجلسا فاجتمع كل من

يطلق عليه اسم فقيه معتبر حقيقة او مجازا وكان رئيس المجلس

ابن عبد السلام ولكن كان صرف السلطان عند الحكم في النازلة

عدل فتنفذ احكامه كلها إلا ان يظهر في شيء منها عند النظر اليها حاجة خطأ ظاهرا لم يختلف

لاعتذار له الى الاجمى قاضي لانكحة فقال لاجمى لاهل المجلس
ما تشهدون به من حال ابن عبد الرافع هل كان من قضاة العدل
والعلم ام لا فقال جلهم « ومن قضاة العلم والعدل فقال اشهدوا علي
باني امضيت حكمه هذا وكل ذلك بمحض ابن عبد السلام ولم
يتعرض له في ذلك بسؤال ولا انكار فكان ابن الحاجب ينكر هذا
الحكم ايضا ويحتج بما مر من ان العدل العالم ينقص حكمه اليين
الخطا ولا ايمن من خطا الحكم بقيمته منقوصا اه منه في باب القضاء
والغرض من هذا قوله اشهدوا علي باني امضيت حكمه هذا من غير
تصفح ولا نظر قال ابن عرفة في باب الاستحقاق بعد ان تعرض للنزلة
ايضا وكان المجلس المذكور وانا في ابتداء الطلب قبل تمكني من
الوقوف على البيان والوارد ثم تمكنت من مطالعتهما فوجدت الصواب
مع ابن عبد الرافع فذكرت ذلك لبعض الفقهاء الذين نظروا في نازله
وكان ينسب الحاكم المذكور الى الحكم بالشاذ وربما سمعت مثله
من شيخنا ابن عبد السلام فقلت الصواب ما حكم به ابن عبد الرافع
لان المنصوص ان البناء اذا كان من بناء الملوك وذوي الشرف ان
القيمة فيه منقوصة حسبما في الرواية عن مالك ابن رشد لان من
بنى بنيان لامراء فقد اتلف ماله فيما لا يسوغ له من السرف
المنهي فقال لي ابو القاسم الغبريني لو كان كذلك لضمنه في تسجيل
حكمه بذلك فقلت انما ذكرت هذا لقصور من انتصب لامضاء حكم
الحاكم ولم يعتل إلا بانه من قضاة العدل الذي لا ينبغي ان تتعقب
احكامهم اه بنح وما ذكره ظاهر حيث كان بناء ابن الحباب يشبه
بناء الملوك واما كونه من البناء المعتبر والرفيع فلا يتم الحكم بقيمته
مقلوما اذ قد يكون بناء معتبرا وليس من بناء الملوك وكيف لا وقد
وقع في الرواية ما معناه ارايت ما بنيت به حسنا وهو من بناء
الناس فقال لك ذلك اي قيمته قائما (وانقص خلاف قواعد)

فيه فيرد قاله ابن رشد خ
ونقص وبين السبب مطلقا ما
خالف قاطعا او جلي قياس
والقاطع يشمل المص الصريح
والاجماع والقواعد القطعية والى
لاربعة اشار الناظم بقوله
(وانقص خلاف قواعد)

ونص واجماع وقيس قد انجلا
مثال ما خالف القواعد المسالة
المعروفة بالسريجية متى حكم
حاكم بتقرر النكاح فيها نقص
وهي من قال ان طلقك او وقع
ملك طلاق فان طلق قبله
ثلاثا او اقل وطلقها واحدة فانها
تبين منه ويلزمه الثلاث وان
ماتت او مات وحكم بالتوارث
بينهما نقص الحكم لان من
قاعدة الشرع اجتماع الشرط

مع الشروط وقال ابن سريج (١٥٧) وغيره من ائمة الشافعية لا يقع عليه طلاق ابدا وقال بعض

الشافعية يقع المتجزدون

المعلق وقال بعضهم وابو حنيفة

يقع مع المتجزد ثم التثالث قال

الطرطوشي وليس لاصحابنا

في هذه المسألة ما يعول عليه

صح من ق وانظر كيف يصح

هذا مع قولهم المراد بالعالم هنا

المجتهد ومع ما مر في الجاهل

انه اذا وافق قول عالم لم

ينقص ومثال مخالفة النص

الحكم بالشفعة للجار قال ابن

الماجشون هو من الخطا بين

الذي ينقص فيه حكم العدل

العالم قال وحديث الشفعة

للشريك اصح وليس من

لاضطراب بخلاف ما تمسك

به ابو حنيفة والكوفيون من

حديث جار الدار احق بدار

الجار قاله القرافي ورد بان

المخالف متمسك بسنة هبها

مرجوة عندك فهي عند راحة

فقول ابن الماجشون مشكل وفي

المذونة واذا قضى القاضي بقضية

فيها اختلاف بين العلماء ثم تبين

ان الحق في غير ما قضى به رجع

اليه وانما لم ينقص ما حكم فيه

غيره مما فيه اختلاف بين العلماء

قوله وقال ابن سريج الخ من جملة ما احتج به على عدم وقوع الطلاق فيها راسا ان اثباته يودي الى رفعه لانها لو طلقت قبله لثا بطل هذا من اصله واجيب بان مالكا قد وقع له اعتبار ما ادى اثباته الى رفعه وعدم ابطاله في مواضع منها من اعتق اباه او ولده في مرضه مثلا صح عتقه وورثه مع ان ارثه يودي لنفيه لان العتية في المرض كالوصية لا تصح لوارث فثبت ارثه يبطل العتية وبطلان العتية يبطل حرية وبطلان حرية يبطل ارثه ومع ذلك قال باعتبار ما ذكر انظر مصطفى عند قوله وان طلقك فانت طالق قبله الخ واحتج من قال ببطلان الطلاق ان الشاهدين اذا شهدا على معتقهما بدين عليه فان شهادتهما باطلة لان اعمالها يودي لبطلان عتقهما وكذا من جرح الشاهد الذي ادله فان تجريحه لا يقبل وكذلك المرأة تاخذ الزوج العبد في صداقها او كذب الفرع لاصل في باب النقل ونحو ذلك وقوله وانظر كيف يصح هذا مع قولهم المراد بالعالم هنا المجتهد الخ انظر فان قائل هذا لا يصح قوله لانه اذا كان مجتهدا فلا ينقص قوله لقول مجتهد آخر كما في السريجية ونحوها وايضا فقد رايت ما تقدم في ابن عبد الرقيق وقد سلم ذلك ابن عرفة وغيره وايضا قد قالوا ان قضاة الامصار لا تتعقب احكامهم لحملهم على العدالة والعلم كما قال خ ان كان اهلا او قاضي مصر الخ وايضا فانهم قالوا ان الجاهل اذا وافق قولا لا ينقص حكمه فالصواب ان مرادهم بالعالم هنا المقلد كما هو ظاهر اطلاقاتهم ولا تلتفت الى سواء وقد علوا وجه عدم تعقبه بان تصفحه وتعقبه يودي الى التسلسل وكثرة الهرج وتفاقم الحال وان لا يثبت حكم ولا ينقطع شعب في اى حال فالتعليل المذكور صريح في انه لا يشترط في عدم تصفح احكامه الا العدالة والعلم وقوله وانما لم ينقص ما حكم فيه غيره الخ ينبغي ان يقرأ قوله غير بالرفع على انه فاعل وما حكم مفعوله

او قال ابن رشد لا خلافي في نقصه حكم من قبله ان كان خطا لم يختلف فيه وان اختلف فيه

لم يرد وقيل يرد ان كان شاذا وقال ابن الماجشون يرد وان كان قويا مشهورا اذا خالف سنة قائمة اه وعول عليه في المختصر وفيه نظر ومثال مخالفة لاجماع المحكم بالميراث كله للاخ دون الجدد لان الايمت كلهم على قولين المال كله للجد او يقاسم الاخ اما حرمان الجدد بالكية فلم يقل به احد ومثال مخالفة الفياس الجلي وهو ما قطع فيه بنفى الفارق (١٥٨) بين لاصل والفرع قبول شهادة الكافر فان الفاسق لا تجوز

وقوله وفيه نظر الخ وجه النظر هو ما قدمه من ان المخالف متمسك بسنة الخ قلت ذكر الزرقاني والخرشي عند قول المتن في الوقف او على بنيه دون بناته ان هذه المسائل مستثناة من قواهم حكم الحاكم يرفع الخلاف لان هذه فيها خلاف ولكنه ينقص حكمه فيها وبهذا يرتفع الاشكال وقوله فان الفاسق لا تجوز شهادته الخ اي واذا كان الفاسق لا تجوز شهادته ولو على كافر فالكافر لا تجوز شهادته ولو لكافر على كافر ايضا خلافا لابن حنيفة في جواز ما منه لكافر على كافر فيرد الاشكال المتقدم وقد تقدم انها مستثناة وقوله في التنبيه مرادهم بالعالم هنا الخ تقدم ما فيه اللهم الا ان يقل مرادة بالمجتهد المقلد الذي معه من النظر ما يرجح به احد الدليلين اي فهو الذي يكون حكمه رافعا للخلاف والا فلا يعتبر منه الا ما وافق المشهور الخ انظر شرحنا للتحفة

فصل وشاور

محل المشورة اذا لم تكن الفتوى مرسله والا فارسالها يغني عن مشورتهم واحضارهم لانه حينئذ ان خرج الحق ردوه اليه اذ لا يمضي من احكام القضاة الا ما وافق المشهور اللهم الا اذا كانت هناك قضية يعلم بعدم وصولها اليهم واشكل عليه الامر فيها فقد تقدم في قوله ولتأمر بتقييد غامض لتسال عنه او لان تناملا (ولا تفت في حكم)

شهادته لفسقه والكافر اشد فسقا منه تنبيه مرادهم بالعالم هنا الاجتهاد اما قصاصة الزمان فذا يعتبر من احكامهم الا ما وافق الراجح او المشهور او ما جرى به العمل وغير ذلك ينقص ويرد عليهم قاله ابن عرفة والعقباني والبرزلي والسنوسي وغيرهم انظر طالع الاماني

فصل

(وشاور) ايها القاضي (ذوي علم) ممن يوثق به في علمه ودينه وفهمه ونظرة ومعرفته باحكام من مضى فينبغي له ذلك قاله المنيطي وقال ابن المراز لا يدع القاضي مشاورة اهل العلم عند ما يتوجه اليه الحكم ولا يجلس للنضاء الا بحضرة عدول ليحفظوا اقرار الخصوم خوفا رجوع بعضهم

ظاهرة

صا يقربه وان كان مما يقضى فيه بعلمه فان اخذه بما لا خلاف فيه احسن

وقال سحنون لا ينبغي ان يكون معه من يشغله عن تمام فكرة كانوا اهل فقه او غيرهم (وسو) بين الخصمين (بمجلس) ولو مسلما وكافرا فيسوي بينهما مجلسا وكلاما ونظرا وطلاقة وجه وضدها ويقول مالكما وما شانكما او ايكما ادعى ولا يخص احدهما بالكلام (ولا تفت في حكم) لئلا يجهل الخصم ليعرف

مذهبك في النازلة والنهي على المنع وقيل على الكراهة وقيل بالجواز كما في امور الديانات (واحضر ذري
 العلا) اي العلماء وقد قال اولا انه يشاورهم وهما قولان قال اشهب ومحمد يحضرون وقال مطرف وابن
 الماجشون يشاورهم وبإيهما عمل كفى مما لم يكن في حضورهم تشويش عليه وعطى شيخ احد التوليين
 على الآخر فقال واحضر العلماء وشاورهم وهل ذلك على الوجوب او على الذنب ظاهر المنازرة لاول
 وابن المصنف الثاني قاله الخطاب (وكن) ايها القاضي (ذاتان) في الامور التي تنزل بين يديك ولا
 تعجل ترى ان الاسراع براعة فان من تاني اصاب او كاد ومن تعجل اخطا او كاد الحديث وانما العجاة
 مطابقة في امور مخصوصة قرى الضيف وتجهيز الميت وانكاح البكر اذا ادركت واداء الصلاة وقضاء الدين
 والثرة عند اقتراف الذنب ونظمها بعضهم فقال بادر بثرية قرى والدفن بكر جهاد مع صلاة دين
 (عارفا بعوائد) لاهل بادية معمول بها شرعا ليكملهم عليها ولذا قيل يطلب في القاضي ان يكون بلديا
 وقيل بالعكس ليقول حاسدوه اما عوائد خالفت الشرع فلا عبرة بها ولا حاجة لمعرفتها إلا لتتقى
 (واحدث) ايها القاضي (قضاء) (١٥٩) للفجور اي لاهل المعاصي قضاء يليق بهم بشرط
 ان يكون ما تحدث له

ظاهرة المنع وبه صرح في التخصة بقوله ومنع لافشاء للحكام الخ
 وجرى العمل بخلافه قال ناظمه

وشاع افتاء القضاة في الخصام ما بغير حكمهم له قسوام
 (كما جلا عن لاموى) قوله وقال المشدالي انه تعظيم الخ يدل
 على انه تعظيم قوله فيما ياتي وانلاف مطلوب بزواج ليعقلا
 اصل في الشرع كما ياتي (كما
 جلا) اي ظهر (عن لاموى)
 عمر بن عبد العزيز لا امام العدل
 رآه بعض الايمه في المنام مع
 الخلفاء الاربعة بين يدي النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو اقرب

اليه منهم فقال له يا رسول الله لم هذا فقال له لانهم كانوا يحكمون بالحق في زمن الحق وهو كان
 يحكم بالحق في زمن الباطل ولما ذكر في الرسالة قوله تحدث للناس اقصية بقدر ما احدثوا من
 الشجر وقال في اولها من الواجبات ترك ما احدثه المحدثون جمع شراحها بين كلاميها بان لاول
 فيما ليس له مستند في الشرع من نص او اجماع او قياس وما هنا فيما له اصل من ذلك وظاهر
 كلام النوادر ان هذا الحكم عام في كل زمان لانه قال وقد كان سجنون يقبل التوكيل من الطالب ولا
 يقبله من المطلوب فليل له في ذلك فقال تحدث للناس اقصية الخ وعنه ايضا انه كان لا يقبل
 الحمل من المديان حتى يثبت العدم في السجن فليل له في ذلك فقال لا تستخرج حقوق الناس
 إلا بالتضييق بالضرب والسجن وروى ابن وضاح ان حسين ابن عاصم كان يحلف الناس بالطلاق
 قال فذكرته لسجنون فقال لي من اين اخذه قلت من قول عمر بن عبد العزيز فقال مثل ابن عاصم
 يتاول هذا فقال الوانوغى هذا كلام موجه يحتمل المدح والذم وقال المشدالي عن بعضهم انه تعظيم
 لشان ابن عاصم لانه ممن اخذ عن ابن القاسم وجعل بعضهم من ذلك ما احدثوه من العقوبة بالمال

وافقت بجوازها ابو القاسم البرزلي واستدل للجواز بوجوه واملى في ذلك جزءا ورده عليه عصريه ابو
العباس الشماع والى عليه تاليفا دل على تبجحة واتساع علمه ونقص كل ما عقده البرزلي وقال وهذا
كله مفروض مع وجود الامام وتمكنه من اقامة الحدود (١٦٠) واجرائها على احكام الشريعة

والا فقد يقال ان ذلك اولى من الاهمال وترك القوى ياكل الضعيف والله اعلم قال الش وقديشهد للعقوبة بالمال حديث التنزيل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه يصيد في حرم المدينة فخذوا سلبه قال مياض لم ياخذ به من ائمة الثنوى الا الشافعى في قول له قديم وخالفه ائمة لامصار قال النورى قال به سعد ابن ابى وقاص وجماعة من الصحابة ولا يضر الشافعى مخالفة ائمة لامصار اذا كانت السنة معه وهذا القول هو الاختار لصحة الحديث وعمل الصحابة على وفقه اه وفى مسلم عن عامر بن سعد ان سعدا وجد عبدا يقطع شجرا فسلبه وقال لا ارد ما ففلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم اه قلت ولا شاهد لهم فيه لانه في حق من صاد

وقوله قلت ولا شاهد لهم فيه الخ قد يقال هذا حكم ما لا قيمة له من الاشجار التى لا ثمرة لها واما ما له قيمة فيضمن قيمته فمعنى قوله عليه السلام فخذوا سلبه اى فعاقبوه باخذ ماله على معصيته التى ارتكبها فان تمحض الحق لله كالصيد فى الحرم فانما ياخذ ماله فقط وان كان لله ولا دى فيؤخذ ماله لحق الله ويغرم بعد ذلك حق الآدمى اذا ما من حق لآدمى الا وفيه حق الله الذى هو اثم الجرأة والاقدام والحديث الكريم دل على اخذ السلب على معصية الله كان معها حق آدمى ام لا ويدل لهذا ما قاله فى الميضية ونقله فى الدر النثيروا بن فرحون من ان الصواب ان المحاكم متى علم تلدد المطلوب واستخفافه ان يودبه ويسمح للعون الذى مضى اثره اخذ اجرتهم منه اه فلا يخفى ان الملد تسبب بلده فى اتلاف اجرة العون على خصمه فوجب غرمها عليه وانزعه مع ذلك لادب كما ترى الا ان الشافعى جعل محل لادب غرم المال للحديث المذكور وهو ما اختاره النوى فالجدة قائمة والكلام فى افعال الحدود الشرعية كالزنى والسرقة ونحوهما انظر شارح العمل عند قوله

ولم تجز عقوبة بالمال او فيه من قول من الاقوال لانها منسوخة الا امور ما زال حكمها على اللبس بدور كاجرة الماد فى الخصام والطرح للغشوش من طعام وانظر ما ياتى آخر الفصل (فالتضاء صناعة) قوله بان فيه امورا زائدة لا يحسنها كل الفقهاء الخ وهذه الامور الزائدة هى النظر للصور

فيه لانه في حق من صاد فى الحرم فيبعد ان نقول به ولا سبيل الى جعل ذلك فى غيره كمن (ع) حيث لا يجوز له او قطع شجرا مملوكا غيره فلا يؤخذ سلبه وانما عليه قيمة ما اتلفه (فالتضاء صناعة) لان علم القضاء وان كان احد انواع الفقه فان فيه امورا زائدة قد لا يحسنها كل الفقهاء

الجزئية

وقد يحسنها من لا باع له في الفقه (كفتوى) ابن عرفة فقها القضاء والفتوى مبنيان على اعمال النظر في الصور الجزئية وادراك ما اشتملت عليه من الاوصاف الكائنة فيها فيلغى طردها ويعمل معتبرها (ونخل) حقيقة اخراج الخنالة من الدقيق والمراد به هنا التامل في النازلة وما اشتملت عليه من الاوصاف الكائنة حتى يلغى طردها كما قال ابن عرفة ويردها الى باب الاجارة او الوديعة (واحذر النقل مسجلا) فلا يجوز لاقتناء بنصوص الاختصاصات إلا لمن عرف ما للائمة عليها من تقييد او اطلاق (فقد قال بعض العارفين) من الموثقين (اذا انخفى) اى خفى (على قاض امر في العتيد ولا انجلي) بل التبس عليه امر في العقود لقدمها وطال الخصام وكثر الشغب ورجا في تقطيعها تقريب امر الخصمين (يساغ له التهطيع ان كان يرتجى به قطع ما يخشى من الطول والبلا) اى الفتنة (كما) اى كالذى جاء (عن ابان نجبل) اى (١٦١) ولد (عثمان قد بدا) اى ظهر (من الحرق) بيان لما واستحسنه مالك وهو قوله

الجزئية وادراك ما اشتملت عليه حتى يدخلها تحت كلياتها كما مر اول الكتاب وقوله من لا باع له في الفقه اى في حفظ احكام مسئلة الجزئية وقد كان لا يحسنها لان ادخال الجزئيات تحت كلياتها عسير لكثرة ما يقع من الاشتباه بسبب اشتمال الجزئى على اوصاف مختلفة بعضها ينزاع الى هذه الكلية وبعضها الى غيرها قال ابن سهل رحمه الله كثيرا ما سمعت شيخنا ابن عتاب رضى الله عنه يقول الفتيا صناعة وقد قال قبله ابو ايوب الفتيادرة واولا حضور الشورى في مجالس المحاكم ما دريت ما اقول في اول مجلس شاورنى فيه سليمان بن ايوب وانا احفظ المدونة والمستخرجة

ادرى ما هى اه وفي التبصرة اذا طال الخصام في امر وكثر التشعب فيه فلا باس للقاضى ان يحرق كتبهم اذا رجا بذلك تقارب امرهم واستحسنه مالك اه (وسحنون) امر (بالتاديب والصفع في العفا) قال ابن عرفة ومما جرى به العمل من انواع التعزير ضرب القفا مجردا عن سائر بالا كف عياض وحلف رجل بالطلاق في مجلس سحنون فامر بصفع قفاه اه (ويابى) اى وكان سحنون ايضا يمنع (كفيلا من غريم) حتى يثبت عدمه بل يسجنه حتى يثبت عدمه في السجن والذي في المدونة يحبس او ياقى بحميل التونسي يريد بالوجه خ وحبس لثبوت عسره ان جهل حاله ولم يسأل الصبر له بحميل بوجهه فيغرم ان لم يات به (وابطلا) هو اى سحنون (وكفلا من المطلوب) فلم يقبله (إلا لعذرة) بمرض او سفر او نحوهما (وان) يرعب (شاهد يرعب لديه تمهلا) حتى يزول رعبه قال ابن فرحون كان سحنون اذا دخل عليه الشاهد ورعب منه اعرض عنه حتى يستأنس وتذهب روعته فاذا

طال ذلك به هون عليه وقال له ليس معنى سوط ولا عصا ولا (١٦٢) عليك باس اد ما علمت ودع

ما لم تعلم (وكان له بيت)
في الجامع بناء لنفسه (لا افراد
شاهد وخصمين) ف (قط) اذا
كثرت عليه الخصوم ويدخل عليه
اثنان مع من يشهد عليهما حتى
يفرغ منهما ثم يدعوا آخرين
وهكذا (اولا ثم اولا وللبيض)
من العلماء حسبما نقله ابن
الطار (نزع الشيء) المتنازع
فيه حيوانا او غيره (من يد حائز)
له (اذا خيف امر بالبقاء) اي
ببقائه بيده (ويجعلها بحفظ
امين) حتى يقع الفصل فيه
خوف تقابل عليه او تقويت
(هكذا) اي من باب احداث
القضاء (منع والد فقير من اخذ
المال للولد) ال عوض من الضمير
اي اخذ مال ولده مع ان الولي
هو الاب الذي يحوز مال ولده
ف (اعلا) قال ابن عرفة شاهدت
ابن عبد السلام حكم على رجل
ان لا يقبض ميراث ولد له
صغير فكلته في ذلك فقال انه
فقير وكان ابن عبد الرقيق يحكم
بذلك وكذا اذا اراد ابو الزوجة
ان يحبس شورتها وثيابها خوفا
عليهما من الزوج بعسد ان

الحفظ المتقن الخ وانظر الفرق الثامن والسبعين من فروق القرافي
(وللبعض نزع الشيء من يد حائز) هذا احد قولين قال في النهاية
وان قال القاتم هذا ينازعني في ملكي وهو في حوزي وقال الآخر
هو في حوزي وملكى صرفهما ولم ينظر بينهما فان جاءه احدهما
فزعم ان صاحبه غلبه على حقه نظر له وكلفه اثبات دعواه
واحلفه وقيل اذا ادعى المحوز اخرجهم عنهما وقيل لهما من اثبت
منكما حقا نظر له وبالاول القضاء اه ونحوه في الودائع المجموعة
قال في القول الثاني وقيل اذا خيف بينهما التنازع والتضارب
اخرجت من ايديهما وقيل لهما من اثبت حقه منكما نظر له
القاضي اه فجعل الثاني مقيدا بخوف التضارب خلاف ما في
النهاية من عدم تقييده بذلك وتعقب ابن عات كون القول
المقيد بخوف التضارب مقابلا للاول ونقله عن ابن رشد ليس
باختلاف بل يقيد الاول بما اذا لم يخش التضارب وإلا اخرج من
ايديهما فالقول الثاني تقييد للاول لا مقابل له اه بمعنى وهو ظاهر
وقد تقدم ان كثيرا من اهل البوادي وغيرهم تكون الارض ونحوها
بيد احدهما فيترامى عليها الآخر بالحراثة فاذا رفعه ذواليد ادعى
الآخر الآن انها بيده وفي حوزة فينقلب العمل والاثبات على الحائز
اولا والوجه في ذلك ما ذكره الناهم في عقلها عليهما ويبحث عن
كانت بيده قبل ان يترامى عليها هذا الذي حرثها الآن فاذا
اثبت الحيازة احدهما او تبين له ان الحارث لهما انما يترامى
عليها في هذه السنة كلفه ببينة ملكيتها ولا ينفعه تراميه كما مر
(هكذا منع والد فقير) قوله قال ابن عرفة الخ ذكر ابن عرفة ما
نسبه اليه اواسط ترجمته نكاح التحكيم وقوله وكذا اذا اراد اهو
الزوجة ان يحبس شورتها الخ انظر نص ابن رشد في ذلك باسوط
من هذا في شرحنا للتحفة قبل الاختلاف في متاع البيت

واحلاف

ودفع لهما ما تتجمل به فانه يفصل في الاب بين ان يكون مامونا او لا قال

الطليطلى وقد شاهدت اقواما (١٦٣) وضعت عندهم ثياب بناتهم خوفا عليها فاكلوها وتعذر لانصاف

لهن منهم لقلته ذات ايديهم

(كما منعوا بيع الايمان لاسمح)

اي لمن يسمح في الفساد

ولا غيره له كما يمنع بيع العنب

لمن يعصرة خمرا والسلاح لمن

يقاثل به المسلمين في نظائر

(واحلاف مطلوب) بحق

(بزوجه) اي بطلاق زوجته

(ليعقلا) اي عن الظلم اذا كان

يتساهل في الحلف بالله ولا

يتساهل بالحلف بالطلاق

فالمجورور يتعلق باحلاف

ويحتمل انه يتعلق بمطلوب

والعنى ان من طلب بزوجه

بحق ترتب عليها فزعم انه لا

يعلم اين ذهبت فيحلف على

ذلك (وقد قيل في المعروف

الظلم ولاذى) والتعدى على

الناس (الى حاكم يدعى) دون

القاضى (وان كان يبتلى)

من الحاكم بغرم مال قال ابن

عرفة لان امثال هؤلاء لا يتصف

منهم القضاة (وشبه الذى

قدمت) والضابط ما تقدم وهو

ان يكون له اصل في الشرع

شاهد والله اعلم (تنبيه انه)

اي لامر والشان (من احدث)

(واحلاف مطلوب) هذا تقدم عند قوله ومن يحلف بلا من له

العلا ان الزرقانى وغيره اعتمدوا وقد ذكرناه في شرحنا للتحفة في

باب اليمين وتقدم ايضا ان حسين بن عاصم كان يفعل (وقد قيل

في المعروف بالظلم) البرزلى عن ابن عرفة من عرف بالفساد يدعى

الى المحاكم دون القضاة وان ادى الى غرم المال لان ما بيده من اموال

الناس والتباعات لا ملك له فيها فيست المال اولى به لان فساد

لا يكفه إلا المحاكم من باب ما لا يتوصل للواجب إلا به اه قلت

وهذا يقتضى ان القاضى اذا ثبت عنده ان هذا معروف بالظلم

والفساد وافشى ذلك عنده على السنة الناس فانه يامر حينئذ خصمه

ان يرفعه للحاكم ولا يقتضى هو بينهما وحينئذ فليست المعرفة

بالظلم والفساد مركولة الى الخصم اذ لا ينضبط امر بهذا وما من خصم

إلا ويزعم ان خصمه من اهل الظلم والفساد فيردى ذلك الى

تعطيل ابواب الشريعة نعم اذا فرضنا انه رفعه للحاكم فاغرمه مالا

وتجاوز فيه الحد ثم قسام يدعى على الشاكى انه ظلمه في رفعه

للحاكم وانه علم انه يتجاوز فيه الحد فان دعواه على الشاكى لا

تسمع حيث كان معروفا بالظلم على المعتمد من اقوال ذكرها مخ

بقوله وهل يضمن شاكيه لغرم زائد على قدر الرسول ان ظلم او

الجميع او لا اقوال وهذا مستثنى من قولهم الظالم وان ظلم لا يظلم

الرخ لان الفرض ان هذا لا ينكف إلا بذلك (وشبه الذى قدمت)

من ذلك ما افق به البرزلى من جواز العقوبة بالمال كما مر اول

الفصل ومع هذا فان العقوبة بالمال على فرض جوازها لا ينبغي

تعميمها بل كثير من افراد الناس يمكن اقامة الحدود الشرعية فيهم

فلا تهمل في حقهم وكثير من الافراد لا يمكن لانتصاف منهم ولا

اقامتها عليهم فعقوبتهم بمال اولى من الاهمال فهذا يختلف باختلاف

افراد الناس والغالب ان من سجن لاطعاء المال يمكن اقامة

في الدين ما ليس منه مبتدأ خبره (بدعى ذميم مضافا) بالنصب حال من بدعى لوصفه او من الضمير

في ذميمة (كما جاء عن خير الوري فاعلمنه) اي فاعلم الجماعة من ذلك يعني من قوله صلى الله عليه وسلم اياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقوله صلى الله عليه وسلم شر الامور محدثاتها وقوله صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد اي مردود عليه ونحوها من الاحاديث فانها بظاهرها واردة على قول الاموي ضمنية برده واجيب بان الاحاديث الواردة في ذلك ليست على اطلاقها بل مقيدة (١٦٣) بما اذا لم يكن لتلك البدعة

اصل في الشرع والا فلا تكون بدعة مذمومة بل قد تكون بدعة مدحوخة كقول عمر بن الخطاب فيما احدثه من جمع الناس على اسم في تروايح رمضان نعمت البدعة هذه والى الجواب عن المعارضة اشارة بقوله (فتال تقى الدين) ابن قيمية (ذا) اي ذم البدعة (ليس مسجلا) اي مطلقا كيفما كان (ولكن) وصف الذم ثابت (لما ليس استناد له يرى) في الشرع بان لم يقم عليه دليل شرعي (والا) بان قام عليه دليل يقتضي وجوب ككتب العلم او ندبه كما في الجمع المذكور فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جمع بالناس ليتبين او ثلثا واجتمعوا

الحق عليه اذا لم يخش من ذلك فتنة ونحوها والعمال اليوم يطلقونها ويعممونها في جميع الافراد رغبة في تحصيل المال وذلك خرق للشرعة والله تعالى اعلم (فشرعى عليه فعولا) قوله وبه تعلم ان اقسام البدعة خمسة النخ اشارة الى قول الشرح المحاصل ان البدعة على قسمين لغوية وهي التي تنقسم الى احكام الشرعة الخمسة وشرعية وهي محرمة او مكروهة فاللغوية اعم لان كتب العلم مثلا بدعة لغة وهو واجب شرعا وكذا الجمع المذكور مذموب شرعا وهو بدعة لغة وكذا التخليع هو شرعا مباح وهو بدعة لغة ومعنى كون ذلك بدعة لغة انه لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ثم كان والشرعية في الحرام والمكروه وعليه فكل بدعة شرعية هي بدعة لغوية ولا عكس فان ما دل على وجوبه او ندبه او اباحه دليل شرعي بدعة لغوية لا شرعية قال ونظمها ابن غازي فقال كن تابعا ووافق من اتبع وقسم الخمسة هذا البسوع واجبة كمثل كتب العلم ونقط مصحف لاجل الفهم ومستحبة كمثل الكائنات والجسر والحراب والمدارس ثم مباحة كمثل المختسل وذات كره كخوان الماكسل ثم حرام كغسل بالفتات وكاسيات عاريات مائلات

في الثالثة حتى غص المسجد باهله فلم يخرج لهم وترك وقال خشيت ان يفرض فلما امن عمر ما خشيه رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع (ف) الجمع (شرعى عليه فعولا) وهكذا كل ما ثبت له اصل يقتضي الذم او الاباحة كمثل الدقيق او الوجوب كما تقدم بخلاف ما اقتضى الشرع تحريمه كالمكوس او الكراهة كالزيادة على الصاع في الفطرة وبه تعلم ان اقسام البدعة خمسة باعتبار اللغة وعليه قول عمر واما باعتبار الشرع فقسمان لا غير والله اعلم

فالكانس

* فصل *

في ذكر مسائل جرى بها العمل بفاس (وفي البلدة الغراء) المشهورة (فاس وربنا يقي اهلها من كل داء) اي ضرر (تفضلا جرى عمل باللائ تاتي) اي في المسائل التي تاتي بخلاف المشهور (كما جرى) العمل (باندلس بالبعض منها) (١٦٥) فاصلا) اي يجعل اصلا وانما جعل ذلك اصلا وان كان

خلاف المشهور (لما قد فشا من

قبح حال وحيلة) اي لما فشا

اي شاع وكثر في الناس من قلة

الدين وكثرة التحيل على اكل

اموال الناس بالباطل (فيخسا)

بالسين المهملة من خسرات

الكلب اذا طردته اي فيطرد

ويبعد المتحيل (الذي للغى)

عند الرشد (ينبغي توصلا)

بجمله على خلاف المشهور

حتى لا يتوصل الى ما قصده

بحيلته من اسقاط حق مثاله

ان يشتري شقصا من اصل

ويخاف من الشريك ان

ياخذ بالشفعة فيعطى المسال

سرا ويشهد البائع انه تبرع

عليه قاصدا بذلك اسقاط الشفعة

لان لا شفعة في الهبة على

المشهور فيحكم عليه بالشفعة

في التبرع وان كان خلافا

المشهور وقد ذكر النظم جملة

فالكانس آلة الكنس وجمع الكناسة والجسر بكسر الجيم القنطرة
والمخل الآلة التي يخرج بها الخالة من الدقيق والخوان المائدة
ليس عليها طعام والفتات اجزاء الطعام وكاسيات على حذف مضاف
اي ولبسة النساء الكاسيات العاريات والمراد بذلك لباس النساء
التياب الرقيقة الخفيفة النسج التي يظهر ما تحتها فهي كاسية
لوجود الثوب عليها عارية باعتبار ظهور ما تحتها ومعنى مائلات
اي منحرفات عن الشريعة بسبب هذا الفعل وزاد في الحديث
ميلات اي لقلب الرجال

* فصل وفي البلدة الغراء *

اعلم ان العمل بمقابل المشهور لاحد امور ثلاثة اما لكونه الراجح
فهم يعبرون به لرجحانته كما في قول خ وهل يراعى حيث
المدعى عليه وبه عمل وفيها لاطلاق وعمل به واما لجريان العرف
به في ذلك البلد او في ذلك الزمان كمسالة الشروط في الثيا والنكاح
تكتب على الطوع والعرف شرطيتها في العقد كما ياتي في قواه فاحمل
على الشرط الخ ومسالة الشفعة في التبرع وذات القروء ونحو ذلك
المشار اليه بقوله (لما قد فشى من قبح حال الخ) واما لمصلحة
عامة او سبب كذلك كغرم الراعي المشترك وبيع الصفقة وقارين
التسجيل ونحو ذلك ثم ان الوجه الثاني يتغير بتغير العرف والثالث
يدوم ما دامت تلك المصلحة وذلك السبب ومن لا اول قولهم ان

من ذلك اذ قال (فمن ذاك) اي الذي جرى به العمل (للاستفسار) بالسين والراء وبالصاد واللام

ولا اول اشهر وهو استفهام الشهود اللفيف عما شهدوا به وان لم يكن فيه اجمال وهل هو من حق القاضي

او من حق المشهود عليه جعلوه عوضا عن التزكية التي هي لاصل في الشهود ولذا قال (والتزكيات

دع) اي اتركها مع ذلك لانها شهادة مدخول فيها على عدم العدالة إلا السلامة من جرحة

الكذب فلا بد منها كما د (نعم) اذا كان في الليف ذو مروءة (قد يزكى ذو المروءة) منهم (فاقبلا)
 ح رجوعا للاصل (وذات قروء في اعتداد بشهر) يعني ان المطلقة اذا كانت ممن تحيض وعدتها
 بالاقراء كما قال الله تعالى والطلاقا يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء فاذا ادعت انقضاء عدتها وانها
 رات الحيضة الثالثة فالمشهور انها تصدق فيما يمكن فيه ذلك ولو شهرا نح وصدقت في انقضاء
 مدة لا قراء والوضع بلا يمين ما امكن ابن الحاجب وامكان (١٦٦) انقضاء لا قراء مبنى على
 الاختلاف في اقل الحيض والطهر

ضمن لاقرار كالاقرار على المشهور المعمول به وهو كثير (وذات
 قروء) قوله فيما يمكن فيه ولو شهرا الخ فان قلت كيف يتصور
 حيضها ثلاثة في شهر مع ان اقل الطهر نصف شهر قلت كان
 يطلقها اول ليلة من الشهر وهي طاهر فتحيض وينقطع عنها قبل طلوع
 الفجر ايضا فتمكث خمسة عشر يوما طاهرا ثم تحيض في الليلة
 السادسة عشرة وينقطع عنها قبل الفجر ايضا وتستمر كذلك ثم
 تحيض عقب آخر يوم من الشهر لان العبرة في الطهر بالايام قاله
 الزرقاني قلت قال في مختصر الميضية عن مالك ولا تصدق في
 اقل من خمسة واربعين يوما وبه جرى العمل عند الشيوخ اه
 وعلى ما به العمل اليوم من انه لا بد من ثلاثة اشهر تنتظر اقصى
 لاجلين فان حاضت ثلاثا قبل ثلاثة اشهر انتظرت تمامها وان
 تمت لاشهر قبل ان تحيض ثلاثا انتظرت ما بقى لها ثم هذا ظاهر
 بالنسبة لما اذا ارادت التزوج واما بالنسبة لما اذا اراد ارتجاعها
 وادعت انها حاضت ثلاثا فيما يمكن ولو شهرا او خمسة واربعين
 على ما مر فانها تصدق وقد بطلت رجعتها ولا يفيدها تكذيبها نفسها
 لان هذا حق لله قوله خرق للاجماع الخ لاولى انه خرق للكتاب
 والسنة لان ذلك ثابت بهما لا بخصوص للاجماع (وترك لعان)

في العدة والاستبراء وجرى
 العمل بانها لا تصدق في اقل
 من ثلاثة اشهر قال في ضيبي
 عن ابن العربي عادة النساء
 عندنا ان تحيض مرة في الشهر
 وقد رقت لاديان فلا تصدق
 المرأة في اقل من ثلاثة اشهر اه
 يعني وتصدق في ثلاثة اشهر
 فاكثر ولا بد من سوالها فان لم
 تحيض ثلاث مرات لم تخرج
 من العدة ولو انقضت الثلاثة
 لاشهر او اكثر ولو اعتادته في
 كالسنة هذا مرادة وانها اذا
 ادعت انقضاء عدتها في اقل
 من ثلاثة اشهر لا تصدق لانها
 تعد بثلاثة اشهر وان لم تحيض
 ثلاثا وهي ممن تحيض كما هو
 ظاهر كلامه فان هذا لا قاتل به

وجله عليه جهل وخرق للاجماع (وتاريخ تسجيل) اي ما شهد به القضاة قوله

على انفسهم (وشبه تحصلا) كالحكام قال الفريابي العمل ان لا يورخ ذلك وكتب عليه ظم جرى
 العمل بفاس بالتاريخ في ذلك (وترك لعان مطلقا) كان الزوجان عدلين ام لا (او) بتركه (لفاسق)
 فقط كما هو مذهب ابي حنيفة لا يمكن الزوجان منه إلا اذا كانا عدلين لقوله تعالى فشهادة احدهم
 اربع شهادات بالله فسماعا شهادة والمذهب وان فسقا اورقا لا كفرا واعترض على المصنف ايضا ما

قوله على سبيل الشك والترديد النخ قد يجاب عن ظم بان اد
 بمعنى الواو والمعطوف عليه محذوف اي غير فاسق وفاسق وهو
 تفسير لا طلاق وقوله وان الزوج يجاد النخ هو عطف على قوله
 بالنع اي لا قاتل بالنع وبان الزوج يجاد ولا يمكن منه اذا
 طلبه وقوله محكمة اي ليست منسوخة وقوله ولولم تقم الزوجة
 كذا نسختنا بلو لا غيائية وصوابه اذا لم تقم النخ وقوله عن ابن
 عرفة ولا نص في حكمه النخ زاد عقبه والحق انه ان كان لنفي
 حمل وجب لتلا يلحق بنسبه ما ليس منه وإلا فالاولى تركه
 بترك سببه فان وقع سببه وجب النخ ثم وجدت نحوه في سراج
 ابن العربي ذكره في المعيار عدمه ايضا قال ان شهادة الرجل على
 زوجته برؤية الزنى مكروهة اذ لا تفيد اكثر من الفراق والفرار
 مع الستر اولى اه وتامل قول ابن عرفة ولا نص في حكمه مع
 قولها في اللعان يجب بثلاثة ارجه اما بنفي الحمل او ادعاء
 الروية النخ وقوله احياء سنة النخ اي احياء امر اذنت فيه
 السنة واباحتها لا انه مطلوب الفعل فهو كقولهم طلاق السنة كذا
 قال الشن وقد يقال هو مطلوب الفعل في الحمل وكذا في الروية
 حيث جرى سببه لوجوب دفع معرة القذف والحد حينئذ كما
 لابن عرفة وعليه فيمكن ان يحمل قول ابن الهندي اردت احياء
 سنة اي امر طلبته السنة وواجبته لدفع المعرة فلا يقال انها تستر
 بهذا الكلام قال البرزلي وقد وقع زمان لا مير ابى يحيى وتلاعنا
 بجامع الزيتونة وقد وقع بعد ذلك مرة اخرى ولا غرابة في وقوع
 سببه في هذا الزمان لكثرة الفساد فعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها
 وما بطن اه قللت وقد وقع مرارا بعد الاربعين والمائتين ولا لاف
 بجامع القرويين من فاس حرسها الله فيما ذكره ظم من تركه
 مطلقا لا يعول عليه وقد اعترض سيدى احمد بن عبد العزيز الهلالي

ذكره من جريان العمل بترك
 اللعان مطلقا او لفاسق على
 سبيل الشك والترديد بانه لا
 قاتل بالنع منه وان الزوج
 يجاد اذا فمذى زوجته ولا
 يمكن من اللعان اذا طلبه
 والآية محكمة وما ذكره من
 الترك لعله لم يتفق سببه
 ولولم تقم الزوجة بحقها فياجب
 الزوج اليه ابن عرفة ولا نص
 في حكمه ابن عسات لاعن
 ابن الهندي فعوتب فقال
 اردت احياء سنة اندرست
 اه البرزلي قد اغنى الله عن
 بيانه بما ذكر في القرآن والستر
 اولى وانما تستر بهذا الكلام
 حين عوتب فقال في الطراز
 وكانت ملاعته بالمسجد الجامع
 بقروية سنة ثمان وثلاثين
 وثلاثمائة (وا) جرى العمل

بترك (عهدة مملوك ببيع لتبطلا) اى العهدة تان خ ورد فى عهدة الثلاث بكل حادث وفى عهدة السنه
 بجذام وبرص وجنون ان اشروطا او اعتبدا فان لم يكن شرط لهما ولا عادة لم يقص بهما فهو جار على
 المشهور (كتوكيل عمن من سوى امرة جرى) خدمته القاضى الذين يتصرفون بين يديه نوعان
 احدهما من له معرفة بمبادئ الخصام وفصول الاحكام وهم الذين يتوكلون فى المسائل المهمة والثانى
 من لا معرفته لهم بذلك وانما عملهم لاتيان بالمطلوب لا (١٦٨) غير وهؤلاء يسمون بالاعوان
 ولم يجبر العرف بتوكيلهم إلا

هذا العمل الذى ذكره ظم وتبعه عليه ناظم العمل والله اعلم وقد
 اعترضه ايضا سيدى عمر قاتلا ان كان المراد انه ترك بترك سببه فمن
 لاسباب ما لا يمكن تركه كما تقدم وان اريد انه ترك مع وجود
 سببه فكيف يحل تركه مع وجود مقتضيه اه (وعهدة مملوك)
 قوله فهو جار على المشهور الظاهر ان ظم اشار الى ان العمل
 جرى بترك العهدة فى الرقيق بحيث لا يمكن المشتري من القيام
 بالعيب القديم فيه لجرى العادة عندهم بالبيع على البراءة كما
 ياتى فى قوله وبيع رقيق بالبراءة النخ لكن الذى عندنا اليوم ان
 العمل على انهم لا يرجعون إلا بالحمل والبرص والجذام والجنون ان
 ثبت قدمها على تاريخ البيع وليس معناه ما اشار له خ بقوله
 ورد فى عهدة الثلاث بكل حادث النخ لان كلام خ فى الحادث
 بعد البيع وهذا الذى ذكرناه فى القديم اى ان العمل على ان لا
 عهدة للمشتري على البائع اما جملة على ظاهر النظم واما ما عدا
 العيوب الاربع على ما عليه عملنا اليوم وهذا كله بالنسبة للعيب
 واما بالنسبة للاستحقاق فلا اشكال فى وجوبها والله اعلم (والفرج
 للنسوة) انظر شرحنا للتحفة عند قولها والزوج حيث لم يجدها
 بكرا النخ وفى عيوب الزوجين ايضا (كالذى يجرى من البيع صفقة)

ان يترك الواحد منهم للمرأة
 او نحوها فى الشئ القريب
 (ولا قافة) اى جرى العمل
 بتركها فى مسالة الشريكين
 فى لامة وطأها بطهر وغيرها
 من مسائل الاستحقاق ولعله
 لم يتفق او لم يوجد القايف
 (والفرج للنسوة انجلا) المشهور
 ان المرأة مصدقة فى داء
 فزجها اذا ادعى عليها وفى
 بكارتها وقال سحنون ينظرها
 النساء وبه العمل لقلة امانتهن
 (نعم) جرى العمل بما ذكر
 (ك) ما جرى به (الذى يجرى
 من البيع صفقة بلا حاكم بيع
 الفصولي اشملا) ولم يشرح عليها
 الشارح بصورة بيع الصفقة ان
 تكون دار او عبد مثلا مشتركا

بين رجلين او اكثر ملكوا ذلك دفعة فى زمن واحد بان ورثوه من اب مثلا او اشتروه
 او وهب لهم فاذا اراد احدهم ان يبيع وكانت حصته اذا باعها مفردة ينقص ثمنها فله ان يبيع الدار
 كلها ويخير شريكه بين ان يمضى البيع للمشتري فيأخذ منه ما نابه من الثمن وبين ان يضم الجميع
 ويدفع للبائع حصته من الثمن الذى باع به والجارى على المنصوص فيمن اراد البيع ولم يوافق
 شريكه ان يرفع للقاضى فيجبر له الممتنع ويبيعان دفعة واحدة بعد اثبات الوجبات لكن جرى

العمل بخلاف هذا وهو ان المالك للصفقة يبيع نصيبه ونصيب غيره ممن شاركه بدون رفع للحاكم وهو معنى كلام ظم كما جرى العمل ايضا ان المشتري يشترط على البائع ان لا يدفع الثمن الا بعد كمال الصفقة ويكتب ذلك في الوثيقة وان ضم الصفقة على البائع فهو الذي يجري على ذلك فان ضم شراكة انصرف المشتري ولا (١٦٩) عهدة عليه وان كملوا البيع دفع المشتري الثمن ومن ضم وباع بالقرب فلا كلام معه

وقوله واجازة ابن داود النخ بمثله اجاب ابن الحاج ايضا وبمثل الاول اجاب ابن رشد كما في الشارح والمعتبر المعمول به هو ما لابن داود وابن الحاج الا انه غير مقيد بما لا يقبل القسمة وغير خاص هنا بمسألة الوعيتة المذكورة بل كل ما لا ينقسم او ينقسم يباع ويجعل ثمنه في حبس آخر كما في الشئ وغيره وقوله قبل هذا ويكتب في الوثيقة ان ضم الصفقة على البائع النخ من هنا تعلم ما يقع كثيرا في هذا الزمان من مواجزة المشتري للبائع بشئ زائد على الثمن ليضم له الصفقة فان تلك الاجرة تحسب من الثمن ولا ينفرد بها البائع ان امضى اشراكه معه اذ هو لا يقضى له بالا ج على شئ يجب عليه فعله اذ الواجب عليه لا يستحق عليه اجرا وبه كنت احكم وافتي غير ما مرة فان ضم اشراكه ولم يبيعوا فالظاهر انهم لا يجب عليهم لمن برفعوا له نصيبه في الاجرة لانه مقر على نفسه انها زائدة على الثمن فهو مواخذ باقراره وقد ذكر في الباب الثالث من الالتزامات ان الملتزم بكسر الزاى اذا كان يعلم ان الملتزم له لم يجب عليه الفعل فانه يلزمه ذلك لالتزام ويجعل على انه قصد الترغيب في اتيانه بذلك الفعل لان ذلك قرينة ومعروف ادهذا ظاهر لو كان المشتري في هذا المسألة لا يتم بالتواطى مع البائع في ان ذلك من الثمن الا لانه يريد ان يحاسبه به ولا يسميها اجرة لينفرد بها اذ ذلك الفعل الذي هو الضم او التسليم يجب عليه فعله بدون اجرة والله اعلم وقوله واما الموصى

لاصيل للدخيل واختلف في تصفيق الورثة على الموصى لهم بالثلث حسبا فمنعه محمد ابن اسمعيل واجازة ابن داود وغيره ويجعل الثمن في حبس آخر الا ان يقبل القسمة فيقسم ولا يباع الحبس كما في تحييس الجزء المشاع فانه يقسم فان لم يقبل بيع وجعل ثمن الجزء في حبس آخر ندبا عند ابن القاسم وجوبا فيقتضى به عند عبد الملك واما الموصى له ملكا فيجبرة الوارث قطعا واما ثبوت كون

ذلك المشتري مما لا يقبل القسمة وانه مما يراد للاختصاص بالانتفاع به لا مجرد الغلة كالحمام والرهى
فليس العمل على واحد منهما بل الصفقة جارية فيما يقبل القسمة وما لا وكذا فيها هو من رباع
الغلة وغيرها ووجه الآخر بان رباع الغلة لا ينحط ثمن بعضها عن جملتها بل ربما كانت الرغبة في
البعض اكثر قاله عياض عن ابن رشد قال ابن عرفة عليه (١٧٠) والمعروف ان شراء الجملة

اكثر ثمنها في رباع الغلة وغيرها إلا
ان يكون عندهم وان كان فهو نادر
لا حكم له ومن الشروط ايضا
ان لا يبعض المالك للصفقة
حصته وهذا التبعض يصدق
بوجوه أحدها ان يبيع حصته
كلها مفردة ولا شك ان هذا
رضا بالتبعض فلا كلام له بعد
الثاني ان يبيع بعض حصته
ويترك البعض ثم يحتاج لبيعه
فيريد ان يصفق على الجميع
ليزاد في الثمن فليس له ذلك
لانه اسقط حقه فيه لما باع
بعض حصته الثالث ان يبيع
حصته ونصيب بعض من
شاركه كدار بين اربعة فاراد
أحدهم ببيع حصته ويجبر على
البيع معه الشريك الواحد
ليكون المبيع النصف فله ذلك
على ما لابن الحجاج وليس له
ذلك على ما لابن رشد قاله

له ملكا النخ وقد يصفق الموصى له ملكا على الوارث لاتحاد مدخلهم
لقول نخ وقبول المعين شرط فالملك له بالموت النخ وكذا رايته في
جواب لبعض المتأخرين وهذا الصفقة الذي هو اتحصاد المدخل
صادق عليه وقوله عن ابن عرفة وان كان فهو نادر لا حكم له
النخ تأمل تعليقه بالدور فان الاولى ان يقول إلا ان يكون عندهم
فالحكم مقصور على عاداتهم وبلدهم ولا يتعدى الى غيرهم والله اعلم
وقوله ومن الشروط ايضا ان لا يبعض المالك للصفقة حصته النخ
هذا الشرط معتبر وعليه فيقال قولهم لا يشترط إلا اتحصاد المدخل
اي وعدم التبعض ولا يشترط غير هذين من الشروط الباقية وقوله
الثاني ان يبيع بعض حصته انظر لو كانت دار بين ورثة ثلاثة
وربعها لاجنبي فاشترى احد الورثة ربع لاجنبي واسقط غيره
حقه في الشفعة ثم اراد هذا المشتري ان يصفق عليهم ومنعوه من
ذلك لعدم اتحصاد مدخله بالربع الذي اشتراه فالقول لهم اذ
ليس له التصفيق ليربح فيما اشتراه وحده فان اراد ان يصفق
في غير الربع الذي اشتراه فكذلك ايضا كما يفيد ما اجاب به
سيدي عبد الواحد الونشريسي ونقله الش وقوله فاجاب ابن
رشد النخ لا يقال هذه المسألة هي التي تقدم فيما جواب محمد بن
اسماعيل وغيره لانا نقول المسألة المتقدمة اتحد فيها المدخل مع
مع الموصى لهم ههنا ليس كذلك فلذلك كان التبعض حاصلا

الونشريسي ففى نوازل الاحباس من المعيار سئل ابن رشد وابن الحجاج عن ربع
محبس على قوم وبعضه مطلق ومعناه ان الربع المذكور بعضه محبس على قوم المحبس واقاربته والبعض
الآخر ملك للورثة فاراد الذي له في المطلق حصته ان يبيع وان يجبر من معه من الشركاء في
المطلق ان يبيع معه لاستغفار الثمن فاجاب ابن رشد بانه لا يجبرهم على البيع معه لان التبعض

حاصل على كل حال واجاب ابن الحاج باذنه يجبر من معه من الشركاء في المطلق على البيع معه من اجل ان يبعده معهم سبب (١٧١) الى كثرة الثمن في حصته واذا باع حصته وحده قل الثمن فيها فهو ضرر عليه وقد قال

على كل حال وقوله وقد يقال لا يلزم من البيع على جميع الاشراك الخ هذا اعتراض على الونشريسي بان مسالة الدار بين اربعة ليست كمسالة المحبس المطلق حتى تجرى على حكمها لان الشريك المحبس المطلق لا يملك الصفقة عليه فالتبعض حاصل بما لا قدرة له على رفعه بخلاف مسالة الدار فللمصنف اختيار في التبعض وذلك من الترجيح بلا مرجح وللونشريسي ان يقول تعليل ابن رشد بان التبعض حاصل على كل حال جار في مسالة الدار بالمساواة او بالاحرى وقوله واما المنع من البيع على جميعهم الخ يعنى في مسالة المحبس المطلق والضمير في قوله جميعهم يرجع للورثة وقوله واى فرق الخ هو احتجاج ظاهر لكن لا يلزم ابن رشد هذا الا لو قال بالجواز في هذا مع ان تعليلهم المتقدم يدل على عدم الجواز كما مر وقوله وهذا وجه رابع الخ الفرق بين هذا الوجه والوجه الثالث انه في الثالث يملك الصفقة على الجميع لكن اراد ان يصفق على البعض دون غيره بخلاف الرابع فانه انما يملك الصفقة فيه على من يريد التصفيق عليه ومنه مسالة المحبس المطلق خلافا لابن رشد وقوله وسواء باع الشريك اليه الخ الضمير في قوله اليه يرجع لشريك ايهم اى سواء باع الشريك الوارث لشريك ايهم او لاجنبى فعلى كل حال له التصفيق على الورثة الذين معه وقوله وانما وقع النظر الخ هذا وجه خامس في التبعض بناء على ان مسالة الدار بين اربعة يجرى فيها خلاف ابن رشد وابن الحاج كما قال الونشريسي والفرق بين هذا الخامس وبين مسالة الدار مع ان التصفيق انما هو على البعض فهما ان البيع في مسالة الدار لاجنبى وفي هذه للبعض الذى لم

او لاجنبى ولا نزاع في هذين الوجهين وانما وقع النظر اذا باع لواحد من بقية الشركاء فقال الشيخ ميارة ان من جملة الشروط ايضا ان يكون البيع لاجنبى. ولما فهو تبعض للبيع لا تصفيق للبيع فلا

يجبر الشريك على البيع أو الضم بل على الشفعة أو اسقاطها كما لو كانوا خمسة فباع واحد منهم لثان صفقة فاراد الثالث الضم وامتنع الباقيان فلا يجبران على البيع أو الضم بل على الشفعة أو اسقاطها واحتج لذلك بما نقله من جواب لبعض المتأخرين في نصف (١٧٢) جنان بين ورثة اشترى

واحد منهم من آخر جميع النصف بحكم الصفقة فقام آخر وأخذ بالشفعة من يد المشتري في جميع النصف المبيع أولا فأجاب بأنه لا شفعة للقائم في نصيب المشتري من النصف المذكور وله شفعة ما بيع من نصيب غيره ان لم يكن مانع من شفعته والشفعة ممن تجدد ملكه وكيف يشتري العاقل متاع نفسه من نفسه أو من بائع مقر له بملكته قلت هذا توجيه لمنع القائم من اخذ الجميع وهو ظاهر ولا قائل به وقوله ان لم يكن مانع يقال له ان من المانع لاخذ جميع النصف ما عدى نصيب المشتري كون المشتري شريكا مستحقا للاخذ بالشفعة وترك للشريك حصته فيكون نصيب الباقيين بين القائم والمشتري على حسب نصيبهما وهذا الحكم هو الواجب في بيع الصفقة أيضا اذا اراد كل واحد

يرد التصفيق عليه وانما قلنا ان التصفيق في هذا انما هو على البعض لان المشتري هنا لا تصفيق عليه اذ يستحيل ان يشتري لانسان ملكه وقوله فأجاب بأنه لا شفعة للقائم الخ ما اجاب به هذا الجيب هو قول خ وترك للشريك حصته وقوله ان لم يكن مانع يعني من مقاسمة أو سكوت سنة أو مساومة ونحو ذلك وقوله يقال له ان من المانع الى قوله وترك للشريك حصته الخ هذا هو عين ما اجاب به الجيب فلو حذف تلك الجملة لكان أولى وقوله فيكون نصيب الباقيين الخ كذا في نسختنا وصوابه فيكون نصيب البائع وذلك لان الموضوع ان الباقيين لم يبيعا ولو باعا لكان نصيبهما مع نصيب البائع قبلهما بين القائم المرید للشفعة على ما مر له وللناظم على ما للث وبين المشتري وهما حينئذ داخلان في لفظ البائع وان لم يبيعا وقاما مع القائم فهما داخلان في لفظ قائم ويقسم المبيع بينهم وبين المشتري على قدر الحصص وان لم يقدما فهو محل النزاع فلا يجبران على البيع أو الضم على ما لم بل على الشفعة أو اسقاطها ويجبران عليه أو على الضم على ما للث وغاية ما تمسك به م تعبير الجيب في جوابه بالشفعة دون الضم فقال له قد تعبيرة بالشفعة انما هو للمشاكله لما في السؤال وإلا فالاصل في التعبير ان يقول انه لا ضم للقائم في نصيب المشتري لان فرض السؤال ان البيع وقع صفقة وقوله لا على الضم أو الترك لو قال او البيع لكان اظهر وقوله ولا شك في الفرق الخ هو على حذف مضاف اى في عدم الفرق وبالجملة

من الشركاء ان يضم فان المبيع يقسم بينهم فصار المال في الجواب واحدا سواء عبر بالشفعة أو بالضم في مسألة الشركاء في نصف الجنان وحينئذ فلا دليل له فيها لما قاله في مسألة الخمسة من ان الباقيين يجبرون على الشفعة أو اسقاطها لا على الضم أو الترك ولا شك في الفرق

بين الامرين في هذه وما قاله فيها يحتاج الى نص واحتجاجه بقوله لان البيع اذا كان للشريك فامسالة من باب التبعض لا من باب بيع الصفقة يرد بانه ليس كل تبعض يمنع الصفقة كما في النصف بين الشركاء يبيع (١٧٣) احدهم لاجنبى ففى بيعه تبعض بالنسبة لباقي الدار وهو

نصف الشريك وتصفيق

بالنسبة لشركاء البائع في النصف وكذلك هنا في البيع تصفيق بالنسبة لمن عدى المشتري من الشركاء وتبعض بالنسبة لنصيب المشتري فانه لا يشتري نصيب نفسه المملوك له واطلاق البيع عليه مجاز فريسته استحالته ذلك شرعا وعادة وموجب الصفقة هو ما على البائع من الضرر والتجن في بيع حصته مفردة فاذا جمعها زاد ثمنها وهذا المعنى لا فرق فيه بين ان يبيع الجميع لاجنبى او يبيع لاحد الشركاء ما عدى نصيبه بل ربما كان هذا اغزر في الثمن لان مالك البعض قد يعطى من الثمن ليكمل له ملك الجميع اكثر مما يعطيه غيره ونص المدونة وغيرها الذى هو الاصل في الجبر على البيع شامل لما قلنا قال في المدونة واذا دعا احدا لشارك الى قسم ما ينقسم

فما احتج به ميارة ليس صريحا في النازلة وقوله كما في النصف بين الشركاء يبيع احدهم النخ يعنى والنصف الآخر لا يملك الصفقة به كمسالة الجنان المتقدمة ومسالة الدارين اثنين مات احدهما وترك ورثة وليس مرادة مسالة الدارين اربعة لانه تقدم له اعتراضها على الوشريسى حيث قال وقد يقال لا يلزم النخ وعليه فقد يقال لا تقوم له حجة على م لان مسالة الدار التى احتج بها لا يملك البائع فيها الصفقة على مالك النصف الآخر بخلاف مسالة النزاع فانه يملكها حتى على المشتري وقد صفق ما عدى حصته المشتري وبالجملته فمسالة الدارين اربعة ان كان البيع فيها لاجنبى واراد ان يصفق على احدهم دون الباقيين فهى مسالة الوشريسى التى الحقها بمسالة الحبس المطلق ومسالة الدارين اثنين مات احدهما عن ورثة كمسالة الحبس المطلق فى ان تعليل ابن رشد يجرى فيها ايضا وان كان البائع فى الدارين اربعة احد الاربعة فهى مسالة النزاع ومنه نصف الجنان بين خمسة او نصف الدارين اربعة ونحو ذلك فان قلنا ان تعليل ابن رشد بان التبعض حاصل على كل حال النخ جار فى مسالة الدارين اربعة قطعاً كما فهم الوشريسى فمسالة النزاع كذلك على ما لابن رشد دون ما لابن الحاج فما للثمة حينئذ جار على ما لابن الحاج وما لم جار على ما لابن رشد وان قلنا ان تعليل ابن رشد لا يجرى فى مسالة الدارين اربعة لوجود الفارق بين مسالتى الحبس والدار بين اثنين وبين مسالة الدارين اربعة فتبقى

من ربع او حيوان او عرض وشركتهم بآرث او غيره اجبر على القسم من اياه فان لم ينقسم ذلك فمن دعا الى البيع اجبر له من اياه ثم للآبى اخذ الجميع بما يعطى فيه اه فقولها فمن دعا الى البيع اجبر له من اياه ظاهرة باع لاجنبى او لاحد الشركاء وقال ابن الحاجب ويجبر من ابى البيع فيما

مسالة الدارين اربعة ومسالة النزاع معرضتين للاجتهاد ولا دليل
 ام فيما احتج به من نصف الجنان كما مروته بنى اعتراضه على
 م على هذا الوجه وحاصله ان مسالتى الحبس والداربين
 اثنتين مسالة واحدة فى المعنى والداربين اربعة ان كان البيع فيها
 للاجنبى او لاحدهم مسالة اخرى فى المعنى ايضا فان قلنا ان خلاف
 ابن رشد بحسب ظاهرة وتعليقه يجرى فى مسالة الدارين اثنتين
 لزم ان يجرى ايضا فى الدارين اربعة بقسميها كذلك اربالا اخرى
 وان قلنا خلافه يجرى فى مسالة الدارين اثنتين لوجود الفارق
 كما هو ظاهر بقيت مسالة الدارين اربعة بقسميها معرضة
 للاجتهاد الا انه قد يقال مسالة النزاع التى هى البيع لاحد الشركاء
 غاية الامر فيها ان المشتري التزم النقص الداخلى على البائع
 والممتنع من البيع لم يلتزمه فيجب على التزامه معه او على البيع
 اذ لو فرضنا ان البائع باع لاجنبى وضم هذا المشتري ذلك لم يكن
 بد للممتنع من ان يضم معه او يسلم البيع فهذا المشتري حينئذ
 (راى الامر يفضى الى آخرة قصير آخرة اولا) وبهذا يترجح ما قاله ت
 ولا يبقى حينئذ معرضا للنظر الا مسالة الدارين اربعة ان وقع
 البيع فيها لاجنبى وقلنا ان تعليق ابن رشد لا يجرى فيها ويترجح
 فيها بحسب الظاهر عدم تمكينه من التصفيق لان عدوله من
 تصفيق الجميع الى تصفيق النصف ونحوه مع كون تصفيق الجميع
 اغزر ثمنا بحسب العادة دليل على مجرد قصد الضرر بالمصفق عليه
 واعمال الخيلة عليه كما لا يخفى على منصف والله اعلم وان فرضنا
 ان بعض الناس قد يرغب فى شراء النصف مثلا دون الجملة
 فذلك نادر والعادة تكذبه وعليه فمسالة الدارين اثنتين مات
 احدهما من ورثة كالمشفق على تصفيق الورثة بعضهم على بعض
 دون شريك ايهم اذ لا يجبر لاصيل للدخيل وهى ترجح ما لابن

لا ينقسم لمن طلبه اذا كانت حصته تنقص مفردة لدفع الضرر كالشركة فالعلة هي دفع الضرر ولا فرق فيه بين لاجنبي واحد الشركاء وفي المختصر والمبيع ان نقصت حصة شريك مفردة وفي التلقين فان اجابه الآخر وإلا اجبر (١٧٥) على البيع معه والحاصل ان التصفيق انما هو لاجل الضرر

وهو يرتفع بكل من البيعتين ولا كبير ضرر على المبيع عليه لتمكنه من ان يضم او يبيع ما شاء لمن شاء ونزلت وافقت فيها بما ذكر وخالفني صاحبنا ابو حفص ووافقني الغير فتوقف القاضي ورد المسألة الى الصلح تنبيهات الاول علم ما مر ان بيع الصفقة يجري في الاصول وغيرها كالحيوان وجرى العمل به ايضا في الغلة الصيفية والخريفية وفي الكراء الشانئ اذا علم بقية الشركاء بالبيع الواقع عليهم وسكتوا بلا مانع ولا سيما ان تصرف على اعيانهم بهدم او بناء فهو رضا ولا ضم لهم كمن يبيع عليه ماله وحضر او علم وسكت اشالث اذا كان احد الشركاء غائبا فان الحاكم يبيع عليه قالوا وتمضى الصفقة عليه ولو كان الضم له اولى ولا حجة له اذا قدم فان ضم الشركاء فله الدخول معهم وفي هذه المسودة من الافادة من

الحاج في الحبس المطلق واما مسألة الدارين اربعة بقسميها فقد ابدينا فيها ما ظهر لنا فتامله منصفاً وقوله ولا كبير ضرر على المبيع عليه النخ الحق ان عليه في ذلك كبير ضرر اذ الغالب ان الممتنع من البيع او الضم انه لا قدرة له على الضم لعدم ما يضم به او لغلاء في المبيع ونحو ذلك فهو يريد ان يتمسك بحصته لما له فيه من المنفعة فيلتبس الوجه لعدم خروجها من يده بعدم اجمال البيع وهذا مشاهد في غالب الناس وقوله وخالفني فيها صاحبنا ابو حفص النخ يعني سيدي عمر الفاسي وله شرح على هذا النظم ولم يتعرض فيه للنزلة وقبع م ناظم العمل فقال

والبيع مهمى كان للشريك فهو تبعض بلا تشكيك وقوله في التنبيه الثالث اذا كان احد الشركاء غائبا النخ يعني وكذلك اذا كان محجورا ولا ينظر حينئذ لكونه اولى ما يباع عليه لان البيع جبرى ولا بسداد في الثمن اذا الغبن فيها لا يتصور كما قال ناظم العمل

والغبن فيها ليس ذا تصور لحاصل التخيير والتخيير فان كان الشريك حاضرا رشيدا وعلم وسكت قال ناظمه ايضا والزم البيع ولا كلاما ان علوا وسكتوا اعواما تنبيه تقدم ان الشريك اذا رضى بتبعض صفقته او اسقط الشفع شفعته يجبر الدخيل للاصيل دون العكس قالوا إلا ان يدعى الدخيل انه جهل كون لاصيل يعلق عليه فيكون عيبا وله القيام على البائع ان لم يعلم ان مدخلهم واحد او علم وجهل كونه

في تحفة لاصحاب وزيادة والله اعلم (وقد خولف المشهور) ايضا (فيها) اى فاس (بزائد) متعلق بقوله (بخلع) اى في مسألة خلع المرأة زوجها بان تنفق على ولدها منه ازيد (على) اى من (الحولين) مدة الرضاع مذهب المدونة سقوط الزائد على الحولين وقال المغيرة واشهب وابن نافع وسحنون لا يستند

يصنف عليه واذا رد هذا المشتري ما اشترى على بائعه بالعيب المذكور
 اجبر البائع على البيع مع شريكه على ما هو لاصل في ذلك قاله
 ابو الضياء سيدي مصباح قال ابو الحسن علي بن عثمان الوشيري
 وبه سجلت الحكم غير ما مرة وهو بين لانه اذا كان عالما بان
 مدخلهم واحد وعلم بانه مطالب بالبيع صفقة فقد دخل على
 ذلك ورضى بالعيب وان لم يعلم بان مدخلهم واحد او علم وجهل
 الحكم كان من حقه ان يقوم بالعيب لان من جتته ان يقول
 اشتريت ليتقرر ملكي فاذا كنت مجبورا على البيع كان ذلك عيبا
 فان كان قائما خيرا بين الرد والامساك وان فات بحدوث عيب
 عنده خيرا بين ان يتمسك ويرجع بقيمة العيب او يرد ما نقصه
 العيب وان لم يعلم بكون ذلك ميا حتى باع حصته مفردة فيتنزل
 المشتري منه منزله انظر تمامه في تكميل المنهاج قلت وظاهر
 هذا ان الجهل بالحكم موثر كالجهل بالسبب وقد قالوا المشهور ان
 الجهل بالحكم غير موثر كتمكين المعتقة تحت العبد جاهلة ان لها
 الخيار بعقدها وكاسقاط الشفعة عالما بالبيع جاهلا بجوابها بخلاف
 الجهل بالسبب فموثر اتفقا كتمكين المعتقة جاهلا بالعق او
 اسقاط الشفعة جاهلا بالبيع قال ابو عبد الله المقرئ والصحيح
 التفريق في الجهل بالحكم بين ما لا يخفى غالبا كجهل وجوب
 الحد في الزنى والشرب والسرقة ووجوب الشفعة مع العلم بالبيع
 وبين ما قد يخفى كجهل المعتقة ان لها الخيار ولذلك طل ابن
 القصار المشهور بما اذا اشتهر ثبوت الخيار لها بحيث لا يخفى على
 امة واما ان امكن جهلها فلا اه قال في التوضيح لا قرب ان قول
 ابن القصار تقييد اه وبه تعلم ان قول نخ في العيوب وخير مشروطته
 غيرهما الخ مبني على تعليل ابن القصار ونحو قول المتيطي وان
 علم المشتري انه يبيع سلطان او ميراث وجهل انه يبيع براءة ارى

ان تكون له العهدة ومنه ما مر من انه اذا اشترى شقفا جاهلا بان شريكه بائعه متعده مدخله مع بائعه النخ فتبين ان الجهل بالحكم يفرق فيه كما مر وهذا ما وعدناك به عند قوله قاعلا كلاما للنخى النخ وبالجملته فيبيع السلطان والوارث للدين بيع براءة في الرقيق من العيب فقط واما في غير الرقيق او فيه بالنسبة للاستحقاق فليس بيع براءة والمشتري الرجوع في مال لا يثام على المذهب باع للانفاق او لغيره خلافا للنخى حيث قال اذا باع للانفاق لا يرجع إلا في الثمن ان وجده قائما وقد تقدم رده بائعه اذا تبين انه يبيع للانفاق قد يكون المشتري جاهلا بانه مع ذلك البيان لا يرجع إلا بالثمن ومثل هذا الجهل كثير غالب فيكون معذورا وبان غاية المشتري انه امنه على الثمن وهم قالوا اذا امن لا ضمان عليه إلا ان يصون به ماله فيضمن في المصون كما قالوا عند قول نخ وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه النخ فاضف هذا الى ما تقدم وانظر تحصيل هذا فيما ياتي عند قوله وبيع رقيق بالبراءة النخ (كالرشد فاقبلا) قوله يمكن ان يكون مراده النخ قال ابن سهل من ابن العطار انما يكون للاب تجديد السفه على ولده قرب البلوغ واذا بعد ازيد من العام لم يكن له ذلك إلا بينة تشهد بسفهه اى ويحكم الحاكم بسفهه اه ونحوه في المنيطة قاتلا ليس للاب ان يحجر على ولده إلا باحد وجهين اما ان يكون سفهه حين الحلم او قريبا منه ولا يخرج حينئذ من حجرة إلا ان يرشده او يحكم الحاكم باطلاقه والوجه الآخر ان يكون للاب اغفل الحجر عليه حتى بعد من سن لاحتلام فلا يكون له تسفيهه إلا بينة عند الامام قلت ويحتمل ان يكون ظم اشار الى ان الاعتبار في الرشد والتسفيه هو الحال لا الولاية فاذا ظهر رشده وحسن تصرفه فلا عبرة بالولاية عليه كما ان المهمل اذا تبين سفهه بطل تصرفه وان لم يحجر عليه قال ناظم العمل

وصوبه غير واحد وبه العمل
(كالرشد فاقبلا) يمكن ان يكون
مراده الولد الذكر الذى له
اب اذا بلغ ولم يجدد عليه
الحجر وجهل حاله فعن بعض
الموثقين ان تسفيهه جائز قبل
انقضاء عامين من بلوغه وقيل
يخرج بالعام ونحوه وقيل بمجرد
البلوغ وهو ظاهر ما في اول
النكاح من المدونة من قولها
اذا بلغ الولد ذهب حيث
شاء وثاوله ابن ابي زيد انه
اراد بنفسه لا بماله قاله ابن
سلون

ويتفق الحجر اذا بدا الرشاد فمن تصرف مضى ولا فساد
وقوله لان المعمول به في لاثني النخ تامل هذا مع قول ناظم العمل
تخرج بالعامين من بعد الدخول جائزة لافعال للرشد تستول
فاما ان يقال قد لم يقف عليه او يقال ما قاله ناظم العمل ليس
عليه العمل الآن بل على ما قاله ابن رشد وغيره من ان العمل
انها لا تخرج إلا بمضى السبع (كخط) لا قرب ان يحصل على
ان الرفع على خط الشاهد او الفاضل يثبت بالشاهد الواحد بلا
يمين كما نص عليه غير واحد منهم سيدي يعيش الرغاي في كواكب
السيارة وغيره (شفعة في تبرع) اي لغير ثواب والشفعة حينئذ
بقيمة الشقص ومحل وجوب الشفعة فيه على ما في ظم اذا شاع
وكثر التحيل بذلك على اسقاط الشفعة ولذا قال ابن ناجي لما
ذكر القولين بالشفعة وعدمها وهو المشهور قال ومحل عندى ما لم
يتكرر من الناس التحيل على اسقاطها فيحكم بها وبه قال ابو عمر
لاشيلي النخ قال سيدي عمر فما قاله ابو عمر لاشيلي غير مخالف
للمشهور بل هو جار عليه على ما ذكره ابن ناجي لانه قامت عنده
قرائن فالتحيل المذكور من تتكرر ذلك بين الناس ونحو ذلك ولذا
قال هذه حيلة من حيل الفجار وبالجملة فمدار المسألة على تكرار
ذلك في الناس وقصدهم اليه فان ثبت ذلك في زمن او بلد
فعمل على الشفعة وإلا فلا وما للش من ان العمل اليوم على
المشهور لا يخالف لانه حيث لا يتكرر التحيل بذلك في ذلك
الزمان او البلد وكذا اذا كثر التحيل على اسقاطها بالزيادة في الثمن
كان يشتري الشقص بعشرة مثلا في الباطن ويظهر انه اسلمها له في
شقص ونحوها فاذا تم لاجل صير له الشقص في ذلك فلا يقدر
الشريك على الشفعة لخلو ثمن الشقص فيمكن من الشفعة حينئذ
بالثمن المدفوع راس مال لا بمثل الشقص ولا يقال اخذ العقار

وانما قلنا هذا لان المعمول به
في لاثني انها تخرج من الحجر
اذا كانت ذات اب بمضى
سبع سنين من دخولها وان
كانت مهلة فبتعنيها او
بمضى عام من الدخول وان
كانت ذات وصي او مقدم
قبالفك لا غير (كخط) اي
محجوز الشهادة على خط الميت
او الفسائب من غير تفرقة
بين الاموال وغيرها خ وجازت
على خط مقر بلا يمين وخط
شاهد مات او غاب ببعد وان
بغير مال فيهما اه فهو جار على
المشهور (ووقف) يعنى على
البنين دون البنات جرى
العمل بجواز وهو احد اقوال
سبعة فيه (شفعة في تبرع)
تقدم شرحه

(كراء) اي وجرى العمل ايضا بالشفعة في الكراء قال الزرقاني وفيها صورتان احدهما دار مثلا
مشتركة بين رجلين اكرى احدهما نصيبه والثانية رجلان اكرى ارضا ثم اكرى احدهما نصيبه
فلاخران ياخذ بالشفعة فيهما (١٧٩) لكن بشرط ان يسكن ما يسكن من دار او حانوت او رحي او

غيرها اما ان يشفع ليكرى لغيره

فلا وقد نص على هذا الشرط

الخمى (كذا غرم الرماة)

جمع راع والمراد الراعي المشترك

الذى يدفع الناس اليه مواشيهم

ودوابهم المشهور لا ضمان عليه

لانه امين وعن الحسن وابن

المسيب ومكحول انه يضمن

كالصانع قال ابن حبيب ولاخذ

به احب الي وحكم به اليزناسني

وغيره وبه العمل (قد انجلا

وشرط نكاح) اي شرط وقع

في نكاح كان لا يتزوج عليها

وان فعل فامرها بيدها واختلعا

هل كان ذلك شرطا في صلب

العقد او تطوع به بعده فانه

يحمل على الشرط (ان نزاع

بطوعه جرى مطلقا) اي ايهم

الموثق او مكتوب طوعا وكان

ذلك عند عقد النكاح او قربه

(قاحل على الشرط واعدلا)

وينبني على حماه على الشرط

انها اذا وقعت الثلاث لم يكن

عن الشقص المسلم فيهما فاسد لان شرط جواز قضاء السلم بغير

الجنس ان يكون المقضى مما يصح ان يسلم فيه والعقار لا يسلم

فيه بحال والفساد لا شفعة فيه الا بعد فواته فيشفع بقيمة

حينئذ لانا نقول قضاء السلم بغير الجنس لا حقيقة له حيث كثر

التحليل بذلك وحق الشفع ثابت بمجرد عقد السلم اذ محل الامر

في ذلك على ان راس المال ثمن للشقص لا للشقص قاله اليزناسني

في شرح التحفة قلت وكثيرا ما يقع ايضا ان يشتري الشقص

منه سرا بعشرة مثلا ويشهدا في الظاهر انه باع له شقة ونحوها

بمائة الى اجل فاذا انقضى لاجل صير له الشقص في المائة وهذه

لا فساد فيها من جهة الاقتضاء وهي اكثر وقوعا وعليه فاذا مكنه

من الشفعة فيشفع بقيمة الشقص لا بقيمة الشقة اذ قد يتشاهدان

على شقة قيمتها مائة او ما يقرب منها والله اعلم (كراء) قوله

بشرط ان يسكن هكذا في م عن المنجور ونحوه في حاشية الجنان

وذكر ابن ناجي كما في ح ان العمل عندهم ليس هو على اشتراط

ذلك قلست وهو ظاهر النظم هنا وظاهر اطلاق ناظم العمل ايضا

تنبيه ذكر في المعيار عن العبدوسى فيمن اكرى حظا في حانوت

مثلا وابى الشريك من الشفعة او الكراء للمكترى المذكور ما نصه

انه يجبر على كرائها بالقيمة وبه جرى العمل قال وكان ابن علال

والتازغوري وغيرهما يجعلونه كالشريك في الارض اما ان يتقايها

او تخلى للكراء اه (وشرط نكاح) انظر شرح المختصر وغيره عند

قوله او على شرط يناقض المقصود وقوله ينبني على حمله على

له ان يناكرها بخلاف التطوع لها خ وناكر مخيرة لم يدخل بها ومملكة مطلقا ان زادنا على الواحدة

ان نواها وبادر وحلف ان دخل ولم يكرر امرها بيدها ولم يشترط في العقد وفي حمله على الشرط ان

اطلق قولان الثاني لابن العطار والاول حكاه ابن فتون وقال وهو الصواب (ولا خاطئة) على المشهور

أنه إذا انكر المدعى عليه أنه لا يمين عليه حتى يثبت (١٨٠) الخلطة بينه وبين المدعى

وجرى العمل بقول ابن نافع
أنها تتوجه عليه بدون خلطة
قال ابن مرفعة وعليه مضي
عمل القضاة وبه أخذ ابن
لبابة قال ابن الهندي وكان
بعضهم يتوسط في هذا فان
ادعى قوم على امثالهم لم
يوجبها وان ادعى على الرجل
العدل من ليس مثله كلفه
بإثباتها وكان الغبريتي يستحسن
الفرق بين الدعوى على
المرأة فلا بد منها بخلافها على
الرجل فحو هذا ما ذكره
ظم بقوله (لكن ببلدة) ابي
عمر (يوسف) بن عبد البر
وهي قرطبة (يخص بها) اى
بإثباتها (ذات الحجاب وذو
العلا) اى الدعوة على المرأة
ذات الحجاب التى ليس من
شأنها المعاملات ودخول
الاسواق والرجل ذو الصفات
العلا يدعى عليه غير شكله
(وفي فاس اخصص) اثباتها
(بالنساء) اى بالدعوى على
النساء (ان ادعى عليه من
ذكران وفي الغير اهمل) جرى
العمل في هذا كله مضموما

الشرط الخ مما ينبغي عليه ايضا انها اذا قصت في التملك بواحدة
فقط فهي بائنة ان حملناه على الشرط لانها قد اسقطت من
صداقها لذلك الشرط فصار خلعا وان حملناه على الطوع فهي رجعية
بلا خلاف كما في الفائق وينبنى عليه ايضا التزام الزوج نفقة
رئيسه او التزام السيد نفقة عبده فان حمل على الشرط فهو النكاح
قبل الدخول وثبت بعده مع سقوط النفقة من الزوج والسيد وان
حمل على الطوع لم يفسد وثبتت النفقة عليهما (لكن ببلدة يوسف)
اشار به الى قول ابن عبد البر المعمول به عندنا ان من عرف
بمعاملة الناس مثل التجار فاليمين عليه لمن ادعى معاملته ومن
كان بخلافه مثل المرأة المستورة المحتجبة والرجل المستور المنقبض
عن مداخلته المدعى وملا بستمه فلا تجب اليمين إلا بالخلطة اهبخ
قلت ولعمري ان هذا هو الصواب في هذا الزمان القليل الخير
ولقد شاهدنا غالب سفلة الناس يدعى بدعوى على المعلوم بالخير
والعدل مع بعده عنه وعدم مخالطة امثاله وملا بستمهم وليس غرضه
إلا لاذراء به وحط مرتبته حتى صار الدهات يلقنون السفلة
ذلك حتى انهم ربما ادعوا عليه بالتهمة بما فيه معرة كالسرقة
والنصب ونحوها لسماعهم ان يمين التهمة تتوجه مطلقا على
المشهور المعمول به فينبغى لكل من راقب الله تعالى ان لا يمكنهم
من تحليفه بما يدعيه عليه من المعاملة في الفرض المذكور واما
ايمان التهم بما فيه معرة فقد ذكر العبدوسى وغيره انها لا تتوجه
إلا على من يشار اليه بمثل ذلك ولا تتوجه على المشهور بالفضل
اتفاقا بل يوجب رايه بذلك وقد غلب على الناس اليوم عدم
التفرقة بين ذوى المروءة وغيرهم فقول الناظم (وفي فاس اخصص
بالنساء) الخ اى اخصص في فاس اليوم العمل المذكور بالنساء
وينبغى ان اهل المروءة مثلهن في الدعاوى التى فيها معرة كما مر

لامام ابو زيد عبد الرحمن الفاسي رحمه الله فنظمها وشرح نظمها وتبعه غيره (وقصدنا) بما ذكرنا
منها (اراءة مبنى لليب لينبلا) (١٨١) اى والمقصود ان ينظر المحاذق اللبيب في تلك المسائل

وما احتوت عليه من مصالح عامة

لاجلها عدل عن المشهور الى

غيره ليقبس عليه (فان قيل ان

البعض مما ذكرته ضعيف) قال

الناظم في طرة نسخته كالا حلاف

بالطلاق ونزع الشيء من يد

حائزة قبل ثبوت موجب ذلك

قلت (نعم) هو ضعيف كما

قلت (لكن على العرف عولا)

فانه اصل من لاصول

* فصل *

والعرف الجارى بين الناس

في موضع التداعى يبين اللفظ

الجميل في الوثيقة او لفظ الشاهد

او احد المتداعيين ويخصص

العام ويفسر المبهم ويقيد المطلق

والى ذلك اشار بقوله (بيان)

الجميل وهو ما لم تتضح دلالة

(وتخصيص) لعمام وهو لفظ

يستغرق الصالح له من غير

حصص (وتفسير مبهم) اى مغلق

لا يفهم معناه (شهيد) فيه

حذف العاطف والمضاف اى

وتفسير لفظ شهيد ادى به او

تلقى منه ثم مات او غاب

(اراءة مبنى) اى تنبيه لليب على بيان هذه الاحكام وما اعتبر
فيها من المصالح ليتسع فهمه في الشريعة ومعرفته العلل ومدارك
لاحكام فيكون نبلا نجيبا (لكن على العرف عولا) اى فاذا كان
يرجى ان المخالف ينكل عن اليمين بالطلاق مرفا اى غالبا ويتعجرا
على اليمين بالله فعول على هذا العرف والغالب وهكذا

* فصل *

(بيان) هذا مع ما عطف عليه مبتدا خبره لعرف جرى اى
وقع ولو ادخل الباء على مرف مكان اللام لكان اظهر قاله الش
وقولته والجملة خبر الخ فيه تجوز لان الجرور المتعلق بالاستقرار
لا يسمى جملة بل يشبه بها والمعنى ان العرف يبين الجمل في لفظ
المتعاقدين كما اذا تبايعا بدراهم وفي البلد سكك فانه يعطى من
السكة التى العرف والغالب التعامل بها او قال في الوثيقة شرى
فلان من فلان لان لفظ شرى يطلق على البيع والشراء او اشهدنا
الغريم حوله ان بذمته كذا فان لفظ غريم يطلق على المدين
ورب الدين فاذا جرى العرف باستعماله في احدهما خاصة
فان لفظ الموثق يحمل عليه واما العام فكقوله حبست على اولادى
الموجودين لى او بعث من ولد لى او حبست عليه ونحو ذلك فاذا
كان العرف مثلا ان الولد انما يطلق على الذكر دون الانثى مثلا
فانها لا تدخل وهكذا والمبهم قريب من الجمل او عينه وكذا
المطلق فاذا تعذر استفسار الشاهد لغيبته او موته فانه يقضى بما
هو العرف (شهيد) جعله ت على حذف مضاف وابقاه م على
ظاهرة وكان ظم حينئذ اطلق فعمل واراد به المصدر اى شهادة

(وتقيد ل) اجل (عرف جرى حلا) جمع حلية حال من فاعل جرى والجملة خبر من قوله بيان
وما عطف عليه والمعنى ان بيان الجمل مثلا كائن او يكون لما تقرر من العرف الجارى حال كونه كالحلية

المكمل بها (به) أي بذلك العرف (الحكم والفتوى) بفتح (١٨٢) الوار والفاء لقوله من لام

فعلى اسماء الى الوار بدل ياء واما

الفتيا بالضم فبالياء على الاصح

(فان صح) أي ثبت (ماجرى

به العرف فاحكم) به (ناظرا)

فيه ومتاملا (ومنخلا) مميزا

(صحيحا) وهو ما وافق الشرع

(وضدا) وهو ما خالف الشرع

قاله (والذي هو غالب) أي

الذي يقع على الوجهين موافقا

للشرع تارة ومخالفا اخرى فاعتبر

الغالب منهما (فاعط لكل) منهما

(ما اقتضاه) فمن وافقت دعواه

العرف اجعله له كشاهد (وكما

باحلاف ذي عرف صحيح)

لازم (وغالب) اقتضى ذلك

العرف اللازم او الغالب الصحة

او الفساد ولم يمثل ظم لما يقع

صحيحا دائما او غالبا لكثيرته ومثل

للفاسد دائما او غالبا فقال (ففاسده

بالجعل والحرق) أي المزارعة

(مثلا ويبيع ثمار) اشتمل عليها

حائط (بعض انواعها بلا بدو) أي

لم يبد صلاحها ولا هو تابع لما بدا

صلاحه كغيب وثين وزيتون وهو

متاخر الطيب عنهما (غراس)

أي والغارسة (منه) وظاهرة ان

هذه الامور كلها لا تقع إلا

فاسدة وهو بعيد ولكن الفساد فيها اكثر من غيرها الذي جعله غالبا كما قال (والغالب)

كأنه لعرف وذلك في ابواب كالاختلاف في متاع البيت وكشهادة

القطم والعقود لمن ادعى الحائط وشهادة الرهن في قدر الدين ونحو

ذلك (ذي عرف صحيح) قول قد لازم الخ فان اللازم لا يمين

فيه على فرض وجوده على انه ما من عرف إلا ويمكن مخالفته

ولذا وجبت اليمين كما قال (وكما باحلاف) فالظاهر حينئذ ان

الوار وبمعنى او وان متعلق صحيح محذوف أي صحيح في الغالب

وقوله وغالب المبطوف أي او فاسد في غالب والضمير في قوله

ففساده يرجع لغالب الفساد وقوله والغالب الخ الوار فيه داخله

على ما بعده أي واجعل الرهن من الغالب حال كونه مثالا له

وتكون هذه الفروع كلها مثالا لما غلب فساد وتترك التمثيل لغالب

الصحة كالنكاح والبيع ونحوهما لكثرة لانها الاصل في العقود الخ

وفي البت مدعيه كمدعي الصحة ان لم يغلب الفساد واما ما

قاله الش وتبعه قد من ان قوله ففساده بالجعل الى قوله والغالب

الخ هو مثال للفساد دائما فغير ظاهر لانها بالضرورة قد تكون

صحيحة ولا يمكن القطع بفسادها في كل عقد وما ذكره ظم في

الرهن انما هو اذا لم يعاين دفع السلعة وإلا فالقول لمدعي الصحة

قال ناظم العمل

واجبوا اليمين مهمي يدعى في الرهن ان الدفع ليس السلعا

فالوقت لا تكفى فيه المعاينة الخ انظر شرحه وهذا كله اذا

ثبت العرف بغلبة الفساد واختلفا في الصحة والفساد في هذه

لامور ونحوها واما ان اختلفا في اصل العقد فالقول لمنكرة اجماعا

وان ادعى احدهما البيع وادعى الآخر العارية فالقول لمدعي

العارية كما في التبصرة وغيرها وفي الورقة الرابعة عشرة من بيع

البرزلي اعني اختصاره ان من ابتاع طعاما الى اجل فلها حل لاجل

قال المشتري هو سلف فالقول لمدعي السلف قولا واحدا وان

ادعى

فاسدة وهو بعيد ولكن الفساد فيها اكثر من غيرها الذي جعله غالبا كما قال (والغالب)

ادعى اهدهما القرض وادعى الآخر الوديعة فهو قول رخ او قال
قرض في قراض او وديعة النخ وان قال له اعطني ثمن الشوب
الذى بعث لك فقال ما بعثني به وانما امرتني ان نبيعه لك فاقصر
في التيطية في باب القراض على ان ربه مصدق في البيع يمينه
ويغرم المشتري قيمته على الصفة التي يصفها ونحوه في اجوبة
ابن رشد قائلا لانهما اتفقا على صحة العقد اه فتأمل مع ما تقدم
من ان القول لمنكر العقد اجماعا وانظر شرحنا للتحفة في اختلاف
المتبايعين وانظر فوازل الدعوى والخصومات من الدرر المكنونة
(والثنيا) فان الغالب فيهما الفساد والقول لمدعى اشتراطها في
العقد ويسمى العامة اليوم بيع واقالة وما في نظم العمل والتحفة
من ان القول لمدعى الطوعية خلافا للمعتد كما لابن رحال في
حاشية التحفة واختاره في شرحها ايضا وبه افق المجامعي
قائلا رايي فيها تابع لراي بعض شيوخنا رحمهم الله وانه متى ثبت
رسم الاقالة ولو بصورة التطوع فهو محمول على انه شرط في نفس
العقد وقول المتيطى ما لم يقل ولا ثنيا ولا خيار ذلك عرف زمنه
اذ لا تعرف عامة زماننا الثنيا بل الشهود يجرون المساطير من غير
تحقيق لمعنى ما يكتبون اه وقال ابن رحال في شرح المختصر على
قواهم ينبغي ان يقرأ الرسم على من ادعى الفساد فان فهم معنى قول
الموثق ولا ثنيا ولا خيار فذلك وان لم يقرأ عليه حتى مات او قرئ
ولم يفهم معنى ذلك فالقول لمدعى الفساد النخ ما نصه وقولهم
ينبغي حقهم ان يقولوا يجب قال وكذلك اليئنة المقصودة للتوثق
في الوديعة والقراض ونحوهما وفي نوازل سيدى عيسى السجستاني
اما سئل عن حكم الثنيا هل الغلة فيها للبائع لانها في معنى
الرهن الذى ليس الدين فيه من بيع وما حكمها ان مات المشتري
قبل ان ياخذ البائع بالاقالة قال في الجواب ما حاصله

فيه الفساد (اجعلا له) مثالا
(الرهن) فانه كثيرا ما يشترط
غلقه او بيعه عند الاجل بلا
مشاركة او تبقى الدار مثلا تحت
يد الراهن ويعطى المرتهن
الكراء الى ان يرد له دراهمه وما
هو الا سلف جر نفعا (والثنيا)
فيكتبونها طوعا وهم قد
دخلوا عليها و (قراضا) يكون
بالعروض مثلا (وشركة) بالتجر
او بالذم او غيرها (كذا الشبه)
كالصرف والمبادلة والصلح
والمرابحة وغيرها مما (لو يحكى
لكان مطولا فيكفى اولى الالباب)
اي اصحاب العقول الكاملة
(وم) اي اشارة وما كوضع
اشاركا وما (بحاجب) ثم اخبر
بانه اراد ان يتكلم على شئ من
مسائل التوثيق فقال (نعم
لذوى التوثيق ابغى تحولا)

الظاهر في بيع الثياب انه رهن عندهم وعليه فالغلل فيما ليس فيه الدين من بيع لا تطيب للمشتري ويدل على انه رهن عندهم انهم يعتقدون بقاء المبيع على ملك الراهن وانهم يبيعونه تحت يده وان كان هذا فاحكام الرهنية جارية عليه ثم اذا كان النزاع في كون الاقالة شرطا فالقول لمدعى الشرطية لانه الغالب واذا كان البيع فاسدا فللورثة القيام به من نوازل واجاب ايضا عن مثلها بما نصه الذي افق به في بيعات نواحي سوس وجبال ردنا انها رهون لانهم يعتقدون بقاءها على ملك بائعها ويطلبون فيها زيادة الاثمان والمبيع بيد مشتريه فاذا كان هذا فلا تفرق بين الثاني بل هو على ملك الاول الا ان رضى بامضاء البيع فيها والسلام اه قلت ولعمري ان هذا هو الحق فيما يفعل الناس في بلدنا وزمننا هذا حتى ان كثيرا منهم يطلق عليه لفظ الرهنية ويدل عليه ايضا انه يبيعه باقل من قيمته بكثير واذا كلم في ذلك قال انما هو رهن وكتب البيع والطوع بالاقالة انما هو من حيل الموثق ليتوصل الى ما لا يجوز بصورة الجائز فالصواب انها رهون والغلة فيها للبائع ولا يبطل حق ورثة البائع فيها بهوث المشتري ثم اذا فرغنا على انها ليست برهن بل بيع فاسد فاذا مضى البائع البيع فيها بعد مدة فقال ابو الحسن المنصوص ان كل فاسد لا يصح فيه امضاء البيع الا بعد فسخ العقد الاول واذا لم يتعرض لفسخه فسخ الثاني وبقي العقد الاول على فساد اه ثم محل كون القول لمدعى الشرطية ما لم يبعد ما بين البيع والاقالة كالشهرين والثلاثة والا فالامر في ذلك على الصحة لان الغالب ان لا يصبر البائع بعدم كتب الاقالة الى مثل هذا الزمان فيما يظهر والله اعلم

* فصل *

(تنبيه) اى استيقظ (اذا) اى يا صاحب (التوثيق) من وثق الشيء اذا شدة وربطه والوثيقة تربط المتعاقدين لما التزموا او احدهما والمعنى كن ايها الموثق ذا يقظة وفطنة وفباهة حتى لا تقع فيما يضر بك او بالمشهود عليه او له والمغفل لا تجوز شهادته إلا فيما لا يلتبس وعلم التوثيق صناعة شريفة وبصاعة منيعة تحفظ بها دماء المسلمين واموالهم وتصلح اعراضهم وانسابهم إلا انها اليوم استحالت الى فساد كما قال الامام ابن عبد السلام وبالجملته فالخطط الشرعية في زماننا اسماء شريفة على مسيات خسيمة قال مالك ولا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها عدل في نفسه مأمون لقوله تعالى وليكتب بينكم كاتب بالعدل وليكن سألما من اللحن ذا خط بين يقرأ بسهولة والفاظ بينة غير محتملة ولا مجهولة (واعمل بما يرى من الكتب قاضى الوقت) بما يرى من (الترك واقبلا) منه ذلك ولا تخالفه ولا تعترض عليه ثم (١٨٥) ذكر مسائل كان نهى عنها القاضى في زمانه وهو ابو عبد الله

المكناسى اليفرىنى وذلك في

اواخر المائة التاسعة ومسائل

كان امر بكتبتها فقال (فمن

ذاك عيب الربع) اى الدار

ونحوها (يكتب في) رسم

(الشرا) بعد ثبوته بآرباب

البصر وتعيينهم له وببيان

قدرة ومبلغه ويسطر ذلك

في وثيقة اخرى ثم يكتب

* فصل *

(فمن ذاك عيب الربع) قول ته ولو اتى على تسعة اعشار قيمتها النخ ومحل لزوم هذا اذا لم يعظم العيب وإلا فله القيام وان تطوع باسقاطه بعد العقد انظر ما تقدم في التنبيه الثانى عند قول ظم تأملا كلاما للخمى بذا ومسالة التوكيل النخ وان تنازعا في كونه شرطا او طوعا والعادة اشتراطه فاجرة على قوله فيما مر فاحمل على

الشراء تحته في وثيقة اخرى ويحال عليه وان المشتري رضى بتلك العيوب ودخل عليها فلا قيام له بها ولا للبائع وليس العمل اليوم على هذا وانما يكتب في وثيقة البيع نفسه ان المشتري دخل على عيب كذا بعد ان رآه واطلع عليه ان كان هناك عيب او انه تطوع بعد تمام البيع وانبراه انه لا يرجع بعيب يجده في الدار مثلا ولو اتى على تسعة اعشار قيمتها (ونسخ طلاق) امر بكتبه (في الصداق) يعنى اذا ارادت المطلقة ان تتزوج فلا بد ان تاتى برسم الطلاق وينسخ (مكمل) اى بنقل شهوده علامتهم ان وجدوا او الرفع عليهم ان فقدوا (ومن بعده) اى ومن بعد كتبه مكمل (فاشهد) اى اكتب شهادتك بالنكاح هذا معنى كلامه وليس مراده ان الطلاق يكتب في رسم الصداق لا ورا لان الغالب كونه عند الزوجة فلا يتمكن الزوج منه عند طلاقها إلا ان تكون هي الطالبة لذلك ومما امر ايضا بكتبه في الصداق الواجبات لنكاح اليتيمة كما اشار له بقوله (كذا السبب) اى سبب انكاح اليتيمة (اكتب قيل نكاح واكتبه مفعلا) بكسر الصاد او فتحها حال من الفاعل او المفعول

(بعقد نكاح البكر) أى فيه فإن كان لها وصى نُسَخ رسم لا يصاء أولا وإن كان لها مقدم قاض نُسَخ رسم التقديم وهذا على أنه كالوصى فى جميع أمور النكاح وغيره وهو ما فى أرخاء الستور من المدونة والذي به العمل هو أن القاضى يزوجه فيكتب ح ثبوت يتعها وإهمالها وغير ذلك مما ذكر فى شروط انكاح البكر اليشيمة البالغ وغيرها (إلا) البكر (التي لها أب علم) أى معلوم معروف أنه أبوها لا من قوله فقط أو من قواها فكثيرا ما يدعى زوج كأم أو الكافل أنه أب وليس به (حى بلا غيبة) أى حاضرا (فلا) يحتاج فيه لكتب شئ قبل الصداق وأما التي لها أب غائب فلا بد من اثبات غيبته وبيان بعدها أو قريبها ليعلم من له العقد عليها من قريب أو حاكم نخ وزوج الحاكم فى كافر يتيمة وإن أسرار فقد فالأبعد والحاصل لا ينبغي أن يشهد فى النكاح على الولي إلا بعد معرفة ولايته ولو بالولاية العامة لقولها من لا ولي لها فالحاكم (طلاقا ثلاثا فى الزمان لتكتبين) أى إذا شهدت فى طلاق ثلاث فاكتبنه فى زمانك واحفظه عندك فإن المطلق ثلاثا قد يندم فيذهب إلى عدلين فيشهدهما أنه طلقها طلقة واحدة خلعية ثم يقوم بذلك الرسم ويراجعها (١٨٦) وقد نزلت ولما قام بالشهادة

الثانية حلفها القاضى انهما
لم يقع بينهما غير تلك الطلقة
الواحدة وتراجعا فسمع بذلك
شاهدا الثلاث فاخرجها براءة
الثلاث من زمام القضاة ففرق
بينهما وأدبا بما يليق بهما
وامتفيد منه حلف الزوجين

الشرط وأعدلا (بعقد نكاح البكر) قوله والذي به العمل هو أن
القاضى يزوجه الخ يعنى لا مقدمه فلا يحتاج حينئذ لنسخ التقديم
(كذلك حرام) قوله لا على ما جرى به العمل الخ قد يقال
الطلاق من حيث هو يكتب لانهما قد يذهبان بعد ذلك لعدلين
آخرين فيشهدان بالطلاق الذى هو من تمام الثلاث ولا يذكر أنه

عند المراجعة ولعله مع لاسترابة والله أعلم (كذلك حرام) أى الطلاق
بلفظ الحرام اكتبه أيضا فى الزمان وهذا على المشهور من أن اللازم فيه الثلاث لا على ما جرى به
العمل (و) الطلاق (الذى قد تكملا) به الثلاث وهى الطلقة الثالثة اكتبها أيضا وكذا الطلاق
بلفظ البتة وكل ما يلزم فيه الثلاث (ولا سيما أن كان) يعنى التحريم (فاعلم موبدا) كما لو فرق
بينهما لأجل رضاع أو نكاح فى العدة ودخل بها (وبادر) أيها الشاهد الموثق (بكتب الرسم) إذ قد
يعرض عارض من مرض أو موت أو غيبة أو نسيان فيضيع الحق وقد التزمت حفظه بشهادتك وإذا
كتبته وغاب عنك وبه ثم جاءك بعد مدة وقد نسيته أو محله (افتش) عليه (محسبلا) قائلا حسبي
الله (بلا اجرة) تأخذها ثانيا على التفيش (يكفيك ما قد شرطته من الأجر بدع) أن كنت شرطت
شيئا فإن دخلت على مدم التعيين وأعطاك أجر المثل فخذة (واقبلنه ووصلا) كلا من المشهود له
وعليه حقه ولا تطلب زيادة حيث لا بخش كما فى هبة الثواب ونكاح التفويض (إذا لم يكن شرط
وفى بخش) أى إذا نقصك من اجرة المثل (فاطلين) وفاءهما (برفق وحفظ للهروءة واجملا) أى كن

للساشرين فلا مفهوم للثلاث حينئذ فيما مروا للحرام بل اليمين
كذلك على ما به العمل من لزوم طلبة فيه (وبيع رقيق بالبراءة
فاكتبن) ظاهرة كان البائع حاكما او وصيا او غيظهما وهو كذلك لان
مبنى الوثائق على قطع النزاع فان لم يكتب في الوثيقة ان البيع على
البراءة فيبيع الوارث والوصى والحاكم محمول على البراءة في الرقيق فقط
كما قال نخ ومنع منه بيع حاكم ووارث رقيقا فقط الخ وهذا كله
بالنسبة للرد بالعيب واما بالنسبة للاستحقاق في الرقيق او للاستحقاق
والرد بالعيب وغيره فالعهدة في مال لايتام ان كان لهم مال فان هلك
مالهم ولم يبق شيء فلا شيء على القاضى والوصى وتفصيل اللخمي
بين البيع للاتفاق فالعهدة في الثمن فقط ان كان قائما او للتجارة
فالعهدة على الوصى كالوكيل المفوض اليه يسرد بانه في مسالة
الاتفاق صون به ماله فالعهدة عليه في ذلك المال المصون كما
مرت لاشارة اليه آخر مسالة الصفقة وعند قوله تأملا كلاما للخمي
الخ ولا يقال انه شرط وبين انه يبيع للاتفاق وانه ان استحق
بعد اتفاقه الثمن لا شيء له لانا نقول هذا من البراءة في غير
عيب الرقيق وهي لا تنفع كما يفيد اطلاق نخ وغيره ولان اشتراطه
ذلك يعود على لايتام ببخس حتى انه لا يشتريه منه على ذلك
الشرط إلا القليل ولانه اذا اقتصر في البيان على قوله انه يبيع
لنقتهم ولم يزد انه اذا استحق لا رجوع له يكون مدلسا والمشتري
قد لا يعلم ان ما يبيع لنفقة لايتام لا رجوع فيه بعد الاستحقاق
والعيب ولم نر من يعتمد كلام اللخمي من قصة زماننا في هذه
المسالة ولذا قلنا فيما مر الواجب التمسك بكلام المدونة واما ان
اتجر لهم فالعهدة على الوصى فان غرم رجوع في مال لايتام ان كان
لهم مال وإلا فلا يتبعهم بشيء وليس معناه انه لا يرجع في مال
لايتام وان كان لهم مال كما قد يتبادر لان الوصى مأمور بالتجر

جميلا اى آتيا بما يجمل
اى يحسن من ترك العنف
والصبر ورفع الصوت فان
المنصب يابى ذلك وفيه تلميح
لقوله صلى الله عليه وسلم ما
قدر ياتى فاتقوا الله واجملوا في
الطلب قال ابن عرفة وللعلماء في
اخذ الاجرة على الشهادة اختلاف
والصحيح الجواز وبه استمر العمل
في مشارق الارض ومغارها
(وبيع رقيق بالبراءة فاكتبن
من العيب) اى مما امر به
ان بيع الرقيق يكتب على
البراءة من العيب فلا يرجع
فيه بعيب قديم لان ذلك
اذا دخل المتبائعان عليه كان
اقطع للنزاع وابعد من الخصام
والاختلاف في قدم العيب
وحسبونه ومحل ذلك

لهم وكل من فعله ما امر به شرعا لم يضمن فتحصل انه ان اتجر لهم فالرجوع في مالهم ان كان لانه ان عدم الوصى رجع في مالهم ايضا فان لم يكن لهم مال غرم الوصى ان كان له مال وإلا اتبعت ذمته بخلاف مسالة لانفاق فان الوصى لا يغرم ان لم يكن له مال فضلا عن اتباع ذمته بل ينظر فيمن صرف له ذلك الثمن على ما مر له تفصيله هناك فتامله تنبيهه قال في النخبة في فصل مسائل من احكام البيع ما نصه

وكما القاضي يبيع مطلقا يبيع براءة به تحققت
ونحوه قوله في نظم العمل المطلق
ما باعه السلطان من مال السفينة

بيع براءة فلا عهدة في

وشرحه بما في المشيطة بقولها واما ما باعه السلطان على مفلس او في منعم او لقضاء دين او وصية او على صغير فهو بيع براءة وان لم يشترطه وليس للمبتاع رده بعيب قديم ولا في ذلك عهدة ثلاث ولا سنة هذا هو المشهور وبه العمل اه قال اعني ناظم العمل المطلق بعد نقله ما مر عن المشيطة ما حاصله فمرادنا بالعهدة المنفية في البيت مهدد الاسلام وهي درك العيب والاستحقاق اه وفيه نظر فانه في المشيطة خصص ذلك بالعيب وعهدة السنة والثلاث وايضا فانه زاد بعد ذلك ما نصه فان قلنا المشهور المعمول به فهل يكون بيع السلطان بيع براءة في كل شيء او في بيع الرقيق خاصة في ذلك روايتان من مالك رواية ابن حبيب انها عامة في كل شيء ورواية ابن القاسم واشهب انها خاصة بالرقيق اه بنح فتعين صرف التشهير والعمل لرواية ابن القاسم وعليه قول خ اذ قال ومنع منه بيع حاكم النخ فصار عهدة لاستحقاق في الرقيق وعهدة لاستحقاق والعيب في غيره لا يصح التبري فيها من حاكم ولا من غيره على

رواية ابن القاسم واشتهب وهذا هو الذي اعتمدته شرح وغيره والعهد
حينئذ في مال الايتام على ما مر تفصيله (ان يجهل) انظر ما مر
عند قوله وفي دفع باقي الحق النخ (ولا تكتبن طوعا بعيب بمركب)
ظاهرة انه اذا طاع لم بعد العقد باسقاط العيب فان الشاهد لا
يكتب ذلك وهو ظاهر اذا علم الشاهد انهما شرطا ذلك في العقد
وكانت العادة شرطية ذلك في العقد كما مر نحوه في قوله (وشرط
نكاح ان نزاع بطوعه * جرى مطلقا فاحمل على الشرط واعدلا) النخ
لانه لا فائدة لكتابة الطوعية لانه محمول على الشرط فيكون براءة
في غير الرقيق واما ان لم يكن عرف باشتراطه في العقد ولا علم
الشاهد اشتراطه فيه فلا وجه للنهي عن كتبه حيث لم يحط عنه
شيئا من الثمن في مقابلة الطوعية حقيقة من طيب نفس لا
انه شرطه في العقد ولا انه جرى العرف باشتراطه فاذا تحقق
ذلك كتب حينئذ ولا فلا وجه للنهي عنه على انه اذا طلبه
احدهما بعد ذلك بالشهادة بما وقع بين يديه من اعترافهما بتلك
الطوعية لتنازعهما في الاعتراف المذكور لم يكن بد من الشهادة
بذلك وكتابه لان لاحدهما نفعا في ذلك اما يريد الفسخ والانحلال
واما يريد اللزوم والالزام وان لم يشهد دخل في قوله تعالى ومن
يكتبها فانه آثم قلبه فتبين بهذا انه حيث لم يعلم الشاهد باشتراطه
ولا جرى العرف به فالنهي حينئذ انما هو على المبادرة الى الكتب
حتى يتحقق الطوعية وان جرى العرف او علم الشاهد باشتراطه
فالنهي عن المبادرة ايضا يعنى ويرشدهما الى ترك ذلك الشرط
وفسخ ذلك العقد وتجديد عقد صحيح فان امتنعا وطلباه بعد ذلك
او احدهما بالشهادة بما في قلبه لم يكن له بدمن الشهادة بذلك
في الصورتين والشرع يصحح ذلك او يبطله وقوله وعليه فلا مفهوم
لمركب النخ صوابه حيث علم الشاهد وجرى العرف باشتراطه

(ان يجهل) العيب (ولا)
بان علم (فصلا) اي فلا بد من
تفصيله وبيان عينه ومقداره
بمخلاف ما اذا جهل فيجوز
البيع على البراءة ولو لم يطل
الرقيق في ملك بدائعه وهذا
على ما به العمل (ولكن على
المشهور بالطول قيدن) الجواز
نخ وثبرا غيرهما فيه مما لم
يعلم ان طالث اقامته وحد
بعضهم الطول بستة اشهر لانها
اقل مدة يظهر فيها العيب ان
كان (واقوالها والطرق) بسكون
الراء (شتي) اي الطرق في
بيع البراءة مفترقة (فصلا)
ثم اشار الى ما ينهى عن كتبه
فقال (ولا تكتبن طوعا بعيب
بمركب كبغل) او حصار فلا
يكتب الشاهد على المشتري
انه تطوع بعدم القيام بعيب
يجده في ذلك لانها براءة في
غير الرقيق وعليه فلا مفهوم

كما مر تفصيله وخصاصه ان التطوع بعد العقد حيث لم يجز
 العرف باشتراطه فاما ان يكون التطوع المذكور على اسقاط شيء
 من الثمن فهذا لا يجوز حيث لم يكن العيب معلوماً وإلا جاز كما
 يجوز مجاناً ان جهل العيب لانه حيثئذ هبة مجهول كما مر وانظر
 الالتزامات ان شئت وانظر شارح العمل عند قوله في الجامع وترك
 شيء للتطوع فشا الخ واما تعليل النهي عند كتب هذه المسائل
 بان فيها خلافاً او بانها هدية مديان في بعضها فهو وان قاله
 المكناسى ايضا في مجالسه لا يحمل على ظاهرة وإلا ادى الى ان
 كل مختلف ينهى من كتبه والشهادة فيه وهو يودى الى عدم جواز
 الشهادة وكتابتها في كثير من ابواب الفقه وانما معنى النهي عدم
 المبادرة حتى يتحقق الصحة ويرشدهما الى الترك اذا تحقق
 الفساد او جرى العرف به على حسب ما مر (وشرط في الغريم)
 معنى النهي في هذا ايضا انه لا يبادر للكتابة كما في الذي قبله
 اذ الغالب ان يفعله المدين لا عن طيب نفس بل لاضطرارة
 لاخذ الدين فهو في نفس الامر عديم ولكن يلتزم ذلك لانه لو لم
 يلتزم لم يعامله رب الدين فيجب على الشاهد ان يتثبت حتى
 يخلص له انه يفعله عن طيب نفس لكونه ملياً او انه فعله
 لاضطرارة فيرشدهما الى تركه فان لم يخلص له احد الامرين او
 خلس له ولو الثانى منهما كتب وادى بما في علمه من ذلك ان
 طلباه او احدهما لان النفع ثابت لاحدهما او لهما بشهادته والشرع
 يصح ذلك او يطله ولا عليه وحيثئذ فقول ظم (على الملا لما
 قد جرى في شرطه من تردد) الخ تعليل لطلب التحقيق وعدم
 المبادرة والراجع المعمول به من هذا التردد هو اعمال الشرط المذكور
 كما في التيطية وغيرها قال ناظم العمل المطلق
 ومن اقرب الملا ثم ادعى بانهم ذو عدم ما انتفعوا

لموكب (وشرط في الغريم على
 الملا) اى اذا التزم المدين انه
 لا يدعى العدم وان ادعاه لا
 يقبل منه فلا تشهد بذلك
 (لما قد جرى في شرطه من
 تردد) بين العلماء هل ينفع
 ذلك ويعمل به فلا تقبل منه
 بينة العدم حتى يشهد بذهاب
 ما كان بيده او لا

بمن له يشهد حتى يعلمها تلف ماله بامر جهـ
قلت وقيدة ح في اول الالتزام بما اذا لم يكن معلوما بالفقر وانه
كاذب في الشهادة بالمالا وإلا فتتفع به ويتهم وحينئذ فانما امر الناظم
كالكناسي بالتثبت في هذه المسائل وعدم المبادرة وان كان التثبت
مطلوبا في الشهادة مطلقا لان الشهادة فيها على اقرار المتعاقدين
وكثيرا ما يسرع الشاهد للكتب في مثلها قبل ان يخلص له حقيقتها
وليس النهي خاصا بهذه الفروع التي هنا بل كذلك ما في معناها
كالطوع بالثنيا والطوع بنفقة الربيب ونحو ذلك (كصديق)
هذا ايضا من معنى ما قبله اى لا يبادر الى كتبه حتى يتحقق ان
المدين التزمه عن طيب نفس كالفرع الذى قبله وهو الحقيقة
من معناه لان المدين يقول لو لم نلتزم تصديقه في نفى القضاء
ما عاملنى كما يقول فى الذى قبله لو لم نلتزم له عدم العجز والعدم
ما عاملنى ايضا وهذا فى اشتراط ذلك فى العقد واما بعدة فهدية
مديان فى هذه وكذا فى التى قبلها فيما يظهر لان تطوعه بعدم قبول
بينه عدم ظاهر فى ذلك ما لم يكن تطوع له بذلك ليدخره وإلا
فهو كالمشروط فى العقد لان التأخير ابتداء سلف وقوله ومحصله
ان كل شرط يختلف فى لزومه فلا يلزمه الخ اى فلا يلزمه كتبه قبل
التحقق او قبل الطلب فيما يلزم تفصيله ويجب ان يتحمل ذلك
حيث افتقر اليه كما قل خ والتحمل ان افتقر اليه فرض كفاية
وقوله واخرى ما لا يلزمه الخ اى واخرى الشرط الذى لا يلزم
المشهود عليه فلا يلزمه كتبه وفيه شئ لما فيه من النفع للزوج
ونحوه ولا سيما اذا كانت هناك شهادة شاهد واحد للزوجة بانه
جعل ذلك معلق بالطلاق لانه تجب عليه اليمين لرد شهادة
الشاهد فاذا شهد له عدلان بانه لم يكن معلقا بالطلاق لم تجب
عليه يمين حيث اتحد مجلس الشهادتين (وعرس باضرار) هذا

(كصديق ذى حق بنفى
القضا) اى كشرط رب الدين
انه مصدق فى نفى القضاء
وانه لا يحلف بيمين القضاء
وقد تقدم فى قوله بانفاذ
ايضاء بدين لربه بلا حلف
قولان كالمصدق قايلا (فلا)
تكتب ذلك لانه هدية
مديان ومحصله ان كل شرط
يختلف فى لزومه فلا يلزمه
واخرى ما لا يلزم قطعا كشرط
ان لا يتزوج عليها او لا يخرجها
من بادهما وان لا عهدة او لا
مواضعة او لاجائحة الخ (وعرس
باضرار بلا حلف جرى) عطف
على ذى يعنى ان شرطه الزوجة
على زوجها انها مصدقة فى
دعوى الاضرار بسلا يمين لا
تكتبه لان ذلك ذريعة لان
تطلق نفسها متى شاءت وتسمى
الضرر سيما والنساء ناقصات
عقل ودين فاسدات الراى
(وإلا) بان تشترط التصديق
مع يمينهما (فصدق) اى
فكتب التصديق بذلك ولا
حرج (والسماع به اقبلا)

اى ويثبت الضرر حيث لا شرط بشهادة السماع خ ورد المال بشهادة السماع على الضرر

(كذلك لاستحفاظ فاترك) اي لما يلحق الشاهد من (١٩٢) الضرر من الشهود عليه لان

لاستحفاظ وهو الاسترعاء ايضا ويسمى ايداع الشهادة انما يكون في الغالب على الظالم خوفا من سطوته او من القاضي لما ذكره من انه لا يكتب الا عن اذن القاضي فيسجل عليه او يكتب بخطه اذنت للعدلين فلان وفلان ان يكتبوا لاسترعاء فلان وفي مجالس المكناسي ان القاضي ينهي عنه لانه خدعة ولا يضبط معه عقد واكثر ما يفعله اهل الحيل وينمع في التبرعات مطلقا ولا مسلسل فيه ما في المستخرجة ان مالكا سئل عن الرجل يهرب عبده لدار الحرب فيكتب له اخرج وانت حر بعد ان يشهد انه غير ملتزم لعقده قال مالك لا يلزمه العتق والعبد رقيق ومسلسل مسحون عن رجل طلب منه السلطان عبده ليشتريه منه فاعتقه او دبره وقال انما فعل ذلك خوفا من السلطان قال لا يلزمه شيء من ذلك قال ابن سهل وكل ما استرعى فيه من عتق او طلاق او حبس

ايضا كالذي قبله اي لا تبادر حتى ترشدهما الى الترك والا فكتب واد الشهادة بما وقع بين يديك فان هذا النكاح فيه خلاف فقال مسحون مرة يفسخ قبل البناء فقط وقال مرة اخرى يفسخ قبل وبعد وقال مرة الشرط لازم وكيف لا يشهد ولا يكتب مع كون شهادته ينبنى عليها ما ذكره لم اقف على الراجح من هذه الاقوال وانظر ابن سلون في فصل الشروط في النكاح (كذلك لاستحفاظ) لاستحفاظ هو من نمط ما قبله اي لا تبادر الى كتبه قبل ان تتحقق صدق الذي اشهدك به اذ كثير من الناس يستحفظ ويسترعى في البيع ونحوه وليس حامله عليه الخوف من المشتري ونحوه بل مجرد اعمال الحيلة وانه ان ظهر له في البيع بخس او خرج وقت الغلاء ونحوه وقد انتفع بالثمن قام بالاسترعاء واثبت ان المشتري كان ممن يخاف منه فلماذا وجب التثبت في مثله ولا خلاف في جواز الشهادة به وقد يجب تحملها حيث افتقر اليه فكيف ينهى عن كتبه مع كونه تنبنى عليه حقوق وقول ت لما يلحق الشاهد من الضرر من الشهود عليه النسخ هذه العلة لو روعيت لم تختص بالاسترعاء كما لا يخفى وقوله او من القاضي النسخ اي او خوفا من القاضي على القول بانه لا يكتب الا باذنه لانه اذا كتبه بغير اذنه خاف منه وقد اشبع الكلام عليه صاحب المعيار في نوازل الصلح ونقل الشئ بعضه هنا وقوله وفي مجالس المكناسي ان القاضي ينهى عنه النسخ يعني عن كتبه قبل تحقق سببه بدليل قوله واكثر ما يفعله اهل الحيل اذ مع تحقق سببه لا حيلة هذا ما ظهر لي في تقرير هذه المسائل التي نهى عن كتبها اللهم الا ان يكون نهيه عن ذلك لاجل انه حمل العدول فيقصر النهي حيثنذ على المتهم دون غيره ويؤيده ما في الفائق قال رايت عقدا مسجلا على القاضي سيدي احمد بن قاسم العقباني باشارة من والده ان لا يعقد

وثيقة رهن ويشهد فيها إلا العدلان فلان وفلان لمعرفتهما وعد التهما اه
فالنهي حينئذ في هذه الامور ونحوها انما هو بحيث لا يكتبها ويشهد
فيها مطلق العدول بل تختص بمن له معرفة وعدالة وبالجملة
فالنهي اما عن المبادرة كما قدمناه واما للتهمة فتختص حينئذ بمن
له معرفة وعدالة والله اعلم وقوله واذا ثبتت الاستطالة والقهر الخ
اعلم انه اذا وقع الاكراه والقهر على البيع ونحوه من المعاوضات
فاما ان يستمر الاكراه والضغط بالخوف والتهديد او الضرب
والسجن الى وقوع العقد او لا يستمر بل وقع الاكراه على العقد ثم
تراخى البيع ونحوه الى الشهر والشهرين مثلاً فالصورة الاولى له
القيام ولو لم يستمر والصورة الثانية كذلك على ما قاله ولد ناظم
التحفة في فصل بيع المضغوط واقتصر عليه الشئ م في شرحها
ايضا قالوا ان حكم الضغط منسحب على البائع وان تراخى البيع
عن وقته بالشهرين ونحوهما فيفهم منهما ان هذا هو المعتمد واقتصر
عليه ابن لب في جواب له حسبما في المعيار على انه لا ضغط
حيث تاخر العقد عنه وبقيت صورة ثالثة وهي ان يبيع الدار
ونحوها ويستمر على البيع ونحوه ان ما يفعله من ذلك انما هو
خوفا من ان يقبضها المشتري منه او خوفا من ان ياخذ له مالا
او من ضربه او سجنه ثم يقوم البائع ويثبت ان المشتري ونحوه
ممن يتوقع خوفه وممن يغصب الناس وياخذ اموالهم فانه ينفعه
الاستمرار في هذه ولا اشكال واما في الصورتين الاولىين فينفعه
ذلك ولو لم يستمر اما في الاولى فلا اشكال وكذا في الثانية على
ما قلنا انه المعتمد وذلك في غير المعروف بالتعدي والظلم واما
المعروف بذلك فهو الصورة الثالثة بل له نقض البيع في الصورة
الثالثة ولو لم يستمر ايضا فقد قال في ثاني مسألة من سماع
يحيى بن يحيى من ابن القاسم ما نصه ارايت ان جاء بالبينة

واما المعاوضات فلا بد فيها
من ثبوت التقيت والقيام بها
بعد زوالها بالفورية وتقال
سجنون في الذي يغرس او
يجحد علانية فيقول اخبرني واقر
فاشهد المدعي في السر انه
انما يصلحه لاجل انكاره واذا
وجد بينه قام قسالا لا يلزمه
الصلح ان ثبت جملة وثبت
اصل الحق والظالم احق بالحمل
عليه اه وصوبه ابن يونس
واذا ثبتت الاستطالة والقهر
كان للبائع وغيره القيام ولو لم
يستمر

انه اشترى منه فزعم المدعى ان ذلك المبيع انما باعه منه خوفا
 من شدة وسطوته وهو ممن يقدر على ضرورة وفقوبته لو امتنع من
 مبايعته قال ارى يفسخ البيع اذا ثبتت عند القاضي ان المشتري
 موصوف بمثل ما زعم البائع من استطالته وظلمه وانه قد فعل
 ذلك بغيره قلت فان زعم البائع انه انما دفع اليه الثمن ثم دس
 اليه من ياخذة منه سرا ولو لم يفعل لقي منه شرا قال لا ارى
 ان يقبل قوله وعليه دفع الثمن بعد ان يحلف الظالم بالله لقد
 دفع اليه الثمن ولم ياخذة منه بعد دفعه اياه اليه ابن رشد
 وروى عن يحيى بن يحيى انه قال يصدق المدعى في دعواه انه
 دس اليه من اخذ منه يمينه لكن انما يشبه ان يصدق على
 ما قاله يحيى بن يحيى اذا شهد للمدعى شهود ان الظالم فعل
 ذلك بغيره اه ابن رشد وهذا اذا اقر بقبض الثمن وانه دس اليه
 من اخذة منه واما لو لم يقر بقبض الثمن وقال انما اشهدت على
 نفسى بقبضه ثقتي على نفسى وخوفا من شدة فلا شبه ان يصدق
 في ذلك مع يمينه في المعروف بالغصب والظلم اه بنحو وقد تبين
 بهذا انه مع ثبوت التقية لا حاجة للاسترعاء في الاقسام الثلاثة
 فقولهم ويكون في المعاوضات مع ثبوت التقية لعلمهم يريدون في
 الصورة الثانية ليرتفع الخلاف وفي الثالثة لزيادة التاكيد او لانه
 وان كان معروفا بالظلم والتعدي فقد يبيع منه عن رضى فلا دليل
 على انه فعل ذلك بغير رضى إلا وجود الاسترعاء فمرادهم انه
 يكون في المعاوضات في مثل هذه الصورة لرفع احتمال الرضى وإلا
 فلا حاجة اليه في المعروف بالظلم وفي غيرة لا ينفع حيث لم
 يثبت ان القهر مقارن للعقد او متقدم عليه كما في الصورتين
 الاوليين فتأمل حينئذ ما معنى قول ناظم العمل
 وفي المعاوضات الاسترعاء مع عقد وقبله وبعده نفسـ

واذا زوجهم خوفا منه واسترعى بذلك وانه لو لم يزوجه لاحتيازها من غير نكاح فالنكاح مفسوخ ابدا
قاله ابن الماجشون وغيره وكذلك التي تخالع ثم تثبت الضرر ان استرعت اتفاقا وكذلك لو لم
تسترع خ ولا يضرها اسقاط البينة المسترعاة على الاصح فان صالح واسقط في عقد الصلح لاسترعاء وكان
قد استرعى واسترعى في (١٩٥) لاسترعاء قام بالاسترعاء في الاسترعاء فان اسقط لاسترعاء
والاسترعاء في الاسترعاء فلا

ان ثبت لاكراه فيما عقدا النخ اذ هو بعد العقد لا ينفع
وكذا قبله اذ المدار على ثبوت التقيية ان لم يحمل على المعنى الذي
ذكرناه في الصورة الثالثة وقال في المعيار لاسترعاء لا يجوز الا في
وجهين احدهما التقيية والثاني لانكار يعنى في مسالة الصلح وتامل
ايضا قوله احدهما التقيية اذ هي اذا ثبتت لا حاجة اليه الا
لدفع احتمال الرضى في الصورة الثالثة على ما ذكرناه وقول ته
واذا زوجهم خوفا منه النخ يعنى وثبت بالبينة انه موصوف
باحتيال النساء بغير نكاح ومن هذا المعنى ما ذكره البرزلى في نوازل
الكفالة في قوم تضامنوا ان ما ذهب لاحدهم ضمنه الآخر لعداوة
بينهم قال ان الكفالة غير لازمة لوجود لاكراه بسبب ما بينهم من
العداوة فتضامنهم انما كان للخوف منها اه وقوله والاسترعاء في
لاسترعاء النخ لاسترعاء هو ان يشهد قبل الصلح في السر انه انما
يصالح لوجه كذا وانه غير ملتزم له والاسترعاء في الاسترعاء هو
ان يشهد انه لا يلتزم الصلح وانه متى صالح واشهد على نفسه في
كتاب الصلح انه اسقط عنه الاسترعاء فانه غير ملتزم لاسقاطه فله
القيام في هذا الوجه ايضا فان اسقط عنه الاسترعاء والاسترعاء في
لاسترعاء فلا قيام له ابدا وقوله لانه يصير مكذبا للبينة يعنى
بالصراحة لا بالتضمن فهو بمنزلة من قال لم اشتر من زيد دارة
حين ادعى عليه فيها فلما اثبت زيد ملكيتها اخرج هو رسم شرائها
تقدم ويطلق على ما قابل

شهادة لاصل وذلك لان التوثيق باسره ينقسم الى قسمين اصل واسترعاء فالاصل ما يمليه المشهود
عليه على الشاهد كشهاد المتعاقدين بالبيع او النكاح او غيرهما والاسترعاء شهادة الشاهد بما في علمه
من عسر او يسر او حرية او رق او ملك او غير ذلك وكيفية وثيقته يشهد من يضع اسمه عقب
تاريخه بمعرفة فلان وانه رشيد مثلا النخ ان كانوا عدولا او شهودة الموضوعه اسما وهم عقب تاريخه

يعرّفون فلانا وأنه كذا النسخ تَنْهَتْ ما ينهى عن الشهادة فيه أيضا الرفع على الخطوط والتعديل والتجريح والتدمية وكتب بيع الدار أو غيرها من الأُملاك في قطعة (١٩٦) كأحد منفردة عن الأصول

والشهادة بالرجعة حتى تسال

المرأة من انقضاء عدتها ان كان مضي شهر فأكثر لطلاقها (وودين) أيها الشاهد متى طلب منك لأداء (بلا اجرة) واخذها جرحه كما قال (والجرح معها) إلا ان يركب دابة للمشهود له لعجزة عن المشي ولا دابة له او يكون القاضي على مسافة القصر فأكثر قلّه حيث ان يركب الدابة وياخذ الاجرة وهو قوله (وفصلا به) أي بسبب لأداء (النفسع بالركوب) متعلق بالنفع والتفصيل هو انه أي لا انتفاع بالركوب (للعجز جائر وإلا) يعجز بان قدر على المشي او كانت له دابة (فلا) يجوز (إلا مع) مسافة (القصر سهلا) أي الركوب (كنفع بانفاق) واخذ اجرة فانه جائز حيث لا يحل والتحمل ان افتقر اليه فرض كفاية وتعين لأداء من كبر يدين وان انتفع فجرح إلا وركوبه لعسر مشيه او عدم

وهذا لا يفرق بين عام وغيره على ما مر هناك وقوله مما ينهى عن الشهادة فيه أيضا الرفع على الخطوط النسخ هذا يدل على ان المراد التثبت وعدم المبادرة حتى تتحقق انه خطه لا محالة وإلا أدى الى بطلان كثير من الحقوق وقوله وكتب بيع الدار أو غيرها من الأُملاك النسخ التهمة في هذه راجعة للبائع والنهي فيها حقيقة ويعلم القاضي الشهود بانه لا عمل عليه متى ظهر لما كثر بسبب ذلك من التحيل على اكل اموال الناس فيبيع الرجل داره مثلا من زوجته او ولده اما حقيقة او توليها ويكتب ذلك منفردا عن رسم الملكية ثم ياخذ الدين من الناس ويرهن لهم رسوم الدار او لا يرهنها وهم انما عاملوه اعتمادا على ملائمة بدارة او حائطه ثم ان قام رب الدين لبيع الدار او الحائط اظهرت الزوجة او الولد عقد الشراء منه وانه لم يبق له فيها ملك فيضيع حق رب الدين حيث لا مال للدين قلت ولا زالت الحيل تجري بمثل هذا الى الآن فلا ينبغي ان ينظر الى شراء الابن او الزوجة ونحوهما ويؤيده ما في دعاوى المعيار في امرأة هلكت عن ابن عم واستظهر اجنبي انه قد اشترى املاكها منذ ثلاثة اعوام مع ان الأُملاك لم تزل بيد البائعة الى الموت فاجاب ابن لب بانه لا شيء للشترى من ثمن ولا مشمن لظهور الكذب لان العادة ان لا يترك المشتري ما اشتراه المدة المذكورة لانها مظنة التغير وفوات الفائدة اه بنسخ واذا كان هذا في الاجنبي فكيف به في غيره مع وجود العادة بالتحيل المذكور وقوله والشهادة بالرجعة النسخ هذا قد نهيها عليه عند قوله فيما مرويات قروء في اعتداد باشهر وان محل ذلك اذا ارادت الزوج لا ان اراد الارتجاع فتصدق فيما يمكن كالشهر ولا يفيدها تكذيبها نفسها (وثق بمعرف)

تقدم

دأبته لا كمسافة القصر فله ان يتنفع منه بدابة ونفقة (وثق) أيها الشاهد

اذا شهدت على من لا تعرفه بعينه واسمه (بمعرف عقول) أي ذا عقل تام (بلا جلب) أي لم

يجلب ولم يسق لذلك وإنما حضر على جهة الاتفاق (ولاً) يوجد معرف كذلك (فبالخلا) أي فاعتمد على صفة المشهود عليه وحله بحلله اللازمة له حتى تكون العمدية في الشهادة عليها وحيث وثق بالعرف يقول وعرف به (١٤٧) تعريفاً كفي أو تعريفاً وثق به ولا يسمى المعرف قال

ابن عرفة الذي عليه العمل

تقدم شيء من الكلام على هذا عند قوله شهادة معروف لمعرف النخ ولا ينبغي اليوم أن يشهد من يحتاط لدينه على امرأة بتعريف أصلاً وقد ضاعت بذلك أموال وقد قال ابن مرزوق العمل عند شهود العصر بالمغرب إذا شهدهم من لا يعرفونه يصفونه بنعوتهم وحلله أه ونحوه في الطرر ولهذا كنت نهيت العدول وقت ولايتي عن الشهادة عليها بذلك وامرهم أن لا يشهدوا عليها إلا بحليتها وصفتها ثم لا يحكم الحاكم عليها حتى يثبت عندها أنها المتصفة بذلك وإن مانت كما قاله في شهادات المعيار وفي أجوبة ابن رشد أن الشاهد إذا قطع بمعرفة المشهود عليه ثم قال بعد ذلك أنه لم يعرفها وأنه إنما عينها له حين الشهادة عليها امرأة وثق بها قال أن الشهادة عاملة إذا كان هو الذي ابتدا سوالها لأن ذلك من باب الخبر وأما إذا لم يبتد سوالها مثل أن تكون المرأة التي أشهدته أثبت بها وقالت له هذه فلانة تعرفك لي فشهادته حينئذ ساقطة أه بنح وتامل كيف لم يجعل ذلك من التناقض وما ذلك إلا لكون المعرفة أعم أذ هما سيان أما تعريف المعرف الموثوق به لأن تعريفه يفيد العلم للشاهد وإلا ما صح الاعتماد عليه شرعاً وأما أن يعرفه بعينه واسمه بلا تعريف معرف وهو قد بين ثانياً أن معرفته أيضاً التي قطع بها إنما كانت بالسبب الأول لا بالثاني فانظر إلى دقة نظر هذا الإمام رضي الله عنه ونفعنا به وبأمثاله آمين وقوله ولا على من يعرف عينه فقط النخ الشهادة على هذا جائزة لأنه يردى على عينه وهو قول خ ولا على من

عندنا أن عين الشاهد من عرفه بالمشهود عليه فالشهادة ساقطة وصارت كالنقل قال في الفائق ولا بد للشاهد من المعرفة أو التعريف بالمشهود عليه أو له فإن سقط ذلك من العقد فقال ابن عرفة لا يظهر أن الشاهد إذا كان معروفاً بالضبط والتحقق قبلت شهادته وإن لم يذكر معرفته ولا تعريفاً وإلا ردت إلا أن تكون على مشهور معروف أه وقيل شهادته باطلة مطلقاً وقيل أنها تامة مطلقاً ووجه بانهم حيث لم يذكروا معرفة ولا تعريفاً دل على أن المشهود عليه أو له معروف عندهم ولهذا كان كتب المعرفة في الشهادة على الخلفاء والقضاة وسائر الرساء والولاة من الجفاء ولا بد في المعرفة من معرفة الاسم والعين واسم الأب ونحوه مما يزول الاشتراك معه أو يخفى

ولا يكتفى بمعرفة الاسم فقط كمشهور لا يعرف عينه فيسمى نفسه له من غير ثقة منه بأنه هو ولا على من يعرف عينه فقط إذ قد يتسمى له باسم غيره حتى يتنفي عنه لالزام فإذا أشهد الشاهد من لا يعرفه فالذي ينبغي لمن صح دينه وراقب الله تعالى أن يصرفه إلى غيره ممن يعرفه ولا يشهد هو

عليه ثم أشار إلى صفة العدالة وما ينبغي أن يكون عليه الشاهد فقال (وكن أيها العدل الموثق سالكا سبيل العدل المهمة دين ذوى العلا) أى القدر والشرف في الدين فإن الشهادة منصب عظيم نطق بفصلها الكتاب العزيز نسبها الله تعالى لنفسه ولا شراف خلقه فقال لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون . أنا أرسلناك شاهدا . شهد الله الآية . وفى الحديث اكرموا الشهود فإن الله يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم خرج ابن مسافر عن ابن عباس وقيل في قوله تعالى ولولا دفاع الله الناس الآية أن المراد الشهود بشهادتهم يدفع الظالم عن المظلوم ويثبت بهم النكاح وتستخرج المحقوق (بصدق لسان) ولا تضر الكذبة الواحدة في السنة إذا لم يترتب عليها مفسدة (واجتناب كبيرة) وهى ما توءد عليه أو فيه حد وقيل كل جريمة تؤذن بقلته أكثر من تركها بالدين ورقة الديانة وصحح (وترك) ذنب (صغير) (١٩٨) أى صغيرة خسة كتطيف

بثمرة وسرقة لقمة وأما صغائر غير الخمسة كنظر لاجنية فلا يسقط العدالة (صائنا مهجة) المهجة الدم أو دم القلب أو الروح والمراد هنا النفس (حلا) مصدر حلا الشئ في معنى حلا وحلاوة حسن أى مهجة ذات حسن (وكتبك بين) بحيث يقرأ بسرعة وسهولة وبلفاظ بيّنة غير محتملة ولا مجهولة ولذا ينبغي

يعرف إلا على من انظر ما مر عند قوله شهادة معروف النخ فلعول مراد به بعدم جواز الشهادة عليه إذا لم تكن بصدد الحكم بها الآن وإلا جازت والصواب في هذا كله أن يعلق الشهادة على حليته وصفته (واجتناب كبيرة) قول تـ وقيل كل جريمة تؤذن بقلته أكثر من النخ لاكثر من البالة وقوله ورقة معطوف على قلته مدخول للباء وانظر كيف يخالف هذا القول ما قبله مع تسميتها جريمة إذ الجريمة الذنب والاثم وكل ذنب توءد عليه (بجاريه) هو بكسر الباء الموحدة وفتح الجيم يتعلق بأعمال أى فاعمل بالكتب الجارى بين الناس فهو من اضافة الصفة للموصوف قاله الش

للموثق أن يكون له حظ في اللغة ومعرفة النعوت والأشياء وأسماء الأضياء وعليه

والشجاج وأن يكون له حظ من علم الفرائض والحساب . كتب موثق احاط بآرائه وأبوابه وأخواته فإن كان مع ذلك ذا خط حسن فهو أحسن فقد روى الخط الحسن يزيد الحق وضوحا قالت العرب الخط أجود اللسانين وحسنه أحدى الفصاحين وقيل رداة الخط زمانة لأدب (واضبط القول) فقد قالوا إذا كتب العاقد مائة أو ألفا فليؤكد بواحدة أو بواحد خفا من الحاق نون فيصاعف العدد (واحصرن برسم فصولا مع قيود وكلا) المعنى المشهود به حتى يكون مستوفى مبسوطة (ولا تختصر واكتب) كتابة تؤدى بها حق كل واحد من المشهود عليه والمشهود له (كما قال ربنا) يريد قوله تعالى وليكتب بينكم كاتب بالعدل ليس في كتابته ميل (توق به) أى في الكتب (نحنا بجاريه) بكل وجه أى يطلب في الموثق أن يكون عارفا بالعربية بحيث يسلم من اللحن كله فإذا كان لحنه يغير المعنى بحيث

يُصير المبتاع بائعاً والمطلوب طالباً ويقصر عن معرفة العوامل والثنية والجمع ونحو ذلك لم يجز أن يكتب بين
الناس اتفاقاً قاله في الفائق (فاعلاً) تميم (وإياك لفظاً) أيها الموثق (ذا اشتراك) تستعمله في وثيقته
فإنه يودى إلى إهمالها بسبب احتمالها (و) إياك (أن ترى لما لم تحقق كاتباً ومعولاً على الظن) وأدى
مع الشك (بل) لا تكتب (١٩٩) ولا تشهد إلا على ما يكون عندك محققاً (كالشمس فاكذب)

قال في التبصرة ولا تصح للشاهد

شهادة إلا بما علم وقطع بمعرفته
لا بما شك فيه ولا بما يغلب
على الظن قال تعالى وما شهدنا
إلا بما علمنا وقد ياحق الظن
الغالب باليقين للضرورة في
مواضع كالشهادة بالنفليس وحصر
الورثة وما أشبهه خ واعتمد في
إعساره بصحبة وقرينة ضير كضرب
الزوجين ومع ذلك أكثرها إنما
يشهد فيه على العلم (وودين
وإياك حق الناس) فقد ورد
أن الذنوب ثلاثة ذنب لا يغفره
الله وهو الشرك وذنب لا يدعه
الله وهو حقوق العباد وذنب لا
يعبا الله به وهو ما بينه وبين
خلقه (إياك) حق الناس
(فاعداً) في كل ما تلى من
حكم أو كتب حق أو أداء
شهادة الزم العدل والقسط أن
الله يحب المقسطين ثم أشار

وعليه فليس هو تميماً كما قاله تـ (ذا اشتراك) كنقد وغريم ونحوهما
كما مر عند قوله بيان وتخصيص النج وقوله ومع ذلك أكثرها إنما
يشهد فيه على العلم يعني يقولون لا يعلمون له مالا ظاهراً ولا
باطناً ولا يعلمون له وارثاً سواء النج ولا يعلمون أنه رجع عن الأضرار
بها إلى الآن فإن لم يقولوا ذلك سقطت (ولا لحاق ولا صلاح)
قوله في التوطئة فإن كانت في غير محل العقد لم يضر النج يعني
كما لو وقع في قوله من غير شرط ولا ثنيا ولا خيار أو وقع في قوله
وهما بحال صحته وطوع أذ ذاك أو سقط من العقد لم يضر وقوله
أو التاريخ قد علمت أن الوثيقة الغير المورخة تامة وإنما تبطل إذا
عارضتها وثيقة أخرى مورخة كما مر فإذا وقع ذلك في التاريخ
حينئذ لم يضر حيث لا معارض وقوله أو لأجل النج قد علمت أن
القول لمدعي الحلول فإن اعترفا بالأجل وادعى أحدهما انقضاء
والآخر عدمه فالقول لمنكر التقضي وعليه فهذا والذي قبله ليس
من محل العقد حتى يجري فيهما القولان الآتيان خلافاً للناظم
حيث جعلهما من محل كما ياتي وتبعه تـ وقوله والثاني يبطل
ذلك فقط النج هذا هو المعتمد كما قاله ابن رحال في حاشيته
على التحفة عند قولها ومن لطالب بحق شهدا النج وهو ما يفيد
أيضاً قولها في خطاب القضاء
ويثبت القاضي على المخروما أشبهه الرسم على ما سلف

إلى ما إذا وقع في الرسم الحاق أو محو أو بشر أو نحوه وحاصله أنه إذا وقع شيء من ذلك في
اسم الله تعالى أو في اسم نبيه صلى الله عليه وسلم فينبغي للكاتب أن يقطع ذلك الرسم ويكتب غيره
ولا يكتفى بالاعتذار وإلا فإن اعتذر عن ذلك في آخر الرسم صح الرسم وكان دالاً على الشبهة فيه
وإن لم يعتذر عنها ولا نبه عليها فإن كان ذلك في غير محل العقد لم يضر وصح الرسم وإن كان في محل

العقد المقصود منه كالثمن والمثلن او التاريخ او الاجل سئل عنه الشهود فان حفظوه وبينة عمل
على قولهم وان لم يوجدوا او قالوا لا ندري فهو لان احدهما يبطل الرسم كله والثاني يبطل ذلك فقط
ويصح غيره مما لا توقف له عليه فقال (واللاحق) في الطرة (٢٠٠) او بين السطرين او الكلمتين

(والاصلاح) لحرف او اكثر
(والحذف) ولو لحرف (ان
بدت) الثلاثة او شيء منها
(كشور) اى كسط او ازالة
(واقحام) اى زيادة حرف او
كلمة (برسم) اى فيه (فكالحلا)
جمع حلية ما يزين بدو يتجمل قال
(وما الحلى إلا زينة من تقيصة
يتم من حسن اذا الحسن قصرا
فاما اذا كان الجمال موفرا
كحسبك لم يحتج الى ان يزورا)
وانما يكون البشر ونحوه زينة
وحليا (بقيد اعتذار) عنه قال
في الفائق يجب على الموثق
ان يعتذر من كل ما يقع في الوثيقة
من محو او بشر او ضرب او لحق
او اقحام قال ابن زرب الحق
والحو والبشر في الوثائق كالحلى
لها ومن اقوى لادلة على براءتها
وتصحيحها وسلامتها من التصنع
وانتقده الرعي قائل ليس هذا
بشيء بل سلامتها من ذلك
دليل على حسن التأمل قبل

وفي العتبية عن مالك فيمن اتى يذكر من ان لفلان على فلان
كذا وكذا صاعا من تمر عجة فصح الموضع الذى فيه عجة ولا
ادري اعجة ام لا قال يحلف المدين من اى صنف هو فان نكل
حلف رب الدين انها عجة او غيرها واخذ ما حلف عليه اه
بالمعنى وعليه فاذا قال في الوثيقة ان له بذمة مائة وخمسين
دينارا فوقع الحو على خمسين او على لفظ مائة قضى له بها لم
يقع عليه محو فان وقع الحو على صفة الدنانير ونحوها حلف
المدين على ما يقربه وان وقع الحو على ما لا تتم الوثيقة إلا
به كاسم البائع او اسم المشتري او المثلن فلا اشكال في البطلان
وقوله لم يحتج الى ان يزور الخ اى لم يحتج الى تحسين وتزوير
لان الحسن اذا لم يكن اصليا فتحسينه بالحلى ونحوه تدليس
وتزوير له وقوله وانتقده الرعي الخ الظاهر انهما لم يتواردا على
محل واحد لان معنى ما لابن زرب ان مجرد وجود الاعتذار يدل
على استعمال الطاقة في مبالغته في مراجعة الفاظها وتصحيح
فصولها وانه لم يكتب فيها إلا ما وافق المراد بخلاف ما اذا
لم يوجد فيها ذلك فانه لا يدل من اول الامر على انه استعمل
الطاقة في مبالغته في اتقانها وتصحيح فصولها بل حتى يراجعها
العالم الماهر فحيث يقطع بمبالغته في تأسيس مبانيها او بعدمه
وقوله وهذا ينظر الخ لا يخفى ان هذا ينظر الى هذين البيتين
والى البيتين اللذين قبله ايضا وقوله واين مقام العفو من
مقعد الرضا يعنى بون كثير بين مقعد الرضا الذى لم يتقدمه

الكتب لمعانيها وجودة التمهيل في تأسيس مبانيها والتقدم بامعان النظر فيها واى رتبة ذنب
تستطرق الى ما بولغ في الاتقان له والتجويد وحماة منشئه بفصل براعته من التسخيم والتسويد قلت
وهذا ينظر الى قوله وما احسنه وهبك وجدت العفو عن كل ذلته فايين مقام العفو من مقعد الرضا

وما دنس تبغى زوال سواده كثر بجديد لم يزل قط ابسطا اظنهما للقاضي عبد الوهاب ولم
تعضوني مراجعتي ذلك رايت في المذام في زمن الوباء بعض الفقهاء ممن اخذت عليه في حاله سيئة
فها هي امرة فرايته ثانيا في حاله حسنة فسررت وسالته فقال لي يا فلان لو لم يكن في الذنب الا
تقحم المغفرة لكفى به قبحا اللهم يا من بيده ملكوت كل شيء وخالق كل شيء اغفر لنا كل شيء ولا
تسالنا عن شيء بفصلك ورحمتك يا ارحم الراحمين ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين ونسالك بحق اسمائك الحسنى وصفاتك العليا ان تغفر لنا (لكن الذنب) اى المستحب
ولاولى (ان جرت) اى وقعت لأمور المذكورة من العفو وما معه او شيء منها (باسمائه) اى في اسمائه
(سبحانه) وتعالى (ان يبدل) ذلك الرسم ويترك ويستأنف غيره اجلالا لاسمائه تعالى ان تكون
ما حقه او فيها تسخيم (كذا) (٢٠١) اسم نبي من انبياء الله تعالى يستحب تبديل الرسم لاجله

(ثم ان قيدا انتهى) اى قيد
الأمور المذكورة الذى هو الاعتذار
عنها وانتفاؤه بان لم يعتذر
عنها (بمحور بشر او شبيهه)
هذا كله حشو وجواب الشرط
قوله (ففصلا) اى فصل فيها
باعتبار ما وقعت فيه من الرسم
(فان تبدى عقد) اى موضع
العقد قال في الطرر مثل اعداد
الدنانير او آجالها او تاريخ
الوثيقة (وقيد) مثل امرها

ذنب يوجب العفو وبين المقام الذى تقدمه ذنب وعفى عنه كما
انه بون كثير بين الوثيقة التى بولغ فى اتقانها حتى انه لم يقع
فيها ما يوجب الاعتذار وبين الوثيقة التى لم يبالغ فيها من اول
لامر حتى وقع منه ما يوجب الاعتذار فعفى عنه بسببه وقوله وما
دنس النسخ ما نافية ودنس مبتدا سوغه وصفه بالجملة بعدة وتقدم
النفى عليه وقوله كثر بخره اى ليس الدنس الذى تبغى زوال
سواده بالعفو ولا اعتذار كائن كالثوب الجديد الذى لم يلحقه دنس
قط (قولان صحح) اى صحح كلا منهما وقد علمت ان الثانى منهما
هو المعتمد قوله راجع لما قبل الكاف ربما يقتضى ان اللاحق

بيدما ان تزوجت عليها ويتبع فى ذلك الحاق او شئ مما ذكر (كما يرى بعد وتأجيل وتاريخ) هذا
من العقد كما مر عن الطرر فهى امثلة له (انجلا) تميم (فان كان) اى المحور والمبشور والمصلح
(مجهولا) بان لم يعرف لاصل وسئل الشهود عنه فلم يعرفوه او لم يوجدوا (ففى رد رسمه جميعا) ما
توقف فهم معناه على معرفة المحور نحوه وما لم يتوقف (او) يرد (المحاور لذلك) المحر فقط مما تتوقف
صحة معناه عليه (كان جلا به اللاحق ولا فحاج) اى كما اذا كان الملاحق او المقحم طاهرا فانه يبطل
وحده ويصح لاصل (قولان صحح) راجع لما قبل الكاف (وإلا) يكن ما ذكر فى محل العقد او فيه
ولم يجهل بان مثل الشهود عنه وعن اصل ما شهدوا به فادوة وحفظوه (اجز) الرسم واعمل به (لكن
بلا رسم اسالا) الشهود اذا سألهم عن البشر ونحوه والظاهر انه يرجع اليهم ويعمل على ما حفظوه مطلقا
سواء عرفوا ذلك بدون رسم او لم يعرفوه إلا بعد النظر فى الرسم والذى فى الفائق عن الطرر وان كان

في موضع العقد مثلت البينة فان حفظت الشئ بعينه الذي وقع فيه ذلك من غير ان يروا
الرقيقة مصت وان لم يحفظوه مثلت عن البشر فان حفظوه ايضا مصت وان لم يحفظوه سقطت
الرقيقة تسنييه ولاعتذار من المحر والضرب ونحوهما قل (٢٠٢) الرعني محله قبل التاريخ

ليكون التاريخ خاتما للوثيقة
يمنع الزيادة وعليه عمل الكثير
من المحكم قديما ومنهم من
يعتذر بعد التاريخ انلا يقع
فيه ما يوجب الاعتذار فيعتذر
مرتين قال ابن فتحون وكل
حسن قال الوشرسي وبالثاني
جري العمل بثلثان وفاس وهو
اوجه (وان غاب رسم) وسملت
ان تودي لكونك الشاهد بما
فيه (لا تود ان ادعى غريم)
اي من عليه ذلك الدين
(اداء) لما فيه وانه مرقم او
كتب ذلك على ظهره (لكن
ان حضر) الرسم (انجلا) الحق
وظهر الصدق فاد حيثذ واصل
هذه المسألة لابي عمرو قال المتيطي
قال ابو عمر في كافيها واذا كتب
الشاهد شهادته في ذكر الحق
وطولب بها وزعم المشهود عليه
انه قد ودى ذلك الحق لم
يشهد الشاهد حتى يوتى بالكتب
الذي فيه شهادته بخطه لان

ولا قحام ليسا من محل الخلاف وانهما يبطلان وحدهما وليس كذلك
بقوله عن الطرر وان لم يحفظوه مثلت عن البشر النخ لاولي حذف
هذه الجملة كما في عبارة غير واحد لان ما قبله شامل له (وان
غاب رسم لا تود) النخ حاصله ان وثيقة الدين اذا غابت فتارة
توجد بيد المدين ويدعى دفع ما فيها وهذه فيها خلاف والمشهور
الذي درج عليه نخ ان القول لربها كما قال ولربها يرد لها ان
ادعى سقوطها واما ان لم توجد اصلا وطلب ربها من الشهود تجديدها
او لاداء بما في علمهم من مضمون فصولها فتارة يحضر ربها ويدعى
الدفع وهو ما اشار اليه الناظم هنا وتارة لا يحضر بل يسأل ربها من
الشهود التجديد او لاداء قبل ان يعلم ما عند المدين هل يدعى
الدفع او عدمه وهي التي اشار لها ظم بعد هذه ولاولي من
هاتين الصورتين هي محل استشكل تت وجواب طفي والصواب
ما لمصطفى اذ هو المنقول عن الكافي وهو الذي اشار له نخ بقوله
مشبها بما يكون فيه القول للمدين كوثيقة زعم ربها سقوطها ولم
يشهد شاهدها الا بها النخ ووجهه ان المدين وان اقربان الدين
كان في ذمته وقت كذا ولاصل هو الاستصحاب وبقاء ما كان على
ما كان لكن عدم ظهور الوثيقة شاهد عرفا مصدق للمدين في
دعوى القضاء وقد تقدم ان لاصل والغالب اذا تعارضا فان القول
لمدعى الغالب الذي هو العرف كما مر عن الكافي من ان الذي
عليه اكثر الناس اي غالبهم اخذ الوثائق وتمزيقها او الكتابة على
ظهرها اذا ادوا ومثله يأتي عن ابن الماجشون فالقول حيثذ قول

الذي عليه اكثر الناس اخذ الوثائق اذا ادوا الديون وقد اختلفوا اذا
الحضر المدين الوثيقة وقال انها لم تصل اليه الا بعد دفع ما فيها وقال رب الدين سقطت مني فاقيل
يشهد له لا مكان ما ذكره وقيل لا يشهد له لان رب الدين لم يات بما يشبه في الاغلب لان الغالب

دفع الوثائق الى من هي عليه اذا ادى الدين واما الحاكم فيجتهد في ذلك ان شهد ضده اه من ابن غازي شارحا به قول المختصر ولم يشهد شاهداها إلا بها ونحوه لصاحب التكملة قال تستوي المسألة اشكال لان المدين مقر بالدين مدع للوفاء فعليه البيان اه قال الشيخ مصطفى ولا اشكال لان لاقرار بالدين عارضه عدم وجود الوثيقة الدال على قضاء الدين ثم نقل كلام المتطى وابى عمر محتجا به قائلا بعده فقد غلبت انه لا عبرة باقراره بالدين لما عليه اكثر الناس يعنى من دفع الوثيقة اذا ادى قال فلا اشكال لمن تسامل وانصف اه قلت وعدم ظهور الوثيقة لا يقوى قوة اقرار المدين ولا يصح ان يكون معارضا بمجرد دعوى المدين (٢٠٣) اخفاءها فالظاهر هو الواحدة بالاقرار وبه وقعت الفتوى من اصحابنا وهم يوشذ متوافرون

رحمة الله عليهم (ومن يتبع)
 يطلب (تكرير كتيبك رسمه)
 بعد ان كتبه اولا (لزعم ضياع)
 له بفتح الضاد مصدر ضاع
 (او) يتغى (اداء) منك عند
 القاضى دون الرسم لزعمه ضياعه
 (فاهملا) جواب من اى فالغ
 قوله ولا تشهد له قاله ابن
 الماجشون (وإلا) تمتنع من
 الشهادة (وقد وديت) ثانيا
 او كررت الكتب (تمض)
 شهادتك ويعمل بها فيهما وقال
 (مطرف) بخلاف ما قاله
 ابن الماجشون من لا تمتنع

المدين انه قضاء ومحا الوثيقة او كتب على ظهرها واخطاها رب الدين وقوله عدم ظهور الوثيقة لا يقوى قوة اقرار المدين الخ يقال عليه انما لا يعارضه لو كان مقرا الآن ببقائه وقد علمت انه لا يقربائه بل يقربانه قد كان في الذمة وقت كذا فعدم الظهور انما هو معارض لاصل الذى هو الاستصحاب كما قدمناه فما وقعت به الفتوى مصادم لنص الكافي و الخ ويخالف لما قالوه من تقديم الغالب على لاصل عند التعارض والله اعلم وقول الخ ولم يشهد شاهداها إلا بها الخ هو قول الكافي لم يشهد الشاهد حتى يوتى بالكتب الخ فهي مسألة واحدة خلافا لمن قال قوله ولم يشهد شاهداها الخ كالزرقاني وابن غازي وطفي يمكن ان يكون مستانفا ويحمل على مسألة ابن الماجشون ومطرف يعنى الآية في النظم بعد هذه قلت والظاهر ان هذه والآية متحدان في المعنى ولذا اتى الخ بلفظ يشمل الصورتين وكذا صاحب الثقافة حيث قال

مطلقا بل يفصل (اذا كان) الطالب مأمونا (فكرر) الكتب والاداء (وإلا) يكن مأمونا (فلا) تكررة قال المتطى عقب ما مر عنه وفي كتاب ابن حبيب ومن زعم ان صكه بالحق ضاع منه وسال الشاهد ان يشهد له بما حفظه منه فذلك له ان حفظ ذلك قاله مطرف وقال ابن الماجشون لا يشهد له اه وقال في التبصرة قال ابن حبيب سمعت ابن الماجشون يقول من كتب على رجل كتابا بحق له واشهد عليه شهودا ثم ادعى ان كتاب الحق ضاع وسال الشهود ان يشهدوا له بما حفظوا من ذلك فلا يشهدوا على حرف منه وان كانوا لجميع ما فيه حافظين لانه يخاف ان يكون قد اقتضى حقه منه ودفعه للديان فمحله وقد اكتفى اليوم كثير من الناس بدعوى كتب الحق دون البراءة منها ولاشهاد

عليها فان جهلوا وقاموا بشهادتهم لم يسع الحاكم إلا قبولها ويقول للشهود عليه أقم بينة براءتك وما تدفع به الشهادة وقال مطرف لهم ان يشهدوا وانما الكتب تذكرة وقاله مالك واصبغ وقال ابن حبيب هذا احب الي اذا كان المدعى مامونا وان كان غير مامون فقول ابن الماجشون احب الي اه ولما كان قوله وسال الشهود ان يشهدوا يحتمل ان يكتبوا او يوردوا جمع الناظم بينهما ويحتمل ان يريد بقوله او اداء ما في الفائق من انه اذا ادى الشاهد شهادته عند القاضي فانه لا يلزمه اداء لان لا عند ذلك القاضي ولا عند غيره اذا ادى على نص الرسم ولا اجمال في شيء (٢٠٤) من فصوله اه وعلى هذا

فقوله او اداء معطوف على كذبك وعلى كل فارقت المسألة التي قبلها فان لاولى طلب صاحب الحق من الشاهد الشهادة والغريم يدعى الاداء وفي الثانية طلبها منه ولم يعلم ما عند الغريم لانه لم يحضر (وفي محض حق الله بادر) بدفع الشهادة (وريدين) عاجلا ان امكن التعجيل وإلا اخرت الامكان فان لم تبادر مع الامكان كان جرحته في حقتك وسقطت شهادتك وهذا اذا كان مما يستدام تحريمه كما قال (والتحريم دام كما انجلا بوقف) اى ومثال ما يستدام تحريمه كالحبس فقال ابن

وما به قد وقعت شهادة وطلب العود فلا اعساده والتفريق بينهما يكون المدين في لاولى يدعى القضاء وفي الثانية لم يحضر غير سديد لان عدم حضوره لا يوجب سقوط دعواه القضاء ان حضر مع قيام الشاهد العرفي له على ما مر وبهذا كنت افقيت لما سئلت عن ادعى على شخص بدين فقال المطلوب لا حق لك قبلى من سلف فاستظهر المدعى بشاهد واحد وانه كان قد اسلف مائة وحازها معاينة قال الشاهد وقد كنت كتبت له بذلك رسما وزعم الآن ضياعه واعدت له الشهادة بذلك اه فاجبته بما نصه الحمد لله لا يتنفع المستظهر بالشهادة اعلاه إلا مع وجود اصلها لاحتمال ان يكون المدين مزق لاصل عند اداء ما فيه او يكون كتب على ظهرة وبقي بيد ربه ومجرد لاحتمال مانع من القضاء فكيف به اذا كان غالبا وعلى هذا لاصل جرت فتاويهم فقد قال العقباني وغيره لا يعمل على النسخة ان كان لاصل مما لا يصح نسخه كالدين والوصية والتدمية تقيته ان يتقاضى الحق بالاصل فيكرر التقاضى النسخ واذا كان لاحتمال مانعا من القضاء بالنسخة

شاس على غير معين وإلا كان حق مخلوق اذ له اسقاطه ورده (وعق) لامة فكذلك والمعنى يطوها ويستخدمها استخدام الارقاء (وارضاء) اقرب به مع زوجة هي في عشرته (كطالق) اقر بطلاقها باثنا وبقي مرسلا عليها (وان لم يدم) التحريم كزنى قد فرغ منه او شرب كذلك (خيرت) في الزرع وعدمه وهو لاولى طلبا للستر لحديث من ستر على مسلم ستره الله وحديث من راي عورة فسترها كان كمن احيى موءودة في قبرها رواه ابو داود والنسائي إلا ان يكون مشهورا بالفسق مستمرا على ذلك فكرة مالك الستر عليه ليرتدع قاله عياض (واصبر لثسالا بغير) اى في غير حق الله بقسميه

فكذلك يكون مانعا من القضاء بالشهادة المذكورة واعادتها في
معنى نسخها والعلّة موجودة فيهما والحكم يدور مع علته وقول ابن
الماجشون ان جهلوا واعادوا شهادتهم قضى بها مقابل ويدل لكونه
مقابلا قول المشهور يقضى باخذ المدين الوثيقة او تقطيعها اذ لو
كان رب الدين يتنفع باعادة الشاهد شهادته لم يكن لاخذ الوثيقة
او تقطيعها فائدة وما لا فائدة فيه يمتنع القضاء به ولهذا نظر ابن
رحال في قول ابن الماجشون المذكور بكونه لا يجري على المشهور
ولو حمل الناس على قول ابن الماجشون المذكور لضاعث حرق
ولم تحصل للغريم براءة ابدأ اذ عوائد الناس تمزيق الرسوم عند
اداء الديون كما هو مشاهد قديما وحديثا لا يستطيع ان يردهم
من ذلك الى كتب البراءة حاكم ولا غيره اذ هو يمزقها قبل الوصول
لحاكم والله اعلم ووافقتني على ذلك شيخى مفتى فاس في حينه
سيدى محمد بن ابراهيم الدكالى تنبيهه ان الاول اذا وجدت الوثيقة
مكتوبا على ظهرها بخط لا يعرف كاتبه لفظ خالص او قضى من
الدين كذا او دفع منه كذا او قضاء كله ونحو ذلك فان رب
الدين لا يقضى له بشئ مما وجد مكتوبا بظهر وثيقته ولا مقال
له في ان كاتبه غير عدل او ان بعض الناس تسور عليها وكتب
ذلك لما عليه فالب الناس اليوم من كتابة مثل ذلك ولا يردهم
عن ذلك راد ايضا وبه كنت حكمت في وثيقتهم جاءت من
السودان في ظهرها بخط مغربى دفعات لا يعرف كاتبها وهى
يدربها والله اعلم اثنانى تقرر ان الديون لا تبطل بالطول ولو
اربعين سنة على المشهور لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبطل حق امرئ
مسلم ولو قدم النخ وقيدة بعضهم بقيدى احدهما ان يكون الدين
ثابتا باشهاد المدين لانه يكون حينئذ اخذه بينته مقصودة للتوثق
فلا يقبل دعواه القضاء ولو مع الطول الثانى ان لا يكون ربه معلوما

وهو حق المخلوق لا تشهد ولا ترفع شهادتك للقاضي حتى تطلب منك وإلا بان رفعت قبل الطلب
(تنف) شهادتك أي تسقط وتبطل لمحرصك عليها وإلى الأقسام الثلاثة اشرح بقوله عاطفا على
البطلات أو رفع قبل الطلب في محض حق الآدمي وفي (٢٠٦) محض حق الله تعالى تجب

المبادرة بالامكان ان استدسيم
تحريره كحق وطلاق ووقف
ورضاع وإلا خير كالزنى اه أي
ويعلم الآدمي بشهادته ان لم
يكن عنده علم بها فان لم يفعل
فبروى عيسى يكون جرحه في
حقه وقال سحنون لا يكون
جرحه انظر الخطاب ثم شبه في
بطلان الشهادة جملة مما يبطلها
ويقدح به فيها لانه جرحه
فقال (كالجرح بالرشا) جمع
رشوة وهي اخذ المال لا بطلان
حق أو تحقيق باطل فيشمل
الحكم والشهادة وفي الحديث
لعن الله الراشي والمرتشى
والرايش أي الواسطة بينهما
اما دفع المال لتحقيق حق أو
ابطال باطل فيجوز للدافع دون
الآخذ وسئل بعض الاشياخ عن
الهدية تأتي الفقيه على الفتيا
فقال ان كان ينشط للفتيا اهدى
له ام لا فلا بأس بها وإلا فلا
ياخذها وهذا ما لم تكن له

بالحرص على قبض ديونه وعدم تاخيرها اذا حلت وإلا فالقول
لدى القضاء اه وهو ظاهر من جهة المعنى ان كان المدين معه
بالبلد حاضرا مليا والأحكام قائمة لان المدعى حينئذ ادعى ما هو
الغالب من عدم التأخير وفي النسخة المعيار ان من طلق زوجته
فماتت وقام ورثتها عليه فادعى دفعه انه لا يقبل قوله إلا ان
يثبت ان بينهما شأنا فانظروا لكراس السابع قلت
والغالب ان المطلقة لا تخلو من شأن مع مطلقها فلا يحتاج الى
اثبات شأن زائد على ذاك ووجه الدليل منه انه حيث ثبت
الشأن بين المدين ورب الدين فالقول للمدين لان الغالب ان
لا يوخره به الزمن الطويل وكذلك اذا كان معلوما بالحرص على
قضاء ديونه لان الغالب ان لا يوخرها فكل منهما ادعى ما هو
الغالب في حق رب الدين (كالجرح بالرشا) قوله ومن هذا
المعنى انقطاع الرعية الى العلماء الخ هكذا في الطرر بعد سوجه
حديث من شفع لاختيه الخ قال لان رفع الظلم من مسلم او ذمي
واجب على كل من قدر عليه ولما سئل ابو عبد الله القوري عن
ثمن الجاه كما في المعيار قال اختلف فيه علماءنا فمن قائل بالتحريم
مطلقا ومن قائل بالكراهة مطلقا ومن مفصل فيه وانه ان كان
ذو الجاه يحتاج الى نفقة وسفر فاخذ مثل اجرة فذلك جائز وإلا حرم
اه ابن رحال وهذا التفصيل هو الحق فانه يحرم ان كان يمكنه
دفعه من غير مشى ولا حركة كما اذا احترم زيد مثلا بهذى جاء
فمنع من اجل احترامه فهذا ونحوه لا يحل له الاخذ من زيدا اه

خصوصية وانما يستفتيه في شيء يعرض له ولا حسن ان لا يقبل هدية من صاحب
فتيا ولا مسالته وهو قول ابن عثون وكان يجعل ذلك رشوة وقال عليه السلام من شفع لاختيه شفاعة
واهدى اليه فقد اتى بابا عظيما من ابواب الربا ومن هذا المعنى انقطاع الرعية الى العلماء والمتعلقين

بالسلطان لدفع الظلم عنهم (٢٠٧) وما اهدى للفقير رجاء العون على خصومة فلا يحل له قبولها

لأنها رشوة وكذا اذا تنازع
عنده خصمان فاهديا اليه
جميعا او احدهما يرجوان بعينه
في حجة عند حاكم اذا كان
من يسمع منه فلا يحل له
ان ياخذ منهما ولا من احدهما
شيئا من ذلك اه من الواق
(واعطاء عمال) اي اخذ
العمال من العمال المضروب
على ايديهم اي الذين جعلت
لهم جباية الاموال دون صرفها
في مصارفها يريد وتكرر
لاخذ (كاكل) اي ومثل لاخذ
منهم لاكل عندهم مكررا ايضا
لان ذلك مما يزرى بالبروءة
ويستط الشهداء بخلاف الخلفاء
قال سحنون من قبل الجوائز
من العمال المضروب على ايديهم
سقطت شهادته ومن كانت
منه الزلة والقلبة فغير مردود
الشهادة لان الامر الخفيف
من الزلة والقلبة لا يضر في
العدالة والمدمن على لاخذ
منهم ساقط الشهادة واما جرائز
الخلفاء فجائزة لا شك فيها
لا اجتماع الخلق على قبول العطية
من الخلفاء ممن يرضى منهم

يعنى ولا الاندفاع بخدمة ونحوها انظر شرح الشامل وهكذا يقال
في الفتيا فان كان لا يحتاج الى كتابة ولا مطالعة ولا تعب ولا
مشقة لم يجوز ولا جاز له اخذ اجرة المثل فيما يظهر والله اعلم ولما
ذكر البرزلي ما نقله الش من الواق قال ابن عبد الغفور وقد
كنت ابتليت بشئ من ذلك لا اقبل هدية خصم فاهدي الي
لحم صيد ولم اعلم فلما قدمت البيت عرفت بذلك فعز علي وتلوت
بذلك فالقي على لساني في النوم واذا قيل لهم لا تفسدوا في
الارض الى قوله لا يشعرون ثم بعده في السحر القى علي ايضا من
علم ان كلبه اكل بضعة مكروهة فليتشع عنه لا يحسه بلعابه فان
مس جسده او شيئا من ثيابه فليصل ولا شئ عليه فرددت ما
كان اهدى الي من ذلك يوما ثانيا قال وهذا دليل على صحة ما
اتى في الخبر ان من صلى وفي جوفه شئ من الحرام لم تقبل
صلاته وقد كان وقع بقاي ايضا قبل هذا شئ فرايت رجلا في
النوم يعطيني سمنا في آنية او زبدة طرية فكنت اقول ما شانك
فكان يعجز عن الكلام وكان معه رجل كنت اعرفه فقال لي مساله
طلاق يرغب ان ترخص له فيها فقلت له لا افعل وانصرفت
عنهما وتركتهما فالقي على لساني باثر ذلك ان الذين ياكلون اموال
اليتامى ظلم الاية النخ ثم قال والذي رايت لابن عيشون انه
حرم الهدية عموما وانشد على ذلك

فاياكها واقبل نصيحة ناصح فما لك من بعد النصيحة من عذر
ثم قال عن الرواح يجوز للانسان ان يتصون بذى الجاه حتى يودي
عشرة للفقراء وقد يجب ذلك عليه ان امكنه ويصانع على ذلك
ويهاديهم وهو ماجور على ذلك واذا خيف منهم يسلم اليهم اه منه
من مسائل الاكرية (واعطاء عمال) قوله وظاهرة كيفما كان المجبي
النخ في الورقة السابعة عشرة من معارضات الغيسار ان الامام اذا

ومن لا يرضى وما يظلم فيه قليل في كثير وظاهرة كيفما كان المجبي قال ابن رشد ان كان

النجبي حلالا لكن لم يعدل في قسمه فالاكثر على جواز اخذ المجائزة وكرهه بعضهم وان شاب النجبي حلال وحرام فالاكثر على كراهته لاخذ ومنهم من اجازته وان كان النجبي حراما فذهبهم من حرم لاخذ ومنهم من اجازته ومنهم من كرهه والعمال الماذون لهم في التصرف (٢٠٨) كالتلفاء انظر المواق وانظر شرح

الجامع (او انجلا يمين بعثق او طلاق) قال في الرسالة ويؤدب من حلف بعثق او طلاق قال مطرف وابن الماجشون ومن لزم ذلك اراعتاده فهو جرحة فيه المتطلى واستحسن مالك ان يضرب من حلف بطلاق او عتق عشرة اسواط وكذلك الحلف بالمشى الى بيت الله ومن تكرر حلفه بذلك وعرف به كان جرحة في شهادته وان بر في حلفه (ومن يرى لمجلس قاض دون عذر تحصلا) هو اى العذر والجملة صفة (ثلاثا) خ وبمجيئ مجلس القاضى ثلاثا بلاعذر الزرقاني اى ثلاثة ايام متوالية واخرى ثلاث مرات في يوم سحنون لا يكون عدلا من اتى مجلس القاضى ثلاث مرات في غير حاجة لان فيه اظهار منزلته عنده ويجعل ذلك مأكلة للناس وينبغي للقاضى ان يمنعه من

اهدى له الغصاب لابل ونحوها يجوز اخذها من الامسام ان اعطاها لك اه بنسخ فتأمل فان وارث الغصاب وموهوبه ان علما كهو كما في خ وغيره فما في المعيار انما هو حيث جهل ارباب ذلك ولا يمكن عليهم ولا رده اليهم والا فلا يجوز ويؤيده ما في المعيار ايضا في نوازل الاستحقاق ان حكم ما بايدي القبائل الذين يغير بعضهم على بعض حكم اللقطة ويجوز شراؤه حيث حصل الاياس من معرفة اربابه وفي المعاضات منه ايضا يجوز شراء ما لا يعلم مالكة من الطعام مما يجلبه الجيش من امتعة الباغية اه قللت وكذا ان علم على القول بجواز العقوبة بالمال فيما يظهر وهو ما يقصده الملوك اليوم بخلاف ما يهديه الغصاب فانه ليس من العقوبة بالمال في شئ ان علم مالكة اه (كتالين الخصوم) قال الشيخ المسناوى رحمه الله ما يفعله المفتون اليوم من لافتاء قبل الخصام انما هو من التلقين الممنوع لانه يستفتى لينظر هل له الحق او عليه فيجتال على ابطاله اه وهو صحيح واقع في هذا الزمان كثيرا فينبغي لمن احتاط لدينه ان لا يفتى لمن علم ان قصده التخييل المذكور وفي ق ان كان القضاة مواون بالجاه لا بالمرجمات الشرعية فتوى المفتين حينئذ من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي البرزلى ونحوه في المعيار لا ينبغي للفقهاء المقبول القول ان يكتب للقضاة بما يفعلون الا ان يسالوه لان ذلك يودي للانفة المؤذية قال وقد اردت بعض شيوخنا اذا ورد عليه سوال فيه حكم قاض من بعض الكور لا يجيبه حتى يبعث اليه قاضيه اه وقوله واما

ذلك (كتالين الخصوم) حجة يستعين بها على خصمه بغير حق واما ما يثبت به ما يثبت حقه من ذلك فلا يكون قادحا في شهادته ابن عات لا تجوز شهادة مرتش ولا مائة للخصومة فقيها كان او غيره ويضرب على يديه ويشهر في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض

قضاة قرطبة لكبير من الفقهاء بمشورة اهل العلم قاله المواق (ومطل) في نوازل سحنون مطل الغني
جرحة لقوله صلى الله عليه وسلم مطل الغني ظلم والمطل تاخير الدفع عند استحقاق الحق والقدرة عليه
مع الطلب او تركه حياء وهذا اذا تكرر ذلك منه كما يفيد ابن رشد قاله الزرقاني (او شبيهه)
اي شبيه ما ذكر من مسقطات الشهادة مما يخل بالروعة والدين وان لم يكن معصية من الكبائر كخ
وتجارة لارض حرب وسكنى دار منصوبة او مع ولد شريب وبوطء من لا توطا وبالتفاته في الصلاة
وباقتراضه حجارة من المسجد وبعدم احكام الوضوء والغسل والزكاة لمن لزمته وفي التبصرة جملة وافرة
(ومن يشهد سوى عدل) (٢٠٩) يعنى ان الكيفية في شهادة غير العدول وهى شهادة اللئيف

وصورتها ان ياتى الشهود له

بائنى حشر رجلا الى عدل متصب
للسهادة فيشهدون عنده بما فى
علمهم فيكتب ما شهدوا به
ويوقع اسماءهم عقب التاريخ
كما يشير لذلك اول الرسم
بقوله الحمد لله شهودة الموضوعة
اسماؤهم عقب تاريخه يعرفون
فلانا وفلانا المعرفة الكافية
ويشهدون مع ذلك بكذا الى
ان يورخ ثم يضع اسماءهم
واحدا بعد واحد وهو معنى قوله
(انزلا) هو اى غير العدل (برسم
شهادات ولا تعلينهم) اى

ما يثبت به حقه النخ يعنى كمن علق الثلاث على تزويج ابنته
مثلا من فلان فيقال له خالع زوجتك وزوجها منه وقد قال ابن
علوان لامرأة عسر طليها التخلص من زوجها الذى اساء عشرتها ادعى
عليه ان بداخل دبرة برصا فادعت ذلك فحكم بان ينظر الى ذلك
الحل فلما راي زوجها ذلك طلقها البرزلى وهذا التحيل ان ثبت
عنده انها مظلومة فالفتوى به سائغة والا فهو من تلقين الخصوم
القادح في الشهادة (ومطل) قوله مطل الغني ظلم النخ انظر ما تشوق
النفس اليه هل يضمن ام لا قال الوانوغى وقبله غ وصاحب
تكميل المنهاج انه ضامن بظلمه ما آل اليه الامر من النقص في
زرع او فلوس حيث كسر لاول وتغيرت سكة الثانى قلت
وهو ظاهر المعنى حيث كان يرفعه للحاكم ولا يتصفه منه او كانا
يبلد لا حاكم به فيكون بمنزلة مانع المدينة حتى تلف المذكى
لانه منعه حتى تلفت عليه قيمته او بعضها وقد ذكر ح عند قول

الشهود اللئيف (بما فيه) اى

المشهد به (من فصل وقيد) حسبما يذكر لك المشهد له (واجملا) اى قل لكل واحد يقف عندك
من المشهد بما تشهد وما فى عليك في هذا الامر سؤالا مجملا ولا تفصل وتقول تشهد بكذا وتذكر جميع
الفصول فان من الجائز ان يقول نعم وهو لا يعرف الا بعضها حياء او حرصا على ان تقبل شهادته
فان النفوس تاتى الرد فتكون معينا على الشهادة بالزور (فذا القدر) المذكور في هذا النظم من اوله
الى آخره (كاف للذى يكتفى) به (وان اردت) ايها القاضي المخاطب اولا (كمالا طالعن المطولا)
من كتب الفقه ولاحكام (واياك) ايها الشاهد (انهى عن خلاف ما راي من الامر قاضى المسلمين)
اي لا تخالف القاضي في شئ مما يرى ويظهر له فيه مصاحبة فهو اعم من قوله اول الفصل

واعمل بما يرى من الكتب قاضي الوقت والترك (وبجلا) اى عظم القاضي وبجله لما البسه من حلة الولاية ومنصب النبوة وادع له (واخلص) فى دعائك (له) بان تقصد بدعائك نفعه وانتفاع المسلمين به لا الرياء والسمعة والمداراة ووقوع المنزلة ضده (بالحفظ والعز والهدى) بان تقول حفظه الله اعزه الله هداه الله والمجروور متعلق بقوله (دعاوك فى رسم) اى اذا سجلت عليه (وغير واجملا) من الجمال اى اثن عليه بالجميل او من الاجمال اى اجمل فى الدعاء له ولغيره من الولاة وايمه المسلمين وسائر المؤمنين وهو اولى لان الدعاء كلما كان اشمل كان للاجابة اقرب وهو الذى سلكه المصنف اذ قل (فيارب سلم من تولى امورا) من ولائنا وابيتنا (وسدد) (٢١٠) (واصلح) حال كونه (وحده)

(ومع الملا) جماعة المسلمين (فحمدا وشكرا) منصوبان على المصدر (لاله الذى هدى) للايمان والاسلام وتعلم العلم والخوض فيه وغيرها من النعم بل له الحمد والشكر (على كل ما اسدى) اى ما امد لنا من النعم فضلا واحسانا قال فى القاموس السدى من الثوب ما مد منه واسدى اليه احسن (واندى) افضل قاله فى القاموس (واكملا) هذا النظم (بتوفيقه) تم الذى رمت فظمه) وهو المهم مما يتكرر وقوعه بين يدي النضاة ولهذا

لا

سمى قصيدته هذه حسبما وجد بخطه تحفة الحكام ثم اعتذر عما عسى

ان يقع فى كلامه من السهو او غيره فقال (فى من تعاطى العلم) التعاطى التناول وفى التنزيل تعاطى فقراى تعاطى عثر الناقة قال ابو عبيد يقال تعاطيت الشئ اذا تنازلته وعطوت ايضا مثله ومنه الحديث فى صفة صلى الله عليه وسلم فاذا تعوطى الحق لم يعرفه احد والمعنى انه صلى الله عليه وسلم كان من احسن الناس خلقا ما لم يرحقا تعرض له باهمال او ابطال او افساد فاذا راي ذلك تحير وتغير حتى انكسر من عرفه كل ذلك لنصرة الحق (احسن تاولا) فيما يظهر لك انه مخالف للنصوص ثم ابتهل وتوسل الى الله تعالى فيما سأل من خير الدنيا والآخرة على ما

حضره في الوقت (عيذك) صغرة تحقيرا لنفسه واستعطافا لربه واستجلابا لرحمته وكرمه يا وبي
علي بن قاسم ينادي (يوقع) (٢١١) النداء والدعاء متوسلا في دعائه (بخير الخلق طرا وافضلا)

جميعا الشائل توسلوا بجاهي

فان جاهي عند الله عظيم

(اغثه اغثه يا مغيث برحمة)

وعجل له مامله رب عاجلا

ثم فسر هذا المامول وبينه بقوله

بعافية دنيا واخرى معا) جميعا

في الحديث ان سألتم الله

فاسالوه العافية وفيه ايضا اللهم

انا نسالك العفو والعافية في

الدين والدنيا والآخرة (معا)

توكيدا الاولى (فيارب ياربى

تفضل تفضلا) ثم ختم دعاءه

وكتابه بالصلاة والسلام على عين

الرحمة والواسطة في كل نعمته

صلى الله عليه وسلم فقال

(لتعف وتصفح عن ذنوب تقدمت

له رب في الباقي احفظنه تطولا

ويسر له ما رآه من مومل

من الختم بالايمان والكون في العلا

ومن يتغ نفعا بذا النظم او دعا

لناظمه آمين رب تفضلا

وصل على الهادي) قال تعالى

وانك لتهدى الى صراط مستقيم

وسلم واله وصحب ومن للدين

(شعر) رفع (ذللا) بضم

الذالين المعجمين وكسرهما اسفل القميص قاله الزبيدي وفي القاموس تذلل تهذل وتحرك متديلا

والمعنى ومن تحفظ واحتاط للدين وشعر على ساءده وقام على ساق الجند فيه (صلاة وتسليما بلا منتهى

لا يوجب زيادة فيه وله طلبه عند الحاكم واخذه منه كيف وقد
دخل عند المعاملة معه على ان يتقاضى حقه كما دفعه وان
يماطله وعلى ان يفلس او يموت مفلسا اه لانا نقول رب الدين لم
يدخل على المماطلة ولا على التفليس لانهما خلاف الغالب ولانه
لم ينصفه منه الحاكم عند رفعه اليه اولا حاكم اصلا وقد فرقوا بين
الغاصب والمماطل بان الغاصب لما كان يغرم الغلة في الجملة
خففوا عنه وبان النهي هنا خاص وهو اقوى من النهي العام وبان
المستعير والمستاجر اذا حبسا لابل عن اسواقها ضمنا مع انهما اخف
من الغاصب الى غير ذلك كما في زر عند قوله وان بطلت فلوس
النخ وبان المطل من باب التعدى لا من باب الغصب ولا يقاس
احد البابين على الآخر كما اشرنا الى ذلك في حاشيتنا على الزرقاني
وشرحنا للتخفة اوائل البيوع فانظرهما ولا بد وبالجملة فالفرق
بين المطل والغصب ان الاول من باب التعدى ولا من باب
الغصب ويؤيد ما ذكرناه قول خ في التيمم وقدم ذوماء مات
الى قوله وضمن قيمته مع ان الماء انما هو من المثليات والمثلى
يضمن بمثله وهم ضمنوه هناك قيمته ورايت في بعض التفاييد
المطزون بها الصحة منسوبا للشيخ سعيد بن سليمان السملالى
على الرسالة عند قولها ولا يجوز فسخ دين في دين مانصه واختلف
فيمن دفع ثمن طعام في وقت الرخص فغفل من قبضه حتى
كان غاليا قال نزلت بفاس برجل اشترى من رجل مائة صحيفة
في حال الرخص فتغافل عنه حتى غلا فقال اكثر الفقهاء فسد البيع
لانه بيع معين تاخر قبضه اه ما وجدته وهذا كما تراه في الغفلة
واعل الغفلة تنزل منزلة الممتنع من القبض الذي تقدم في كلام

الذالين المعجمين وكسرهما اسفل القميص قاله الزبيدي وفي القاموس تذلل تهذل وتحرك متديلا

والمعنى ومن تحفظ واحتاط للدين وشعر على ساءده وقام على ساق الجند فيه (صلاة وتسليما بلا منتهى

ح لانه حيث كان يمكنه قبضه ومع ذلك قراخي صار كالممتنع
 حكما ولعل ما ذكره من التعليل انما هو فيما اذا اشترى طعاما معيناً
 ناجزا على الكيل ونحو ذلك او اسلم فيه في فدادين معينة على
 ان يبع المعين انما يفسد بتأخيرها اذا كان التأخير مشروطا وإلا فلا
 كما قاله طفي في فصل الصداق عند قول خ ووجب تسليمه ان
 تعين فأنظرة وبالله تعالى التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم يقول العبد الفقير الى مولاه الغني به
 عن سواه علي بن عبد السلام سائلا الختم بالحسنى والموت على
 الاسلام هذا آخر ما قصدت جمعه من الحواشي المفيدة على شرح
 اللامية لشيخ شيوخنا سيدي محمد التاودي بن سودة والله اسأل ان
 يجعله خالصا لوجهه الكريم * موجبا للخلود مع الاحبة والمسلمين
 في جنات النعيم * بجاه عين الرحمة الواسطة في كل نعمة سيدنا
 محمد المصطفى الكريم * عليه وعلى آله واصحابه وازواجه افضل
 الصلاة وازكى التسليم * القائل توسلوا بجاهي فان جاهي عند الله
 عظيم * وان ينفع به من كبره او طالعه ودعا لي ولسائر المسلمين
 بالمغفرة وبالجمع لنا ولهم بين خير الدارين خير الدنيا والآخرة وان
 ينفع به كما نفع باصله اعني الشرح والمشرح نفعنا يدوم بدوام
 ملك الله مدده اولا فاولا واقول كما قال لاصل
 (فيامن تعاطى العلم احسن تماولا)

وكيف لا وقد قال الشاعر

ومن ذا الذي ترضى سجاية كلها كفى المرء نبلا ان تعد معائبه
 ويرحم الله عبدا يقول آمين وسلام على كافة رسل الله اجمعين
 وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ووافق الفراغ من تأليفها
 آخر ربيع النبوي لآل نور عام خمس مائة ومائتين والفر كان ابتداها
 قبل اوله بايام قلائل اللهم رب كل شيء وولي كل شيء وقاهر كل

ولا الى غايته) بل يستمران
 دائمين ابدا سرمدا (آمين
 رب تقبلا) اي اقبل منا بفضلك
 ومن علينا باحسانك وطولك
 فانت الغني الرب المجيد ونحن
 الفقراء العبيد ليس لنا إلا
 الوقوف ببابك اذلاء والتوسل
 بآلياتك واحبابك الفضلاء
 وصلى الله وسلم على سيدنا
 ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم
 تسليما عدد ما ذكره الذاكرون
 وغفل عن ذكره الغافلون سبحان
 ربك رب العزة عما يصفون وسلام
 على المرسلين والحمد لله رب
 العالمين * ولا حول ولا قوة
 إلا بالله العلي العظيم *

وهو حسبنا ونعم

الوكيل

انتهى

شيء وفاطر كل شيء والعالم بكل شيء والحاكم على كل شيء
 والقادر على كل شيء بقدرتك على كل شيء اغفر لي
 والمسلمين كل شيء وهب لنا والمسلمين كل شيء
 حتى لا تسالنا عن شيء بجاه سيدنا محمد الذي
 تكون من نوره كل شيء صلى الله
 عليه وسلم وعلى آله عسدد ما
 خلقت وما انت خالقهم
 من كل شيء آمين
 * انتهى *

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على رسوله لامين * سيدنا
 محمد الخاتم على التفقه في الدين * وعلى آله وصحبه وايمته
 الشريعة وكافة المؤمنين * وبعد فقد تم بعون الله تعالى طبع هذا
 الكتاب الذي اشرفت شمس تحقيقه * وازهرت لدى ارباب
 التحصيل بدور تدقيقه * وهو صغير الحجم * كثير العلم * قد جمع
 كثيرا مما جرى به العمل * من غير تطويل ممل * ولا اختصار مخمل *
 وكان تمامه في يوم الاثنين الحادي عشر من شهر الله رجب لاصب
 عام اربعة وثلاثمائة والاف وذلك بالمطبعة التونسية الرسمية

فهرس شرح العلامة الشيخ التاودى على لامية الامام الزقاق

صحيفة

٠٠٣	ترجمة صاحب المتن
٠٠٧	الخلاف فى عدة ازواج النبی صلی الله علیه وسلم
٠١٠	مبحث الخطط الست
٠٢٠	فصل فيما يبدأ به القاضى وبيان الدعوى والمدعى والمدعى
	عليه وشروط ذلك
٠٢٩	بيان الاجل والتلوم
٠٥٢	فصل ولا يتقاضى دين النخ
٠٦٤	فصل شهادة معروف لمعروف النخ
٠٩١	مسائل من لا يمان
١٠٧	فصل فى الوكالة
١٢٧	فصل وان عمم لا يبرأ
١٤٢	فصل فى التوليع
١٥٨	فصل وشاور ذوى علم النخ
١٦٤	مبحث البدع
١٦٥	فصل وفى البلدة الغراء
١٦٨	بيع الصفقة
١٨١	فصل فيما يخصصه العرف
١٨٥	فصل فيما يلزم الشاهد ان يتنبه له
٢٠٢	قول المصنف وان غاب رسم لا تود النخ
٢٠٦	بعض ما يقدح فى الشهادة
٢٠٩	شهادة اللقيف



